

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَجْلَد

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الْمَدِينِي

وَأَبْنَاهُ

وَأَبْنَاهُ

وَأَبْنَاهُ

(١٠٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيح مباني العروه: الصلاة

کاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيدہ سلام الله عليها

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	تنقيح مبانى العروه: الصلاه المجلد ٥
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٨	فصل فى صلاه الاستيجار
١٨	اشاره
١٨	النيابه عن الميت
٢٥	اعتبار قصد القربه فى صحه عمل الأجير والمتبرع
٢٨	الكلام فى وجوب الوصيه
٣٥	ما يشترط فى الأجير
٣٨	استيجار غير البالغ
٤٠	مراعه تكليف الميت اجتهاداً وتقليداً
٤٢	فراغ ذمه الميت بالإتيان بالعمل صحيحاً
٤٤	الكلام فى مباشره الأجير للعمل
٤٦	التبرع عن الميت قبل عمل الأجير
٤٨	فصل فى قضاء الولى
٤٨	اشاره
٤٨	المقضى عنه
٤٨	ما يقضى عنه
٥٠	فى قاضى الصلاه
٥٦	سقوط القضاء عن الولى بالوصيه
٥٩	جواز استئجار الولى غيره
٦٠	وجوب الترتيب فى قضاء الصلاه
٦٢	حكم الجهر والإخفات

٦٣	أحكام الخلل في صلاه القضاء
٦٥	حكم الشك في الفوائت لعذر أو لا لعذر
٦٥	حكم الشك في وجود فوائت
٦٦	ملاك الأكبرية
٦٧	عدم اختصاص الفوائت باليوميه
٦٨	يكفى في وجوب القضاء إخبار الميت
٦٩	انعدام الولي أو موته
٧٠	اشتغال ذمه الولي بفوائت لا تمنع من الوجوب
٧١	لا فوريه في القضاء
٧١	استئجار الولي غيره
٧٢	فصل
٧٢	فصل في الجماعه
٧٢	استحباب صلاه الجماعه
٧٧	في وجوب الجماعه
٨٧	النوافل لا تصلى جماعه
٩٢	في اتحاد مواصفات صلاتي الإمام والمأموم واختلافهما
١٠٤	أقل عدد تنعقد به الجماعه
١١٢	لا يتوقف انعقاد الجماعه على نيه الإمام الجماعه والامامه
١١٤	يشترط وحده الامام في الجماعه
١١٥	لا يجوز الاقتداء بالمأموم
١١٦	الشك في نيه الجماعه أثناء الصلاه
١١٨	الكلام في ما لو اقتدى بشخص فبان غيره
١٢١	في صلاه شخصين ونيه كل منهما الإمامه للآخر
١٢٥	الكلام في نقل نيه المأموم من إمام إلى إمام آخر اختياراً
١٣٤	عدم جواز العدول من الانفراد إلى الائتمام
١٣٦	جواز العدول من الائتمام إلى الانفراد

١٤٠	العدول إلى الانفراد بعد قراءه الإمام وقبل ركوعه
١٤٢	يمكن الدخول بالجماعه بإدراك الإمام راعياً
١٤٢	الكلام في الائتنام بصلاتين في صلاه واحده للإمام
١٤٣	الكلام في الانفراد
١٤٤	لا يعتبر قصد القربه في صحه الجماعه
١٤٨	الكلام في ما إذا نوى الاقتداء بمن لا يجوز الاقتداء به
١٤٨	إدراك الجماعه والالتحاق بها
١٧٤	فصل [في شرائط الجماعه]
١٧٤	اعتبار عدم الحائل المانع عن المشاهده
١٧٨	اعتبار عدم علو موقف الإمام من موقف المأمومين
١٨٣	الكلام في البعد بين الإمام والمأمومين
١٨٦	يجب أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الموقف
١٩٢	الكلام في الحائل
٢٠٣	الفصل والبعد المانع في اتصال صفوف الجماعه
٢٠٩	في تقدم المأموم على الإمام
٢١٠	صلاه الجماعه حول الكعبه
٢١٤	فصل في أحكام الجماعه
٢١٤	اشاره
٢١٤	الكلام في قراءه المأموم في الأوليين
٢٢٤	وجوب متابعه الإمام في الافعال
٢٣٧	المتابعه في الأقوال
٢٤٠	الكلام في ترك جلسه الاستراحه وبعض التسبيحات
٢٤١	تحمل الإمام القراءه فقط عن المأموم
٢٤٦	الكلام فيما لو لم يمهل الإمام المأموم للقراءه
٢٤٨	يجب الإخفات في القراءه خلف الإمام
٢٥٠	وظيفه المأموم المسبوق بركعه أو أكثر

٢٥٥	الكلام في المشتغل بصلاته وأراد ادراك الجماعة
٢٥٩	العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة
٢٦٠	وظيفة من ترك جزءاً من الصلاة وهو في الجماعة
٢٦١	في تكبيرات الإحرام الست
٢٦٢	اختلاف المأموم والإمام في الفتوى
٢٦٤	العلم ببطلان صلاة الإمام
٢٧٠	الكلام في نسيان الإمام لشيء من واجبات الصلاة
٢٧٢	وظيفة الإمام إذا بطلت صلاته
٢٧٣	لا يجوز الائتنام بمن يرى نفسه مجتهداً وهو ليس كذلك
٢٧٥	لا يجوز الائتنام بمن اعتقد دخول الوقت
٢٧٨	فصل في شرائط إمام الجماعة
٢٧٨	البلوغ
٢٨٠	العقل
٢٨٢	الإيمان
٢٨٢	العدالة
٢٨٧	طهاره المولد
٢٨٨	الذكورية
٢٩٤	إمامه الناقص للكامل
٢٩٦	إمامه من لا يحسن القراءة
٣٠٠	ائتنام غير المحسن للقراء بالمحسن
٣٠١	إمامه الأخرس
٣٠١	إمامه الخنثى
٣٠٢	إمامه غير البالغ
٣٠٣	إمامه الأجذم والأبرص والمحدود و...
٣٠٨	الكلام في العدالة
٣١٥	الإمام الراتب

تشاح الأئمه	٣١٦
المرجحات	٣١٨
فى كراهيه إمامه الأجدم والأبرص و... ..	٣١٩
فى مستحبات الجماعه ومكروهاتها	٣٢٠
المستحبات	٣٢٠
فى انتظار المأموم الامام والتسليم معه	٣٢٥
شك المأموم فى إتيان السجدين	٣٢٦
شك المأموم بين الثالثه والرابعه	٣٢٦
لا تجوز الصلاه خلف مرتكب الكبيره	٣٢٧
اغتنار زياده الركوع متابعه	٣٢٧
فى المتابعه	٣٢٩
استحباب انتظار الجماعه	٣٣١
تستحب الجماعه فى السفينه	٣٣٢
يستحب اختيار الإمامه	٣٣٣
الاقتداء بالعبد	٣٣٤
إعاده الصلاه جماعه	٣٣٤
فصل فى الخلل الواقع فى الصلاه	٣٣٨
اشاره	٣٣٨
فى الخلل وأقسامه	٣٣٨
الخلل العمدى	٣٤٢
الإخلال عن جهل	٣٤٤
الكلام فى أنحاء الزياده العمديه	٣٥٣
الإخلال بالطهاره الحديثه	٣٥٧
الاخلال بالوقت والقبله	٣٥٧
الإخلال بالسائر	٣٦٠
الاخلال بشرط المكان	٣٦١

السجود على ما لا يصح السجود عليه	٣٦٢
الاخلال بزياده الركعه أو الركوع أو السجدين	٣٦٥
الكلام فى نسيان سجدين	٣٧٠
الإخلال بنسيان النيه أو تكبيره الاحرام	٣٧٣
الكلام فى نسيان الركعه الأخيره	٣٧٥
نسيان غير الأركان	٣٧٩
نسيان الجهر والإخفات	٣٨٦
فصل فى الشك	٣٨٨
اشاره	٣٨٨
الشك فى أصل الصلاه	٣٨٨
العلم بأنه صلى إحدى الصلاتين إجمالاً	٣٩٤
الشك فى الصلاه بالوقت ثم نسيان إتيانها	٣٩٦
كثره الشك فى أصل الإتيان بالصلاه	٣٩٧
الشك فى شروط الصلاه	٣٩٩
قاعده التجاوز	٤٠٠
الشك فى صحّه المأنتى به	٤٠٦
انكشاف الإتيان بما أتى به مشكوكاً	٤٠٨
الشك فى التسليم	٤٠٩
الشك فى تكبيره الإحرام	٤١٠
الشك فى أنه شك فى الأفعال السابقه أولاً	٤١١
فصل فى الشك فى الركعات	٤١٤
اشاره	٤١٤
الشكوك المبطله للصلاه	٤١٤
الشكوك الصحيحه	٤٢٧
الشكوك المركبه من شكين صحيحين	٤٤١
مقتضى الاحتياط فى الشكوك المبطله	٤٤٢

٤٤٣	التروى عند الشك
٤٤٧	حجيه الظن فى الركعتين الأخيرتين
٤٤٨	حجيه الظن فى الركعتين الأولتين
٤٤٨	الشك فى الركعه مع الشك فى إكمال السجدين أو إحداهما
٤٤٩	بطلان الصلاه برجوع الشك الصحيح إلى المبطل
٤٥٠	التردد فى أن الحاله الحاصله بالفعل ظنّ أو شكّ
٤٥٢	الفهرس
٤٦٦	تعريف مركز

سرشناسه : تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان قراردادی : عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور : تنقيح مبانی العروه: الصلاة/ جوادالتبریزی.

مشخصات نشر : قم : دار الصديقه الشهیده (س)، ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۲ : ج. ۱ ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۸۵-۷ : ج. ۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۸۸-۸

وضعیت فهرست نویسی : برونسپاری

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹).

موضوع : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : نماز

شناسه افزوده : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره : ۵/۱۸۳BP ی ۴۰۲۳۲۱۷۲ ۱۳۸۹

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۸۱۱۰۹

ص : ۱

الموسوعة الفقهية للميرزا التبريزي قدس سره

تنقيح مباني العروة

الجزء الخامس

ص: ٥

يجوز الاستيجار للصلاه، بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم وتفرغ ذمتهم بفعل الأجير، وكذا يجوز التبرع عنهم [١]

الشرح:

فصل

فى صلاه الاستيجار

النيابة عن الميت

[١] لا- ينبغى التأمل فى جواز التبرع بقضاء الصلاه الواجبه الفائته عن الميت فريضه أو نافله تبرعاً بأن يكون عمل المتبرع قضاء الصلاه الفائته منه نيابه عنه أو يكون عمله صلاه ركعتين، حيث إنها خير عمل وإهداء ثوابها لفلان الميت، سواء كانت فائته عن الميت فريضه أو نافله أو مجرد تبرعه، وأما أن يصلى الإنسان صلاه بعنوان أنه خير عمل ويهدى ثوابها لميت فلا شبهه فى مشروعيه ذلك.

أما النيابة عن الميت فيدل على جوازه صحيحه معاويه بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أى شىء يلحق الرجل بعد موته؟ قال: «يلحقه الحج عنه والصدقه عنه والصوم عنه» (١) فإن مقتضى إطلاقها أن يحج الشخص عنه نيابه بنحو المباشره ويصوم عن الميت كذلك كالصدقه عنه، لا أن يحج لنفسه ويصوم ويتصدق كذلك ويهدى ثوابه للميت.

ص: ٧

الشرح:

وعلى الجملة، دلالة الصحيحه على مشروعيه النياه ظاهره.

وصحيحته الأخرى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يلحق الرجل بعد موته؟ فقال: سنّه سنّها، يُعمل بها بعد موته فيكون له مثل أجر من يعمل بها، من غير أن ينتقص من أجورهم شيء، والصدقه الجارية تجري من بعده، والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتهما، ويحج ويتصدق ويعتق عنهما، ويصلى ويصوم عنهما، فقلت: أشركهما في حجتي؟ قال: نعم (١).

وقد عقد في الوسائل باباً في استحباب التطوع بالصلاه والصوم والحج وجميع العبادات عن الميت ووجوب قضاء الولي ما فاته من الصلاه لعذر (٢)، ويستفاد من الروايات التي أوردها في ذلك الباب النياه عن الميت وغيره في الجملة، كروايه محمد بن مروان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما يمنع الرجل منكم أن يبر والديه حيّين وميتّين، يصلى عنهما، ويتصدق عنهما ويحج عنهما ويصوم عنهما، فيكون الذي صنع لهما وله مثل ذلك، فيزيد الله ببرّه وصلته خيراً كثيراً» (٣) أنه لا مورد للتأمل في استحباب التطوع بالصلاه والصوم والحج والصدقه والبر عن المؤمنين، ولكن مثل الذي ذكرنا يدلّ على عدم الفرق في التطوع بالبر للوالدين بالصلاه في حياه الوالدين أو بعد موتهما، بل وفي الصوم أيضاً، ولكن يمكن أن يراد من الصلاه الأعم من الصلاه بمعنى الدعاء ويبعد ما فيها: «يصوم عنهما» والصحيح أنّ ما فيها «حيّين أو ميتّين» لا ينافي عدم جواز الصلاه والصوم عنهما في حياتهما، ويكفي في صحه الكلام

ص: ٨

١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٤٤٤، الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث الأول.

الشرح:

الوارد فيها إتيان الحج أو التصديق عنهما حال حياة الوالدين.

وما يظهر من صاحب الوسائل قدس سره من أنَّ المراد بالصلاه صلاه الطواف والزياره في حياتهما(١) بعيد.

وقد تحصل ممَّا ذكرنا: أنَّ النيابة عن الميت في قضاء الصلاه الواجبه أو المستحبه ممَّا لا ينبغي المناقشه والتأمل فيها، فإنه مضافاً إلى ما تقدّم من الروايات يدلّ على جواز النيابة عنه الروايات الواردة في النيابة في الحج والصوم وغير ذلك.

نعم، يقع الكلام في الاستيجار للعبادات حيث قيل بعدم جواز أخذ الأجره على إتيان العبادات التي على الغير بدعوى أنَّ أخذ الأجره على العمل من الغير ينافي قصد التقرب المعتبر في العباده، وحيث إن أخذ الأجره من الأجير على الحج الذي على ذمه الغير صحيح كما يدلّ عليه الروايات الكثيره منها الصحيح والموثق ولو كان أخذها لا يجتمع مع العباده لم يكن أخذها صحيحاً في باب الحج أيضاً فلا بد في التكلم في كيفية تصحيح جواز الاجتماع.

ونقول بعد ما فرضنا جواز النيابة عن الغير في العمل العبادي يكون جواز النيابة منشأ لعقد الإجاره على جواز هذه النيابة، حيث إنَّ الأثر المترتب على هذه الإجاره وهو سقوط ما على ذمه الغير وتفرغ ذمته غرض عقلائي يترتب على هذه النيابة، ويخرج أكل المال في مقابل العمل النيابة عن عنوان «أكل المال بالباطل»(٢) ومشمول «أوفوا بالعقود»(٣) لعقد استيجاره.

ص: ٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، ذيل الحديث الأول.

٢- (٢) مأخوذه من الآية «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» سورة النساء: الآية ٢٩.

٣- (٣) سورة المائدة: الآية ١.

الشرح:

وما عن الشيخ الانصارى قدس سره من المناقشه فى الاستيجار ومنافاه أخذ الأجره مع قصد القربه (١) لا يمكن المساعده عليه، بل ربما يكون قصد التقرب ناشئاً عن جعل الأجره على النياه؛ لأنه لو لم يأخذ الأجره لم يكن عنده ملزم شرعى للنياه؛ لأن غايه الأمر استحباب التطوع بالنياه ولا ملزم شرعى إلا بالإضافة للولد الأكبر أو الوصى إذا قبل الوصيه فى الجملة، بخلاف إذا كان فى البين استيجار فإنه بما أنه لا يبقى فى رقبته أموال الناس يعنى العمل العبادى نيابه يقدم بالوفاء بالنياه.

وبتعبير آخر: أخذ الأجره على العمل بالنياه عمن على عهده العمل يوجب أن يطرأ على العمل العبادى عنوان الوجوب وإن لم يكن نفس وجوب العمل بالإجاره إلا توصلياً، ولكن بما أن عنوان العمل فى الفرض من الصلاه أو الصوم والحج عبادياً والإجاره لا ينافى القربه فى العمل، بل ربما يصححها فلا بأس بأخذ الأجره على الاستنابه وإن شئت قلت: الداعى إلى أخذ الأجره على العمل الإتيان بالنياه بنحو يوجب تأكيد القربه فى العمل.

إن قلت: إذا أمكن تصحيح الاستيجار على قضاء الصلاه بآيه «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (٢) أمكن تصحيح القضاء عن الحى أيضاً بالاستيجار.

فإنه يقال: لا بد من أن يحرز أولاً جواز النياه عن الحى فى قضاء صلاته أولاً ثم يمكن جواز أخذ الأجره ممن عليه القضاء ليكون أخذ الأجره فى مقابل العمل الحلال مع أنه لم يقم دليل على مشروعيه أخذ الأجره فى مقابل القضاء عن حى

ص: ١٠

١- (١) المكاسب ٢: ١٢٨.

٢- (٢) سورة المائدة: الآيه ١.

ولا- يجوز الاستيجار ولا- التبرع عن الأحياء في الواجبات وإن كانوا عاجزين عن المباشرة[١] إلا الحج إذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة.

نعم، يجوز إتيان المستحبات وإهداء ثوابها للأحياء، كما يجوز ذلك للأموات، ويجوز النيابة عن الأحياء في بعض المستحبات.

الشرح:

على ذمته قضاء، فالتمسك بـ«أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» في مشروعيه قضاء الصلاة عن حى يتوقف على مشروعيه النيابة.

[١] وقد تقدّم أنه ثبت جواز النيابة عن الأموات في تفرغ ذممهم مما فات منهم بالقضاء بطريق الاستيجار أو بنحو التبرع عنهم ولا يجوز في قضاء الصلاة بالإضافه إلى فائته الأحياء ولا بالإضافه إلى غير الصلاة، فإنّ ظاهر خطابات العبادات المتوجهه إلى أحاد المكلفين اعتبار المباشرة في العبادات الواجبه إلا في الحج إذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن الذهاب إلى الحج والإتيان مباشرة وتجاوز النيابة عن الأحياء في بعض المستحبات، وإلا فمقتضى ظهور خطابات المستحبات أيضاً المباشرة.

نعم، إذا أتى الشخص من المستحبات عباده وبعد الإتيان أهدى ثوابها إلى حى أو أحياء جاز ذلك وأوجر العامل والمهدى إليه، وقد ورد في الزيارة والحج والعمرة وغير ذلك مشروعيته في جملة من الروايات خصوصاً الزيارة والحج (١) فإتيان عباده وإعطاء ثوابها إلى الغير أو جعله شريكاً في ثوابها دعاء من الله سبحانه.

وعلى الجملة، كل مورد جعل شخص نفسه نائباً عن الغير في عمل فات عن الغير في تفرغ ذمته منه أو نائباً عن الغير في عباده مستقبلة المعبر عنه بالاستيجار

ص: ١١

١- (١) أنظر وسائل الشيعة ١١: ١٩٦ _ ٢٠٥، الباب ٢٥ و ٢٧ _ ٣٠ من أبواب النيابة في الحج.

(مسأله ١): لا يكفى فى تفرىغ ذمه المىء إءىان العلم وإهداء ءوابه[١] بل لابدّ إماء من النىابه عنه بجعل نفسه نازلأ منزله أو بقصد إءىان ما علم له ولو لم ىنزل نفسه منزله نظىر أداء دىن العلم؁ فالمتبرع بءفرىغ ذمه المىء له أن ىنزل نفسه منزله؁ وله أن ىتبرع بأداء دىنه من علم ءنزىل؁ بل الأءىر أىضأ ىتصور فىه الوجهان فلا ىلزم أن ىجعل نفسه نائبأ بل ىكفى أن ىقصد إءىان ما علم المىء وأداء دىنه الذى لله.

الشرح:

لذلك العلم بعد قىام دلىل علم جواز النىابه فىه ىمكن كون النىابه بالاستىجار والءبرع؁ وأما إذا لم ىكن العلم مما ىنتسب إلى علم المباشر ولم ىقم دلىل علم الءعبء بقبوله النىابه كما فى النىابه إلى العباداء بالإضافه إلى النىابه إلى الاحىاء فلا ىكون فىه نىابه وءطوع.

[١] وذلك فىان مافات عن المنوب عنه نفس العلم الذى كان الءكلىف به مءوجهأ إلى المىء ولم ىكن الءكلىف مءوجهأ إلى ءوابه؁ وعلى ذلك إهداء ءوابه لا ىفىء فى تفرىغ ذمه المىء؁ بل لابد فى المتبرع أو الأءىر اءىان ما كان الءكلىف به مءوجهأ إلى المىء بقصد النىابه عن المىء وقصد النىابه عن المىء فى الاءىان ىءءقق بنحوىن:

أءدهما: أن ىجعل الشءص المتبرع نفسه نازلأ منزله المنوب عنه ءءى ىءسب عمله عمل المىء.

والءانى: أن ىقصد إءىان ما علم ذمه المىء نظىر المتبرع بأداء دىن العلم لءائنه لىسقط دىن المءىن وىفرغ ذمته من علم أن ىنزل نفسه منزله نفس المءىن فى الأداء؁ وكذا الحال فى الأءىر فى تفرىغ ذمه العلم فإنه ىجوز له فى تفرىغ ذمه المىء أن ىقصد إءىان ما علم عهءته ودىنه لله من صلاه أو علمها.

ص: ١٢

الشرح:

وقد يناقش في تحقق النيابة في العمل بالنحو الأول؛ وذلك فإنّ تفرّغ ذمه الغير أمر اعتباري؛ وذلك فإنّ توجّه التكليف بعمل إلى شخص، سواء كانت عبادته أو غيرها، ظاهره أن يتصدى الشخص المتوجه إليه بإتيان ذلك العمل مباشرة لا أن يتصدى مباشرة أو بنحو التسبب إلا أن يقوم دليل خاص أو قرينه على ذلك؛ ولذا ذكرنا أنّ القضاء عن الحي مادام حيّاً لا يجزى إلا مع قيام قرينه كما في الحج على المستطيع العاجز عن القيام بإتيانه مباشرة، وكذا في أخذ النائب في بعض أعماله، بخلاف القضاء عن الميت فإنه قد ورد في الروايات في القضاء عنه في الموارد المختلفه من الصلاة والصوم والحج والزكاة إلى غير ذلك فإنه ورد الروايات في وجوب قضاء الصلوات الفائتة عن الوالد لولده الأكبر، وكذا في الصوم وقد عنون في الوسائل باباً في استحباب التطوع بالصلاة والصوم والحج وجميع العبادات عن الميت ووجوب قضاء الولي ما فاتته عن الصلاة لعذر(١)، ونظير عنوان الباب في الصوم وغيره أيضاً.

والحاصل: صدق عنوان أنه صلّى مافات عن أبيه من صلاة لا يصدق حقيقه وإن نزل نفسه منزله أبيه، وكذا لا يصدق مسامحه بخلاف ما ترك التنزيل وقصد أنه يصلّى ما على عهده أبيه الميت فإنه يصدق أنه صلّى عن أبيه الميت ما كان على عهده وإن لم ينزل نفسه منزله أبيه أصلاً، وذلك فإنّ العمل إنما ينسب إلى فاعله ونسبته إلى غير فاعله يكون بالمسامحه لا محاله، ففي مورد صحه النيابة كما إذا صلّى النائب الصلوات التي فاتت عن ميت.

ص: ١٣

(مسأله ٢): يعتبر في صحه عمل الأجير والمتبرع قصد القربه، وتحققه في المتبرع لا إشكال فيه [١] وأما بالنسبه إلى الأجير الذي من نيته أخذ العوض فربما يستشكل فيه، بل ربما يقال من هذه الجهه: إنه لا يعتبر فيه قصد القربه، بل يكفي الإتيان بصورة العمل عنه، لكن التحقيق أنّ أخذه الأجير داعٍ لداعي القربه كما في صلاه الحاجه وصلاه الاستسقاء، حيث إنّ الحاجه ونزول المطر داعيان إلى الشرح:

لا يقال: إنّ الميت صلى ما فات من صلواته.

وإنما يصح أن يقال: صلى عن ذلك الميت صلواته التي فاتته فلان، وهذا أيضاً في الحقيقه مجاز فإنّ الصلوات التي أتى بها النائب كونها الصلاه الفائتة عن المنوب عنه اعتباريه حيث إنّ الشارع اعتبر ذلك، وإلاّ فما هو فائت فعل فات عن الميت وما حصل بعنوان القضاء فعل شخص آخر صار باعتبار الشارع مسقطاً ومفرغاً لذمه الميت، فما هو مفرغ نفس إتيان النائب من الصلاه بقصد كونها الصلاه التي في ذمه فلان، ومعلوم أنّ الأمور الاعتباريه تحصل بالقصد وما هو أمر قصدي نيه النائب أنه يصلى عن فلان، فإن أراد من يفسّر نيابه من جعل النائب نفسه منزله المنوب عنه حتى يصير فعله فعل المنوب عنه فصيروته فعله غير لازم غير واقع، بل قصد النائب أنه يصلى ما على عهده المنوب عنه من الصلاه يكفي في كون فعل النائب مسقطاً لما في عهده يكتفى في كون فعل النائب مسقطاً لما في عهده كما ورد ذلك في الروايات الوارده في بيان نيابه.

اعتبار قصد القربه في صحه عمل الأجير والمتبرع

[١] وذلك فإنّ نيابه عن الغير في الموارد المشروعه على ما تقدّم واجبه كانت كما في نيابه الولد الأكبر عن أبيه الميت في الصلاه أو الصيام الفائت تبرعاً من غير أخذ عوض لم يكن في البين ما ينافي قصد النائب التقرب في تلك الصلاه ولا يكون

الصلاه مع القربه، ويمكن أن يقال: إنّما يقصد القربه من جهة الوجوب عليه من باب الإجاره. ودعوى أنّ الأمر الإجاري ليس عبادياً بل هو توصلى مدفوعه بأنه تابع للعمل المستأجر عليه، فهو مشترك بين التوصلية والتعبديه.

الشرح:

فى البين ما ينافى قصد القربه فى النياه كما يدعى ذلك فى صورته الاستيجار وأخذ النائب الأجره ونحوها.

وإن شئت قلت: النياه بعد ثبوت مشروعيتهما فى الموارد التى تقدمت كقضاء الصلاه الفائتة عن الميت فنفس تلك النياه فى قضائها عن الميت المفروض مستحبه، وفى بعض الموارد واجبه كما فى قضاء الولد الأكبر مافات من أبيه، وإذا كانت كذلك فالإتيان بما على عهده الميت من الصلاه يكون بداعويه هذا الأمر الاستجابى أو الأمر الوجوبى، وليس للنائب غير الإتيان بالعمل بداعويه الأمر المتعلق بالنياه عن الميت؛ ولذلك يكون ما يوجد فى الخارج قضاء صلاه مضافه إلى ذلك الميت.

غايه الأمر: كما أنّ أصل الصلاه أتى بها النائب وهى الأجزاء بشرائطها وفقد موانعها كذلك قصد التقرب المعتبر فيها يحسب قصد التقرب فى قضاء الفائتة عن الميت بالنياه بمعنى بعد أن قصد النائب فى صلاته التقرب بالإتيان بصلاته بقصد كونها عن فلان أو ما فى ذمه فلان يحسب تقرب النائب فى هذه الصلاه بدلاً عن تقرب الفائت أيضاً مع ضمن بدليه سائر أجزاء الصلاه وشرايطها عن الصلاه الفائتة، ولا- ضير أن لا يكون فى الصلاه المأنى بها قصد قربه من ناحيه المنوب عنه حيث أمره بالقضاء بالصلوات الفائتة عنه انقطع بموته لسقوط التكليف عنه وإن يبقى اشتغال ذمته الذى يسقط بالنياه عنه لكون ما صدر عن النائب من البدل لمافات عن المنوب عنه كما هو مدلول روايات متعدده على ما مرّ.

ومما ذكر ظهر أنّ على النائب متبرعاً أنّ يقصد القربه فى العبادات التى ينوب

الشرح:

فيها عمّا فات عن الميت حتى يكون عمله عباده، سواء كان المنوب عنه غير قابل لأن ينوى كما فى الميت أو كان قابلاً لأن يقصد كما فى المستطيع للحج الذى عجز عن الحج مباشرة ويرسل من يحج عنه.

ودعوى أنّ النائب لا- أمر بالعباده فى حقه حتى يتمكن من العمل بقصد القربه كما ترى؛ فإنه قد تقدّم أنّ النيابة فى الموارد المشروعه ومنها فى العبادات عن الموتى مستحب نفسى فالأمر الاستجابى نفسى تعلق بها وإذا تحققت النيابة فى قضاء الصلاه عن ميت بداعويه الأمر الاستجابى حصلت قضاء الصلاه عباده عن ذلك الميت وسقط ما فى ذمته بعمل الغير الذى جعله الشارع بدلاً له.

نعم، فيما كانت النيابة بالاستيجار وأخذ الأجره ونحوها فيناقش فى تحقق قصد القربه من النائب بأن قصد القربه لا يجتمع مع أخذ الأجره ونحوها.

وأجاب الماتن قدس سره عن المناقشه بوجهين:

الأول: عقد الإجاره مثلاً على النيابة على عباده بعد مشروعيتها يكون وجوب الوفاء على النائب داعياً لداعى القربه، حيث إنه لو لم يأت بقضاء الصلوات الفائته عن الميت بداعى الأمر الاستجابى النفسى المتعلق بالنيابه عن الميت لا يكون عمله وفاءً بقصد الإجاره، ومع الإتيان بهذا القصد يكون الوفاء بعقد الإجاره داعياً إلى الداعى القربى. واستشهد قدس سره على كون أمر داعياً لداعى القربه بمن يصلى صلاه الحاجه أو بجماعه يصلّون صلاه الاستسقاء فإنّ حاجتهم إلى الماء أو حاجه ذلك الشخص لشىء دعاهم إلى امتثال الأمر المتعلق بصلاه الحاجه أو بصلاه الاستسقاء.

ولكن لا- يخفى أن ترتب قضاء الحاجه من فعل الله سبحانه وكذا نزول الماء من رحمه العباده، والوصول إليهما بعباده الله لا ينافى بأى وجه قصد التقرب، بخلاف

(مسأله ٣): يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى [١] به خصوصاً مثل الزكاه والخمس والمظالم والكفارات من الشرح:

أخذ الأجره فإن المناقشه أن أخذ المال عوضاً لقضاء الصلوات الفائته عن المنوب عنه هو الموجب للحركه نحو إتيان الفوائت عن الغير فلا يتحقق قصد القربه والإخلاص فيه.

ويمكن الجواب عن ذلك: أن أخذ الأجره لا ينافي الإخلاص فإن مع الإجاره تجب النياه عن الغير في قضاء صلواته الفائته عن الميت والمفروض أن النياه عنه فيها كانت مستحبه فصارت بالإجاره تلك النياه واجبه فتلك النياه التي كانت مستحبه كان تحققها بنحو العباده ممكنه عن النائب فهي متمكنه بعد الإجاره أيضاً حيث إن الإجاره لا ينافيها حيث إنها وقعت على النياه بنحو العباده أى يكون العمل الذى حصل بالنياه عباده لفرض أن النياه في الصلاه الفائته عباده قضاءً عن فلان بداعويه الأمر الاستجابى المتعلق بعمل انطبق عليه أن النائب مديون عليه على المستأجر، ولا تكون ذمته فارغه شرعاً إلا بالأتان به.

وعلى الجملة، النائب يأتى بالنياه حتى يفرغ ذمته عن العمل المذكور. وهذا قصد قربه يكفى إذا انضم إلى الأمر الاستجابى، بل مع قطع النظر عنه.

الكلام فى وجوب الوصيه

[١] قد تبين من المباحث السابقه مشروعيه النياه عن الميت فى قضاء صلواته الفائته الباقية على ذمته وكذا غير الصلاه من العبادات، وأن التكليف بالقضاء وإن يسقط عن الميت فإنه بعد موته غير قابل لتوجه التكليف إليه بالقضاء إلا أن عدم توجه التكليف لا ينافى بقاء اشتغال الذمه وتوجه التكليف الوجوبى أو الاستجابى لغيره بتفريغ ذمته كتكليف الولد الأكبر فى قضاء الصلاه والصوم عن أبيه الميت

الواجبات الماليه، ويجب على الوصى إخراجها من أصل التركة فى الواجبات الماليه ومنها الحج الواجب ولو بنذر ونحوه، بل وجوب إخراج الصوم والصلاه من الواجبات البدنيه أيضاً من الأصل لا يخلو عن قوه لأنها دين الله ودين الله أحق أن يقضى.

الشرح:

واستحباب قضائهما وغيرهما عن الميت المشغول ذمته بعد موته ولو كان التفريغ بعنوان الصله والبر والإحسان.

وعلى ما ذكر يمكن للشخص مع اشتغال ذمته أن يحتال إلى تفريغ ذمته لو اتفق موته بالتسبيب إلى تفريغه بالوصيه بأخذ النائب عنه ليقضى بالنيابه عنه ما على ذمته من الواجبات بلا فرق ما يخرج من أصل تركته أو من ثلثه.

ثم إن وجوب الوصيه على المكلف الذى مشغول ذمته بشيء من الواجبات ويحتمل عدم فراغ ذمته عند موته منها بأن يحتمل أنه لا- يوفق بالإتيان بقضاء جميع فوائده حال حياته لا يحتاج إلى دليل آخر غير حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل، حيث إنه يحتمل أن فى ترك القضاء مع تمكنه منه كلاً- أو بعضاً هو بقاءه على ذمته حتى بعد موته وفيه استحقاق العقاب ومع العمل بالوصيه يقل استحقاق العقاب.

أضف إلى ذلك الروايات(١) التى ورد فيها الصله إلى الميت والاستيجار والتبرع بالإضافة إلى البر والإحسان إليه، وما ورد فى الروايات(٢) من الاستيجار بالحج سواء كانت حجه الإسلام أو الحج المندوب.

ثم إن قسماً من الواجبات التى تبقى على ذمه الميت تسمى واجبات ماليه

ص: ١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب قضاء لصلوات.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١١ : ١٦٣، ابواب النياه فى الحج.

الشرح:

تخرج ذلك من أصل تركه الميت وتسمّى أيضاً من الديون على الميت، وقسم آخر من الواجبات غير الديون وتسمّى واجبات بدنيّه ولا ينبغي التأمل من أنه يخرج من تركه الميت ابتداءً مصرف تجهيزه، وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الكفن من جميع المال» (١). ومعتبره السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصيه ثم الميراث» (٢). وذكر الكفن لأنه يحتاج نوعاً إلى المال وعدم سائر الدفن لم يكن محتاجاً إلى صرف المال نوعاً.

وبعد أخذ مصرف تجهيزه من تركته يؤخذ منها ديونه من الزكاه والخمس والحج، وليس المراد من الزكاه خصوص ما كانت على ذمته، بل ما كانت عيناً في الخارج وكذا الحال في الخمس.

وبتعبير آخر: ما كان على ذمته من الزكاه لا- ينبغي التأمل في أنه يخرج من تركته لتفريغ ذمته، وما كان في أمواله في الخارج بنحو الإشاعه أو المعين لكونه زكاه بالعزل يعطى وليه أو وصيه على موارد مصارف الزكاه وأما في الخمس فمقدار التالف في حياه المالك يحسب من الديون كالزكاه، وأما الخمس الموجود في التركة خارجاً فالأقوى وجوب إخراجه وإيصاله على موارد صرف السهمين على النحو المقرّر في مباحث صرف السهمين من كتاب الخمس.

ومن الواجبات التي يحسب من الديون ويخرج من أصل التركة حجه الإسلام

ص: ١٩

١- (١) وسائل الشيعة ١٩ : ٣٢٨، الباب ٢٧ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٩ : ٣٢٩، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأول.

الشرح:

التي لم يأت بها الميت حال حياته وكانت مستقره عليه لتمام شرائط وجوبها في حقّه، ويدل على ذلك مع الغمض عن التسالم موثقه سماعه بن مهران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحج حجه الإسلام ولم يوص بها وهو موسر؟ فقال: «يُحج عنه من صلب ماله، لا يجوز غير ذلك» (١) المراد من صلب ماله مقابل إخراجه عن ثلثه، ونظير ذلك الروايات الكثيره.

ومقابل الواجبات التي يحسب الواجبات الماليه حيث لا يخرج من صلب مال الميت الواجبات البدنيه التي تخرج مع وصيه الميت بها من ثلث تركته، حيث إنّ لكل إنسان أن يوصي بثلث ماله قبل موته يصرف بعد موته على موارد وصيته، وفي صحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل توفي وأوصى أن يحج عنه؟ قال: «إن كان ضروره فمن جميع المال، إنّه بمنزله الدين الواجب، وإن كان قد حج فمن ثلثه» الحديث (٢). ونحوها صحيحته الأخرى (٣) ونحوها صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام التي في آخرها: «فإن أوصى أن يحج عنه رجل فليحج ذلك الرجل» (٤). وهذا الذي في آخر صحيحه الحلبي يدل على أنّ النيايه عن شخص تكون أمراً مشروعاً لا يختص بأقرباء ذلك الشخص، ولا خصوصيه بالحج في هذا الحكم لعدم احتمال الفرق في العبادات، بلا فرق في كون النيايه بالاستيجار أو في التبرع كما ورد في الروايات أيضاً.

ص: ٢٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١١: ٧٢، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحج، الحديث ٤.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١١: ٦٧، الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١١: ٦٦، الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث الأول.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١١: ٦٦، الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث ٢.

الشرح:

ثم إنَّ ما في عبارته الماتن من وجوب الوصية بقضاء ما على الشخص من واجب من الصلاة والصوم وغيرهما من الواجبات خصوصاً مثل الزكاة والخمس والكفارات من الواجبات المالية ومنها الحج الواجب ولو بنذر ونحوه؛ لأنَّ الواجبات المالية تخرج من أصل التركة إذا أُحرز اشتغال ذمه الميت بها أو وصى الميت بها أو لم يوصِ، بخلاف غير المالية من الواجبات فإنها تخرج من الثلث إن أوصى بها وإلاّ- يجرى عليها حكم الإرث، ولكن ما استفيد من الروايات أنَّ الواجبات المالية الزكاة والخمس والحج والمظالم حيث تدخل في عنوان الدين ويخرج الدين عن التركة قبل الإرث مع إحرازه، سواء أوصى به الميت أم لم يوصِ.

وعلى الجملة، كل ما يدخل في عنوان الدين ويلحق به ويعبر عنه بالواجبات المالية يخرج من أصل التركة، وما يعدّ من الواجبات البدنية يخرج عن ثلث الميت إذا أوصى به، وقد ذكرنا أنَّ الحج المنذور ونحوه ليس من الواجبات المالية يجب الإتيان به إذا أوصى من ثلث الميت، وكذا قضاء الصلاة والصوم يعدّ كل منهما من الواجبات البدنية ويخرج من الثلث إذا أوصى الميت بقضائهما لعدم الولد له ليجب عليه قضاء صومه وصلاته أو إذا لم يتصدّ بقضائهما ولو بالتسيب، ولكن الماتن قدس سره ألحق الحج المنذور ونحوه أيضاً بالواجبات المالية.

والحاصل: ذكر الماتن أنَّ من عليه واجبات يمكن قضاؤها وتفريغ ذمتها بالتدارك فعليه الوصية بها خصوصاً مثل الزكاة والخمس والمظالم والكفارات من الواجبات المالية، وظاهره أنَّ ما ذكر حتى الكفارات من الواجبات المالية، وكذا ما ذكر بعد ذلك الحج سواء كان حجه الإسلام أو الحج المنذور ونحوه وأن الواجبات المالية تخرج من أصل تركه الميت، بل بعض ما يطلق عليه من الواجبات البدنية

(مسألة ٤): إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات المذكورة وجب إخراجها من تركته [١] وإن لم يوص به، والظاهر أن إخباره بكونها عليه يكفى فى وجوب الإخراج من تركه.

(مسألة ٥): إذا أوصى بالصلاه أو الصوم ونحوهما ولم يكن له تركه لا- يجب على الوصى أو الوارث إخراجها من ماله ولا المباشرة إلا ما فات منه لعذر [٢] من الصلاه والصوم حيث يجب على الولي وإن لم يوص بهما. نعم، الأحوط مباشرة الولد ذكراً كان أو أنثى [٣] مع عدم تركه إذا أوصى بمباشرة لهما وإن لم يكن مما

الشرح:

كالصوم والصلاه خروجهما من الأصل أيضاً لا يخلو من قوه، وعلل خروجهما عن أصل التركة بأن ذلك من دين الله ودين الله أحق أن يقضى (١).

والفرق بين الواجبات الماليه وما ألحق بها من الواجبات البدنيه التى تخرج من ثلث الميت أنه يجب الإخراج من الأصل والتدارك إذا علم اشتغال ذمه الميت بها، بخلاف الواجبات البدنيه فإنه يجب التدارك والإخراج مع الوصيه إلى ثلث الميت والزائد يحتاج إلى إجازة الورثه ورضاهم.

نعم، إذا وجب واجب على الولي لدليل تعين العمل عليه كالصلاه والصوم إن فات عن أبيه حيث يجب قضاؤها على الولي يعنى الولد الأكبر.

[١] يختص ذلك بالواجبات الماليه دون غيرها.

[٢] ويأتى فى مسائل الولي عدم اختصاص وجوب القضاء بما فات عن عذر، بل يعم غيره أيضاً ما لم يستلزم الحرج على الولي.

[٣] الأحوط الأولى.

ص: ٢٢

يجب على الولي، أو أوصى إلى غير الولي بشرط أن لا يكون مستلزماً للخرج من جهه كثرته، وأما غير الولد ممن لا يجب عليه إطاعته فلا- يجب عليه، كما لا- يجب على الولد أيضاً استئجاره إذا لم يتمكن من المباشرة أو كان أوصى بالاستئجار عنه لا بمباشرة.

(مسألة ٦): لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه من الأصل [١] أيضاً، وأما لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثلث، وكذا لو أوصى بالاستئجار عنه أزيد من عمره فإنه يجب العمل به والإخراج من الثلث، لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهه احتماله الخلل في عمل الأجير، وأما لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب وإن أوصى به، بل جوازه أيضاً محل إشكال.

(مسألة ٧): إذا آجر نفسه لصلاته أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به فإن اشترط المباشرة بطلت الإجاره بالنسبه إلى ما بقى [٢] عليه وتشتغل ذمته بمال الإجاره إن قبضه فيخرج من تركته، وإن لم يشترط المباشرة وجب استئجاره من تركته إن كان له تركه، وإلا فلا يجب على الورثه كما في سائر الديون إذا لم يكن له تركه. نعم، يجوز تفرغ ذمته من باب الزكاه أو نحوها أو تبرعاً.

(مسألة ٨): إذا كان عليه الصلاه أو الصوم الاستيجارى ومع ذلك كان عليه فوائت من نفسه، فإن وفى التركه بهما فهو، وإلا قدم الاستيجارى لأنه من قبيل

الشرح:

[١] هذا إذا لم يكن عند الوارث حجه على عدم وجوبه وإلا يجب القضاء وتخرج من ثلثه.

[٢] البطلان فيما إذا لم يتمكن قبل الموت من الوفاء بالإجاره وعدم انحلال الأجره بنسبه واحده لأجزاء العمل.

(مسألة ٩): يشترط في الأجير أن يكون عارفاً بأجزاء الصلاة وشرائطها ومنافياتها [٢] وأحكام الخلل عن اجتهاد أو تقليد صحيح.

الشرح:

[١] قد تقدّم أنّ الصلاة الفائتة من نفسه وكذا الصوم تخرج من الثلث على تقدير الوصية بها.

نعم، وجوبهما على الولد الأ-كبر خارج عن مورد الكلام فإن مورد الكلام صورته الوصية وعلى ذلك تقديم الصلاة أو الصوم الاستيجاري لكونهما ديناً للناس يخرج من أصل التركة، فإن وفي الثلث الباقي بما فات من صلاة نفسه أو صومه أو بمقدار منهما يجب العمل بوصيته، وإلا-لا- يجب تنفيذها لعدم ثلث يصرف في وصيته ويصرف تركته في ديونه وهي الصلاة والصوم الاستيجاري الباقيين على ذمة الميت لأنهما من قبيل مال الغير على ذمة الميت المعدود من دين الناس بخلاف الصلاة الفائتة من نفسه، وكذا الصوم لعدم تركه زائده عن ديون الميت للناس لا موضوع للوصية ولا التوارث.

نعم، لو بنى على أنّ الفائتة من نفسه أيضاً تخرج من تركته ولو عند وصية الميت بقضائهما، والمفروض أنه أوصى بقضائهما يقع التراحم بين قضاء ما عليه من الصلاة والصوم الاستيجاري وقضاء ما فات عن نفسه، وفي الفرض لكون قضاء الصلاة أو الصوم الاستيجاري من حق الناس يقدم على قضاء الفائتة عن نفسه ولو لاحتمال أهميته للعلم بأنّ مال الناس أهم ولا أقل من احتمال كونه أهم.

ما يشترط في الأجير

[٢] اشتراط عرفان الأجير بما ذكر لإحراز فراغ ذمته عن العمل المستأجر عليه الذي ملكه للمستأجر بعقد الإجاره، كما أنه يجب على كل مكلف تعلم أجزاء العمل

الشرح:

وشرائطه ومنافياته، بل معرفه الحكم فى الخلل الظاهر المتعارف حصوله فى أثناء العمل ليحرز امتثاله التكليف المتعلق بالعمل الخاص المتوجه إليه.

وعلى الجملة، اعتبار كون الشخص عارفاً بما ذكر لإحراز الامتثال وخروجه عن اشتغال الذمه وإلا حمل الغير بأنّ الأجير قد عمل بمورد الإجاره وإن يحتاج إلى الإحراز بإخبار الثقة أو الاطمئنان أو العلم الوجدانى ولكن بعد إحراز أصل عمله يحمل على الصحة على ما هو سيره العقلاء الجارية بين المتشرعه أيضاً، سواء علم الغير بأن العامل يعرف كيفية العمل والأمور المعتره فيه أو احتمل أنّه يعرفه ويعرف كفيته والأمور المعتره فيه. وأمّا إذا علم أنه لا يعرف الأمور المعتره فى العمل واحتمال صحة عمله بنحو الاتفاق فلا- يجرى فى ذلك العمل أصاله الصحة فإنّ أصاله الصحة فى عمل الغير لم يرد فى دليل لىتمسك بإطلاقه أو عمومه كما هو الحال فى الشك فى عمل نفسه بعد الفراغ منه لاحتمال الغفله حال العمل ووقوع الاشتباه فيه حيث فى موارد احتمال الغفله ووقوع الاشتباه مع احتمال الذكر وعدم الغفله يؤخذ باطلاق دليل قاعده الفراغ أو قاعده التجاوز.

وعلى الجملة، فى موارد العلم أو الاطمئنان بأن الغير غير عارف بالأمور المعتره فى العمل الذى يأتى به لم يحرز جريان السيره المتشرعه على حمل فعل الغير على الصحة بمضى التماميه بحيث يرتبون الأثر عليه بأن يكون حمل فعل المسلم على الصحة أصلاً كلياً مع عدم إخبار الثقة أو عدم الاطمئنان بصحته، وبعض الموارد الذى قام الدليل فيها على اعتبار قول الغير كإخبار الحجام على طهاره موضع الحجامه(١)، والجاريه المأموره بتطهير ثوب سيدها(٢) وما ورد فى

ص: ٢٥

١- (١) تهذيب الأحكام ١ : ٣٤٩، الحديث ٢٣. وفيه:....؛ لأن الحجام مؤتمن.

٢- (٢) الكافى ٣ : ٥٣، الحديث ٢.

(مسأله ١٠): الأحوط اشتراط عداله الأجير[١] وإن كان الأقوى كفايه الاطمئنان بإتيانه على الوجه الصحيح وإن لم يكن عادلاً.

الشرح:

القصارين(١) والجزارين(٢) لا يستفاد منها ما ذكره صاحب الجواهر قدس سره : من أنّ هذه الأخبار تتبعها يشهد مع ملاحظه أمثالها بأنّ كلّ عامل مؤتمن في عمله يقبل قوله فيه(٣). وكان من مصاديق هذه الكبرى بإخبار الأجير في تحقق الفعل الذي فعله مورد الكلام فيقبل قوله في الإتيان به وإن لم يكن ثقه ولا في البين أمر موجب للاطمئنان.

[١] والاحتياط في اشتراط عداله الأجير ليتمكن الاعتماد على قوله في إخباره بالإتيان بما تعلق به الإجاره ويحرز الوصى أو الورثه فراغ ذمه الميت كما استفادوا من قوله سبحانه اعتبار خبر العادل، قال الله «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» الآية(٤).

وقد تقدّم ما يذكر في بعض الكلمات أنّ الأجير مؤتمن يقبل قوله في الإتيان بما كان مورد الاستيجار، سواء كان عادلاً أو لم يكن، واستشهد صاحب الجواهر بذلك بما ورد في الجارية التي كانت مأموره بغسل ثوب سيدها. وبما ورد في الحجام في إخباره بطهاره موضع الحجامه وما ورد في القصابين والجزارين(٥)، وغير ذلك حيث يظهر أنّ كل ذي عمل مؤتمن على عمله، بل مجرد الوثوق بأدائه العمل من دون إخباره به كفايته لا يخلو عن إشكال.

أقول: اعتبار قول ذي اليد في دعوى ملك ما بيده أو طهارته ونجاسته مما لا كلام فيه، كما أنّ ما ورد فيمن يدفع ماله للأجير ليعمل فيه في عدم اتهمه في

ص: ٢٦

١- (١) تهذيب الأحكام ٦ : ٣٨٥، الحديث ٢٦٣.

٢- (٢) الكافي ٦ : ٢٣٧، الحديث ٢.

٣- (٣) جواهر الكلام ٦ : ٢٨٧.

٤- (٤) سورة الحجرات: الآية ٦.

٥- (٥) جواهر الكلام ٦ : ٢٨٧.

(مسأله ١١): فى كفايه استيجار غير البالغ ولو بإذن وليه إشكال [١] وإن قلنا بكون عباداته شرعيه والعلم يأتيناه على الوجه الصحيح، وإن كان لا يبعد ذلك مع العلم المذكور، وكذا لو تبرّع عنه مع العلم المذكور.

الشرح:

دعوى تلف ذلك المال إلا إذا كان متّهماً مما لا ينكر، وما ذكر صاحب الجواهر قدس سره فى ظاهر كلامه اعتبار إخبار الأجير حتى مع عدم الاطمئنان بصدقه وعدم الوثوق به بدعوى كونه أميناً لا يمكن المساعدة عليه؛ لما ذكرنا من أنّ عمل الأجير لا بد من إحرازه. نعم، مع احتمال جهله بالأمور المعتبره وحكم الخلل فيه يحمل على الصحة بعد إحراز أصل الاتيان به.

استيجار غير البالغ

[١] ذكر قدس سره أنه لو بنى على مشروعيه عبادات الصبى وجواز معاملته بإذن وليه ففى كفايه نيابه الصبى فى قضاء ما فى ذمه الميت إشكال. ووجه الإشكال: أنّ ما دلّ على مشروعيه عباده الصبى عمدته ماورد فى أمر الأولياء بأن يأمرؤا صبيانهم بالصلاه فى سبع سنين كما فى صحيحه الحلبي (١). ومنصرف هذه هو الأمر بالصلاه عن أنفسهم نظير إتيان البالغين ما يجب عليهم من صلواتهم اليوميه ونحوها من الصلاه الواجبه.

وعلى الجملة، يؤمر الصبى بأداء صلاه نفسه أداءً وقضاءً لا- أن يأتى بالصلاه عن غيره، وهذا ظاهر أمر الأولياء بأمرهم صبيانهم بالصلاه والصوم، وفى صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام فى الصبى متى يصلى؟ قال: «إذا عقل الصلاه»، قلت: متى يعقل الصلاه وتجب عليه؟ قال: «لستّ سنين» (٢). والوجوب بمعناه

ص: ٢٧

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ١٩، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ١٨، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٢.

الشرح:

اللغوى أى الثبوت شرعاً أى المشروعيه، وهذه الصحيحه أيضاً منصرفه إلى الصلاه عن نفسه كسائر الناس البالغين الذين يصلون صلاتهم.

وعلى الجملة، لو بنى على مشروعيه عباده الصبى وصحه جعله أجيراً إذا كان بحيث لا يكون الصبى مستقلاً فى معاملته فالإكتفاء بقضائه العباده عن الغير بمعنى إجزائه وإفراغ ذمه الغير مشكل جداً؛ لأن أدله القضاء عن الميت نيابه عنه لا يعم قضاء الصبى ونيابته.

ودعوى أنه بعد مشروعيه عبادات الصبى لم يكن فرق بينه وبين البالغين إلا وجوب عباده البالغين وعدم وجوبها فى حق الصبى والنيابه عن الغير لا يتوقف على وجوب فعل المنوب عنه على النائب أيضاً كما فى نيابه شخص عن حجه الإسلام عن الغير، حيث إنه يمكن أن لا يجب على النائب حجه الإسلام وينوب فيها عن الغير ولو فى حياته، كما إذا عجز عن المباشرة بعد استقرار الحج عليه حيث يبعث من لا يجب عليه أن يحج عنه لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن الشخص غير المستطيع بعد ما صار أجيراً يجب أن يحج عن المنوب عنه، بخلاف الصبى فإنه لا يجب عليه ولو بعد كونه أجيراً بعقد وليه.

كما أن دعوى أن إطلاق بعض الروايات يعم نيابه الولد ولو كان صبيّاً لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن ما ورد فى صحيحه معاويه بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما يلحق الرجل بعد موته؟ فقال: سنّه سنّها يُعمل بها بعد موته _ إلى أن قال: _ والولد الطيب يدعوا لوالديه بعد موتهما ويحج ويتصدق ويعتق عنهما ويصلى ويصوم عنهما، فقلت: أشركهما فى حجتي؟ قال: نعم (١). كما تقدّم سابقاً

ص: ٢٨

(مسأله ١٢): لا- يجوز استئجار ذوى الأعذار خصوصاً من كان صلاته بالإيماء أو كان عاجزاً عن القيام ويأتى بالصلاه جالساً ونحوه وإن كان ما فات من الميت أيضاً كان كذلك، ولو استأجر القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير إلى زمان رفع العذر، وإن ضاق الوقت انفسخت الإجاره [١].

(مسأله ١٣): لو تبرع العاجز عن القيام مثلاً عن الميت ففى سقوطه عنه إشكال [٢].

(مسأله ١٤): لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده، ولا يجب عليه إعادته الصلاه.

(مسأله ١٥): يجب على الأجير أن يأتى بالصلاه على مقتضى تكليف الميت اجتهاداً أو تقليداً، ولا يكفى الإتيان بها على مقتضى تكليف نفسه [٣] فلو كان يجب عليه تكبير الركوع أو التسيحات الأربع ثلاثاً أو جلسته الاستراحه اجتهاداً أو تقليداً وكان فى مذهب الأ-جير عدم وجوبها يجب عليه الإتيان بها، وأما لو انعكس فالأحوط الإتيان بها [٤] أيضاً لعدم الصحه عند الأجير على فرض الترك، ويحتمل

الشرح:

هديه ثواب العمل، وأن الولد الوارد ظاهره البالغ وجريان الاستصحاب فى بقاء ذمه الميت على اشتغاله بعد نيابه الصبى مقتضاه لزوم نيابه البالغ.

[١] فى إطلاقه تأمل، بل منع فيما كان ضيق الوقت بعد التمكن من الوفاء بالإجاره.

[٢] فالأظهر عدم السقوط.

مراعاة تكليف الميت اجتهاداً وتقليداً

[٣] هذا فيما كان الميت أوصى بالاستئجار عنه، بل لو كان عند الأجير أماره معتبره على عدم اشتغال ذمه الميت بأزيد مما يراه جاز العمل بما عنده فى فرض عدم وصيه الميت بالعمل بما كان عنده فى حياته.

[٤] بل الأظهر الإتيان بها إذا كان إجاره الأجير لتفريغ ذمه الميت، وأما مع

الصحة إذا رضى المستأجر بتركها، ولا- ينافى ذلك البطلان في مذهب الأجير إذا كانت المسألة اجتهادية ظنية لعدم العلم بالبطلان فيمكن قصد القربة الاحتمالية. نعم، لو علم علماً وجدانياً بالبطلان لم يكفٍ لعدم إمكان قصد القربة حينئذ، ومع ذلك لا يترك الاحتياط.

(مسألة ١٦): يجوز استئجار كل من الرجل والمرأة للآخر، وفي الجهر والإخفات يراعى حال المباشر، فالرجل يجهر في الجهرية وإن كان نائباً عن المرأة، والمرأة مخيره وإن كانت نائبه عن الرجل.

(مسألة ١٧): يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاة الاستنجارية جماعه إماماً كان الأجير أو مأموماً، لكن يشكل الاقتداء بمن يصلى الاستنجارى إلا إذا علم اشتغال ذمه من ينوب عنه بتلك الصلاة، وذلك لغلبه كون الصلوات الاستنجارية احتياطية [١].

(مسألة ١٨): يجب على القاضى عن الميت أيضاً مراعاة الترتيب في فوائده [٢] مع العلم به، ومع الجهل يجب اشتراط التكرار المحصل له خصوصاً إذا علم أن الميت كان عالماً بالترتيب.

(مسألة ١٩): إذا استؤجر لفوائد الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب، وأن يعين لكل منهم أن يبدأ في دوره بالصلاة

الشرح:

وقوعها على نفس العمل فلا بأس بالإتيان على ما عند الميت مع رجاء صحتها، هذا بالإضافة إلى الأجير. وأما الولي فيجب عليه تفريغ ذمه الميت بما كان صحيحاً عنده حتى بإعادة الاستئجار ثانياً.

[١] يكفى في عدم جواز الاقتداء احتمال كون صلاة الإمام احتياطية.

[٢] لا يعتبر مراعاة الترتيب في الفوت مع العلم أو بدونه.

نعم، يجب مراعاته في المرتبتين كالظهرين والعشاءين من يوم واحد.

الفلانيه مثل الظهر، وأن يتمم اليوم والليله فى دوره، وأنه إن لم يتمم اليوم والليله بل مضى وقته وهو فى الأثناء أن لا يحسب ما أتى به وإلا لاختل الترتيب، مثلاً إذا صلى الظهر والعصر فمضى وقته أو ترك البقيه مع بقاء الوقت ففى اليوم الآخر يبدأ بالظهر ولا يحسب ما أتى به من الصلاتين.

(مسأله ٢٠): لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار [١] بل يتوقف على الإتيان بالعمل صحيحاً، فلو علم عدم إتيان الأجير أو أنه أتى به باطلاً- وجب الاستئجار ثانياً، ويقبل قول الأجير بالإتيان به صحيحاً [٢]، بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حملاً لفعله على الصحة إذا انقضى وقته، وأما إذا مات قبل انقضاء المده فيشكل الحال، والأحوط تجديد استئجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل.

الشرح:

فراغ ذمه الميت بالإتيان بالعمل صحيحاً

[١] مجزّد استئجار شخص لما على الميت من الصلاه والصوم لا يوجب فراغ ذمه الميت، بل الفراغ يحصل بإتيان الأجير بالعمل وفراغه عن مورد الإجاره، ويترتب على ذلك لو لم يعمل الأجير أو أتى بالعمل باطلاً لا يحصل فراغ ذمه الميت بل اللازم إعادته الاستئجار.

[٢] يقبل قول الأجير بإتيان العمل صحيحاً، بل الظاهر ترتيب أثر الإتيان بالعمل صحيحاً وإن لم يقل الأجير شيئاً، بل لمجرد حمل فعل الأجير على الصحة ويختص الحمل على الصحة بما إذا شك فى فراغ الأجير صحيحاً بعد انقضاء وقت العمل، كما إذا مات الأجير بعد فراغ وقت العمل بعد تمكنه من الإتيان بالعمل المستأجر عليه قبل موته. وأما إذا شك فراغه من العمل المستأجر عليه مع بقائه من الوقت عند موته فالأحوط تجديد الاستئجار بالإضافة إلى المقدار الذى لم يكن يأتيه المستأجر قبل موته.

الشرح:

ولا يخفى أنَّ ظاهر الماتن أنَّ أصالة الصَّحَّة عند جريانها تثبت عمل الأجير قبل موت الأجير وكونه صحيحاً وقد أُورِدَ على إثبات الصَّحَّة بحمل عمل الأجير صحيحاً بوجوه، منها: لو كان أصالة الصَّحَّة مثبته لزم تقديم مدَّعى أداء الدين فيما إذا كانت المعاملة نسيه قد عين فيها وقت لأداء الثمن والمشتري قد ادعى بعد وصول ذلك الوقت أنه أدى الثمن وأنكر البايع، فإنه يلزم على ما ذكر تقديم قول المشتري لحمله على الصَّحَّة ويلزم البايع على عدم مطالبه المشتري بالثمن؛ لأنَّه قد أخذه لحمل قول المشتري على الصَّحَّة مع اتفاق كلمات الأصحاب على التزام المشتري لإثبات قبضه.

أقول: مسألة مطالبه الدين ممن كان عليه ما لم يثبت بالبينة بالروايات الواردة في اختلاف صاحب الحق ممن عليه الحق (١). إحراز عمل الأجير بقضاء ما كان على ذمه الميت من الصلوات وصحتها بأصالة الصَّحَّة.

وأورد ثانياً بأنَّ أصالة الصَّحَّة تجرى في الموارد التي يكون الوقت فيها بجعل الشارع ولا يعم الموارد التي يكون التوقيت بحسب فعل المتعاقدين أو بالنذر ونحو ذلك، فإنَّ عمده الدليل على الحمل على الصَّحَّة _ فيما إذا شك في أصل الفعل _ قاعده التجاوز من أصل الفعل، وعليه فلا تجرى أصالة الصَّحَّة لإثبات أصل الفعل وصحته.

نعم، بعد إحراز أصل الفعل والشك في صحته فإن كانت لصَّحَّة العمل أثر للغير أو للفاعل تجرى فيه أصالة الصَّحَّة، كحمل معاملة الغير على الصَّحَّة على فرض إحراز أصلها ويجرى على ذلك بعد إحراز قضاء صلاه الميت من الأجير في المقام أصالة الصَّحَّة فيها، فتدبر.

ص: ٣٢

(مسأله ٢١): لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر [١] أو كون الإجاره واقعاً على تحصيل العمل أعم من المباشرة والتسيب، وحينئذ فلا يجوز، أن يستأجر بأقل من الأجره المفعوله له إلا أن يكون آتياً ببعض العمل ولو قليلاً.

الشرح:

وقد بين في قاعده الفراغ أنه لو صَلَّى المصلّي صلاته وشك بعد الصلاه في طهارته حال الصلاه وعدمها، فإن احتمل أنه قبل الشروع في الصلاه كان ملتفتاً إلى حاله وأحرز طهارته تجرى في صلاته قاعده الطهاره الوارده في بعض روايات اعتبارها: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين ما يشك» (١). ونظير ذلك إذا إحرز الحاج بعد حجّه أنه دخل بزوجه وشك في أنّ دخوله كان بعد طواف نسائه أو كان دخوله من غير طواف، فإن احتمل أنّ دخوله كان بعد إحراز طوافه تجرى في دخوله أصاله الصّحه ويترتب على جوازه جواز دخوله فعلاً من غير إعادته الطواف، فإنه يكفي في جواز المجامعه طواف النساء الواحد وجواز دخوله مرّه بعده يوجب جواز مجامعه النساء فتأمل ولا يقاس بأصاله الصّحه الجاريه في صلاه عند الشك في الوضوء.

وقد تلخّص مما ذكرنا أنّ ما عليه ظاهر كلام الماتن من أنّ جريان أصاله الصّحه في عمل الأجير تحرز أصل قضاء الأجير وصحته لا يمكن المساعده عليه، بل لا بد من إحراز قضاء الأجير بمحرز معتبر.

نعم، تحرز صحته بأصاله الصّحه.

الكلام في مباشره الأجير للعمل

[١] ما ذكره قدس سره، من عدم جواز أن يستأجر الأجير غيره للقضاء عن الميت إلا مع استيذان المستأجر، الوجه فيه ما تقدم من ظهور عقد الإجاره في الفرض في إتيان

ص: ٣٣

الشرح:

الأجير مباشرة كما هو فرض صحه عمل الغير أيضاً صلوحه لإفراغ ذمه الميت، فمع إذن المستاجر للأجير الأول فى الاستيجار ينتقل ما فى ذمته أو فى ذمه الميت على ذمه الأجير الثانى؛ لأن الاستيذان فى الفرض إقاله للعقد الظاهر فى المباشرة فى الأول، وتوكيل فى عقد الاستيجار الثانى، وهذه بخلاف الصورة التى كان متعلق الإجاره الأولى تحصيل طبيعى العمل مباشرة أو بالتسيب فإن استيجار الغير فى الفرض لا يحتاج إلى الاستيذان، فإن استيجار الأجير فى الفرض أحد فردى العمل الذى استؤجر عليه.

وما فى بعض الكلمات من أنه فى فرض اشتراط المباشرة للأجير لا يكون الاستيجار الثانى موجباً لانتقال ما فى ذمه الميت أو الأجير الأول، إلى ذمه الأجير الثانى، بل تبقى الإجاره الأولى والثانية، ويلزم على الأجير من الوفاء بهما لما تقدم من أنه يجوز إجارتان لما على ذمه الميت للاحتياط لاحتمال الخلل فى بعض عمل أجير فيتدارك بعمل الأجير الآخر لا يمكن المساعدة عليه؛ لما تقدم من أنه لو علم صحه عمل أجير وعدم النقص منه أصلاً لا تصح مع العلم الإجاره الثانى، والمفروض فى المقام فى عبارته الماتن كذلك؛ ولذا قلنا: لا بد من رفع يد المستأجر من اشتراط المباشرة على الأجير الأول وإلغاء تلك الإجاره بالإقاله حتى يتمكن مع الإجاره الثانى مع اشتراط المباشرة فيهما أيضاً.

وبالجملة، المفروض فى المقام عدم المورد للإجارتين مع اشتراط المباشرة على الأجير فى الأول ثم فى الثانى أيضاً مع استيذان ذلك الأجير بالإجاره الثانى.

(مسأله ٢٢): إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره [١] فيرجع المؤجر بالأجره أو ببقيتها إن أتى ببعض العمل. نعم، لو تبرع متبرع عن الأجير ملك الأجره [٢].

(مسأله ٢٣): إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير أجره المثل بعمله، وكذا إذا فسخت الإجاره من جهه الغبن لأحد الطرفين.

(مسأله ٢٤): إذا آجر نفسه لصلاه أربع ركعات من الزوال من يوم معين إلى الغروب فأخر حتى بقى من الوقت مقدار أربع ركعات ولم يصلّ صلاه عصر ذلك اليوم ففى وجوب صرف الوقت فى صلاه نفسه أو الصلاه الاستيجاريه إشكال من أهميه صلاه الوقت ومن كون صلاه الغير من قبيل حق الناس [٣] المقدم على حق الله.

(مسأله ٢٥): إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستيجاريه ولم يأت بها أو بقى منها بقيه لا يجوز له أن يأتى بها بعد الوقت إلا بإذن جديد من المستأجر.

الشرح:

التبرع عن الميت قبل عمل الأجير

[١] محل الكلام فيما لم يكن تردد فى صحه عمل المتبرع بحيث لم يكن للإجاره مورد فيرجع المؤجر إلى الأجير بالأجره على تفصيل قد تقدّم.

[٢] لا يملك الأجره فى فرض شرط المباشره عليه فإن فعل المتبرع خارج عن مورد الاجاره وبما أنه قد فرغ ذمه الميت انفسخت الإجاره كما هو الفرض. نعم، يملك الأجير الأجره ولا تبطل الإجاره إذا لم يشترط للأجير المباشره.

[٣] لا ينبغى التأمل فى أن تقديم الاستيجار وهن لصلاه الوقت فلا يجوز، بل لا تصح الصلاه الاستيجاريه، لكون الاتيان بها وهناً لصلاه الوقت والنهى عنها لذلك تمنع عن صحتها.

(مسأله ٢٦): يجب تعيين الميت المنوب عنه ويكفى الإجمالي، فلا يجب ذكر اسمه عند العمل بل يكفي من قصده المستأجر أو صاحب المال أو نحو ذلك.

(مسأله ٢٧): إذا لم يعين كيفية العمل من حيث الإتيان بالمستحبات يجب الإتيان على الوجه المتعارف.

(مسأله ٢٨): إذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان فالظاهر نقصان أجره بالنسبة [١] إلا إذا كان المقصود تفريغ الذمه على الوجه الصحيح.

(مسأله ٢٩): لو آجر نفسه لصلاه شهر مثلاً فشك في أن المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر ولم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضاً فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع، وكذا لو آجر نفسه لصلاه وشك أنها الصبح أو الظهر مثلاً وجب الإتيان بهما.

(مسأله ٣٠): إذا علم أنه كان على الميت فوائت ولم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا فالأحوط الاستئجار عنه [٢].

الشرح:

[١] بل الأظهر عدم النقصان فيما إذا وقع النقصان فيها سهواً، بل لا يبعد أن يكون السهو في الأجزاء غير الركنية أيضاً كذلك.

[٢] فيما أوصى الميت بقضاء صلواته الفائتة بالاستيجار وعلم الوصى بفوت بعضها وشك في قضائها قبل موته، فيجوز الاستصحاب في عدم قضائها، وقد تقدّم أنّ أصله الصحة لا مجرى لها مع عدم إحراز أصل الوجود.

يجب على ولى الميت رجلاً كان الميت أو امرأه على الأصح [١] حرّاً كان أو عبداً، أن يقضى عنه ما فاتته من الصلاه لعذر [٢] من مرض أو سفر أو حيض فيما يجب فيه القضاء ولم يتمكن من قضاائه [٣] وإن كان الأحوط قضاء جميع ما عليه، الشرح:

فصل

فى قضاء الولى

المقضى عنه

[١] الأظهر اختصاص وجوب القضاء على الولى بما إذا كان الميت رجلاً، لصحيحه حفص بن البختري، عن أبى عبد الله عليه السلام: فى الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام، قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه؟ فقال: لا، إلا الرجال. (١)

ما يقضى عنه

[٢] الأظهر عدم اختصاص وجوب القضاء بما إذا كان الفوت عن العذر.

[٣] بل يعتم الصلاه التى كان عليه قضاؤها وتمكن منها قبل موته ولكن

ص: ٣٧

وكذا في الصوم لمرض تمكن من قضاؤه وأهمل، بل وكذا لو فاته من غير المرض من سفر ونحوه وإن لم يتمكن من قضاؤه [١] والمراد به الولد الأكبر، فلا يجب على البنت وإن لم يكن هناك ولد ذكر ولا على غير الأكبر من الذكور ولا على غير الولد من الأب والأخ والعم والخال ونحوهم من الأقارب، وإن كان الأحوط مع فقد الولد الأكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات، وأحوط منه قضاء الأكبر فالأكبر من الذكور ثم الإناث في كل طبقه حتى الزوجين والمعتق وضامن الجريه.

الشرح:

لم يقضها حتى مات، والظاهر أن تقييد الماتن قدس سره بما إذا لم يتمكن من القضاء لاختصاص وجوب القضاء بصوره العذر عنده.

[١] وجوب القضاء مع عدم التمكن من قضاؤه في غير السفر كالمرضى يموت في شهر رمضان غير ثابت، بل في وجوب قطع السفر والقضاء فيه أيضاً كذلك، ولكن يجب قضاء ما فات في السفر على وليه فيما إذا مات في السفر ولم يقض الصيام الفات قبل موته بقطع سفره، لصحيحه أبي حمزه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها؟ قال: «أما الطمث والمرض فلا، وأما السفر فنعم» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان، هل يقضى عنها؟ فقال: «أما الطمث والمرض فلا، وأما السفر فنعم» (٢).

وموثقه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان

ص: ٣٨

١- (١) وسائل الشيعة ١٠ : ٣٣٠، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٣٤، الحديث ١٦.

(مسأله ١): إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين [١] من صلاه نفسيهما، فلا يجب عليه ما وجب عليهما بالاستئجار أو على الأب من صلاه أبويه من جهه كونه ولياً.

(مسأله ٢): لا- يجب على ولد الولد القضاء عن الميت إذا كان هو الأ-كبر حال الموت، وإن كان أحوط خصوصاً إذا لم يكن للميت ولد.

(مسأله ٣): إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من إخوته الأكبر فالأكبر.

(مسأله ٤): لا- يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت، فيجب على الطفل إذا بلغ وعلى المجنون إذا عقل، وإذا مات غير البالغ قبل البلوغ أو المجنون قبل الإفاقه لا يجب على الأكبر بعدهما.

(مسأله ٥): إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن والآخر بالبلوغ فالولي [٢] هو الأول.

الشرح:

فأدركه الموت قبل أن يقضيه؟ قال: «يقضيه أفصل أهل بيته» (١).

[١] قد تقدّم أن وجوب القضاء يختص بما فات عن الأب.

في قاضي الصلاه

[٢] قد تقدّم عند التكلّم في صحيحه الصفار (٢) أنّ الولي أكبر الذكرين من الولدين وقلنا: إنّ المتفاهم من كونه أكبرهما هو من جهه السن وسبق الولاده وكونه من حيث البلوغ الذي له علامات متعدده فلا ينسب منه بلا تقييد.

ص: ٣٩

١- (١) وسائل الشيعه ١٠ : ٣٣٢، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١١.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٣٠، الحديث ٣.

(مسأله ٦): لا يعتبر في الولي كونه وارثاً فيجب [١] على الممنوع من الإرث بالقتل أو الرق أو الكفر.

(مسأله ٧): إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً فالولي غيره من الذكور وإن كان أصغر [٢] ولو انحصر في الخنثى لم يجب عليه.

الشرح:

وبالجملة، ينسب من ذكر الولد الأكبر كونه من حيث السن، ويناسب ذلك ذكر أن عليه قضاء الأب الميت أو استحقاقه الجوه وكونه أولى بالميراث، ويوصف البالغ بإحدى علامات البلوغ غير السن بأنه صغير سنّاً ولكنه بالغ.

[١] اختار الماتن قدس سره بإمكان كون الولد الأكبر سنّاً ممنوعاً من الإرث فيجب القضاء على الممنوع بالقتل أو الرق والكفر، ولكن قد يقال: باختصاص وجوب القضاء على غير الممنوع؛ لأنّ الوارد في الروايات التعبير عن الولي أولى بالإرث (١).

والمفروض في الفرض أنّ مع الميراث والتركة للميت يكون الولد الأكبر محروماً من الإرث لموانع الإرث، فلا يقاس فرض الموانع بصوره عدم التركة للميت فإنّ الولد الأكبر فيها لا يكون وارثاً مع وجوب قضاء فوائت الأب عليه؛ لما تقدّم من الأولوية للميراث ظاهره فرض تركة للميت. وفي فرض الموانع للولد الأكبر لا يصدق عليه أولى بالميراث، وذكرنا أنّ ذكر أولى بالميراث في فرض تركة للميت وكون الولد حياً عند موت الأب معرفان للولي يعني الولد الأكبر الذي قد لا يجب عليه القضاء لكونه مريضاً لا يتمكن من قضاء مافات عن أبيه.

[٢] لا يخفى أنّ الخنثى المشكل إمّا ذكر أو أنثى وليست طبيعته ثالثه لقوله «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ» (٢) وعليه فإن كانت الخنثى بعد موت

ص: ٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ١٠ : ٣٣٠، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٥.

٢- (٢) سورة الشورى: الآية ٤٩.

(مسألة ٨): لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزید لم یجب علی واحد منهم [١] وإن کان الأحوط التوزیع أو القرعه.

الشرح:

أبیها بالغه من حیث السن فوظایفها مردده بین كونها وظایف الذکر أو الأنثی لعدم جریان الاستصحاب فی عدم كونها ذكراً فإنه معارضه باستصحاب عدم كونها أنثی، فیجب علیها الجمع بین الوظیفین وقضاء مافات عن أبیها مقتضى هذا الاحتیاط. ولو کان فی البین ولد ذکر صغیر وبلغ فقد قیل: بعدم وجوب قضاء مافات عن أبیہ علیه؛ لأن المفروض أن الخنثی قضت مافات عن أبیها واحتمال كونها ذكراً وحينئذٍ ببلوغ الصغیر یشک فی وجوب قضاء مافات عن أبیہ علیه أم لا یجب، فتجرى أصاله البراءه فی هذا الوجوب المشکوک حدوثة.

ولکن لا یخفی ما فیہ فإن استصحاب عدم قضاء الذکر ما علی أبیہ قبل ذلک وبقاء ما علی ذمه المیت بحالها یثبت بقاء ذمه أبیہ كما کان، ومع هذا الأصل الموضوعی لا مجال لأصل البراءه، ونظیر المقام ما إذا کان المیت رجلاً ولم یوجد لتغسیله إلا الخنثی المشکل فغسِلَ المیت بعلمها الإجمالی بالجمع بین وظایف الرجال والنساء علیه ثم قبل دفنه جاء رجل وشک فی أن الخنثی التی غسِلَ المیت كانت رجلاً فی الواقع أم كانت أنثی فیجرى فی المقام الاستصحاب فی عدم تغسیل المیت من الذکور ویحرز بذلك الأصل الموضوع لوجوب تغسیله فعلاً.

[١] لجریان أصاله عدم كونه الولد الأكبر فی حق کل واحد منهما أو منهم حیث قبل أن تكون أمّه حاملاً به لم یکن الولد الأكبر وبعد كونه حاملاً- ومتولداً الأمر كما کان نظیر الاستصحاب الجاری فی عدم قرشیه المرأه والعلم الأجمالی لكل واحد بأن أحدهما أو أحدهم الولد الأكبر غیر منجز؛ لما تقدّم فی محلّه أن العلم الإجمالی إذا کان من قبیل ما ذکر من واجدى المنی فی الثوب المشترک لا یوجب وجوب الغسل

(مسأله ٩): لو تساوى الولدان فى السن قسّط القضاء عليهما [١] ويكلف بالكسر _ أى ما لا يكون قابلاً للقسمه والتقسيت كصلاه واحده وصوم يوم واحد _ كل منهما على الكفايه فلهما أن يوقعاه دفعه واحده، ويحكم بصحه كل منهما وإن كان متحداً فى ذمه الميت.

الشرح:

على أى منهما؛ لأن تنجيز العلم الإجمالى يختص بما كان عدم رعايته موجباً لعلم المكلف بمخالفه التكليف الواقعى المتوجّه إليه، وأما إذا لم يكن موجباً لذلك فهو يساوى الشك البدوى.

وقد ذكرنا فى التعرض لصحيحه محمد بن الحسن الصفار (١) أن الموضوع لوجوب قضاء مافات عن الأب هو الولد الأكبر. ويصحّ التعبير عنه بالولد الذى لم يسبق على ولادته ولد آخر من أبيه.

ويصح أن يقال: إن الاستصحاب فى المقام ليس من الاستصحاب فى العدم الأزلى لأنّ كلاً من المتعديين عند ما كانت علقه أو مضغه لم يكن من الولد الأكبر، بل من الولد أيضاً؛ لأن اتصاف الحمل بالإنسان ذكراً أو أنثى إنّما يكون بعد حلول للروح عندما يكون جنيناً بشرط أن يولد حيّاً فيشكّ عند حلول الروح بجنبه أو تولّده من أمّه صار من الولد الأكبر أم لا فيستصحب عدمه. ولو أغمض عن الاستصحاب فلا ينبغي التأمّل فى جريان أصاله البراءة عن وجوب قضاء صلاه أبيه وصومه عليه.

[١] إذا كان ما على ذمه الميت من الصلاه والصوم قابلاً للتقسيت فظاهر الماتن قدس سره يقسط ما على ذمه الأب على الولدين المتساويين فى السنّ، والمراد من التقسيت وجوب بعض ما على ذمه الميت على أحد الولدين والبعض الآخر على

ص: ٤٢

الشرح:

الولد الآخر؛ لأن كلاً من الولدين داخل في موضوع وجوب القضاء عن أبيه فوجوب نصف ما على ذمه أبيه على كل منهما محرز والأصل عدم وجوب الزائد على النصف، بل مقتضى وجوب الكثير على المتعدين ظاهره تقسيطه عليهم، نظير ما يقال في الأبوين اللذين لا يتمكنان من نفقتهما وتجب نفقتهما على أولادهما فتقسط نفقتهما على أولادهما.

وقد يقال: إن الوجوب في قضاء الولد الأكبر وليس في مفروض المقام أحدهما أكبر والآخر أصغر لكي لا يكون الوجوب إلا على الأكبر، بل في المقام كل من الولدين مكلف بإفراغ ذمه الميت فيكون الوجوب على كل منهما كفائياً، وما قيل من ظهور الأمر بالكثير على المتعدين وجوب التقسيط بحيث لو امتنع أحدهما عن وجوب العمل بحصته لم يكن على الآخر شيء غير حصته لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن الممتنع عاصٍ ولكن عصيانه لا يوجب سقوط التكليف عن الآخر بإفراغ ذمه الميت كما هو ظاهر الأمر بالقضاء.

وبالجملة، كما أنه لا يصح ما قيل بعدم وجوب القضاء عن الأب في هذا الفرض عليها؛ لأن الموضوع لوجوب القضاء هو الولد الأكبر في مقابل الأصغر وفي الفرض لا يكون الولد الأكبر في مقابل الأصغر وعدم صحه ذلك؛ لأن ذكر الولد الأكبر في الموضوع فيما إذا كان غيره أصغر وإلا إذا لم يكن للميت غير ولد واحد لا غير فوجوب القضاء عليه لا يحتاج إلى التأمل فيما بقي إلى بلوغه وأحرز ما على ذمه أبيه فوائت من الصلاة والصيام.

وفيما نحن فيه عكس الفرض والولد للأب متعددون متساوون في العمر فيكون على كل منهما وجوب قضاء مافات عن أبيهما فيكون الوجوب على ما ذكرنا

ولو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا يجوز لهما الإفطار بعد الزوال والأحوط الكفاره على كل منهما[١] مع الإفطار بعده بناءً على وجوبها في القضاء عن الغير أيضاً كما في قضاء نفسه.

الشرح:

كفائياً لا موجب للتقسيط. ويترتب على الوجوب على كل منهما على نحو الواجب الكفائي استحقاق العقاب على كل منهما إذا لم يقدم لا هذا ولا ذلك على القضاء أو لم يتمكن أحدهما على قضاء الكل ولم يقدم على قضاء البقيه، كما أنه إذا كان على أيهما فائت لا يقبل التقسيط كصلاه واحده أو صوم يوم واحد فإنه لا محاله يلتزم فيه بالوجوب الكفائي كما هو ظاهر الماتن أيضاً، فلا فرق بين ما يقبل التقسيط وما لا يقبل إلا في لزوم اختلاف الولدين في نيتهما في القضاء كما ذكرنا في معنى صحيحه الصفار(١) واتحاد نيتهما في القضاء فيما لا يقبل التقسيط، وعليه فإن فرغ أحدهما أولاً في القضاء فيما لا يقبل التقسيط لم يجب على الآخر إتمام قضاؤه، بل لو اطمأن أحدهما بإتيان الآخر وإتمامها صحيحه جاز عدم اشتغاله بقضاؤه، وأما مسأله الكفاره في قضاء صوم واحد فالأظهر أن الكفاره لا تترتب على الإفطار إلا في قضاء صوم نفسه لا في قضاء صوم غيره أيضاً ولو كان صوم أبيه.

[١] لا يخفى إذا كان ما على عهده الميت ما لا يقبل التقسيط كصلاه واحده أو صوم يوم واحد لا يجب على الولدين الإتيان كل منهما تلك الصلاه أو الصوم في زمان واحد، بل إذا أتى أحدهما تلك العباده عن الميت في زمان فمع علم الآخر بالإتيان صحيحاً يسقط التكليف عن الآخر، كما هو مقتضى كون العباده المفروضه واجباً كفائياً على كل منهما ويأتي إن شاء الله تعالى أن وجوب القضاء عن الميت

ص: ٤٤

(مسأله ١٠): إذا أوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي [١] بشرط الإتيان من الأجير صحيحاً.

الشرح:

لم يثبت كونه فورياً، فإذا أتى أحدهما به وكان صحيحاً بنظر الآخر سقط الوجوب عن الآخر؛ ولذا قال الماتن في عبارته: فلهما أن يوقعاه دفعه، وعلى ذلك فإن صاماً في يوم واحد اختياراً لا يجوز لهما الإفطار بعد الزوال، بل الأحوط الكفاره على كل منهما مع الإفطار بعده بناءً على وجوب الكفاره على المفطر في قضاء شهر رمضان. ولو كان إفطاره في قضائه عن الغير لا عن قضاء في صوم نفسه، هذا ما ذكره الماتن في المقام.

ولكن لا- يخفى بما أن المفروض ما على ذمه الميت صوم يوم واحد إذا اطمأن أحدهما أن الآخر لا يفطر صومه حتى يدخل الليل جاز أن يفطر هو بعد الزوال كقبل الزوال، بل إذا أفطر كل منهما بعد الزوال فإن بقي قضاء الصوم في ذمتها. ولكن يكفي أيضاً كفاره واحد لكون الكفاره أيضاً بناءً على ثبوتها في الإفطار في قضاء الصوم ولو عن الغير أيضاً واجب كفائي.

ولا- يبعد أنه إذا تأخر إفطار أحدهما من إفطار الآخر تكون الكفاره على المفطر متأخراً؛ لأن المفروض ما على ذمه الميت قضاء صوم يوم واحد والمفروض في قضاء صوم يوم واحد وقع الإفطار متأخراً في ذلك الصوم لبطان الصوم الأول بإفطار الأول.

سقوط القضاء عن الولي بالوصيه

[١] قد تقدّم ويأتي توضيحه أن الولد الأكبر لا يجب عليه الإتيان بقضاء ما على أبيه من قضاء صلاته وصومه فوراً بخلاف وصيه أبيه بقضاء صلواته وصومه بالاستيجار عنه فإن العمل بالوصيه على وصيه واجب فوري فيخرج أجرة الاستيجار من ثلثه لا من أصل تركته الذي اختار الماتن في مسائل الاستيجار في القضاء عن

الشرح:

الميت، وعلى ذلك فإن عمل الوصى بوصيه الميت بالاستيجار عنه وأتى الأجير بالقضاء عن الميت وكان عمله صحيحاً سقط وجوب القضاء عن الولي؛ لأن ما يجب على الولي إ فراغ ذمه أبيه الميت عن قضاء صلواته وصومه والمفروض أنه بعد عمل الأجير لم يبقَ على ذمه أبيه شيئاً من القضاء ليفرغ الولي ذمته.

وقد يناقش في وصيه الميت بالاستيجار عنه بأن نفوذ الوصيه ينافي ما ورد من التكليف بالقضاء عن الأب الميت هو وظيفه الولي.

وقد تقدّم في صحيحه حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام، قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس بميراثه امرأه فقال: لا، إلا الرجال (١).

ولكن هذه الصحيحه لا- تمنع عن وصيه الميت بالاستيجار عنه، بل مدلولها أنّ وجوب إ فراغ ذمه الميت على عهده الأولى بالميراث عن الميت. وأما عدم جواز إ فراغ ذمه الميت عن النساء فلا تصحّ عنهنّ فضلاً عن عدم جواز وصيه الميت بالاستيجار عنه فلا- دلالة لها على ذلك فقوله عليه السلام في فرض السائل عدم الأولى بالميراث من الذكور للميت، بل أولى بميراثه من النساء فقط، كما إذا كان للميت بنت واحدة وأبويه فجوابه عليه السلام لا يجب قضاء ما على الميت على غير الأولى بالميراث من الذكور.

وبالجملة، الصحيحه تمنع عن وجوب القضاء على غير الأولى بالإرث من الذكور لا- عن جواز إ فراغ ذمه الميت بغير الأولى بالإرث والمعبر عنه بالولد الأكبر،

ص: ٤٦

الشرح:

وعلى ذلك فوصيه الميت باستيجار الغير من ثلثه اختياره إفراغ ذمته بعد موته بالغير، وإذا عمل بالوصيه التي مقتضاها إتيان الأجير بما يكون إفراغاً لذمه الميت لا يبقى للميت ذمه حتى يجب على الولد الأكبر القضاء كما هو فرض صحه عمل الأجير الذي استأجره وصى الميت، ويأتى فى (مسأله ١٢) _ إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي _ مزيد بيان.

وقد ورد فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل أدركه رمضان وهو مريض فتوفى قبل أن يبرأ؟ قال: «ليس عليه شيء ولكن يُقضى عنه الذى يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى»^(١). حيث إن ذيلها ظاهر فى مشروعيه القضاء عنه على تقدير البرء وعدم قضائه قبل أن يموت.

غايه الأمر يلتزم بوجوب القضاء على الولد الأكبر وجواز القضاء ومشروعيته على غيره، وموثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأه مرضت فى شهر رمضان وماتت فى شوال فأوصتنى أن أقضى عنها؟ قال: هل برئت من مرضها؟ قلت: لا، ماتت فيه، قال: لا تقضى عنها، فإن الله لم يجعله عليها، قلت: فإنى أشتهى أن أقضى عنها وقد أوصتنى بذلك، قال: كيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها، فإن اشتهيت أن تصوم لنفسك فصم^(٢).

فإن استفصال الإمام عليه السلام عن برء المرأة بعد ذلك أو عدمها ظاهره أنّ مع البرء والتمكن من القضاء تصح الوصيه بالقضاء عنها ولو بنحو التبرع، بل يمكن الاستدلال

ص: ٤٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ١٠ : ٣٢٩، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١٠ : ٣٣٢، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١٢.

(مسأله ۱۱): يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت [۱].

الشرح:

على مشروعيه قضاء ما في ذمه الميت تبرعاً ببعض ماورد في السؤال عما يلحق الميت بعد موته كصحيحه معاويه بن عمار المرويه في محاسن البرقي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أى شيء يلحق الرجل بعد موته؟ قال: «يلحقه الحج عنه والصدقه عنه والصوم عنه» (۱). فإنه إذا صح الصوم وإعطاء ثوابه إياه بل الصوم عنه استحباباً جاز قضاء الصوم الواجب على ذمته أيضاً تبرعاً لعدم احتمال الفرق بأن يصح عن الميت الصوم المستحب ولا يصح عنه قضاء الصوم الواجب على ذمته.

جواز استئجار الولي غيره

[۱] قد تقدّم أن الواجب على الولي مع تمكنه من القضاء عن الميت القضاء بالمباشره ولا يجب عليه الاستئجار عن الميت بماله.

نعم، هذا جاز له ويسقط وجوب القضاء عنه مباشرة بعمل الأجير لفراغ ذمه الميت بعمله، فإن أصل القضاء يحرز بالعلم والاطمئنان وصحته بأصله الصحه الجاريه في عمله، وبعد إحراز فراغ ذمه الميت لا يكون اشتغال ذمه للميت حتى يجب على الولي إفراغها. وبينا سابقاً أنه لا يجب على الولي صرف ماله في إفراغ ذمه الأجير ويسقط وجوب إفراغ ذمه الميت عنه إذا لم يتمكن من القضاء عن الميت بالمباشره كما لو كان في ذمه الميت صوماً وهو مريض لا يتمكن من قضاء صيامه.

وبالجملة، وجوب القضاء عن الميت بصرف ماله ضررى يرفع هذا الوجوب بقاعده نفى الضرر، ولكن صرفه المال في سقوط القضاء عن الميت لئلا يجب عليه إفراغ ذمته أمر جاز.

ص: ٤٨

(مسأله ١٢): إذا تبرّع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي [١].

(مسأله ١٣): يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة، وإن جهله وجب [٢] عليه الاحتياط بالتكرار.

الشرح:

[١] ظاهر المفروض في كلامه أنّ القضاء عن الميت تحقق بالتبرع عن الميت وحصل فراغ ذمه الميت مما كان عليه، وحيث إنّ قضاء الولي ما على ذمه الميت لا يكون فورياً كما يأتي فلا يكون وجوب — بعد عمل المتبرع تكليف — على الولي بإفراغ ذمه أبيه لانتفاء الموضوع لوجوبه.

وإذا فرض أنّ الولي كان مشغولاً بإفراغ ذمه الميت وكان للميت الوصيه بأخذ الأجير لقضاء ما على ذمته وكان من أخذه وصي الميت من الأجير أيضاً مشغولاً بإفراغ ذمه الأجير من القضاء، فكل ما أتى به الأجير بوصيه الميت يسقط وجوب الإتيان به عن الولي؛ لما تقدّم من أنّ الواجب على الولي إفراغ ذمه الميت. والمفروض أنّ ما يأتي به الأجير يحصل فراغ ذمه الميت فلا يكون على الولي شيء، وأمّا ما يأتي به الولي لا- يبطل الإجاره بوصيه الميت، وعلى الأجير الإتيان بتمام ما استؤجر عليه؛ لأن من المحتمل أن تكون وصيه الميت بأخذ الأجير عمل الولي لو كان فيه خلل يتدارك بعمل الأجير بالوصيه.

وجوب الترتيب في قضاء الصلاة

[٢] قد تقدّم الكلام في لزوم رعايه الترتيب في القضاء بحسب الترتيب في الفوت، وذكرنا عدم وجوب ذلك، وإنما الواجب من الترتيب في القضاء الترتيب المشروط في الصلاتين كالظهرين والعشاءين من يوم واحد وليله واحده، فإنه يشترط في قضاء العصر من ذلك اليوم قضاء ظهره قبله، وكذلك لا يصح قضاء العشاء من

الشرح:

تلك الليلة إلا بقضاء المغرب قبلها، فإن ذلك مقتضى اشتراط الصلاه الثانيه بوقوعها بعد الأولى.

وما ذكر الماتن من مراعاة الترتيب فى الفوت بأن يقضى أولاً أول صلاه فانت عن المكلف ثم الثانيه ثم الثالثه إلى الآخر هكذا، والمراعاة كذلك واجبه فى القضاء، سواء كان المكلف عالماً بترتيب الفوت أم جاهلاً، وفى صورته الجهل يلزم الاحتياط بنحو يقتضى مراعاة الترتيب كما يقال: من فاتته الظهران فى يومين أى فاتته الظهر فى يوم والعصر فى يوم آخر فإن صلى ظهراً فى يوم بين صلاتي عصرين أو عصرًا بين صلاتي ظهريين تحقق الترتيب فى القضاء بحسب ترتيب الفوت لا محاله، وإذا جامع الظهريين فى يومين صلاه المغرب والعشاء من يوم ثالث صلى الثلاث الأولى قبل قضاء المغرب والعشاء وكثرها بعد صلاه المغرب والعشاء من يوم رابع فصلى السبع قبل العشاء وبعد العشاء تكون المجموع خمس عشر وهكذا.

ومن الظاهر لا- يمكن الالتزام بوجوب هذا الاحتياط؛ لأن الترتيب فى الفوت إذا كان للإنسان صلوات كثيره مما يكون منسياً ومراعاته بالاحتياط يوجب العسر والخرج خصوصاً للشيوخ والنساء العجائز، بل لا يمكن كما لا يخفى.

هذا، مع أنه لم يدل على مراعاة الترتيب فى الفوت دليل حتى يقال: مراعاته لا يجب مع عدم الإمكان أو موارد العسر والخرج، وما فى مثل صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام _ لا- دلالة فيها على مراعاة الترتيب، المذكور _ قال عليه السلام: «إذا نسيت صلاه أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلها، ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه» الحديث (١). والوجه فى عدم دلالتها

ص: ٥٠

(مسأله ١٤): المناط في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر [١] لا الميت، فيجهر في الجهرية وإن كان القضاء عن الأم.

الشرح:

ظهور ضمير (أولهن) إلى الصلوات التي يريد المكلف قضاءها في مجلس واحد حيث يستحب الأذان والإقامة في أولهن وفي البقية لكل صلاه إقامه وإقامه، وليس في الصحيحه قرينه على كون المراد بأولهن أولهن في الفوت من الصلوات الفائتة طول العمر.

حكم الجهر والإخفات

[١] الأمور المعتره في ناحيه المصلي وهو المباشر لإتيان الصلاه فعلى المصلي أن يراعيها، وسواء في ذلك الولي أو غير الولي، فإنَّ المباشر لإتيان القضاء عن الميت إن كانت امرأه لا- يجب عليها الجهر، بل لا يجوز في قضاء الصلاه الجهرية عن الميت الرجل على المشهور، ويجوز لها لبس الذهب والحريز في قضائها الصلاه عن الرجل الميت، وكذا العكس لو كان الرجل يقضى عن المرأة الميتة يجوز له القضاء عنها مع الساتر لعورتيه فقط، وعليه أن يجهر في الصلاه الجهرية التي على ذمه المرأة ولا يجوز له لبس الحريز الخاص أو الذهب إلى غير ذلك، فإن ذلك كله مقتضى مشروعيه نيابه المرأة عن الرجل الميت في إفراغ ذمته عما عليه ومقتضى جواز نيابه الرجل عن المرأة الميتة في إفراغ ذمتها من الاشتغال بالقضاء.

وبما أنَّ الولي مكلف بإفراغ ذمه أبيه الميت فاللازم عليه مراعاة تمام الشرائط التي يرى اعتبارها في ناحيه المصلي اجتهاداً أو تقليداً، وما هو ظاهر الماتن قدس سره من لزوم مراعاة الولي _ في أجزاء نفس الصلاه من أجزائها وشرائطها وكذا في أصل وجوب القضاء _ تكليف الميت لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنه لا موجب أن يراعى الولي تكليف الميت إذا لم يكن بنظره دخيلاً في إفراغ ذمه الميت كما إذا كان تكليف

(مسأله ١٥): فى أحكام الشك والسهو يراعى الولى [١] تكليف نفسه اجتهاداً الشرح:

الميت قبل موته إتيان الركوع بالتكبيره قبله ولكن كان عند الولى استحباب التكبيره فلا يجب على الولى الإتيان بها لعدم دخلها فى إفراغ ذمه الميت، وكذا إذا كان الميت اعتبر فى وجوب القضاء على الولى فوت الواجب على الميت لعذر ولكن يرى الولى عدم اعتبار العذر لإطلاق ما فى صحيحه حفص بن البختري، عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام، قال: «يقضى عنه أولى الناس بميراثه» الحديث (١).

وقد تقدّم دعوى أنه لا يمكن الالتزام بالإطلاق فإنه لا يحتمل أن يقضى الولد الأكبر مما ترك أبوه أربعين سنه صلاته وصومه بلا عذر، بل الصحيحه ناظره إلى ما يفوت عن المؤمن من الصلاه والصوم لعذر، ولكن ذكرنا أنه لا يمكن المساعدة عليه، فإنه لا يكون فى ترك الصلاه عذر نوعاً، ويمكن للمؤمن أن يكون ترك صلاته بل صومه بلا عذر فى يومين ولا يمكن أن يقال: الصحيحه غير ناظره إلى ذلك، وأجبنا أنه استلزم القضاء على الولد الأكبر الحرج يسقط وجوبه مادام حرج، فراجع.

أحكام الخلل فى صلاه القضاء

[١] فإن المفروض أن الأحكام المذكوره تثبت للشاك والساهى والناسى فى صلاته، وهذه العناوين ينطبق على الولى المباشر لقضاء صلاه الميت لا على الميت المنوب عنه، وحيث إن الخطاب إلى الولى بالقضاء عن الميت لتفريغ ذمه الميت وفرض الاختلاف بين نظر الولى وما كان عليه تكليف الميت فى حال حياته، فاللزام أن يلاحظ الولى تكليف نفسه بحسب اجتهاده أو تقليده لا تكليف الميت، حيث إن تكليف الميت لا أثر له بالإضافة إلى الولى المكلف بإفراغ ذمته، سواء كان الاختلاف

ص: ٥٢

أو تقليداً لا تكليف الميت، بخلاف أجزاء الصلاة وشرائطها فإنه يراعى تكليف الميت، وكذا فى أصل وجوب القضاء فلو كان مقتضى تقليد الميت واجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الإتيان به وإن كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب، وإن كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب وإن كان واجباً بمقتضى مذهبه، إلا إذا علم علماً وجدانياً قطعياً ببطالان مذهب الميت فيراعى حينئذٍ تكليف نفسه.

الشرح:

فى وجوب القضاء وعدمه كما كان الميت نظره حال حياته عدم وجوب القضاء على الولي فيما إذا فات الصلاة والصوم عن الميت بدون العذر والولي أن يرى وجوب القضاء مطلقاً فلا بد من العمل بنظره اجتهداً أو تقليداً.

وظاهر الماتن فى الفرض عدم وجوب القضاء والمتبع نظر الميت لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن المكلف بإفراغ الذمه هو الولي، وكذا فى أجزاء الصلاة وشرائطها كما إذا كان الميت نظره حال حياته وجوب التكبيره قبل الركوع ولكن كان نظر الولي عدم وجوبها، بل جميع التكبيرات فى الصلاة غير واجبه إلا تكبيره الإحرام فلا يلزم على الولي الإتيان بالتكبيره قبل الركوع فى قضاء صلاه أبيه.

ولو أراد الميت قضاء ما كان عليه حال حياته فعليه أن يوصى بالاستيجار لقضاء صلواته الفائتة بالنحو المتقدم ذكره بأن كان غرضه أن يقضى ما فى ذمته على حسب تقليده حال حياته ولا يترك شيئاً منها وإن أتى به الولي قبل الأجير بالوصيه.

وبالجملة، متعلق الإجاره فى الأجير بالوصيه الإتيان بتمام ما فات عنه حال حياته ولو كان عمل الولي فى كثير من الموارد مطابقاً مع عمل الأجير بالوصيه وقعت قبل عمل هذا الأجير، فالإفراغ داع فى إجاره الأجير بالوصيه لا أنه متعلق الإجاره، بخلاف الولي فالإفراغ متعلق وجوب القضاء عن أبيه لا أنه داع.

ص: ٥٣

(مسأله ١٦): إذا علم الولي أنّ على الميت فوائت ولكن لا يدري أنها فاتت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر لا يجب [١] عليه القضاء، وكذا إذا شك في أصل الفوت [٢] وعدمه.

الشرح:

حكم الشك في الفوائت لعذر أو لا لعذر

[١] عدم وجوب القضاء مبني على ما اختاره الماتن قدس سره من اختصاص وجوب القضاء على الولي بصوره ما كان الفوت عن الميت لعذر، ولكن ذكرنا أنّ وجوب القضاء على الولي يختص بما إذا كان الفوت من الأب دون الأم، وسواء كان الفوت عن الأب عن عذر أو من غير عذر للإطلاق في صحيحه حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام، قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه؟ قال: لا، إلّا الرجال (١). وبينّا أنّ المراد لم يكن أولى الناس بالرجل الميت ولدًا ذكوراً أصلاً وكان أولى الناس به امرأه كما في بنت واحدة مع أمها فأجاب عليه السلام لا- يجب على غير الذكور ولكن عدم الوجوب لا- ينافي جواز النيايه في القضاء، بل يجوز القضاء من غير الولد الأكبر على ما تقدم.

حكم الشك في وجود فوائت

[٢] كما إذا شك الولد الأكبر أنّ مافات عن أبيه من قضاء الصلاه شهران أو ثلاثه أشهر فالمقدار الأقل يؤخذ به للعلم بفوتها، ويؤخذ في مقدار المشكوك بأصاله عدم الفوت والاستصحاب في عدم الإتيان في حال حياته إلى أن خرج الوقت لا يثبت عنوان الفوت ليجب على الولي قضاؤها، بل عدم وجوب قضاء الزائد على اليقين مقتضى قاعده الحيلولة الجارية (٢) عند الولد الأكبر.

ص: ٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٠: ٣٣٠، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٢٨٢، الباب ٦٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

(مسألة ١٧): المدار في الأكبرية على التولد [١] لا- على انعقاد النطفه، فلو كان أحد الولدين أسبق انعقاداً والآخر أسبق تولداً فالولى هو الثانى، ففي التوأمين الأكبر أولهما تولداً.

الشرح:

ملأى الأكبرية

[١] تقدم الكلام في ذلك في بيان المسألة الخامسة وبيننا أن المعيار في صدق الولد الأكبر عرفاً الوارد في بعض الروايات كمكاتبه محمد بن الحسن الصفار إلى أبى محمد الحسن العسكري عليه السلام (١) هو الأكبر سنّاً حيث يحسب السن من حين التولد ولا يدخل مدّه الحمل من السن، فلو كان أحد الولدين أسبق تولداً ولم يكن بالغاً والولد الآخر الذى لم يكن أسبق تولداً وكان بالغاً لتعدد موجبات البلوغ فالولى الأسبق تولداً، ففي التوأمين الولى هو الأسبق تولداً ولو كان مده حملة أقل من الحمل الآخر الذى كان زمان حملة أكثر.

وقد يقال: يستفاد دخاله مده الحمل في حساب السن ويكون من كان زمان حملة أسبق هو الأكبر وورد ذلك فيما روى الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن على بن أحمد بن أشيم، عن بعض أصحابه، قال: أصاب رجل غلامين في بطن فهنأه أبو عبد الله عليه السلام ثم قال: أيهما الأكبر؟ فقال: الذى خرج أولاً، فقال أبو عبد الله عليه السلام: الذى خرج آخراً هو أكبر أما تعلم أنها حملت بذاك أولاً وإنّ هذا دخل على ذاك فلم يمكنه أن يخرج حتى خرج هذا فالذى يخرج آخراً هو أكبرهما (٢). ولكن لا- يخفى أنّ الكبر عرفاً يحسب السن الذى يكون بالتولد لا- بانعقاد النطفه مع ضعف الروايه بالإرسال وعدم ثبوت توثيق لعلى بن أحمد بن

ص: ٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ١٠ : ٣٣٠، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٣.

٢- (٢) الكافي ٦ : ٥٣، الحديث ٨.

(مسأله ١٨): الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليومية[١] فلو وجب عليه صلاه بالنذر المؤقت وفاتت منه لعذر وجب على الولي قضاؤها.

الشرح:

أشيم مع أن انعقاد النطفه فى التوأمين يكون بالنطفه دفعه لا تنعقد نطفه أحدهما أولاً ثم تنعقد الثانيه.
وبالجملة، الحكم فى الولي مترتب على الأسبق سناً لا على الأكبر نطفه.

عدم اختصاص الفوائت باليوميه

[١] وذلك فإن الوارد فى الروايات يعم وجوب قضاء صلاه المنذور الموقت على الناذر إذا فات عنه لنسيان أو غيره وما ورد فى صحيحه حفص البخترى، عن أبى عبدالله عليه السلام (١) يعم وجوب قضائها أيضاً على الولي إذا فات عن الميت.

ودعوى انصراف ما فى الصحيحه إلى فوت الصلاه اليوميه لا يمكن المساعدة عليها؛ فإنّ الوارد فيها: الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام. كيف، ولا أظن أن يلتزم أحد بعدم شمولها لقضاء صلاه الآيات التى لم يقضها الميت حال حياته.

ثم إنّ التقييد بالنذر المؤقت لأن النذر إذا لم يكن مؤقتاً لا يصدق عنوان الفوت وتقدّم فى قضاء الصلوات المستحبه أن ما كانت منها مؤقته يستحب قضاؤها كصلاه الليل، وإذا نذر المكلف تلك الصلاه فى وقتها تكون واجبه، وإذا فاتت عن الناذر تجب على وليه القضاء، بخلاف الصلاه المستحبه التى لا تكون مؤقته فإنّ تلك الصلاه كصلاه ركعتين نافله فهى مستحبه فى كل وقت أراد المكلف الإتيان بها.

نعم، إذا نذر المكلف الإتيان بركعتين وعين وقتاً للوفاء وفات عن المكلف فى ذلك الوقت يكون واجباً على الولي قضاؤها.

ص: ٥٦

(مسأله ١٩): الظاهر أنه يكفي في الوجوب على الولي إخبار الميت [١] بأن عليه قضاء مافات لعذر.

(مسأله ٢٠): إذا مات في أثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلاه بحسب حاله قبل أن يصلى وجب [٢] على الولي قضاؤها.

الشرح:

يكفى في وجوب القضاء إخبار الميت

[١] قد تقدّم عدم اعتبار العذر في الفوت في وجوب القضاء على الولي وإخبار الميت في وجوب القضاء على الولي بأن عليه قضاء مافات يكون إقراراً على نفسه فقط، وكذا إذا قال في إخباره قضاء سنه من الصلاه أو شهر من الصوم، ولا يكون موجباً لوجوب القضاء على الولي فإن وجوب القضاء على الولي يكون بعد موت أبيه. وإذا احتمل أنه أتى بقضاء مافات في الفرض الأول أو قال من الفوت احتياطى، وكذا فيما إذا ذكر المقدار فلا يكون على الولي إلا مقدار المعلوم من الفوت أو الاطمئنان به لا ظاهر تحديد الميت في حال حياته.

[٢] وذلك فإن المفروض اشتغال ذمه الميت بالصلاه التي مات في وقتها قبل الإتيان بها مع تمكنه لمضى زمان من حين دخول وقتها وكان متمكناً من الإتيان بها فيه.

غايه الأمر: إذا كان على اطمئنان من الإتيان بها قبل خروج وقتها يكون معذوراً في فوتها، ولكن المعذوريه لا ينافى اشتغال ذمته بها.

وبالجملة، متعلّق التكليف في الواجب الموسع صرف وجود الطبيعى بين أول الوقت وآخره ويثبت التكليف به مع تمكن المكلف من الإتيان به ولو في بعض الوقت، وإن سقط التكليف قبل الإتيان بطرو العجز أو الموت كما هو المفروض.

وقد يقال: موضوع وجوب الإتيان على الولي هو اشتغال ذمه الميت بالصلاه

(مسأله ٢١): لو لم يكن [١] وليّ أو كان ومات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستيجار من تركته، وكذا لو تبين بطلان ما أتى به.

الشرح:

عند موته، كما في صحيحه حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام: في الرجل يموت وعليه صلاه أو صيام، قال: «يقضى عنه أولى الناس بميراثه» (١) والقضاء بمعنى الإتيان ولكن لا يخفى الصلاه في الفرض فات عن الميت، وظاهر الروايه قضاؤها على الولي، سواء كان قضاؤها عن الولي بالإضافة إلى صلاه نفسه داخل الوقت أو خارجه، فإن على التقديرين بالنسبه إلى الميت في الوقت قضاء، ولو كان أداءً بالإضافة إلى الميت وجب على الولي الإتيان به قبل خروج الوقت لتمكن الميت من الأداء بالنيابه عنه، وهذا دليل على فوت تلك الصلاه بالإضافة إلى الميت، وليس في البين ما يدل على وجوب قضاء الولي تلك الصلاه فوراً، بل في روايه عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال: «الصلاه التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضى عنه أولى الناس به» (٢).

انعدام الولي أو موته

[١] لا يخفى أنه إذا لم يكن ولي للميت فلا يجب قضاء صلاه الميت وصومه إلاّ بالوصيه من الميت بالاستيجار من تركه الميت، وأما إذا كان للميت ولي وجب عليه قضاء مافات عن أبيه، وإن مات قبل أن يقضى لا يجب على ورثته شيء إلاّ إذا أوصى بالاستيجار من تركته للصلاه والصوم عن أبيه؛ لما ذكرنا من قضاء الصلاه على الميت مع عدم الولي ليس من الديون الماليه على الميت ليخرج من تركته كما بنى عليه الماتن، ومع وجود الولي له وجوب القضاء على الولي أيضاً لا يكون عليه ديناً

ص: ٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ١٠ : ٣٣٠، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٢٨١، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ١٨.

(مسأله ٢٢): لا يمنع من الوجوب على الولي [١] اشتغال ذمته بفوائت نفسه ويتخير في تقديم أيهما شاء.

الشرح:

مالياً ليخرج عن تركته، بل هو مجرد تكليف، وكذا إعادته القضاء في صورته العلم بطلانه لا يخرج من تركته إلا بالوصية من الولي أو من الميت بأن أوصى الميت إن ظهر في قضاء الولي عنى خلل فليصرف ثلثي في القضاء عنى فيحفظ بثلثه للقضاء عنه على تقدير ظهور الخلل أو على تقدير عدم قضاء الولي، وإن لم يظهر الخلل أو أتى بها الولي يصرف الثلث في سائر الوصايا والخيرات.

وبالجملة، وجوب القضاء على الولي مجرد تكليف ولا- يوجب الضمان عليه كالدين المالى على الميت أو ما هو بمنزلة الدين المالى كالحج فيما كان وجوبه مستقراً على الميت.

اشتغال ذمه الولي بفوائت لا تمنع من الوجوب

[١] وذلك لفعله موضوع كلا- التكليفين فإن فوت صلاه نفس الولي موضوع لوجوب القضاء عليه في خارج الوقت، وثبوت القضاء على ذمه أبيه موضوع لوجوب قضائه على الولد الأكبر المعبر عنه الولي فيكون كلا التكليفين قابلين للامتثال، فهو _ أى الولي _ مخير في الجمع بينهما في الامتثال تدريجاً أو تقديم امتثال أحدهما على الآخر.

وقد يقال: يجب أن يبدأ الولي بقضاء مافات عن نفسه؛ لأنّ التكليف بقضاء مافات عن نفسه لازم أن يتحقق منه في خارج الوقت، ولكنه كما ترى فإنّ قضاء الولي عن أبيه أيضاً واجب أن يتحقق قبل موته كقضاء مافات عن نفسه، فتقديم أحدهما على الآخر بنحو اللزوم بلا- موجب ولو بنى على اعتبار الترتيب في قضاء مافات عن نفسه فلا يعم ذلك اعتبار الترتيب بين القضاء عن نفسه والقضاء عن الميت.

(مسألة ٢٣): لا يجب عليه الفور [١] في القضاء عن الميت وإن كان أولى وأحوط.

(مسألة ٢٤): إذا مات الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء [٢] ففي الانتقال إلى الأكبر بعده إشكال.

(مسألة ٢٥): إذا استاجر الولي غيره لما عليه من صلاة الميت فالظاهر أنَّ الأجير يقصد النيابة عن الميت لا عنه.

الشرح:

لا فوريه في القضاء

[١] ليس في المقام إلا الأمر على الولي بإفراغ ذمه الميت من الصلاة والصوم والأمر بذلك لا يقتضى الفوريه. غاية الأمر: اللازم أن لا يهمل القضاء عنه والتأخير إلى زمان يفوت الامتثال أو لا يطمئن بالامتثال.

استئجار الولي غيره

[٢] قد يقال: فرض موت الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء لعلّه لبيان أنه إذا مات الولي بعد الميت وبعد تمكنه من القضاء وعدم إتيانه لا ينتقل إلى الأكبر بعده، وما ذكره في المسألة الثالثة من مسائل قضاء الولي من قوله قدس سره: إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من أخوته الأكبر فالأكبر. المراد منه موته بعد التمكن من القضاء فلا يكون منافاه بينهما؛ لاختلاف ما ذكر في المسألتين بالإطلاق والتقييد، ولكن ما ذكر غير صحيح فإنّ الماتن قد فرض في المسألة الثانية موت الولي أى الولد الأ-كبر في حياة الميت، وذكر فيها أنَّ الأخوه بعد موته لا ينتقل إليهم تكليف القضاء عن الميت ولو كان موت الولي مع عدم تمكنه من القضاء موجباً للانتقال إلى الأ-كبر فالأ-كبر، ففي فرض موته قبل الميت يكون الانتقال أولى؛ ولذا ما ذكره قدس سره في هذه المسألة ينافي لما ذكره سابقاً، والصحيح عدم الانتقال مطلقاً حتى في ما فرض في المسألة الثانية من مسائل قضاء الولي.

وهى من المستحبات الأكيدة فى جميع الفرائض [١] خصوصاً اليوميه منها، وخصوصاً فى الأدائيه، ولا سيما فى الصبح والعشاءين وخصوصاً لجيران المسجد أو من يسمع النداء، وقد ورد فى فضلها ودم تاركها من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات، ففى الصحيح «الصلاه فى جماعه تفضل على صلاه الفذ _ أى الفرد _ بأربع وعشرين درجه».

الشرح:

فصل فى الجماعة

استحباب صلاه الجماعة

[١] لا خلاف فى استحباب الجماعة فى جميع الصلوات الواجبه قال فى المنتهى: إنه مذهب علمائنا (١) أجمع، سواء فى اليوميه وغيرها والمؤداه والمقضييه.

وفى صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «الصلاه فى جماعه تفضل على كل صلاه الفرد (الفذ) بأربعه وعشرين درجه، تكون خمسه وعشرين صلاه» (٢).

ص: ٦١

١- (١) منتهى المطلب ٦: ١٦٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الأول من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

الشرح:

وفى روايه زراره، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يروى الناس أنّ الصلاة في جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس وعشرين صلاه؟ فقال: «صدقوا» الحديث (١).

وتعبير الماتن بروايه زراره لأنها مرويه عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة عن زراره وحيث لم يرد تصريح في الرجال بتوثيق إبراهيم بن هاشم عبّر قدس سره عن الحديث بالروايه، ولكن حيث إنه من المشاهير الذين تؤخذ منه الروايات ولم يرد فيه قدح كيف؟ وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم وكنيته أبو إسحاق لا تخرج رواياته عن الصحاح حقيقه بعدم التصريح بتوثيقه في الرجال.

نعم، روايه محمد بن عماره حيث لم يثبت له توثيق — وليس له ما ذكرنا في إبراهيم بن هاشم — تكون ضعيفه، ولكنه يعمل بها بعنوان الرجاء ويثبت للعمل بها كذلك الثواب الوارد في الجماعه فيها ببركه أخبار «من بلغ» المرويه في مقدمات العبادات باب ١٨ منها (٢).

وما ذكر الماتن من استحباب الجماعه في اليوميه خصوصاً في صلاه الفجر والعشاء؛ لما ورد في صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الفجر فأقبل بوجهه على أصحابه — إلى أن قال: — ليس من صلاه أشد على المنافقين من هذه الصلاه والعشاء» (٣). والعشاء تعم المغرب أيضاً

ص: ٦٢

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٨٦، الباب الأول من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٨٠.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٩٤، الباب ٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

الشرح:

كالعشاءين. وما ذكره أيضاً كون الجماعة أفضل في المؤداه وخصوصاً لجيران المسجد أو من يسمع النداء فيستفاد مما ورد في سماع الأذان وجيران المسجد حيث يكون الأذان نوعاً للصلاه الأدائيه.

وقد ورد في صحيحه زراره والفضيل، قالان: قلنا له: الصلاه في جماعه فريضه هي؟ فقال: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنه من تركها رغبه عنها وعن جماعه المؤمنين من غير عله فلا- صلاه له» (1) وظاهرها استحباب الجماعه في كل الصلوات الواجبه حيث قال عليه السلام: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنه» وعلى ذلك يثبت استحباب الجماعه في كل صلاه واجبه.

ومن الظاهر أن الصلاه يراد منها مجموع أجزائها مع شرائطها وشرايط أجزائها وترك موانعها ولا يراد منها الأعم من المجموع أو من البعض من أجزائها مع شرائطها. ولو قصد الداخل في الجماعه من الأول الانتماء في بعض صلاه الإمام لا تكون الجماعه مشروعه في بعض الصلاه إلا في الموارد التي تكون صلاه المأموم مختلفه مع صلاه الإمام، بأن يكون صلاه المأموم قصراً وصلاه الإمام تماماً أو يكون المأموم داخلاً في الجماعه في أثناء صلاه الإمام بأن أدرك المأموم صلاه الإمام في ركعته الثانيه ونحوها.

وبالجملة، قصد المأموم الانفراد في أثناء صلاه الإمام فيما كان صلاتهما متحد، فهو في الحقيقه قصد الجماعه في بعض أجزاء الصلاه، والجماعه مشروعه

ص: ٦٣

وفى روايه زراره، قلت لأبى عبد الله عليه السلام : ما يروى الناس أنّ الصلاه فى جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس وعشرين، فقال عليه السلام : صدقوا. قلت: الرجلان يكونان جماعه؟ قال عليه السلام : نعم، ويقوم الرجل عن يمين الإمام(١).

وفى روايه محمد بن عماره، قال: أرسلت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل أو صلاته مع جماعه، فقال عليه السلام : الصلاه فى جماعه أفضل(٢)، مع أنه ورد أنّ «الصلاه فى مسجد الكوفه تعدل ألف صلاه»(٣)، وفى بعض الأخبار «ألفين»، بل فى خبر: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أتانى جبرائيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر، فقال: يا محمد إنّ ربك يقرئك السلام، وأهدى إليك هديتين لم يهدهما إلى نبى قبلك، قلت: ما تلك الهديتان؟ قال: الوتر ثلاث ركعات والصلاه الخمس فى جماعه، قلت: يا جبرائيل ما لأمتى فى الجماعه؟ قال: يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مئة وخمسين صلاه، وإذا كانوا ثلاثه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ست مئة صلاه، وإذا كانوا أربعه كتب الله لكل واحد ألفاً ومئتين صلاه، وإذا كانوا خمسه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين وأربع مئة صلاه، وإذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه الشرح:

فى نفس الصلاه التى عباره عن مجموع الأجزاء مع الشرايط، وحينئذ فلا تكون هذه الجماعه مشروعته. نعم، إذا لم يكن من قصده الانفراد من الأول بأن كان قصد المأموم الإتيان بتمام الصلاه من أولها إلى آخرها مع الإمام ثم طرأ فى الأثناء ما يدعوه إلى الانفراد وإتمام الصلاه منفرداً جاز الانفراد؛ لأنّ الجماعه مستحبه يجوز تركها مع انعقادها فى الأول.

ص: ٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٦ و ٢٩٦، الباب ١ و ٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣ و ١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٢٤٠، الباب ٣٣ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٢٥٨، الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ١٩.

أربعة آلاف وثمان مئة صلاه، وإذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة آلاف وست مئة صلاه، وإذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة عشر ألفاً ومئتي صلاه، وإذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه ثمانية وثلاثين ألفاً وأربع مئة صلاه، وإذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه سته وسبعين ألفاً (والفين خ) وثمان مئة صلاه، فإن زادوا على العشرة فلو صارت السماوات كلها قرطاساً والبحار مداداً والأشجار أقلاماً والثقلان مع الملائكة كتاباً لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعه.

يا محمد صلى الله عليه وآله تكبيره يدركها المؤمن مع الإمام خير من ستين ألف حجه وعمره، وخير من الدنيا وما فيها بسبعين ألف مره، وركعه يصلّيها المؤمن مع الإمام خير من مئة ألف دينار يتصدق بها على المساكين، وسجده يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعه خير من عتق مئة رقبه»(١).

وعن الصادق عليه السلام : «الصلاه خلف العالم بألف ركعه، وخلف القرشي بمئه»(٢).

ولا يخفى أنه إذا تعدد جهات الفضل تضاعف الأجر، فإذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلاه فيه باثنتي عشرة صلاه يتضاعف بمقداره، وإذا كانت في مسجد القبيله الذي تكون الصلاه فيه بخمسه وعشرين فكذلك، وإذا كانت في المسجد الجامع الذي تكون الصلاه فيه بمئه يتضاعف بقدره، وكذا إذا كانت في مسجد الكوفه الذي بألف أو كانت عند علي عليه السلام الذي فيه بمئتي ألف، وإذا كانت خلف العالم أو السيد فأفضل، وإن كانت خلف العالم السيد فأفضل، وكلما كان الإمام أوثق وأورع وأفضل فأفضل، وإذا كان المأمومون ذوى فضل فتكون أفضل، وكلما كان المأمومون أكثر كان الأجر أزيد.

ص: ٦٥

١- (١) مستدرک الوسائل ٦ : ٤٤٣، الباب الأول من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٦ : ٤٧٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

ولا يجوز تركها رغبة عنها أو استخفافاً بها، ففي الخبر: «لا صلاة لمن لا يصلّى في المسجد إلّا من عله، ولا غيبه لمن صلّى في بيته ورغب عن جماعتنا، ومن رغب عن جماعه المسلمين وجب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه، وإذا رفع إلى إمام المسلمين أنذرّه وحذّره فإن حضر جماعه المسلمين وإلّا أحرق عليه بيته»(١).

وفي آخر: «أن أمير المؤمنين عليه السلام بلغه أن قومًا لا يحضرون الصلاة في المسجد فخطب فقال: إن قومًا لا يحضرون الصلاة معنا في مساجدنا فلا يؤاكلونا ولا يشاربونا ولا يشاورونا ولا يناكحونا أو يحضروا معنا صلاتنا جماعه وإنّي لأوشك أن آمر لهم بنار تشعل في دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون، قال: فامتنع المسلمون من مؤاكلتهم ومشاربتهم ومناكحتهم حتى حضروا الجماعه مع المسلمين»(٢) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة، فمقتضى الإيمان عدم الترك من غير عذر لا سيما مع الاستمرار عليه فإنه كما ورد لا- يمنع الشيطان من شيء من العبادات منعها، ويعرض عليهم الشبهات من جهه العداله ونحوها حيث لا- يمكنهم إنكارها؛ لأنّ فضلها من ضروريات الدين.

(مسأله ١): تجب الجماعه [١] في الجمعة وتشرط في صحتها، وكذا

الشرح:

في وجوب الجماعه

[١] ذكر قدس سره وجوب الجماعه في موارد، وتشرط في صحه الصلاه فيها، منها: صلاه الجمعة وصلاه العيدين عند اجتماع شرائط وجوب صلاتهما. وصلاه الجماعه ممّن أهمل في تعلم القراءه المعتبره في الصلاه مع تمكنه من تعلمها حتى ضاق

ص: ٦٦

١- (١) التهذيب ٦: ٢٤١، الباب ٩١، الحديث الأول، مع اختلاف يسير.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ١٩٦، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٩.

العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب، وكذا إذا ضاق الوقت عن تعلم القراءه لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلم، وأما إذا كان عاجزاً عنه أصلاً فلا يجب عليه حضور الجماعه وإن كان أحوط.

الشرح:

الوقت فإنه تجب عليه الجماعه ولو في آخر الوقت.

نعم، إذا كان من لا يحسن القراءه غير متمكن من تعلم القراءه فلا تجب عليه حضور الجماعه وإن كان أحوط، ولتعلم الفرق بين وجوب الجماعه في الجمعة والعيدين وبين من لا يحسن القراءه مع تمكنه من تعلمها حتى ضاق الوقت، فوجوب الجماعه في الجمعة والعيدين على الإمام والمأموم، ولكن وجوب الجماعه على من لا يحسن يختص به ولا يعم الإمام، فإن الجماعه مستحبه على الإمام كما تقدّم في التعرض لمدلول صحيحه زواره والفضيل المتقدمه(١).

والمراد من الوجوب في الجمعة لزوم الجماعه وعدم استحبابه، حيث إنّ انعقاد صلاه الجمعة موقوف على فعل الإمام والمأمومين؛ ولذا ورد في روايات صلاه الجمعة(٢) بل العيدين(٣) من شرائطهما اجتماع سبعة أشخاص أو خمسه مجتمعين أحدهم الإمام والستّه أو الأربعة من الآخرين، وما تقدّم في بيان استحباب الجماعه في الصلوات الواجبه من أنّ تحقق الجماعه فيها لا يتوقف على قصد الإمامه من إمام الجماعه، بل يكفي في تحقق الجماعه فيها قصد المأموم الائتتمام لا يجرى في صلاه الجمعة والعيدين عند اجتماع شرائط وجوب العيدين، حيث إنّ الجماعه في الجمعة أو العيدين موقوف على إيراد الإمام الخطبتين قبل الصلاه والصلاه بعدهما بالمباشره، وكذا في صلاه العيدين، حيث إنّ لزوم تقديم الخطبتين

ص: ٦٧

١- (١) في الصفحه الثالثه من هذا الفصل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٣٠٣، الباب ٢ من أبواب صلاه الجمعة.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٤٨٢، الباب ٣٩ من أبواب صلاه العيد.

الشرح:

هو المشهور وإن التزم بعض الأصحاب بجواز تأخيرهما بعد الصلاة، وهذا كما ذكرنا عند اجتماع شرايط وجوب صلاتهما وإلا يجوز الإتيان بصلاتهما فرادى.

وبالجملة، وجوب الجماعة في الجمعة والعيدين عند اجتماع شرائط وجوب صلاتهما لتحقيق الجماعة بفعل الإمام والمؤمنين، بخلاف الجماعة المستحبه في الصلوات الواجبه كاليوميّه، فإن قيل: إنّ ثواب الجماعة للإمام وإن كان موقوفاً على قصده ولو بتقدمه على المؤمنين إلا أنّ تحقق الجماعة لا يتوقف على قصده، بل إذا تأخر المؤمنون عن الإمام وقصدوا الائتتمام به تتحقق الجماعة ولو بعدم التفات الإمام بأنهم قصدوا الائتتمام به.

وقوله قدس سره في المورد الثالث: وكذا إذا ضاق الوقت عن تعلّم القراءه لمن لا- يحسنها مع قدرته على التعلم، عطفاً على المذكور أولاً: تجب الجماعة في الجمعة وتشتترط في صحتها، ظاهره افتراق المورد الثالث عما ذكر أولاً في الجمعة، فوجوب الجماعة في المورد الثالث يختصّ بمن لا يحسن المفروض وكون الجماعة شرطاً في صحه صلاه، ولكن الجماعة بالإضافة إلى الإمام استحبابيه كالجماعه في سائر الصلوات الواجبه على ما تقدّم عند التكلم في مدلول صحيحه زواره والفضيل(1) المتقدمه.

وقد يقال في وجه وجوب الجماعة على من لا يحسن في الفرض: أنه كان عند دخول وقت الصلاه مكلفاً بالصلاه مع القراءه، لتمكنه من الإتيان بها ولو في آخر الوقت واجده بالقراءه، وحيث إنّ الصلاه بالجماعه فرد آخر من الصلاه الواجبه

ص: ٦٨

الشرح:

ويكون فيها القراءه من المأموم ساقطاً أو يتحملها الإمام يقتضى ذلك تعين الجماعة على من يحسن المفروض فى المسأله.

ويورد على هذا الاستدلال: بأن الالتزام بأن الصلاة بالجماعه فرد آخر من الصلاة الواجبه غير صحيح، بل الواجب نفس الصلاة والجماعه مستحبه على ما ذكر الإمام عليه السلام فى صحيحه زراره والفضل(١) المتقدمه.

وبتعبير آخر: مقتضى تلك الصحيحه أن فى المفروض فى المسأله أيضاً الصلاة واجبه والاجتماع فيها مستحب كما فى سائر الموارد، وحيث ورد فى صحيحه عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إن الله فرض من الصلاة الركوع والسجود، ألا ترى لو أن رجلاً دخل فى الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاء أن يكبر ويستبج ويصلى»(٢) أى يأتى بالركوع والسجود ومدلولها أن الصلاة مع التكبير والتسبيح والركوع والسجود بدل عن الصلاة بالقراءة والركوع والسجود نظير بدليه الصلاة مع التيمم للصلاه مع الطهاره المائيه، وبدليه الصلاة مع نجاسه البدن عن الصلاة بطهارته، وبدليه إدراك ركعه من الصلاة عن الصلاة بتمامها فى الوقت، وبدليه التيمم عن الغسل فيمن كان واجداً للماء وأخر الغسل حتى فقد الماء، كما هو مقتضى ما ورد فى المستحاضه من أنها لا تترك الصلاة بحال(٣)، وفقد الماء بسوء الاختيار، فيكون البدل فى مفروض من لا يحسن أيضاً حيث أخر التعلم إلى أن ضاق الوقت ما ورد فى

ص: ٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٢٨٥، الباب الأول، من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٤٢، الباب ٣، من أبواب القراءه فى الصلاه، الحديث ١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢ : ٣٧٣، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

الشرح:

صحيحه عبدالله بن سنان (١) المذكوره من البدل.

لا- يقال: فرق بين ما فرض في الصحيحه وما فرض في المسأله فإنّ المفروض في الصحيحه عدم تعلم القراءه لعدم التمكن منه لكون المفروض فيها جديد الإسلام والمفروض في المسأله كان متمكناً من التعلم وضاق الوقت عليه بتقصيره.

فإنه يقال: لم يفرض الإمام عليه السلام في صحيحه عبدالله بن سنان عدم تمكن جديد الإسلام من تعلم القراءه قبل أن يصلّى، بل يشمل بإطلاقها صورته التأخير في تعلّمها أيضاً.

نعم، يمكن دعوى أنّ كون الشخص جديد الإسلام كما هو المفروض فيها يمكن أن يكون غافلاً عن وجوب التعلّم وجاهلاً بأحكام الشريعة، ومنها وجوب تعلّم الصلاه بحسب أجزائها وشرائطها، ولكن المفروض في المسأله علم المكلف بوجوب التعلّم وتمكّنه منه.

والمتحصّل: إذا بنى على وجوب الصلاه في الفرض وأنها لا تسقط عن ضاق الوقت عليه فلا بد من الالتزام بأنّ صلاته في ضيق الوقت الصلاه الناقصه من القراءه؛ لما تقدّم من بدليه ما ورد في صحيحه زواره ولكن في موارد بدليه الناقص يكون المكلف معاقباً بتفويته على نفسه الصلاه الاختياريه بتقصيره.

وفي المقام إذا اختار المكلف الجماعه في آخر الوقت لا يعاقب؛ لأنّ مع الجماعه لا يفوت منه شيء فالواجب عليه اختيارها، فإنّ معها لا يعاقب، لعدم تفويته شيئاً، وهذا إرشاد من العقل للتخلص من عقاب تفويته الصلاه الاختياريه،

ص: ٧٠

وقد تجب بالنذر والعهد واليمين، ولكن لو خالف [١] صحت الصلاة وإن كان متعمداً، ووجبت حينئذٍ عليه الكفاره.

الشرح:

لا لأن الصلاة فرادى مع الصلاة جماعه واجب تخييرى حيث ذكرنا لا يرفع اليد عن مدلول صحيحه زواره والفضيل (١) حيث ذكر عليه السلام فيها الصلاة فريضه _ يعنى واجبه _ والاجتماع ليس بواجب بل مستحب.

ومما ذكر من أن اختيار الجماعه لمن لا يحسن من أجل الفرار عن استحقاق العقوبه فى تفويته القراءه المعتبره بالاقتصار بالصلاه الناقصه يظهر أنه لو لم يتمكن من تعلم القراءه فلا يجب عليه الإتيان بالجماعه، حيث إن إرشاد العقل بلزومها فيمن كان متمكناً من التعلم وأهمل حتى ضاق الوقت لتقصيره فى تفويت القراءه المعتبره، وأمّا العاجز عن التعلم فإنّ صلاته وإن كانت صلاه اضطراريه ولكنه ليس بسوء اختياره فلا موجب لإرشاد العقل إلى لزوم اختيار الجماعه ولكن بما أنّ اختيارها يوجب كون صلاته كالصلاه الاختياريه ملاكاً يرشد العقل إلى كون اختيارها أولى، بل أحوط من جهة درك ثواب الصلاه الاختياريه.

[١] والوجه فى ذلك ظاهر فإنّ الصلاه الواجبه بالجماعه أفضل، وقد تقدّمت الروايات بأنّ الصلاه الواحده جماعه تساوى خمسّه وعشرين من صلاه الفرد؛ ولذا فلو ترك الوفاء بالنذر أو اليمين أو العهد وصلى صلاته الواجبه عليه فرادى يحكم بصحه صلاته بدعوى أنّ الأمر بالوفاء بالنذر مثلاً وإن يوجب كون الإتيان بصلاته الواجبه بالجماعه واجباً إلا أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص. ومن أنكر إمكان الأمر بالضدين على نحو الترتب كصاحب الكفايه (٢) وجمله من تلامذته

ص: ٧١

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الأول من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٢- (٢) كفايه الأصول: ١٣٤.

والظاهر وجوبها أيضاً [١] إذا كان ترك الوسواس موقوفاً عليها.

الشرح:

التزم بصحة صلاته الفرادى بالملاك لا بالأمر به على نحو الترتب.

ويورد عليه: بعدم الكاشف عن الملاك بناءً على إنكار الترتب؛ لأنّ المفروض عند منكر إمكان الترتب لا أمر إلا بالوفاء بالنذر ونحوه وهو الإتيان بالصلاه جماعه ولا أمر بالصلاه بلا جماعه.

وذكر صاحب العروه قدس سره فى كتابه المختصر فى بعض مباحث الألفاظ من الأصول: أنّ القول بأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاصّ أيضاً لا ينافى الحكم بصحة الضد؛ لأنّ النهى عنه _ على القول به _ نهى غيرى تبعى إرشاد إلى الإتيان بالمأمور به، ولا يكون النهى عنه دالاً على المفسده فى متعلقه ليحكم بفساده بالالتزام بأن النهى عن العباده يلازم فسادها.

أقول: وإن يكون النهى عن الضد بناءً عليه غيرياً وإرشاداً إلى لزوم الإتيان بالمأمور به، ولكن الكاشف عن ملاك العباده فى الضد لا يكون إلاّ - أمراً به ولو على نحو الترتب، وإلاّ - فلا علم لنا بالملاك خصوصاً فى العبادات مع عدم الأمر به، بل مع النهى عنها وإن كان غيرياً، ولا يمكن كشف الملاك كما أو ضحنا فى بحث الترتب فى الأصول إلاّ بالالتزام بالترتب.

[١] لا - يخفى أنه لا - دليل على حرمه عمل الوسواس مطلقاً فإنه لا دليل على ذلك، ودعوى أنه يستفاد حرمه عمله من صحيحه عبدالله بن سنان، قال: ذكرت لأبى عبدالله عليه السلام رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاه، وقلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبدالله عليه السلام: وأى عقل له وهو يطيع الشيطان؟ فقلت: وكيف يطيع الشيطان؟ فقال: سله، هذا الذى يأتية من أى شىء هو؟ فإنه يقول لك: من عمل الشيطان (١).

ص: ٧٢

وكذا إذا ضاق الوقت عن إدراك الركعة [١] بأن كان هناك إمام في حال الركوع، الشرح:

وهذه الصحيحة لا- دلالة لها على حرمة الوسواس، فإن منشأ الوسواس الشك والنسيان، والنسيان الذي منشأ الشك أيضاً من الشيطان فإن ذلك يوجب تكرار عمله والتردد في صحته وتحققه بلا نقص، وعلى ذلك فإن كان هذا التردد والشك لا يوجب بطلان عمله كمن يكرر الألف، كتكرار الألف من كلمة الله أكبر عشرين مرة، بأن يقول: أأأأ وهكذا الله أكبر فما وقع قبل تكبيره الإحرام من تكرار الألف كان قبل الصلاة فلم يرتكب حراماً، ولا يكبر في الصلاة بسائر التكبيرات لثلاثا يتلى بتكرار الألف ويبطل صلاته؛ لأن الألف المكرر عشرين مرة مثلاً من كلام الآدمي أو لا يتلى بالوسوسة فيها في الأثناء.

وبالجملة، لا- يكون الوسواس من هذا القليل موجباً لارتكاب الحرام فلا موجب للحكم بحرمة هذا الوسواس، وإطاعه الشيطان بمثل ذلك لا يعدّ حراماً، بل أصل الشك والنسيان من عمل الشيطان؛ ولذا نفى الإمام عليه السلام العقل من هذا الوسواس فإنه لا عقل له مع علمه بأن هذا الابتلاء من الشيطان ولم ينفِ عليه السلام كونه مؤمناً ويصفه بأنه رجل يعصى الله.

والحاصل: أن الوسواس إذا كان صلاته باطلاً لارتكابه المنافي وتوقف تركه على أن يصلى بالجماعة فلا بأس بالالتزام بوجوب الجماعة لثلاثا تكون صلاته باطلة، ولكن إذا لم يكن فعله باطلاً كما مثلنا أو كانت وسوسته بتكرار عمله الصحيح كتكرار غسله ووضوئه فلا موجب لوجوب الجماعة عليه.

[١] كما إذا دخل المسجد في آخر وقت صلاة العصر مثلاً- ورأى أن الإمام في ركوع العصر بحيث لو لم يدخل في صلاته بالالتزام به لوقع بعض صلاة عصره خارج الوقت وجب مع إحرازه شرائط الإمامة في الإمام الدخول في الجماعة بإدراك

بل وكذا إذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق الوقت [١] بل ولا يبعد وجوبها بأمر أحد الوالدين [٢].

الشرح:

ركوعه فيقع تمام صلاه عصره في الوقت، ومن هنا يعلم حكم دخوله المسجد وكون الإمام في ركوع الركعه الرابعه بحيث لو لم يدخل في جماعته في ركوعه فات عنه إدراك ركعه من صلاه عصره في الوقت، فيجب في هذا الفرض الدخول في الجماعه في ركوع الإمام.

[١] كما إذا كان المكلف بطيئاً في قراءته ووقت الصلاه ضيقاً تفوت بعض الصلاه فتقع خارج الوقت، ولكن إذا دخل في الجماعه يقع تمام أجزائها في الوقت لسقوط القراءه عنه وتحملها الإمام فإنه تجب الجماعه لإدراك جميع الصلاه في وقتها.

[٢] لا يجوز للأولاد إيذاء الوالدين كما يدل عليه الآيه (١) المباركه قبل الروايات (٢) ويكون الإيذاء كذلك عقوقاً بأن يفعل فعلاً يعدّ إيذاءً وخروجاً عن رسم المعاشره مع الوالدين شرعاً، ولكن أمر الوالدين بإتيان صلاته بالجماعه لا يكون كذلك فضلاً عما أمر أحدهما أو كلاهما بطلاق زوجته حيث إنهما لا يحبانها وأمثال ذلك.

وعلى ما ذكر فإن كان فعل الولد بالإضافه إلى والده تعدياً وإيذاءً له وكذا فعله بالإضافه إلى والدته فهذا لا تأمل في حرمة، وما ورد من الروايات في باب (٤٦) من أبواب جهاد النفس (٣) قرابه سته وثلاثين من الروايات في تعيين الكبائر كلها متضمنه

ص: ٧٤

١- (١) وهى قوله تعالى: «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا... فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» سورة الاسراء: الآيه ٢٣، و «وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا» سورة لقمان: الآيه ١٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢١ : ٤٨٩، الباب ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٥ : ٣١٨.

الشرح:

أن عقوق الوالدين من الكبائر، ولا ترتفع الحرمة عنه إلا إذا توقف المنع عن ارتكاب الفاحشه ونحوها على الإيذاء كما ورد في منع الأم عن الزنا فيما رواه الصدوق قدس سره باسناده عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إن أُمِّي لا تدفع يد لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: فعلت، قال: فقيدها فإنك لا تبرّها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله» (١).

وأما غير العقوق في الإطاعة للوالدين في الأمور الراجعة إلى نفس الولد، فإن كان من قصد الولد أن يفعل شيئاً لنفسه لإيذاء الوالد ووالدته هذا أيضاً داخل في العقوق، وأما ارتكابه ذلك؛ لأنّ الفعل المقصود صلاح له ولكن الوالد أو الوالده لا يرضى بذلك الفعل بأن أراد الولد أن يأخذ الزوجه من النساء المتدينين وإن لا يكن من أهل الثروه وأمه لا ترضى بذلك فتأمره باختيار الزوجه من أهل الثروه وإن لم تكن مؤمنه بتمام المعنى، ونظير ذلك الولد يريد أن يدخل إحدى الحوزات العلميه لدراسه العلوم الدينيه يذكر أن له استعداد للخدمه للدين والمذهب ويريد الأب أن يستمر في دراسه العلوم العصريه. وفي أمثال ذلك لا يجب إطاعه الأب أو الأم، ولكن الأولى أن يسعى في تحصيل رضايه الأبوين بما يريد بالوسائل المعروفه عند أهلها وطمأنتهما بصلاح ما يختاره. وأما إذا كان ما يفعله الولد غير ظاهر صلاحه له حتى عنده وكان في البين أمر الوالد أو نهيه وكذا الوالده فلا يبعد القول بأنه إن لم يظهر للولد الصلاح ولو بعد الفحص والسؤال عن أهل المشوره أن لا يخرج عن إطاعه الوالد أو الوالده كلياً حتى يحصل رضاهما.

ص: ٧٥

(مسألة ٢): لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل [١] الأصليه وإن وجبت بالعارض بنذر أو نحوه حتى صلاة الغدير على الأقوى، إلا- في صلاة الاستسقاء. نعم، لا بأس بها فيما صار نفلاً بالعارض كصلاة العيدين مع عدم اجتماع شرائط الوجوب، والصلاة المعادة جماعه، والفريضة المتبرع بها عن الغير، والمأتى بها من جهة الاحتياط الاستحبابي.

الشرح:

النوافل لا تصلى جماعه

[١] أى ما كان الأمر بها استحبابياً من الأول المعبر عنها بالنوافل، سواء كان من نوافل ليالى شهر رمضان أو من غيرها على المشهور، بل لا يعرف الخلاف.

نعم، عن صاحب المدارك (١) ما ورد في عدم مشروعيه الجماعة في النوافل كما في صحيحه الفضلاء (٢) يختص بليالى شهر رمضان ولا يعم غيرها، وذكر روايه محمد بن سليمان الديلمي التي رواها الشيخ باسناده عن علي بن حاتم، عن أحمد بن علي، قال: حدثني عن محمد بن أبي الصهبان - يعنى محمد بن عبد الجبار - عن محمد بن سليمان، قال: إنَّ عدّه من أصحابنا اجتمعوا على هذا الحديث منهم يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام وصباح الحذاء، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام وسماعه بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال محمد بن سليمان: وسألت الرضا عليه السلام عن هذا الحديث فأخبرني به وقال هؤلاء جميعاً: إنه لما دخلت أول ليلة من شهر رمضان صلى رسول الله المغرب - إلى أن قال: - ثم دخل بيته فلما رأى ذلك الناس ونظروا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قد زاد في الصلاة حين دخل شهر رمضان سألوه عن ذلك فأخبرهم أن هذه الصلاة صليتها لفضل شهر

ص: ٧٦

١- (١) مدارك الأحكام ٤: ٣١٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٥، الباب ١٠ من أبواب نافله شهر رمضان، الحديث الأول.

الشرح:

رمضان على الشهور، فلما كان من الليل قام يصلي فاصطف الناس خلفه فانصرف إليهم، وقال: إن هذه الصلاة نافله ولن يجتمع للنافله فليصل كل رجل منكم وحده وليقل ما علمه الله في كتابه، واعلموا أنه لا جماعه في نافله (١). وهذه الروايه وإن تعمّ صلاه النافله في ليالى شهر رمضان وغيرها إلا أنها ضعيفه سنداً من جهة محمد بن سليمان الديلمي وغيره.

ثم ذكر قدس سره وقد يظهر من المصنف يعنى المحقق قدس سره فيما يأتى ما يظهر منه قول بالجواز فى الاقتداء، (٢) كما يظهر جوازه من بعض الروايات منها صحيحه عبدالرحمن بن أبى عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «صل بأهلك فى رمضان الفريضة والنافله فإنى أفعله» (٣) وصحيحه هشام بن سالم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال: «تؤمهن فى النافله فأما المكتوبه فلا» (٤) ونحوها صحيحه الحلبي (٥) وذكر فى آخر كلامه، ومما ذكرنا يظهر أن ما ذهب إليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعه فى صلاه الغدير جيد (٦).

أقول: أما صحيحه الفضلاء يعنى زراره ومحمد بن مسلم والفضيل التى رواها الصدوق والشيخ أنهم سألوا أبا جعفر الباقر وأبا عبدالله الصادق عن الصلاه فى شهر

ص: ٧٧

١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ٤٤، الباب ٤، الحديث ٢٠.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٤: ٣١٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٤٠٨، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٣ (طبعه الاسلاميه).

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٨: ٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩.

٦- (٦) مدارك الأحكام ٤: ٣١٦.

الشرح:

رمضان نافله بالليل فالمسؤول فيها عن الصلاة النافله في ليالى رمضان إلا أن الجواب فيها مقتضاه عدم مشروعيه الجماعه في النافله مطلقاً حيث قالاهما السلام في الجواب: «إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صلى العشاء الآخره انصرف إلى منزله، ثم يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلّى، فخرج في أول ليله من شهر رمضان ليصلّى كما كان يصلّى فاصطف الناس خلفه فهرب منهم إلى بيته وتركهم، ففعلوا ذلك ثلاث ليال، فقام في اليوم الرابع على منبره فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافله في جماعه بدعه، وصلاه الضحى بدعه، ألا فلا تجتمعوا ليلاً في شهر رمضان لصلاه الليل، ولا تصلوا صلاه الضحى فإن تلك معصيه، ألا فإن كل بدعه ضلاله، وكل ضلاله سبيلها إلى النار ثم نزل صلى الله عليه وآله وهو يقول: قليل في سنه خير من كثير في بدعه» (١).

ووجه الاستظهار: أن المتفاهم من كون الجماعه في نوافل ليالى شهر رمضان بدعه، لكونها من النافله. فلا تجوز الجماعه في أى نافله. ولا يعهد من الإتيان بالنوافل المترتبه جماعه ولا غيرها، ويكشف ذلك عن عدم الترخيص في الإتيان بها جماعه.

وأما ما ذكر في المدارك (٢) من ظهور جمله من الروايات في جواز الجماعه في الصلاة المندوبه أيضاً وعدّها منها صحيحه عبدالرحمن بن أبى عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «صلّ بأهلك في رمضان الفريضة والنافله فإنى أفعله» (٣)، فلا يمكن المساعدة عليه. فإن الجماعه في نوافل رمضان غير جائزه فكيف تجوز

ص: ٧٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٧، الحديث ١٩٦٤، وتهذيب الأحكام ٣: ٦٩، الحديث ٢٩.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٤: ٣١٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٤٠٨، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٣ (طبعه الاسلاميه).

الشرح:

الجماعه فيها كالصلاه الفريضة؟ بل مع الإغماض عن ذلك تحمل الروايه على التقية؛ لأنّ جواز الجماعه في نافله رمضان من مذهب العامه كما تقدّم، وكذا ما ورد في صحيحه هشام بن سالم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال «تؤمهن في النافله، فأما في المكتوبه فلا، ولا تتقدّمهن ولكن تقوم وسطهن» (١) ونحوها صحيحه الحلبي، وصحيحه سليمان بن خالد (٢). وحيث استظهرنا من صحيحه الفضلاء عدم جواز الجماعه في النافله ويؤيدها روايه محمد بن سليمان الديلمي المتقدمه (٣)، بل الصحيح عن إبراهيم بن عثمان أبي أيوب الخزاز، عن سليم بن قيس الهلالي قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله الحديث (٤). ولكن في إمكان روايه أبي أيوب الخزاز عن سليم بن قيس الهلالي تأملاً.

ويمكن أن يقال: التفكيك في مشروعيه الجماعه وعدم مشروعيتها غير ممكن. فما ورد في عدم مشروعيه ائتمام النساء بالمرأه في الواجبات وجوازه في المندوبات لأجل عدم اجتماع شروط الإمامه في النساء كثيراً؛ ولذا ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: المرأة تؤم النساء؟ قال: «لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها» (٥).

ص: ٧٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩ و ١٢.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٦٤، الباب ٤، الحديث ٢٠.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٤٦، الباب ١٠ من أبواب نافله شهر رمضان، الحديث ٤.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٤، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

الشرح:

وعلى كل تجويز إمامه النساء في المندوبات لأن المستحب مع بطلان الجماعة فيه لا يوجب وزراً على المأموم فيما ذكرنا ويرتفع بهذا الحكم رعايه التقية، والله العالم.

وما ذكر قدس سره حتى في صلاة الغدير على الأقوى وذلك فإنه لم يرد في صلاة الغدير الأمر بإقامتها جماعة كما ورد ذلك في صلاة الاستسقاء، بل ظاهر ما ورد فيها أي في صلاة الغدير: «من صلى فيه — أي في يوم الغدير — ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه». الحديث (١).

وفي المصباح: عن داود بن كثير، عن أبي هارون العبدى، عن أبي عبد الله عليه السلام — في حديث يوم الغدير —: «ومن صلى فيه ركعتين، أى وقت شاء وأفضله قرب الزوال، وهى الساعه التى أُقيم فيها أمير المؤمنين عليه السلام بغدير خم علماً للناس» (٢).

وبالجملة، ظاهر ما ورد في صلاة الغدير استحباب صلاة ركعتين على نحو الانفراد، وعليه فمقتضى أخبار «من بلغ» (٣) الإتيان بصلاة ركعتين قرب الزوال، وليس مدلول ما ورد الإتيان بركعتين جماعة ليكون مقتضى أخبار «من بلغ» الإتيان بهما جماعة يوم الغدير.

وأما صلاة الاستسقاء فإنّ الوارد فيها الإتيان بها جماعة في صحيحه هشام بن الحكم (٤) المؤيده بأخبار (٥) أخرى مرويه في باب استحباب صلاة الاستسقاء

ص: ٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٨٩ ، الباب ٣ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٩٠ ، الباب ٣ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه، الحديث ٢، عن مصباح المتهجد: ٦٨٠ .

٣- (٣) وسائل الشيعه ١ : ٨٠ ، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨ : ٥ ، الباب الأول من أبواب صلاة الاستسقاء، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٨ : ٥ ، الباب الأول من أبواب صلاة الاستسقاء.

(مسأله ٣): يجوز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلي الأخرى أيّاً منها كانت وإن اختلفا [١] في الجهر والإخفات، والأداء والقضاء والقصر والتمام، بل والوجوب والندب. فيجوز اقتداء مصلي الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلي الظهر أو العصر، وكذا العكس. ويجوز اقتداء المؤدى بالقاضى والعكس، والمسافر بالحاضر والعكس، والمعيد صلاته بمن لم يصل والعكس، والذي يعيد صلاته احتياطاً استحبابياً أو وجوباً بمن يصلي وجوباً. نعم، يشكل اقتداء من يصلي وجوباً بمن يعيد احتياطاً ولو كان وجوباً، بل يشكل اقتداء المحتاط بالمحتاط إلا إذا كان احتياطهما من جهة واحدة.

الشرح:

وكيفيتها، فإنّ كيفيتها مثل كيفية صلاه العيدين. ففي ركعتها الأولى خمس تكبيرات للقنوت فيها، وفي الثانية أربع تكبيرات للقنوت فيها. غايه الأمر: يذكر في قنوتات هذه الصلاه الدعاء والتضرع بنزول المطر.

وقد ذكر قدس سره جواز الجماعه فيما إذا كان استحباب الصلاه بالعارض كصلاه العيدين عند فقد شيء من شرائط وجوبها والصلاه الواجبه التي تعاد بالجماعه والفريضه المتبرع بقضائها عن الميت أو المأتي بها من جهه الاحتياط الاستحبابي.

في اتحاد مواصفات صلاتي الإمام والمأموم واختلافهما

[١] أمّا جواز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلي الأخرى أيّاً من كانت وإن اختلفتا في الجهر والإخفات والأداء والقضاء فيدلّ على ذلك روايات: منها: صحيحه حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل إمام قوم فصلّى العصر وهي لهم الظهر؟ فقال: «أجزأت عنه وأجزأت عنهم» (١). ومنها _ ما ورد في

ص: ٨١

الشرح:

ذيل صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام من العدول عن صلاه الأداء إلى القضاء حيث ورد فيها _ : «وإن كنت ذكرتها وقد صلّيت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب، ثم سلّم ثم قم فصلّ العشاء الآخرة. فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صلّيت الفجر فصلّ العشاء الآخرة، وإن كنت ذكرتها وأنت في الركعة الأولى أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم فصلّ الغداة» (١). حيث يستفاد من الصحيحه حتى العدول فيما إذا تذكّر ذلك في صلاه الجماعة. وفي معتبره عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاه حتى دخل وقت صلاه أخرى؟ فقال: «إذا نسي الصلاه أو نام عنها صلّى حين يذكرها، فإذا ذكرها وهو في صلاه بدأ بالتي نسي، وإن ذكرها مع إمام في صلاه المغرب أتمها بركعه ثم صلّى المغرب ثم صلّى العتمة بعدها». الحديث (٢) وظاهرها جواز العدول في الجماعة من الجهر إلى قضاء صلاه العصر.

ثم إنه يبقى الكلام في جواز اقتداء المسافر بالحاضر واقتداء الحاضر بالمسافر حيث استشكل فيه البعض، بل حكى عدم الجواز عن بعض أصحابنا وإن نوقش في هذه النسبه.

وكيف ما كان، فیدلّ علی الجواز صحیحہ العلاء عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام : «إذا صلّى المسافر خلف قوم حضور فليتمّ صلاته ركعتين ويسلم، وإن صلّى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر والأخيرتين العصر» (٣). قال الصدوق في

ص: ٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩٠، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٢٩١، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٣٢٩، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

الشرح:

الفقيه: روى أنه «إن خاف على نفسه من أجل من يصلّى معه صلّى الركعتين الأخيرتين وجعلهما تطوعاً» (١).

نعم، ورد في صحيحه أبي العباس الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يؤم الحضري المسافر، ولا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشيء من ذلك فأتم قوماً حضريين فإذا أتم الركعتين سلّم ثم أخذ بيد بعضهم فقدّمه فأتمهم، وإذا صلّى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين ويسلّم، وإن صلّى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر والأخيرتين العصر» (٢). وهذه الصحيحه ذيلها قرينه قطعيه على أنّ النهي في صدرها إرشاد إلى الكراهه المصطلحه في العباده أى الإرشاد إلى النقص في الثواب بالإضافه إلى اتمام المسافر بالمسافر والائتمام الحاضر بالحاضر فلا مورد للمناقشه في الجواز والمشروعيه. ويستفاد من هذه الصحيحه أنّه إذا كان الإمام مسافراً وبعد تمام صلاته قصراً يقدم شخص آخر للإمامه في باقى الصلاه ويعتبر كون المقدم من نفس المأمومين في تلك الصلاه، ولا يبعد تعين هذا النحو من التقديم في سائر الموارد التي يقع للإمام حادث.

وأما إذا كانت صلاه الإمام أو المأموم أو كلاهما احتياطيه، فإن كان الاحتياط في صلاه المأموم فقط دون صلاه الإمام بأن كان الإمام صلاته أداءً أو قضاء محرز فلا بأس باقتداء المأموم إذا كانت صلاته احتياطيه فإنه على تقدير عدم مورد للاحتياط واقعاً بأن كانت تلك الصلاه التي نواها المأموم ساقطه عنه بالإتيان بها فرادى تكون مستحبه إعادتها بالجماعه كما يأتي فيترتب على صلاتهما أحكام صلاه

ص: ٨٣

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٩٨، الحديث ١١٨٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٣٠، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

الشرح:

الجماعة ولولم يكن معهما شخص ثالث.

وأما إذا انعكس الأمر بأن كانت صلاة المأموم قطعيه وصلاة الإمام احتياطي، فإنه لو كان الإمام مصلياً تلك الصلاة فرادى جاز له إعادتها جماعه. ويمكن أن يقال: بجواز الاقتداء؛ لأنه يجوز لمن صلى فرادى إعادتها جماعه حتى بأن يكون إماماً في الإعادة.

ثم إنه قد أورد صاحب الوسائل في الباب ٥٣ جواز اقتداء المفترض بمثله وإن اختلف الفرضان والمتنفل بالمفترض عن الشيخ قدس سره بإسناده عن علي بن جعفر روايه أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن إمام كان في الظهر فقامت امرأه بحياهه تصلي معه وهي تحسب أنها العصر، هل يفسد ذلك على القوم؟ وما حال المرأة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر؟ قال: «لا يفسد ذلك على القوم وتعيد المرأة صلاتها»^(١).

ويقع الكلام في فقه الحديث وقد توجه الروايه باشتراط الفصل بين الرجل والمرأة فيما كان صلاتهما في مكان واحد، فإنه لو صلياً فيه فأى منها شرع في الصلاة أولاً صلاته محكوم به بالصحة، ومن لحق بعد شروع الأول يحكم بفساد صلاته التي وقعت بلا حاجب بينهما، نظير ما يقال في الجمعيتين مع عدم الفصل المعتبر بين إقامتهما: إن أياً من الإمامين شرع في صلاة الجمعة أولاً تصح صلاته والصلاة بعد الشروع الأول محكوم به بالبطلان، لعدم إمكان وقوعها صحيحه؛ لأنها فاقده للمسافه المعتبره في شروعها.

ص: ٨٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٣٩٩، الباب ٥٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

الشرح:

وقد يتأمل في هذا التوجيه بأن قيام المرأة مع الإمام لا يمكن عادة بلا فصل بينهما ولو بمقدار شبر، ومقدار الفصل بشبر كافٍ في صحه صلاه المرأة. ويمكن أن يقال: إن المرأة بما أنها معتقده بأن صلاه الإمام أيضاً عصر لم تكن ناويه صلاه العصر بعنوانها اتكالا على نيه الإمام، وبعد التبين أن صلاه الإمام كانت ظهراً لم تقع صلاتها عصرًا فعليها إعادتها، وقد ذكر في الوسائل في ذيل الصحيحه: أنها موافقه للتقيه بل لأشهر مذاهب العامه(١).

ويكفى في الاستدلال على جواز الجماعه مع اختلاف الفرضين بالأداء والقضاء واختلاف الجهر والإخفات ما تقدّم، ومما في المروى في الباب أيضاً موثقه أبي بصير، قال: سألته عن رجل صلى مع قوم وهو يرى أنها الأولى وكانت العصر؟ قال: «فليجعلها الأولى وليصل العصر»(٢) ولكن يمكن أن يناقش فيها بأنها مضمرة وليس أبو بصير الواقع في السند ليث بن البختري المرادى ليقال: لا- يضر الإضممار في روايته: وصحيحه عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صليت صلاه وأنت في المسجد وأقيمت الصلاه فإن شئت فاخرج وإن شئت فصل معهم واجعلها تسيحاً»(٣).

وموثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجد قوماً يصلون جماعه، أيجوز له أن يعيد الصلاه معهم؟ قال: نعم، وهو أفضل، قلت:

ص: ٨٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٩، الباب ٥٣ من أبواب صلاه الجماعه، ذيل الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٩، الباب ٥٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ٢٤٢، الباب ٣٥ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

الشرح:

فإن لم يفعل؟ قال ليس به بأس (١). وفي الأخيرتين يحتمل الاقتداء برعايه التقيه كما لا يخفى.

والمتحصّل _ بعدما ذكرنا من مشروعيه الإتيان بالقضاء بالجماعه _ : يكون مقتضى قوله فى صحيحه زراره والفضيل قالاً: قلنا له: الصلاه فى الجماعه فريضه هى؟ فقال: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع بمفروض فى الصلوات كلّها ولكنها سنه» (٢). مشروعيه الاقتداء فى الأداء بالقضاء والاقتداء فى القضاء بالأداء بالإطلاق الأحوالى بالإضافة إلى الإمام والمأموم.

وقد ذكر قدس سره جواز اقتداء من يعيد صلاته ويقتدى بإمام لم يصلّ، وكذا العكس أى اقتداء من لم يصلّ بإمام يعيد صلاته، كما إذا كان الإمام صلّى صلاته فرادى وخرج إلى قوم لم يصلوا وأرادوا أن يصلّوا صلاتهم جماعه فأثمّهم الإمام المفروض فصلّوا جماعه، ففي الفرض يقتدى من لم يصلّ بإمام يعيد صلاته كما فى صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام أنى أحضر المساجد مع جيرتى وغيرهم فيأمروننى بالصلاه بهم وقد صلّيت قبل أن آتيهم وربما صلّى خلفى من يقتدى بصلّاتى والمستضعف والجاهل، فأكره أن أتقدّم وقد صلّيت لحال من يصلّى بصلّاتى ممن سمّيت لك، فمرنى فى ذلك بأمرك أنتهى إليه وأعمل به إن شاء الله، فكتب عليه السلام «صلّ بهم» (٣). وأيضاً يجوز اقتداء من يعيد صلاته احتياطاً وجوباً أو استحباباً بإمام يصلّى وجوباً.

ص: ٨٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٣، الباب ٥٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٠١، الباب ٥٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٥.

(مسأله ٤): يجوز الاقتداء في اليوميه أيًا منها كانت أداءً أو قضاءً بصلاة الطواف كما يجوز العكس [١]

الشرح:

وأشكل قدس سره اقتداء من يصلى وجوباً بإمام يعيد صلاته احتياطاً ولو كان إعادتها عنده احتياطاً واجباً، بل يشكّل اقتداء المحتاط بالمحتاط إلا إذا كان احتياطهما من جهة واحدة، كما إذا سافرا إلى محل باعتقاد أنّ المسير مسافه شرعيه فقضيّرا في صلاتهما ثم شكا في المسافه ولم تحرز سفيراً شرعياً فأعادا صلاتهما تماماً كما تقدّم.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ الإمام إذا صلّى تلك الصلاه من قبل انفراداً ثم أعادها فإن كان في إعادتها إماماً لمأموم لم يصلّ يحكم بصحة صلاه مأمومه أيضاً، فإنه إذا لم يكن في الصلاه التي يعيدها الإمام خلل تكون صلاته المعاده داخله في مدلول صحيحه بن بزيع فتصح إعادتها وتصح صلاه مأمومه، وإن كانت باطله تكون كصلاه مأمومه واجبه ويصحّ الاقتداء به، اللهم إلا أن يقال: صحيحه ابن بزيع لا تشمل إعادته صلاه الإمام فيما كان في الإعادته مأموم وأحد يقتدى به.

[١] لا- يخفى فيما شك في مشروعيه الجماعه في صلاه ولم يقيم دليل على مشروعيتها فيها فإن كانت الصلاه واجبه بالأصل كصلاه العيدين وصلاه الجمعة أو بالفعل كصلاه اليوميه فلا ينبغي التأمل في مشروعيه الجماعه فيها، وقد تقدّم ما يدل على مشروعيه الجماعه واستحبابها في الصلاه الواجبه. وأمّا ما كانت من الصلاه من الصلوات المندوبه بالأصل فقد تقدّم عدم مشروعيه الجماعه فيها إلا ما قام دليل على مشروعيه الجماعه فيها كصلاه الاستسقاء على ما تقدّم.

والظاهر أنّه ليس في البين صلاه واجبه يشك في مشروعيه الجماعه فيها، حيث إنّ الصلاه الواجبه تدخل في مدلول صحيحه زواره والفضيل المتقدمه قالاً: قلنا له: الصلاه في جماعه فريضه هي؟ فقال: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع

الشرح:

بمفروض فى الصلوات كلها، ولكنها سنه من تركها رغبه عنها وعن جماعه المؤمنين من غير عله فلا صلاه له» (١). فإن قوله عليه السلام: «ولكنها سنه» يرجع إلى الجماعه وأنها سنه فى جميع الصلوات الواجبه، وعلى ذلك يعم الحكم الوارد صلاه الطواف فإنها واجبه على الطائف فى الحج وفى العمره أيضاً ولو كانت عمره مفرده، حيث إن وجوب إتمام أعمال المفرده تجب أيضاً بالشروع فيها لقوله سبحانه «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» (٢).

وقد ذكرنا أنه ليس فى الصلاه الواجبه مورد يشك فى مشروعيه الجماعه فيها، ولو كان مورد يشك فى المشروعيه فيه كان مقتضى وجوب القراءه فى الصلاه يعنى قراءه سوره الفاتحه على المصلى وعدم إعاده الصلاه فى موارد الشكوك الصحيحه والإتيان بصلاه الاحتياط فيها عدم مشروعيه الاقتداء فيها.

نعم، مع تمام الدليل على مشروعيه الجماعه فى صلاه الطواف الذى يوهن مشروعيتها فيها السيره المتشرعه الجاريه بعدم إقامه الجماعه فى صلاه الطواف لا من الخاصه ولا من العامه، بل ينفرد كل طائف بصلاه طوافه فرادى وإن أخذ نائباً فلاحتمال عدم تمكنه من القراءه المعتبره، وما ذكر كاشف عن كون صلاه الطواف أمره فى زمان الأئمه أيضاً كان كذلك فالإفتاء بجواز الجماعه وعدم الاعتناء بالسيره مشكل جداً.

ص: ٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الاول من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٢- (٢) سوره البقره: الآيه ١٩٦.

(مسأله ٥): لا- يجوز الاقتداء في اليوميه [١] بصلاه الاحتياط في الشكوك، والأحوط [٢] ترك العكس أيضاً وإن كان لا- يبعد الجواز، بل الأحوط ترك الاقتداء فيها ولو بمثلها من صلاه الاحتياط حتى إذا كان جهه الاحتياط متحده وإن كان لا يبعد الجواز في خصوص صورته الاتحاد، كما إذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركاً بين الإمام والمأموم.

الشرح:

[١] الوجه في ذلك ظاهر حيث لو لم يكن في صلاه الإمام نقص واقعاً لم يكن ما أتى به من صلاه الاحتياط إلا صلاه مندوبه، وقد تقدّم لا يجوز الاقتداء في الصلاه المندوبه بلا فرق بين أن يريد المأموم الاقتداء في صلاته اليوميه أو غيرها.

[٢] ظاهر كلامه قدس سره أنه إذا كان ما يأتي به الإمام الصلاه اليوميه فلا بأس لمن شك في صلاته بين الثلاث والأربع وبنى على الأربع أن يقتدى في صلاه احتياطه بالإمام المفروض، وإن كان الأحوط الاستحبابي ترك هذا الاقتداء بأن يأتي بصلاه الاحتياط منفرداً.

ولكن لا- يخفى أن هذا الاقتداء أيضاً غير جاز، بل المتعين للشاك في ركعات صلاته أن يأتي بصلاه الاحتياط منفرداً؛ لأنه لو كان الشاك في الركعات آتياً بتلك الصلاه منفرداً يكون اقتداؤه بصلاه اليوميه للإمام في آخر صلاته التي شك في ركعاته، فإنه لو كانت صلاته ناقصه ترك الاقتداء من أول تلك الصلاه واقتدى بالإمام في آخر تلك الصلاه، ومن الظاهر أنه لا بأس للإنسان أن يقتدى بالإمام في آخر ركعه من صلاه الإمام بأن يجعل أول ركعه صلاته آخر ركعه الجماعه، ولا يجوز أن يجعل آخر ركعه صلاه نفسه فقط أول جماعته بأن يصلي ثلاث ركعات فرادى ثم يجعل آخر ركعته أول الجماعه وإن أتى من أول صلاته الجماعه فلا يكون له موضوع لصلاه الاحتياط مع حفظ الإمام.

الشرح:

فقد ظهر ممّا تقدّم أنّه لا يجوز الاقتداء في صلاة الاحتياط بمن يأتي أيضاً بصلاة الاحتياط، ووجه الظهور أنّه لو كان صلاة الاحتياط من الإمام مستحبه بأن كانت صلاته في الواقع تامه تكون صلاة احتياطه من الصلاة المستحبه، ولا يجوز الاقتداء في الصلاة المستحبه.

ثم ذكر قدس سره أنّه لو كان شك كل من الشاكين في الركعات متحد كما أنّ الإمام والمأموم كلاهما شكا في الثلاث والأربع في صلاة الجماعة ولم يكن حفظ من أحد الطرفين فقال: لا بأس باقتداء أحدهما بالآخر في صلاة الاحتياط الواجبه على كل منهما. ويورد عليه: أنّه يمكن أيضاً تمام أصل الصلاة واقعاً ويكون الاقتداء في صلاتين مندوبتين وهو غير جائز. ويجاب: بأنّ الاقتداء في هذه الصورة صوري وفي الحقيقة لم يترتب شيء من آثار الجماعة.

لا يخفى أنّ ما ذكر الماتن: والأحوط ترك الاقتداء فيها ولو بمثلها من صلاة الاحتياط.

يريد أن يبيّن عدم جواز الاقتداء بالإضافه إلى المأموم، حيث إنّ عدم الجواز له من إحدى جهتين؛ فإن كانت صلاته ناقصه يكون عدم الجواز لكون اقتدائه بالإمام الذي صلاته أيضاً ناقصه من الاقتداء في صلاته في أثنائها، وإن لم تكن ناقصه يكون الاقتداء في الصلاة المندوبه وكتاهما غير مشروع.

وأما بالإضافه إلى الإمام فلا محذور له إذا لم يقصد الجماعة في صلاة الاحتياط بأن يأتي بصلاة احتياطه بقصد الفرادى.

والحاصل: يستفاد ممّا ورد فيمن صلى صلاة الفريضة انفراداً وأراد الالتحاق بصلاة الجماعة قبل أن تفوت ولو بعض الركعه أن ينقل قصدها من الفريضة إلى

الشرح:

النافله ويتم النافله بركعتين ويلتحق بالجماعه، ولو كان معتقداً أو كان قاصداً بإتمام النافله بركعتين ثم رأى أنه تفوت من صلاه الجماعه بعض إن أتم النافله جاز قطعها والالتحاق بالجماعه.

نعم، لو قصد من الأول قطعها بعد نقل النيه من الفريضه إلى النافله لا- يتحقق العدول إلى النافله فإنَّ الصلاه النافله مجموع الركعتين لا بعضها كما ذكرنا في قصد الفرادى حين الدخول في الجماعه.

وفي صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فيينا هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن وأقام الصلاه؟ قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاه مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعاً» (١) ونحوها موثقه سماعه (٢).

وبالجملة، الدخول في الجماعه في الأثناء بالاعتداء في صلاه احتياطه بصلاه احتياط شخص آخر غير جاز؛ لأنه من جعل صلاته الفرادى جماعه في الأثناء كما في صورته نقص صلاتهما مع عدم اتحاد الموجب أو من الاقتداء في صلاه مستحب بصلاه مستحب، كما في فرض عدم نقص الصلاتين حيث يستفاد من بعض روايات صلاه الاحتياط أنَّ تلك الصلاه لا تضر شيئاً، ولازم ذلك أن يؤتى تلك الصلاه فرادى مع فرض نقصان أصل الصلاه ومع عدم نقصانها لئلا تكون اقتداءً في الأثناء أو الجماعه في النافله، كما في روايه عمار بن موسى الساباطى المعبر عنها بالموثقه في

ص: ٩١

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٤، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٥، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

(مسألة ٦): لا يجوز اقتداء مصلّي اليوميّه أو الطواف بمصلّي الآيات أو العيدين [١] أو صلاة الأموات، وكذا لا يجوز العكس، كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر.

الشرح:

بعض الكلمات (١) المرويه، في الباب ٨ من أبواب الخلل (٢).

[١] قد تقدّم الكلام في الاقتداء في صلاة الطواف، سواء كان الاقتداء فيها باليوميّه أو الاقتداء في اليوميّه بصلاة الطواف.

وأما ما ذكر الماتن من عدم جواز اقتداء مصلّي اليوميّه بمصلّي الآيات أو العيدين والأموات فبالإضافة إلى صلاة الأموات ظاهر، فإنّ صلاة الأموات لا تكون صلاة ذات ركوع وسجود، بل هي دعاء خاص.

وأما عدم جواز الاقتداء في الصلاة اليوميّه بمصلّي الآيات أو العيدين؛ لأنه وإن تصحّ الجماعه في كل صلاة واجبه على ما تقدّم في التكلم في مدلول صحيحه زراره والفضيل حيث قال الإمام عليه السلام فيها: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلّها، ولكنها سنّه» (٣). وتقدّم أيضاً جواز الاختلاف بين صلاة الإمام والمأمومين، ولكن يعتبر في جواز الاختلاف أن لا يكون نظم الصلاتين بحيث لا يجتمعان كما هو الفرض، فإنّ في الصلاة اليوميّه ركوعاً في كل ركعه وقنوتاً واحداً قبل ركوع الركعه الثانيه، وفي صلاة الآيات خمس ركوعات في كل من الركعتين، وفي صلاة الآيات خمس قنوتات في الركعه الأولى وأربع في الركعه الثانيه.

ص: ٩٢

١- (١) كما في الحقائق الناضره ١ : ١٥٦، ومستند الشيعه ٧ : ١٤١، وأحكام الخلل في الصلاة للشيخ الأنصاري: ١٥٣ و ٣٠٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٢١٣، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٢٨٥، الباب الأول من أبواب صلاة الجماعه، الحديث ٢.

(مسألة ٧): الأحوط عدم اقتداء مصلي العيدين بمصلي [١] الاستسقاء، وكذا العكس وإن اتفقا في النظم.

(مسألة ٨): أقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة والعيدين اثنان [٢] أحدهما الإمام، سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة، بل وصيباً مميزاً على الأقوى، وأمّا في الجمعة والعيدين فلا تنعقد إلا بخمسة أحدهم الإمام.

الشرح:

وبالجملة، مقتضى تشريع الكيفية في بعض الصلوات هو عدم جواز الائتمام بمصلي البعض الآخر لاختلافهما في النظم.

[١] قد تقدّم الكلام في صلاة الاستسقاء وانها من الصلاة المستحبة ويجوز الإتيان بها جماعة لقيام دليل خاص عليها، وإلا فهي من الصلاة المندوبة بالأصالة وكيفية صلاة العيدين إلا أنّ الدعاء في قنوتاتها تضرع إلى الله سبحانه ودعاء لنزول المطر، وصلاة العيدين واجبه بالأصالة. والدليل القائم على مشروعيه صلاة الاستسقاء التي من الصلوات المندوبة بالأصالة مدلولها مشروعيتها بإقامتها منفردة عن صلاة أخرى، ولا يعم مشروعيه الجماعة فيها ولو في صلاة واجبه موافقه في نظمها.

أقل عدد تنعقد به الجماعة

[٢] ذكر قدس سره أنّ أقل عدد ينعقد به الجماعة في غير صلاة الجمعة والعيدين اثنان، سواء كانا رجلين أو رجلاً وامرأة، بأن يكون الرجل إماماً والمرأة مأموماً أو كان الإمام والمأموم امرأتين، ورجح أن يكون بناءً على مشروعيه عبادات الصبي المميز أن يكون الإمام رجلاً والصبي المميز مأموماً.

أمّا في الرجلين والمرأتين وكذا كون الإمام رجلاً والمأموم امرأة فلا خلاف في ذلك على الظاهر، ويستفاد ذلك من صحيحه زراره في حديث، قال: قلت

الشرح:

لأبى عبد الله عليه السلام : الرجلان يكونان جماعه؟ فقال: «نعم، ويقوم الرجل عن يمين الإمام»^(١). وصحيحه محمد _ يعنى محمد بن مسلم _ عن أحدهما عليهما السلام قال: «الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه، فإن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه»^(٢).

وصحيحه الفضيل، عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: «المرأه تصلّى خلف زوجها الفريضة والتطوع وتأتّم به فى الصلاه»^(٣) ما ذكر فى صدر الروايه مجرّد إتيان المرأه الصلاه الواجبه والمندوبه من حيث الوقوف فيها خلف زوجها والاستدلال بها بقوله عليه السلام فى ذيلها: «وتأتّم به فى الصلاه» حيث مقتضى الذيل جواز الجماعه باقتداء المرأه بزوجه مع الوقوف خلفه، وحيث لا دخل فى تحقق الجماعه بالرجل والمرأه خلفه بكون المرأه زوجه الرجل، بل يتعدى إلى غير هذا الفرض.

وصحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن المرأه تؤم النساء، ما حدّ رفع صوتها بالقراءه والتكبير؟ فقال: «قدر ما تسمع»^(٤).

ويؤيد ما ذكرنا بالروايات الأخرى التى فى أسنادها ضعف.

وبالجملة، لا- مجال للتأمل فى جواز ما ذكر من انعقاد الجماعه بالاثنتين كما ذكر، وما تقدّم من الروايات الظاهره فى عدم جواز إمامه المرأه حتى للنساء ترجع فيها النهى المزبور إلى المرأه التى لم تحرز اجتماع شرائط الإمامه فيها على ما فيها

ص: ٩٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٩٦، الباب ٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٤١، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٢، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٥، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٧.

الشرح:

من القرائن.

ومما يستدل على ما ذكر من أقل عدد يتحقق به الجماعه الاثنان أحدهما الإمام والثاني المرأه بخبر محمد بن يوسف، عن أبيه، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إِنَّ الجهنى أتى النبى صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، إني أكون فى البادية ومعى أهلى وولدى وغلتمى، فأؤذّن وأقيم وأصلّى بهم، أفجماعه نحن؟ فقال: نعم،... فقال: يا رسول الله، إني المرأه تذهب فى مصلحتها فأبقى أنا وحدى، فأؤذّن وأقيم وأصلّى، أفجماعه أنا؟ فقال: نعم، المؤمن وحده جماعه»^(١).

وظاهرها تحقق الجماعه بالإمام والمرأه وما فى ذيلها من: «المؤمن وحده جماعه» درك ثواب الجماعه إذا أذّن وأقام لصلاته إذا لم يكن معه من يقتدى به، وقلنا مثل هذه الروايه التى فى سندها ضعف تصلح تأييداً كما فى روايه الحسن الصيقل فإنّ محمد بن يوسف وإن كان ثقه ولكن يروى عن أبيه ولم يثبت توثيق له، وفى روايه الحسن الصيقل يروى عنه أبى مسعود الطائى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته: كم أقلّ ما تكون الجماعه؟ قال: «رجل وامرأه»^(٢) حيث لم يثبت للحسن بن الصيقل توثيق.

وأما انعقاد الجماعه باثنين أحدهما الإمام والثانى الصبى المميز العارف بالصلاه ويقتدى بالإمام فلا بأس بناءً على مشروعيه عبادات الصبى إذا بلغ سته سنين وما فوق، ويقوم مع الإمام كما ورد فى عدّه من الروايات وقوفه على يمين

ص: ٩٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٩٦ الباب ٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٩٨، الباب ٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٧.

الشرح:

الإمام، حيث إنّ وقوفه على يمينه أو جانبه قرينه على كونه مأموماً، ولكن سند الروايات غير تام. وروايه إبراهيم بن ميمون، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يؤمّ النساء ليس معهن رجل في الفريضة؟ قال: «نعم، وإن كان معه صبي فليقم إلى جانبه» (١). ووجه ضعفها عدم ثبوت توثيق لإبراهيم بن ميمون بباع الهروي، ولكن لا- يبعد أن يستدل على كفايه انعقاد الجماعه برجل والصبي المميز العارف بالصلاه بأن يكون الرجل الإمام والصبي الواقف في يمينه مأموماً بقوله عليه السلام فيما رواه الشيخ باسناده عن سهل بن زياد، عن علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد _ الذي نصبه الإمام عليه السلام مقام الحسين بن عبد ربّه رضوان الله عليهم _ قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ مواليك قد اختلفوا فأصلي خلفهم جميعاً؟ فقال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته» (٢).

ووجه الاستدلال أنه إذا كان الصبي المميز عارفاً بالصلاه جماعه ومحزراً ثقه الإمام في دينه وأمانته يحتمل إطلاق صلّ بالإضافه إليه؛ لأنّ المفروض مشروعيه عباداته.

لا يقال: روى الشيخ الحديث باسناده عن سهل بن زياد وهو ضعيف مع الإغماض عن سنده إليه .

فإنه يقال: لا يضّر ذلك بالاستدلال بالحديث فإن الشيخ قدس سره في الفهرست في ترجمه علي بن مهزيار أنه لجميع كتب علي بن مهزيار ورواياته طرقاً صحيحه (٣)،

ص: ٩٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٣، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

٢- (٢) التهذيب ٣: ٢٦٦، الحديث ٧٥.

٣- (٣) الفهرست: ١٥٢ التسلسل [٣٧٩] الرقم ٦.

الشرح:

وعلى ما ذكره الرواية التي رواها عن سهل بن زياد مورد تبديل السند الذى تعرضنا له مراراً. هذا كله بالإضافة إلى كون الصبى المميز العارف بالصلاة مأموماً بحيث تتم صلاه الجماعة باقتدائه للإمام العادل الواجد لشرائط الإمامه.

وأما جواز إمامه الصبى مسأله أخرى نتعرض لها فى البحث عن شرائط الإمام فى الجماعة ونلتزم بعدم جواز كونه إماماً.

فتحصّل: أنّ أقل عدد تنعقد به صلاه الجماعة فى غير الجمعة والعيدى اثنان أحدهما الإمام والآخر المأموم على تفصيل ما تقدّم، وأما فى صلاه الجمعة فأقل عدد تنعقد به صلاه الجمعة خمس أشخاص، واحد منهم إمام الجمعة وأربعة أشخاص من المأمومين، يعنى تجب الجمعة بحيث تجزى عن صلاه الظهر اجتماع خمسة وما فوق إذا كان أحدهم إماماً يخطب، وكذلك فى صلاه العيدى إذا أُريد إقامتها جماعة مع عدم اجتماع شرائط وجوبها، والفرق بين صلاه الجمعة وصلاه العيدى أنّ إقامه صلاه العيدى مع عدم حضور الإمام عليه السلام غير واجب بلا- فرق بين إقامتها جماعة أو فرادى عند المشهور بل مستحبه، بخلاف صلاه الجمعة فإنها وإن لم تكن إقامتها واجبه تعييناً إلا أنها واجبه تخييراً بينها وبين صلاه الظهر على الأحوط عند إقامتها مع شرائط الحضور لإتيانها.

وفى صحيحه زراره التى رواها المشايخ الثلاثة عن أبى جعفر الباقر عليه السلام قال: «فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاه، منها صلاه واحده فرضها الله فى جماعه وهى الجمعة، ووضعها عن تسعه: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأه والمريض والأعمى ومن كان

الشرح:

على رأس فرسخين» (١).

وفى صحيحه أبى بصير ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إنَّ الله فرض فى كل سبعة أيّام خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واجبه على كل مسلم أن يشهدها إلّا خمسة: المريض والمملوك والمسافر والمرأه والصبي» (٢). ومقتضى الجمع بين الخمسة فى هذا الحديث والتسعة فى صحيحه زواره هو الأخذ بالأكثر، فإنّ الاكتفاء بالخمسة ينفى الزائد بالإطلاق أى بعدم عطف الزائد عليه وينتفى الإطلاق بذكر الزائد فى خطاب الآخر، كما بين هذا النحو من الجمع فى بيان مفطرات الصوم حيث ورد فيها هذا النحو من الاختلاف فى الروايات الواردة فى بيانها.

ومما ذكر يظهر أنه لابد فى انعقاد الجمعة أن تكون الخمسة أو العشرة من حين الخطبة والشروع بصلاة الجمعة، فلا يجزى فيما كان أربعة أشخاص وأحد منهم يخطب وثلاثة استمعوا الخطبة أو كانوا خمسة عند الخطبة وعند الشروع فى الصلاة بقى أربعة، وما ورد فى درك الجمعة إذا دخل المكلف فى صلاة الجمعة قبل ركوع الإمام فى الركعة الأخيرة ناظره إلى الدخول فى الجمعة بعد تمام شرائط وجوبها عند انعقادها، والأحوط على المكلف إذا دخل فى الجمعة فى الركعة الأولى بعد ركوع الإمام أن يعيدها ظهراً بعد تمام الجمعة.

وقد ورد فى صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن لم يدرك الخطبة

ص: ٩٨

١- (١) الكافي ٣: ٤١٩، الحديث ٦، ومن لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٩، الحديث ١٢١٩، وتهذيب الأحكام ٣: ٢١، الحديث ٧٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٧: ٢٩٩، الباب الأول من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ١٤.

الشرح:

يوم الجمعة؟ قال: «يصلى ركعتين، فإن فاتته الصلاة فلم يدركها فليصل أربعاً، وقال: إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد أدركت الصلاة، وإن أدركته بعدما ركع فهي الظهر أربع» (١). حيث إن ظاهر الصحيحه اعتبار الدخول في صلاة الجمعة في إدراك ركعتها الأخيرة قبل أن يركع الإمام فيها وإلا تكون وظيفته الظهر إذا أدرك الإمام بعد أن يركع، وحيث إن ما ورد في درك الركعة في صلاة الجماعة بأن دخل في الصلاة ولو بعد أن يركع الإمام بحيث يدرك الإمام في ركوعه قبل أن يرفع رأسه غير ناظره إلى درك الركعة الأخيرة من صلاة الجمعة فلا يكون موجباً لرفع اليد عن صحيحه الحلبي (٢) الخاصه لدرك الركعة الأخيرة من صلاة الجمعة.

وليس فيما ورد في درك الركعة من صلاة الجمعة أيضاً ما يوجب رفع اليد عنها بتعين الأخذ بها؛ فإنّ معتبره أبي بصير وأبي العباس جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل ركعة فقد أدرك الجمعة، فإن فاتته فليصل أربعاً» (٣) مدلولها إدراك الركعة الأخيرة، وأما ما يعتبر في إدراكها فلا تعرض فيها لذلك، وصحيحه الحلبي (٤) ناظره إلى ما يعتبر في إدراكها وصحيحه عبد الرحمن بن العزمي مدلولها أيضاً كذلك، وما في ذيلها: «فإن أدركته وهو يتشهد فصل أربعاً» (٥) مدلولها عدم إدراك الجمعة إذا أدرك الإمام في تشهد الجمعة لا أنه أدركها إذا كان الإمام قبل تشهده ولو

ص: ٩٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) المتقدمه آنفاً.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٤.
 - ٤- (٤) المتقدمه آنفاً.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٥.

الشرح:

من سجدتها الأخير من الجمعة أو في غيرها، كما لا ينافي الصحيحه ما ورد في صحيحه الفضل بن عبد الملك، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «من أدرك ركعه فقد أدرك الجمعة»^(١).

ولا يخفى أن ما دلّت عليه الروايات من إجزاء صلاة الجمعة من صلاة الظهر ولو في زمان غياب الإمام عليه السلام ناظره إلى إجزائها إذا أُقيمت الجمعة بشرائطها التي منها تقديم الخطبتين قبل الصلاة ولكن بعد الزوال، وأمّا الخطبتان قبل زوال الشمس فالأظهر عدم إجزائها إلّا إذا وقع مقدار الواجب من الخطبتين بعد الزوال؛ وذلك فإنّه قوله سبحانه «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»^(٢) ظاهره وجوب السعي إلى صلاة الجمعة بحيث تقع الخطبتان بعد أذان الظهر وتقع الخطبتان بعد الزوال وصلاة الجمعة بعد الأذان وقبل الإقامه للصلاه.

وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الجمعة؟ فقال: «بأذان وإقامه، يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلّي الناس مادام الإمام على المنبر، ثم يقعد الإمام على المنبر بقدر ما يقرأ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثم يقوم فيفتتح خطبته، ثم ينزل فيصلّي بالناس» الحديث^(٣). وما ورد في صحيحه عبدالله بن سنان لا تدل على تقديم الخطبتين على الزوال فإن الوارد فيها: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك، ويخطب في الظل الأول»^(٤)، وظاهرها مقدار الشراك من الظل بعد الزوال كانت الخطبه.

ص: ١٠٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٤٦، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٦.
 - ٢- (٢) سورة الجمعة: الآية ٩.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٧: ٣١٣، الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٧.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٧: ٣٣٢، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث الأول.

(مسأله ٩) لا- يشترط في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعيدين نية الإمام [١] الجماعة والإمامه، فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت الجماعة، سواء كان الإمام ملتفتاً لاقتداء الغير به أم لا. نعم، حصول الثواب في حقه موقوف على نية الإمامه، وأما المأموم فلا بد له من نية الائتتمام، فلو لم ينوه لم تتحقق الجماعة في حقه وإن تابعه في الأقوال والأفعال، وحينئذٍ فإن أتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلاته وإلا فلا.

الشرح:

لا يتوقف انعقاد الجماعة على نية الإمام الجماعة والامامه

[١] لا يتوقف تحقق عنوان صلاه الجماعة في غير صلاه الجمعة والعيدين مع اجتماع شرائط وجوبها على قصد الإمام الإمامه في صلاته، بل يتحقق عنوان صلاه الجماعة بقصد المأموم أو المأمومين الائتتمام بالإمام بأن يجعلونه قدوه في صلاتهم ويعتبر عن ذلك بجعل الإمامه للإمام.

وبتعبير آخر: الإمامه والمأمويه متضايضان في الصدق والتحقيق، وإذا اعتبر شخص لنفسه أنه مأموم في صلاته يلزم أن يعتبر الإمامه للإمام ولذلك مع تحقق نية الاقتداء يترتب على الإمام أحكام الإمامه من تحمله قراءه المأموم ورجوع المأموم إليه في الشك في ركعات الصلاه وكذلك العكس وغير ذلك.

وبالجملة، ترتب ثواب الجماعة على صلاه الإمام وإن يتوقف على قصده الإمامه ولكن ترتب ما ذكر في الرجوع عليه وترك المأموم واعتماده على قراءه الإمام لا يتوقف على قصد الإمام الإمامه، ولو فرض أن شخصاً عادلاً كان يصلي صلاته الفريضة ووقف جماعه خلفه ائتماماً بذلك الشخص الذي لم يلتفت إلى اقتدائهم فإنه يصدق على صلاتهم وصلاه ذلك الشخص أنها جماعه.

ومما ذكر يظهر أنه لو تبع شخص في صلاته صلاه شخص آخر في أفعالها

الشرح:

وأقوالها من غير أن يعتبر نفسه مأموماً والآخر إماماً فإن كانت صلاته مشتمله على ما يعتبر في الصلاة الفرادي يحكم بصحة صلاته، وإن لم تكن مشتمله عليها كما إذا ترك القراءة أو تعدد في ركعه ركوعه يحكم بطلانها.

وبالجملة، الاقتداء بشخص في صلاته بمعنى كون ذلك الشخص قدوة له في صلاته بحيث يكون ذلك الشخص متحماً لقراءة المقتدى به ومرجعاً عند الشك في ركعاتها، فقصد ذلك من المأموم كافٍ في تحقق الجماعة ولو لم يكن هذا القصد في البين، بل يصلى الواقف خلف ذلك الشخص موافقاً في عمل الواقف قدامه لا يجعل تلك الصلاة جماعه. وهذا في غير صلاة الجمعة وصلاة العيدين عند اجتماع شروط وجوبها، وأما فيهما فيعتبر قصد صلاة الجمعة والعيدين من الإمام والمأمومين، فإن اعتبار قصد الجماعة من الإمام؛ لأنَّ لصلاة الإمام فيها خصوصية لا تتحقق إلا بفعله، وتلك الخصوصية وقوع صلاته بعد الخطبتين والخطبة عمل صادر منه، وقد ورد في صلاة الجمعة إن كان عند اجتماع الخمسة إمام يخطب صلوا جمعه وإلا صلوا أربع ركعات جماعه ولزوم قصد المأمومين لعدم تحقق الجماعة في الجمعة وصلاة العيدين ظاهر.

وبعد ما ذكرنا من الفرق بين صلاة الجماعة في الجمعة وصلاة العيدين لا يبقى مجال للمناقشة بين الجماعة فيهما وصلاة الجماعة في اليوميه بأنَّ قصد الاقتداء من المأمومين يوجب اعتبار الإمامه للإمام في صلاة الجمعة والعيدين أيضاً كاليوميه؛ وذلك فإنَّ قصد المأمومين بلا قصد الإمام في صلاة الجمعة أو العيدين غير كافٍ، بخلاف صلاة اليوميه فإنَّ قصد المأموم في اقتدائه كافٍ في انعقاد الجماعة فيها.

وكذا يجب وحده الإمام فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا متقارنين في الأقوال والأفعال [١] لم تصح جماعه وتصح فرادى إن أتى بما يجب على المنفرد ولم يقصد التشريع، ويجب عليه تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشارة الذهنيه أو الخارجيه فيكفى التعيين الإجمالى كنيه الاقتداء بهذا الحاضر أو بمن يجهر فى صلاته مثلاً من الأئمه الموجودين أو نحو ذلك، ولو نوى الاقتداء بأحد هذين أو أحد هذه الجماعه لم تصح جماعه وإن كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك فى الأثناء أو بعد الفراغ.

الشرح:

يشترط وحده الامام فى الجماعه

[١] يشترط فى انعقاد صلاه الجماعه وحده الإمام فلا يجوز لشخص أو جماعه الاقتداء فى صلاه بإمامين، بأن يكون كل منهما إماماً له أو يكون مجموعهما إماماً حتى فيما فرض أن كلاً من النفيرين متقارنين ومتوافقين فى الأفعال والأقوال.

ويقال: الوجه فى ذلك إمكان حدوث الاختلاف بينهما فى بعض الأفعال والأقوال، من حيث التقدّم والتأخر ولو فرض وقوع ذلك ولو اتفاقاً فلا- يمكن بقاء الائتمام بكلٍ منهما استقلالاً، وأولى بالامتناع فرض كونهما بمجموعهما إماماً وفرض تخلف أحدهما فى فعل أو قول معتبر فى إمام الجماعه فإنه يلزم فى الفرض الأول أن يجمع المأموم بين الضدين، كما إذا ركع أحدهما قبل الآخر فإنه يلزم على المأموم بهما الركوع وتركه أولى بالمحذور فيما كان الإمام مجموع المتعدد، حيث إن مع الاختلاف لم يكن فى البين إمام حتى يتبعه المأموم.

والحاصل، فيما إذا كان الإمام فى الجماعه واحداً، سواء كان فى صلاه الجمعة والعيدين والصلوات اليوميه ونحوها من الصلوات الواجبه فهو مورد النصوص والروايات ومقدار الثابت من الجماعه المشروعه من غير أن يعرف خلاف.

ص: ١٠٣

(مسأله ١٠): لا يجوز الاقتداء بالمأموم، فيشترط أن لا يكون إمامه مأموماً لغيره [١].

الشرح:

وأما في صورته الاقتداء بشخصين بنحو الاستقلال لكل منهما أو بصوره مجموعهما فمشروعيه هذه الجماعه غير ثابتة، وقد تقدّم أنّ الأصل فيما لم تثبت مشروعيه الجماعه في مورد يكون مقتضى ما دل على اعتبار القراءة والعمل بالشكوك عدم جواز الاقتداء، وعليه تكون صلاه المقتدى في الفرض من الصلاه الفرادى إن لم يقع منه تشريع بالبناء على أنه اقتداء حقيقه ولو كان جامعاً لما يعتبر في الصلاه الفرادى تحكّم بصحتها، ومع التشريع تحكّم بطلانها بناءً على ما هو الصحيح من سرايه قبح التشريع إلى الفعل المشرع فيه _ يعنى الصلاه في الفرض _ لا عدم جواز نفس الأمر القلبي فقط وهو نفس الالتزام بخلاف الواقع حيث يصدق على العمل خارجاً أنه افتراء على الله سبحانه فيعمه قوله سبحانه: «قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ» (١).

وأما الاستدلال بعدم إمكان العمل عند وقوع الخلاف بين الإمامين في العمل لا يكون بمجرّده دليلاً على عدم المشروعيه؛ لأنه يقال _ في فرض وقوع هذا الخلاف _ : يتعين نيه الانفراد لعدم وجوب الجماعه.

لا يجوز الاقتداء بالمأموم

[١] قد تقدّم أنّ المستفاد من الروايات وكلمات الأصحاب اعتبار وحده الإمام، بلا- فرق بين ما إذا كانت الجماعه في تلك الصلاه واجبه كالجمعه والعيدى أو تكون فيها مستحبه كالجماعه في سائر الصلوات الواجبه كاليوميه أو غيرها، فإنّ صدق

ص: ١٠٤

(مسألة ١١): لو شك في أنه نوى الائتتمام أم لا بنى على العدم [١] وأتم منفرداً، وإن علم أنه قام بنيه الدخول في الجماعة. نعم، لو ظهر عليه أحوال الائتتمام كالإنصات ونحوه فالأقوى عدم الالتفات ولحوق أحكام الجماعة، وإن كان الأحوط الائتتمام منفرداً، وأما إذا كان ناوياً للجماعة ورأى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلاة نوى الانفراد أو الجماعة فالأمر أسهل.

الشرح:

الجماعة غير محرز فيما إذا كان الإمام لشخص مأموماً لغيره. وقد ذكرنا أن مع الشك وعدم إحراز المشروعيه ولو لكونها بخلاف ارتكاز المشرع فمقتضى ما دل على اعتبار قراءه سورة الحمد في الصلاة والعمل بأحكام الشكوك في الركعات وغيرها عدم جواز هذا النحو من الاقتداء.

وبالجملة، الالتزام بمشروعيه جماعه فرع قيام الدليل على جوازها، ومع عدم قيامه — كما في الفرض — فمقتضى ما تقدم عدم مشروعيتها.

وقد تحصيل ممّا ذكرنا في المسألة السابقة عدم جواز تعدد الإمام بالإضافه إلى المأموم، سواء كان المأموم واحداً أو متعدداً، وممّا ذكرنا في هذه المسألة عدم جواز كون المأموم في صلاة إماماً لغيره في تلك الصلاة.

نعم، كون المأموم في صلاة إماماً في تلك الصلاة إذا حدث للإمام في تلك الصلاة أمر لا يتمكن معه الإمامه أمر مشروع لقيام الدليل عليه كما يأتي.

الشك في نيه الجماعة أثناء الصلاة

[١] ذكر قدس سره في المسألة ثلاث صور وتعرض لحكمها:

الأولى: الشك فيما بيده من الصلاة أنه نوى الائتتمام فيها أم لا، ويبنى على عدم قصد الائتتمام فيجرب عليها حكم الصلاة الفرادى، حتى فيما علم أنه عند القيام إليها كان قصده الدخول فيها بقصد الائتتمام.

ص: ١٠٥

الشرح:

وقد يناقش في الحكم عليها بالفرادى بأن أصالة عدم قصد الائتمام حين الشروع لا تثبت أنها صلاة المنفرد، ولكن لا يخفى ما في المناقشه، فإنه يكفي في نفي آثار الجماعه من تلك الصلاة نفي الجماعه عنها ويترتب عليها آثار طبعي الصلاة المنفيه عنها عنوان صلاة الجماعه المعبر عنها بصلاه المنفرد والفرادى.

والصوره الثانيه: لو ظهر على المصلّى في صلاته حال المصلّى جماعه كالإنيصات لقراءه الإمام أو قيامه في صف الجماعه ونحو ذلك المعبر عنها بظهور الحال، فالأظهر عند الماتن البناء على أنها صلاة الجماعه فيترتب عليها أحكامها، وإن كان الأحوط استحباباً إتمامها بقصد الانفراد.

أقول: لو كان الحال بحيث أوجب للمصلّى الوثوق بأنه دخل فيها بقصد الإتيان بالصلاه جماعه فهو وإلاً بأن أوجب مجرّد الظن بالدخول فيها بقصد الائتمام فلا دليل على اعتبار مجرّد هذا الظن، ومقتضى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ» (١) عدم الاعتناء به.

والصوره الثالثه: ما إذا رأى نفسه في أثناء الصلاه مقتدياً وشك في أنه كان ناوياً للجماعه من الأول أم لا. وذكر قدس سره أنّ الحكم بكون الصلاه المفروضه صلاه جماعه أسهل من الصوره الثانيه؛ وذلك لأنّ قصد الجماعه من الأول أى من حين الدخول في الصلاه المفروضه أسهل من الحكم في الصوره الثانيه لجريان قاعده التجاوز في هذا الفرض؛ لأنه حين التذكر بحال صلاته محرز أنه يأتي بقصد الجماعه ويشك في إتيانها بقصد الجماعه من الأول ومحل الإتيان بقصد الجماعه من الأول تجاوز ويبنى على الإتيان بها بقصد الجماعه في ذلك المحل.

ص: ١٠٦

(مسأله ١٢): إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو فإن لم يكن عمرو عادلاً بطلت جماعته [١] وصلاته أيضاً إذا ترك القراءه أو أتى بما يخالف

الشرح:

ولكن هذا التوجيه ومرجعه التمسك بقاعده التجاوز لا يخلو عن الإشكال؛ لأنها تجرى فى الموارد التى تجاوز المكلف بالدخول على غيره عن محلّ المشكوك، وبما أنّ المعتبر فى الدخول فى أىّ صلاه افتتاح تلك الصلاه المتحقق عند الإتيان بتكبيره الإحرام بحيث لو سها المكلف أو شك أىّ صلاه عند افتتاح فأتى بها بالقصد الذى كان عليه عند افتتاحها كفى ذلك، والسهو وقصد غيرها فى الأثناء لا يضرّ بصحتها على مانواها عند افتتاحها.

وبتعبير آخر: «هى على ما افتتح الصلاه عليه» كما فى الحديث الصحيح (١)، وعليه فالشك فى الصورة الثالثه: أنه نوى عند افتتاحها الجماعه أو الانفراد يساوق الشك فى أنّ قصده الاقتداء فى الأثناء صحيح أو أنه سهوى ولا أثر له والصلاه فى الفرض فرادى؛ لأنها لم تكن بقصد الجماعه عند افتتاحها كما هو مقتضى الأصل.

والمتحصل: لا مجرى لقاعده التجاوز فى المقام، بل تجرى أصاله عدم نيه الجماعه حين افتتاح الصلاه المفروضه فيترتب عليها ما يترتب على صلاه المنفرد.

نعم، إذا كان فى البين ما يطمئن من أنه نوى حين افتتاح الصلاه صلاه الجماعه كما فى الصورة الثانيه فلا بأس من ترتيب أثر صلاه الجماعه، والله العالم.

الكلام فى ما لو اقتدى بشخص فبان غيره

[١] إذا لم يكن عمرو عادلاً فلا ينبغى التأمل فى بطلان الجماعه فإنّ من شرط صحه الجماعه عداله الإمام، وما هو المشهور فى الألسنه من أنّ عداله إمام الجماعه واقعاً غير شرط فى صلاه الجماعه، وإنما المعتبر إحراز المأموم واعتقاده بعدالته غير

ص: ١٠٧

صلاه المنفرد، وإلاّ صحت على الأقوى، وإن التفت في الأثناء ولم يقع منه ما ينافي صلاه المنفرد أتم منفرداً، وإن كان عمرو أيضاً عادلاً ففي المسألة صورتان: إحداهما: أن يكون قصده الاقتداء بزيد وتخيل أن الحاضر هو زيد، وفي هذه الصورة تبطل جماعته وصلاته أيضاً إن خالفت صلاه المنفرد، الثانية: أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر ولكن تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو، وفي هذه الصورة الأقوى صحه جماعته وصلاته، فالمناط ما قصده لا ما تخيله من باب الاشتباه في التطبيق.

الشرح:

صحيح؛ لما سيأتي من الروايات الظاهره في اعتبار عداله الإمام في صحه الجماعه وعدم وجوب إعادته الصلاه فيما إذا اعتقد المأموم عداله إمامه ثم ظهر أنه ليس بعاذل، وكذا عدم وجوب قضائها فيما إذا انكشف ذلك لدلاله حديث: «لا تعاد» (١) إذا لم يرتكب المأموم المعتقد بعداله إمامه ما يبطل الصلاه ولو سهواً كتعدّد الركوع في ركعه فإنّ مدلول حيث: «لا تعاد» (٢) عدم إعادته تلك الصلاه بترك القراءه فإنّ تركها كان لعذر وهو الاعتقاد بعداله الإمام لاعتقاد كونه زيداً.

ومما ذكرنا ظهر أنّ ما ذكره الماتن من الحكم بطلان صلاه المأموم لابد من أن يحمل على صورته مخالفه صلاه المأموم صلاه المنفرد كتعدّد الركوع في ركعه لا صورته ترك القراءه أيضاً كما هو ظاهر كلامه.

وإن شئت قلت: قد تحقّق طبيعي الصلاه في الفرض عن المأموم، غايه الأمر أنّ المتروك من الصلاه في الفرض القراءه عن المأموم بتخيل أنّ صلاته جماعه، وإذا تبين أنّ صلاته لم تكن جماعه لفقد شرط الإمامه في الإمام يكون تركه القراءه لاعتقاده أنّ الإمام هو زيد ولم يكن تركه القراءه عمدياً مع العلم بالحال، بل يكون

ص: ١٠٨

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

الشرح:

تركه عن عذر فيحكم بصحة صلاته إذا لم يرتكب ما يبطل الصلاة الفرادى عمداً وسهواً.

والمتحصل: ما يقال في الألسنة: من أن حديث: «لا تعاد» (1) لا يشمل موارد الإخلال العمدي في الصلاة بل عن النائني قدس سره من اختصاص الحديث بمراد السهو فقط لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن المقدار المسلم من عدم شمول الحديث موارد العمد ما كان المكلف عند الإخلال ملتفتاً إلى كون عمله إخلالاً في الصلاة، وأما إذا لم يلتفت إلى كونه إخلالاً، بل يرى أنه يعمل على طبق وظيفته في الصلاة ثم يلتفت بعد ذلك إلى الإخلال فلا يكون الإخلال الملتفت إليه بعد ذلك موجباً لإعاده الصلاة إلا في الأمور المذكورة في المستثنى.

وقد ذكر الماتن قدس سره: «وإن التفت في الأثناء ولم يقع منه ما ينافي صلاة المنفرد أتم منفرداً» والمفروض أن عمرًا الذي هو إمام في الصلاة غير عادل عند هذا المصلّي فلم تتحقق _ بالاعتداء باعتقاده أن الإمام زيد _ صلاة الجماعة في حقه، ففي الحقيقة صلاته ليست بجماعه، فإن وقع منه ما ينافي صلاة المنفرد كركوعين في ركعه فتلك الصلاة غير قابلة للصحة ولو بالالتفات فيها بأن الإمام ليس بزيد، وأما إذا لم يرتكب مثل هذا المنافي والتفت في الأثناء بأن الإمام غير زيد يقصد بصلاته صلاة المنفرد ويتمها بقصد الأفراد فلا يرد إشكال الالتفات بعد تمام الصلاة حيث حكم فيه ببطان الصلاة؛ لأن صلاة المنفرد لا تتحقق من دون قصد. هذا كله إذا لم يكن كل من زيد وعمرو عادلاً عند المأموم، وأما إذا كانا عادلين عند المأموم المزبور الذي قصد صلاة الجماعة باعتقاد أن الإمام زيد ويحكم بعد الصلاة _ حيث تبين أن الإمام كان عمرًا _ ببطان جماعته أيضاً حيث لم يقصد في صلاته الاقتداء بعمرو وتحققه

ص: ١٠٩

(مسأله ١٣): إذا صَلَّى اثنان وبعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر صحّت صلاتهما [١] أما لو علم أن نيه كل منهما الائتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلاه إذا كانت مخالفه لصلاه المنفرد، ولو شك فيهما أضمراه فالأحوط الاستئناف، وإن كان الأقوى الصحة إذا كان الشك بعد الفراغ أو قبله مع نيه الانفراد بعد الشك.

الشرح:

بلا قصد غير ممكن؛ فإنّ الاقتداء بشخص من الأمور القصديه كسائر الإنشائيات.

نعم، لو قصد حين اقتدائه الإمام الحاضر، سواء كان زيداً أو عمراً ولكن باعتقاد أنّ الإمام زيد ففى هذه الصورة يحكم بصحة صلاته عند الماتن على الأقوى؛ لأنّ المعيار اقتداؤه بما قصده الاقتداء بالإمام الحاضر، وقصده زيداً فى اقتدائه من باب الاشتباه فى تطبيق من قصده من الإمام الحاضر.

وقد ظهر ممّا تقدّم الحكم بصحة صلاه المقتدى فى كلا الفرضين فإنّ الاقتداء فى الفرضين متحقق والمفروض كون الإمام واجداً لشرائط الإمامه فيها. غايه الأمر: لو كان عالماً بأنّ الإمام عمرو لما اقتدى، ولكن فعلاً اقتدى به وأتى بجميع وظائف الصلاه جماعه.

فى صلاه شخصين ونيه كل منهما الإمامه للآخر

[١] وذلك لكون صلاه كل منهما صلاه الفرادى؛ لما تقدّم من أنّ مجرد قصد كون أحد إماماً فى صلاته للآخر أو الآخرين لا يجعله إماماً، بل اللازم فى كونه إماماً فى مثل الصلاه اليوميه قصد الآخر والآخرين الائتمام به، وحيث لا يكون فى فرض قصد أحدهما أو صاحبه الائتمام فالمتحقق من كل منهما صلاه المنفرد. وأما إذا كان قصد كل منهما الائتمام بالآخر فلا تتحقق صلاه الجماعه أيضاً التى تتوقف على إمام ومأموم يأتى بذلك الإمام والمفروض عدم تحقق ذلك ولو كنا ومقتضى القاعده تكون

الشرح:

صلاهما كل منهما فرادى، وحيث قد ترك كل منهما القراءة بتخيل كونه مأموماً لصاحبه فيحكم بصحة صلاتهما ويكون ترك القراءة منهما عن عذر ولكن قد ورد الحكم ببطان صلاتهما في الفرض في معتبره السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين اختلفا فقال أحدهما: كنت إمامك، وقال الآخر: أنا كنت إمامك، فقال: صلاتهما تامه، قلت: فإن قال كل واحد منهما: كنت أتم بك، قال: صلاتهما فاسده وليستأنفا (١).

ولا يكون في البين كلام في ضعف السند؛ لما ذكرنا من توثيق الشيخ السكوني (٢) وقال الأصحاب: يعملون برواياته التي في غالبها الراوى عنه النوفلي (٣) وهو من المعاريف الذين لم يثبت لهم تضعيف أو لم يذكر فيهم ضعف، ودلالاتها على بطلان صلاتهما فيما إذا كان قصدهما الائتمام بالآخر ظاهر ويؤخذ بها ويرفع اليد عن مقتضى إطلاق نفى العادة في الفرض، هذا كله فيما إذا ظهر ما نوى كل منهما.

وأما إذا اشتبه ما نواه بأن شكا فيما أضمره فقد احتاط الماتن استحباباً في استئناف صلاتهما ولكن أفتى بالصحة إذا كان شكهما بعد الفراغ أو كان الشك منهما في نيتهما قبل الفراغ، فإنه لو قصد الانفراد بعد الشك يحكم بصحة صلاتهما.

والحاصل: المستفاد من معتبره السكوني أن ترك القراءة ممن قصد الائتمام بالآخر مع ترك القراءة من صاحبه أيضاً القاصد الائتمام به مبطل لصلاتهما. ولا يعم الفرض إطلاق حديث «لا تعاد» (٤) لتركهما القراءة في صلاتهما، وعلى ذلك فإن كانا

ص: ١١١

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٢، الباب ٢٩ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) العدة في أصول الفقه: ١٤٩.

٣- (٣) أنظر جواهر الكلام: ٤٣: ٢٨٩.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

الشرح:

المصلّين جاهلين ببطلان الصلاتين في الفرض وبعد العلم بالحكم شكاً في صلاتين صلاهما في أنه صلى كل منهما بقصد الائتمام بالآخر حتى تبطل صلاه كل منهما بتركه القراءه في صلاته أو كان قصد الائتمام من أحدهما فلا بأس في الفرض بأن يتمسك من كان قصده الائتمام بالآخر بالاستصحاب في عدم قصد الآخر الائتمام به، حيث يحتمل كونه مصلياً صلاته بقصد الانفراد فتكون صلاته مع صلاه من قصد الائتمام به صلاه جماعه فتخرج عن الموضوع للبطلان الوارد في معتبره السكوني (١)، ولا يعارض الاستصحاب في عدم قصد الآخر بالائتمام باستصحاب عدم قصده الإمامه فإنه قد تقدّم أنّ إمامه الإمام لا تتوقف على قصده الجماعه أو الإمامه بل يتحقق ذلك بقصد الائتمام به.

وبالجملة، لو لم يحرزا في الفرض بأنهما صلياً بقصد ائتمام كل منهما بالآخر يحكم بصحة صلاتهما ويكون الاستصحاب المذكور حاكماً على أصاله الصحة حتى لو فرض وقوع الشك بعد الفراغ عن صلاتهما.

ومما ذكرنا يظهر عدم الفرق فيما إذا شكاً فيما نويه قبل الفراغ أو بعده.

نعم، يلزم عليهما مع الشك فيما أضمره قبل الفراغ قصد الانفراد فإنّ مدلول معتبره السكوني (٢) في الحكم بالاستئناف ظهور حال صلاتهما بعد الفراغ.

وأما إذا انفردا في الصلاه أو لم يفت من واحد منهما ما يعتبر في الصلاه، كما إذا ائتم أحدهما بالآخر، ولكن قرأ في صلاته لكون الصلاه إخفاته أو جهريه ولكن لم تسمع قراءه الآخر الذي هو الإمام ولو همهمه يحكم بصحة صلاتهما تسقط القراءه عن المأموم. وأما إذا قصد الشاك في فعل الآخر الائتمام بالآخر وقصد الآخر

الشرح:

أيضاً الائتتمام بالشاك، فإن التفت الشاك بقصد الآخر الائتتمام به قبل مضي موضع تدارك القراءه وقصد الانفراد وتدارك القراءه وأتم صلاته يحكم بصحتها؛ لأن المفروض أنه لم يتحقق بقصده الائتتمام بالآخر صلاه الجماعه، فإن المفروض لم يكن الآخر صالحاً للإمامه لقصده الائتتمام بالشاك وبعد ذلك التفت الشاك وتدارك القراءه بقصد صلاه الفرادى. وكذا تصح صلاه الآخر إذا التفت بأن صاحبه يصلّى منفرداً وقصد هو أيضاً الانفراد وتدارك القراءه قبل مضي موضعها، بل فيما ائتم الشخص بالآخر وشك في أن الآخر قصد الائتتمام به أيضاً وأخذ بأصله عدم ائتمامه وأتم صلاته مأموماً يحكم بصحة صلاته من غير أن يقصد الفرادى، فإن هذا الفرض خارج عما ورد في معتبره السكونى (١) كما لا يخفى.

وبالجملة، الأصل الجارى فى المقام فى حق كل منهما يخرج صلاتهما عن موضوع البطلان وإن لم يقصد الفرادى فى موضع مضي القراءه لخروج الفرض عن موضوع الحكم بالاستئناف، أما الإمام فإنه لا موجب لبطلان صلاته، وأما الذى ائتم به فإنه لم تفت من صلاته شىء، فإنه قرأ فيها أو لم يقرأ كان صلاتهما جماعه، وذكر المحقق فى الشرايع: «وكذا لو شكاً فيما أضمراه» (٢) يعنى كما أنه لا تصح صلاتهما فى صورته ائتمام كل منهما بصاحبه وكذا فيما شكاً فيما أضمراه فعلى كل منهما إعادته صلاته وذلك لاحتمال كل منهما قصد الائتتمام بالآخر وتبطل صلاتهما بأصل النيه ويمتنع العدول وإن حصل الشك لهما بعد الفراغ لم يحرز الإتيان بأفعال الصلاه.

أقول: المفروض أنه مع قصد كل منهما الائتتمام بصاحبه فى صلاته لا ينافى

ص: ١١٣

١- (١) المتقدمه آنفاً.

٢- (٢) شرائع الاسلام ١: ٩٣.

(مسألة ١٤) الأقوى والأحوط عدم نقل نيته [١] من إمام إلى إمام آخر اختياراً وإن كان الآخر أفضل وأرجح. نعم، لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته من موت أو جنون أو إغماء أو صدور حدث، بل ولو لتذكّر حدث سابق جاز للمأمومين تقديم إمام آخر وإتمام الصلاة معه، بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً، كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد.

الشرح:

عند الالتفات بأنه غير جائز ويوجب ترك القراءة بطلان الصلاة أن يتدارك الأمر قبل مضي محلّ القراءة بإلغاء قصد الائتمام والإتيان بقراءته ما لم يركع، بل لا يحتاج إلى الإتيان بالقراءة بعد الركوع فيما إذا قرأ قبل الركوع القراءة لكون الصلاة إخفاته أو جهريه ولكن لم تكن تسمع قراءة الإمام ولو همهمه، فإن الشخص في هذه الصورة لم يترك القراءة الواجبه وإن أتى بها بزعم استحبابها وكون صلاته جماعه.

وبالجملة، ما ذكرنا من أنّ أصالة عدم قصد صاحبه الائتمام به أو أصالة عدم قصده الائتمام بصاحبه فيما علم أنّ صاحبه كان قاصداً الائتمام به مقتضاهما الحكم بصحة الصلاة عند الشك فيما أضمره، بلا فرق بين كون الشك قبل تمام صلاتهما أو بعد الفراغ منهما، فإنّ قاعده الفراغ أصل حكمي والاستصحاب في عدم قصد الائتمام أصل موضوعي فيقدم على الأصل الحكمي.

الكلام في نقل نية المأموم من إمام إلى إمام آخر اختياراً

[١] قد تقدّم سابقاً أنّ ظاهر الروايات تشريع الجماعة في كل صلاة واجبه بأنّ الصلاة واجبه والاجتماع سنه (١). وبتعبير آخر: الصلاة المفروضة التي تطلق على

ص: ١١٤

الشرح:

المجموع من ركعاتها بأجزائها وشرائطها فالجماعه فيها مشروع، وإن أراد من الأول الإتيان ببعضها جماعه والانفراد في باقيها أو نقل النيه في باقيها إلى إمام آخر فليست هذه من الجماعه المشروعه. والحاصل: الحكم في هذه المسأله أى نقل النيه من إمام في بعض الصلاه إلى إمام آخر متفرع على ما تقدم، حيث إنّ نيه الجماعه في بعض صلاه لا يفيد في تحقق الجماعه ولا فرق في نيه الجماعه في بعض الصلاه ونيه الجماعه الأخرى في بعضها الآخر ولو كون الجماعه الثانيه أفضل وأرجح. هذا في حال الاختيار.

وأما في حاله الاضطرار بأن عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته من حدوث موت أو إغماء أو صدور حدث ولو بالتذكر لحدث سابق جاز تقديم إمام آخر في إتمام الصلاه جماعه معه، وهل يعتبر كون الإمام الآخر من المأمومين فلا يكفي أن يقوم مقامه شخص لم يكن من المصلين؟ الأظهر اعتباره؛ لروايات منها صحيحه أبي العباس الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يؤم الحضري المسافر، ولا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشيء من ذلك فأّم قوماً حضريين فإذا أتم الركعتين سلّم ثم أخذ بيد بعضهم فقدّمه فأّمهم» الحديث (١).

وصحيحه على بن جعفر أنه سال أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن إمام أحدث فانصرف ولم يقم أحداً، ما حال القوم؟ قال: «لا صلاه لهم إلا بإمام، فليقدّم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها وقد تمت صلاتهم» (٢).

وقيل: لا يعتبر، ويستدل بصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن

ص: ١١٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٠ الباب ١٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٢٦ الباب ٧٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

الشرح:

رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعه ثم مات؟ قال: «يقدمون رجلاً آخر فيعتدّ بالركعه ويطرحون الميت خلفهم ويغتسل من مسّه» (١). حيث إنّ قوله عليه السلام «يقدمون رجلاً آخر» يعمّ غير المأموم. وأمّا صحيحه زراره أنّه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل دخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاه، وأحدث إمامهم وأخذ بيد ذلك الرجل فقدّمه فصلّى بهم، أتجزئهم صلاتهم بصلاته وهو لا- ينويها صلاه؟ فقال: لا ينبغي للرجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاه، بل ينبغي له أن ينويها صلاه. وإن كان قد صلّى فإنّ له صلاه أخرى، وإلا فلا يدخل معهم، وقد تجزى عن القوم صلاتهم وإن لم ينوها» (٢). وظاهرها أنّ يكون المقدّم لإتيان المأمومين بقيه صلاتهم به أن يكون ناوياً للصلاه ليصح كونه إماماً في بقيه الصلاه.

وعلى كل تقدير فصلاه المأمومين في الفرض محكومه بالصحه وترك قراءتهم لاعتقادهم بكونهم مأمومين كما هو مقتضى حديث: «لا تعاد» (٣). وكيف كان، يستفاد من الصحيحه اعتبار التقديم للإمامه من بقيه الصلاه ممن كان داخلاً في تلك الصلاه بالنيه، ولو كان في البين بعض الإطلاق المقتضى للتقديم من غير المأمومين يرفع اليد عنه بما ورد بالاشتراط في صحيحه أبي العباس البقباق وصحيحه علي بن جعفر (٤).

ويستدل أيضاً لعدم اشتراط كون المقدّم للإمامه من المأمومين مضافاً إلى صحيحه الحلبي المتقدمه بصحيحه جميل بن دراج، عن الصادق عليه السلام في رجل أمّ قوماً على غير وضوء فانصرف وقدم رجلاً ولم يدر المقدّم ما صلّى الإمام قبله قال:

ص: ١١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٠ الباب ٤٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٧٦ الباب ٣٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢ الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٤- (٤) المتقدمتان آنفاً.

الشرح:

«يذكره من خلفه»^(١). ووجه الاستدلال لأن قوله عليه السلام: «يذكره من خلفه» أن الإمام المقدم فرض عدم علمه بما صلى الإمام السابق ظاهر في عدم كونه من المأمومين للإمام السابق الذي كان على غير وضوء، وفيه ما لا يخفى، حيث يمكن كونه من المأمومين ولكنه كان داخلاً في صلاة الجماعة لا حقاً ولم يكن يعلم أى مقدار من الصلاة كان مصلياً فقال الإمام: يتم صلاته جماعه بالمأمومين ويذكره المأمومين بالمقدار الباقي من صلاتهم.

ثم إن الذى ذكر الماتن قدس سره جواز أن يقدم المأمومون إماماً آخر وإتمام الصلاة معه، وظاهر كلامه عدم وجوب الاستتابة عليهم فإن الإتيان بالجماعه مستحب وبعد انعقاد الجماعه يجوز العدول للمأموم إلى الانفراد، وما فى صحيحه على بن جعفر المتقدمه^(٢): «لا صلاة لهم إلا بإمام» المراد عدم تحقق الجماعه فى إتمام الصلاة إلا بإمام.

والحاصل: مقتضى كون الجماعه مستحبه عدم وجوب التقديم لا على المأمومين ولا على الإمام.

ثم إنه لا ينبغي التأمل فى استحباب التقديم على المأمومين إذا مات الإمام فى أثناء الصلاة أو أغمى عليه وفى صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أم قوماً فصلّى بهم ركعه ثم مات؟ قال: «يقدمون رجلاً آخر فيعتد بالركعه ويطرحون الميت خلفهم ويغتسل من مسّه»^(٣) ويؤيدها ما رواه فى الاحتجاج قال:

ص: ١١٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٧، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) مرّت آنفاً.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٠، الباب ٤٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

الشرح:

ومما خرج عن صاحب الزمان إلى محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري. الحديث (١).

ومن الظاهر لا- فرق بين موت الإمام وعروض الإغماء، بل وعروض الجنون له فإنه إذا جاز الإتيان ببقية الصلاة بإمام آخر في فرض موت الإمام الاول جاز ذلك في صورته عروض الإغماء.

ثم إنه هل يعتبر أن يكون المقدم للإمامه لبقية الصلاة من المأمومين أو يجوز استنابه الأجنبي أيضاً؟ فاختار جملة من الأصحاب (٢) عدم اعتبار كونه من المأمومين لإطلاق مثل صحيحه الحلبي، حيث إن ماورد فيها من قوله عليه السلام «يقدمون رجلاً آخر» (٣) يعم ما إذا كان ذلك الرجل من غير المأمومين.

بل ربما يقال: صحيحه جميل بن دراج ظاهره في استنابه الأجنبي حيث سأل الصادق عليه السلام في رجل أمّ قوماً على غير وضوء فانصرف وقدم رجلاً ولم يدر المقدم ما صلى الإمام قبله، قال: «يذكره من خلفه» (٤) حيث فرض أن المقدم لم يدر ما صلى الإمام قبله ظاهره عدم كونه مأموماً في تلك الصلاة، ولكن قد تقدم أن الأظهر اعتبار كونه من المأمومين.

ولكن لا يخفى أنه ليس في هذه الصحيحه ما يكون ظاهراً في استنابه الأجنبي

ص: ١١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٢٩٦، الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث ٤.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٣٨١ (الطبعة القديمة)، ونفى عنه البعد في مدارك الأحكام ٤: ٣٦٣ وانظر الحقائق ١١: ٢١٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٠، الباب ٤٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٣٧٧، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

الشرح:

حيث يمكن أن يكون المقدم للإمامه مأموماً أدرك أول صلاته الإمام في ركوعه وبعد أن رفع رأسه من ركوعه وتذكر بحدته قدّمه وشك من تخلفه أنّه كان إدراكه الجماعة في الركعة الأولى أو الثانية، فلا دلالة في الصحيحه على جواز استنابه الأجنبي.

غايه الأمر: يمكن أن يدعى إطلاقها كما في صحيحه الحلبي الواردة في موت الإمام (١). ونظير روايه زراره قال: سألت أحدهما عليها السلام عن إمام أمّ قوماً فذكر أنّه لم يكن على وضوء فانصرف وأخذ بيد رجل وأدخله فقدّمه ولم يعلم الذي قدّم ما صلّى القوم؟ فقال: «يصلّى بهم، فإن أخطأ سبّح القوم به وبني على صلاته الذي كان قبله» (٢).

أضف إلى ذلك بأنّ في سندها على بن حديد ولم يثبت له توثيق.

وبالجملة، لو بنى على أنّ هذه الروايات مقتضاها جواز تقديم من لم يكن من المأمومين فلا ينبغي التأمل في أنّ ذلك مقتضى إطلاقها فيرفع اليد عنها بالتقييد الوارد في صحيحه أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يؤم الحضري المسافر، ولا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشيء من ذلك فأّم قوماً حضريين، فإذا أتم الركعتين سلّم ثم أخذ بيد بعضهم فقدّمه فأّمهم» الحديث (٣). وصحيحه على بن جعفر (٤) كما هو مقتضى الإطلاق والجمع بينه وبين التقيد.

ويمكن أن يقال: روايه زراره (٥) وإن كانت ظاهره في تقديم من لم يكن مأموماً

ص: ١١٩

١- (١) المتقدمه آنفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٨، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٠، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٦.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٤٢٦، الباب ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٥- (٥) تقدمت آنفاً.

الشرح:

إلاّ أنّه لا يكون ما يأتي به من صلاة الجماعة، فإنّ المفروض أنّ الإمام الذي ذكر أنّه على غير وضوء لم يكن له صلاة فالمؤمنين أيضاً لم تكن صلاتهم جماعه لبطلان صلاة إمامهم، والإمام الثاني يكون الاقتداء به من صلاة الجماعة للمؤمنين أثناء الصلاة الفرادى لهم، ولا تصلح الرواية لإثبات حكم خلاف القاعده، فالأحوط للمؤمنين للإمام الثاني أن يأتوا بباقي صلاتهم بقصد الأعم من الفرادى والجماعه، بل الأحوط أن يأتوا بقصد الفرادى، بل لا يبعد جريان هذا الحكم فيما إذا أحدث الإمام بعد شروع صلاته أيضاً.

ثم إنّ المذكور في عبارته الماتن من الائتمام بإمام آخر إذا لم يتمكن الإمام الأول من إتمام صلاته سته موارد، آخرها ما لو عرض للإمام السابق ما يمنعه من إتمام الصلاة التي شرع فيها بالصلاه الاختياريه، كما لو كان فرضه الجلوس حيث لا يجوز له البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز الاقتداء بمن وظيفته القيام في الصلاة بالقاعد، والأمر الستة ليست كلّها منصوبه إلاّ أنّه يمكن استفادته الحكم في جميعها من صحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتلّ الإمام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم إليه فيقدمه؟ فقال: «يتمّ صلاه القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أوماً إليهم بيده عن اليمين والشمال، وكان الذي أوماً إليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم، وأتمّ هو ما كان فاتته أو بقى عليه»^(١) فإنّ الاعتلال في الصحيحه يعم جميع الموارد حتى فيما إذا لم يتمكن الإمام من إتمام صلاته قائماً.

ص: ١٢٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٧٧، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

الشرح:

ثم ينبغي التعرض للأمريين:

الأول: إذا بنى على جواز الاستنابه من غير المأمومين فهل يبدأ النائب صلاته من أول الصلاة ويتم المأمومون بقيه صلاتهم بالاعتداء به، وبعد ذلك يتم النائب بقيه صلاته أو أن النائب يبدأ الصلاة من مورد قطع الإمام السابق؟ قيل: يبدأ من موضع قطع الإمام. ويورد على ذلك: بأن صلاة النائب من موضع القطع لا تكون صلاة حقيقه حيث لا تكون صلاة بلا تكبيره الإحرام والقراءه بعدها وإن كان فى البين صوره ركوع وسجود.

ونقل عن العلامة (١) الاستدلال على ذلك بالأولويه وكأن المراد بالأولويه أنه إذا جاز تقديم النائب لباقي الصلاة من المأمومين يكون تقديم النائب جائزاً بالأولويه.

واستدل فى الحقائق بعد الإشكال على الأولويه: بأنه استحسان بالأخبار الوارده فى السؤال عن عدم علم الإمام النائب بالمقدار الذى صلى الإمام الأول من الصلاة، وذكر فى الجواب بما تقدم فى صحيحه جميل بن دراج (٢) وغيرها، فإنه لولا جواز الشروع للإمام النائب من موضع قطع الإمام الأول لم يكن لما ذكر فى السؤال والجواب وجه، حيث كان المتعين شروع النائب الصلاة من الأول.

أقول: قد تقدم تعيين كون الإمام النائب من المأمومين فلا مورد للإشكال بأن النائب إن شرع من موضع قطع الإمام الأول لا تكون تلك بصلاه حقيقه، وإن كان من الأول فلا يكون لذكر السؤال عن عدم علم الإمام النائب بموضع قطع الإمام الأول وجه.

ص: ١٢١

١- (١) نقله البحرانى فى الحقائق ١١ : ٢١٨، منتهى المطلب ١ : ٣٨١ (الطبعه القديمه).

٢- (٢) المتقدمه فى الصفحه: ١١٩.

الشرح:

الأمر الثاني: ذكرنا أنه قد ورد في بعض الروايات الاستنابه للإمام إذا تذكّر أنّه كان على غير وضوء أو جنباً أو أحدث كروايه زراره، قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن إمام أمّ قوماً فذكر أنه لم يكن على وضوء فانصرف وأخذ بيد رجل وأدخله فقدّمه ولم يعلم الذي قدّم ما صلّى القوم؟ فقال: «يصلّى بهم فإن أخطأ سبح القوم به وبني على صلاه الذي كان قبله»^(١).

أقول: قد ذكرنا سابقاً عدم اعتبار هذه الروايه فإنّ في سندها على بن حديد، وظاهرها أيضاً كون النائب من غير المأمومين، وأنّ هذا النائب أيضاً يبنى على صلاه الإمام السابق اللازم كون الصلاه صلاه صوريه من غير تكبيره الإحرام، وقد تقدّم عدم إمكان الالتزام بذلك، وهذا أيضاً من القرينه على اعتبار كون النائب من المأمومين وقد ذكر كون الصلاه باستنابه الإمام من الخارج بالاعتداء بإمام كان محدثاً قبل الصلاه إشكال، والأحوط على تقدير تقديم الإمام من المأمومين مراعاة الاحتياط بقصد الأعم من الجماعة والفرادى.

وأما استنابه المسبوق إذا لم يتمكن الإمام من إتمام صلاته فلا بأس، وأنّ ظاهر بعض الروايات أنّ الأفضل استنابه من كان حاضراً من أوّل صلاه الإمام الذي طرأ عدم التمكن، وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام في إمام قدم مسبقاً بركعه، قال: «إذا أتّم صلاه القوم بهم فليؤم إليهم يميناً وشمالاً فلينصرفوا ثمّ ليكمل هو مافاته من صلاته»^(٢).

ومثلها صحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي

ص: ١٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٧٨، الباب ٤٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٧٧، الباب ٤٠ من أبواب صلاه الجمعة، الحديث الأول.

(مسأله ١٥): لا يجوز للمنفرد العدول إلى الائتتمام في الأثناء [١]

الشرح:

المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم إليه فيقدمه؟ فقال: «يتم صلاهم القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أومأ إليهم بيده عن اليمين والشمال، وكان الذي أومأ إليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم» الحديث (١). ونظيرها رواه طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (٢) التي الراوى فيها عن طلحه مرّد بين ابن مسكان ومحمد بن سنان.

ويستدل على كراهه استنابه المسبوق بصحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يؤم القوم فيحدث ويقدم رجلاً قد سبق بركعه كيف يصنع؟ فقال: «لا يقدم رجلاً قد سبق بركعه، ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه» (٣). ويؤيدها روايات (٤) أخرى بعدها ولكن في سندها تأمل.

عدم جواز العدول من الانفراد إلى الائتتمام

[١] قد تقدّم سابقاً في أنّ الصلاة واجبه والاجتماع فيها سنه يعنى مستحب، وحيث إنّ الصلاة عبارته عن مجموع أجزائها بشرائطها التي منها ترك موانعها فيكون المستحب هو الإتيان بالصلاة الواجبه جماعه، وعليه فلا يجوز الإتيان بالصلاة الواجبه بلا جماعه ثم في الأثناء ينوى الائتتمام حيث يرجع ذلك إلى أن تكون بعض الصلاة فرادى، وبعضها الباقي جماعه مع أنّ المستفاد من صحيحه زراره والفضيل:

ص: ١٢٣

- ١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٧، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٨، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٥.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٨، الباب ٤١ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث الأول.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٩، الباب ٤١ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٢ و٣.

الشرح:

«الصلاه واجبه والاجتماع فيها سنه»^(١) وظاهر الصلاه مجموعها كما هو ظاهر جملة من الروايات أيضاً.

وبالجملة؛ إذا أراد المكلف أن تكون صلاته صلاه جماعه فعليه أن يدخل فيها بقصد الجماعه، وورد في من شرع الفريضة بنحو الفرادى ثم التفت إلى قيام صلاه الجماعه له العدول إلى الصلاه النافله ويتمها في ركعتين، ثم إذا رأى أن فضيله الجماعه تفوت بفوت الجماعه ولو في بعض الصلاه له أن يقطع النافله ويدخل في الجماعه.

وفي صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن وأقام الصلاه؟ قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاه مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعاً»^(٢). فإن الصلاه المستحبه تكون ركعتين، والعدول إلى التطوع بأن ينوى الإتيان بكلتا الركعتين لا أن يقطع صلاته بمجرد قصد النافله، حيث إن هذا لا يكون عدولاً إلى التطوع؛ ولذا يصح الاستدلال بهذه الصحيحه على عدم جواز قطع الصلاه الفريضة، وإلا لم تكن حاجه في الفرض للعدول إلى النافله.

وفي موثقه سماعه، قال: سألته عن رجل كان يصلى فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟ قال: «إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعاً وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وإن لم يكن إمام عدل فليبين على صلاته كما هو ويصلى ركعه أخرى ويجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله

ص: ١٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٨٥، الباب الأول من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٤، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

(مسأله ١٦): يجوز العدول من الائتمام إلى الانفراد ولو اختياراً [١] في جميع أحوال الصلاة على الأقوى وإن كان ذلك من نيته في أول الصلاة، لكن الأحوط عدم العدول إلا لضروره ولو دنيويه خصوصاً في الصورة الثانيه.

الشرح:

وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله ، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع، فإنّ التقيه واسعه وليس شيء من التقيه إلاّ وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله» (١).

وقد بينا في بحث التقيه مشروعيه التقيه المداراتيه ولكن المشروعيه حكم تكليفى ويختلف بحسب موارد الوجوب والاستحباب ولكن لا دلالة للمشروعيه على الإجزاء في مورد إلاّ بقيام دليل عليه.

جواز العدول من الائتمام إلى الانفراد

[١] ذكر قدس سره جواز عدول المأموم في صلاة الجماعة من الائتمام إلى الانفراد في جميع حالات صلاة الجماعة ولو لم يكن عدوله عن عذر واضطرار، بل بالاختيار فتكون قبل عدوله صلاته جماعة وبعد العدول باقى صلاته صلاة المنفرد، سواء كان حين دخوله في صلاة الجماعة بانياً على قصد الانفراد في الأثناء أو طراً قصد الانفراد عليه في الأثناء وكان حين دخوله في الصلاة بانياً على إتمامها جماعة، ولكن احتاط بعدم قصد العدول إلى الانفراد إلاّ لضروره، بلا فرق بين كون الضروره دنيويه أو شرعيه خصوصاً في أول الصلاة أى حين الدخول في صلاة الجماعة، ونسب (٢) هذا القول أى جواز قصد العدول عن الجماعة إلى الانفراد إلى المشهور بين الأصحاب.

ص: ١٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٥، الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) نسبه الميرزا القمى في غنائم الأيام ٣: ١٦٩.

الشرح:

والتزم جماعه من الأصحاب(١) بعدم جواز قصد الانفراد فى الأثناء عند الدخول فى صلاه الجماعه.

نعم، إذا طرأ فى الأثناء أمر يقتضى قصد الانفراد فلا بأس بقصد الانفراد، وفى هذه الصوره تكون صلاته مالم ينو العدول جماعه وبعد قصد العدول تكون بقيه صلاته فرادى ولو كان حين الدخول فى صلاه الجماعه بانياً على العدول فى الأثناء لا تكون تلك الصلاه صلاه جماعه بل صلاه المنفرد من الأوّل فعليه القراءه لعدم كون صلاته جماعه.

وقد ذكرنا سابقاً عند التكلم فى صحيحه زراره والفضيل، قالاً: قلنا له: الصلاه فى جماعه فريضه هى؟ فقال: «الصلوات فريضه وليس الاجتماع بمفروض فى الصلوات كلّها ولكنها سنه» الحديث(٢) فإن ظاهرها أنّ الجماعه مستحبه فى جميع الصلوات الواجبه، وحيث إنّ الصلاه عنوان لمجموع أجزائها مع شرائطها التى منها عدم موانعها يكون مقتضى صحيحه مشروعيه الجماعه فى مجموع الصلاه بشرائطها لا مشروعيتها فى كل جزء من أجزائها ومع قصد الانفراد حين الدخول فى صلاه الجماعه يكون قصد الاقتداء فى بعض الصلاه لا فى مجموعها.

ومما ذكرنا ظهر أنّ الاستدلال على جواز العدول مطلقاً على ما ذكر الماتن قدس سره بل المشهور _ قدس الله أسرارهم _ بأنّ الجماعه مستحبه فى أوّل الصلاه الواجبه وما بعدها إلى إتمامها، ومقتضى ذلك جواز العدول منها وعدم المانع من هذا القصد فى

ص: ١٢٦

١- (١) منهم الشيخ الطوسى فى المبسوط ١: ١٥٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٨٥، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

الشرح:

أول الصلاة أيضاً إلى آخرها مما لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن الاستحباب لا يكون انحلالياً بحيث يكون ثابتاً لكل جزء من أجزاء الصلاة، بل الاستحباب الواحد تعلق بالجماعة في مجموع كل صلاة وقصد هذا الاستحباب لا يجتمع مع قصد الفرادى من الأول.

وينبغي التنبيه على أمرين:

الأول: أنه قد تقدّم سابقاً جواز اختلاف صلاة المأموم مع الإمام في القصر والتمام والقضاء والأداء من حيث العدد بأن يكون أحدهما قضاء الصبح والآخر صلاة الظهر ونحو ذلك، ولازم جواز هذا الاختلاف أن يكون المأموم قاصداً الاقتداء بالإمام في بعض صلاته، كما إذا صلى الإمام صلاة الظهر والمأموم قضاء صلاة الصبح فالمأموم قهراً يقصد الافتراق عن الإمام في الصلاة بعد الركعتين، وهذا أمر يلتزم به حتى القائلين بعدم قصد المأموم حين دخوله في الصلاة الافتراق بقصد الفرادى عن الإمام.

وبالجملة، اختلاف صلاة الإمام والمأموم حتى في الجهر والإخفات كما ذكرنا في قضاء صلاة الصبح وصلاة الظهر لا بأس به، ويلزم على الاختلاف قصد افتراق المأموم عن الإمام بعد الركعتين ولو من حين دخوله في صلاة الجماعة.

الأمر الثانى: ممّا يترتب على صلاة الجماعة أن يكون المأموم يتبع في أفعال صلاته الإمام فيما يأتى من الأفعال، وقد ورد في بعض الروايات جواز الافتراق عن الإمام في التشهد والتسليم بعده كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون خلف الإمام فيطوّل الإمام بالتشهد فيأخذ

الشرح:

الرجل البول أو يتخوّف على شيء يفوت، أو يعرض له وجع، كيف يصنع؟ قال: «يتشهد هو وينصرف ويدع الامام»^(١).

ومدلول هذه الصحيحه ولو جواز الافتراق عن الإمام في التشهد الأخير والتسليم عن الإمام عند الضرورة ولكن فرض الضرورة في سؤال على بن جعفر فلا تدل على أنّ جواز الافتراق مختص بالضرورة ولو كان في الروايات إطلاق في كلام الإمام عليه السلام فيؤخذ به ويقال: بجواز الافتراق مطلقاً، سواء كان في البين ضروره أم لا كصحيحه عبيدالله الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون خلف الإمام فيطيل التشهد؟ قال: «يسلم من خلفه ويمضى لحاجته إن أحب»^(٢).

وإطلاق الجواب مقتضاه جواز الافتراق ولو من غير عذر وضروره، ونحوها صحيحه أبي المغرا _ يعني حميد بن المثنى الصيرفي _ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون خلف إمام فسلم قبل الإمام، قال: «ليس بذلك بأس»^(٣).

وعلى ذلك فتقييد عدم البأس بالتسليم قبل الإمام بصوره السهو كما ورد في كلام السائل فرض السهو، وكذا الافتراق عن الإمام في التشهد والتسليم بالعدر كما في عنوان الباب عن صاحب الوسائل، وفي كلام بعض الأصحاب ممّا لا يمكن المساعدة عليه، ولكن لا يجوز الاستدلال بذلك على جواز الافتراق اختياراً مطلقاً بهذه الروايات.

ص: ١٢٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤١٣، الباب ٦٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤١٣، الباب ٦٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٤١٤، الباب ٦٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

(مسأله ١٧): إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الدخول في الركوع [١] لا- يجب عليه القراءة، بل لو كان في أثناء القراءة يكفيه بعد نية الانفراد قراءة ما بقى منها وإن كان الأحوط استئنافها خصوصاً إذا كان في الأثناء.

الشرح:

والعمده في جواز الافتراق بعد انعقاد الجماعه للمأموم استحباب الجماعه تكليفاً ووضعاً، ومعنى أصاله البراءه وضعاً عدم اشتراط سقوط القراءة عن المأموم بقاؤه مأموماً إلى آخر الصلاه.

العدول إلى الانفراد بعد قراءة الإمام وقبل ركوعه

[١] ذكر قدس سره أنه إذا قصد المأموم الانفراد بعد تمام قراءة الإمام في الركعه وقبل ركوعه تجزى قراءة الإمام عن المأموم المزبور فلا- يجب عليه بعد انفراده عن الإمام قراءة تلك الركعه، بل لو قصد الانفراد في أثناء قراءة الإمام لا يجب عليه مقدار القراءة التي قرأها الإمام قبل انفراده. وإن كان إعاده القراءة بقصد الرجاء أحوط خصوصاً فيما كان الانفراد في أثناء قراءة الإمام، ولعل ما ذكره من العدول في أثناء القراءة يعمّ ما إذا أتم سورة الحمد مع الإمام وانفرد قبل شروع الإمام السوره بعد الحمد.

والوجه فيما ذكره تحمّل الإمام القراءة عن المأموم إذا كانت قراءته عند كونه مأموماً، ولا ينافى أن يكون الإمام متحملاً لقراءة المأموم أيضاً إذا صار الشخص مأموماً بإدراكه ركوع الركعه وإن لم يدرك الإمام حال قراءته. مع أنه يمكن أن يقال: بسقوط القراءة عن المأموم إذا أدرك الإمام في ركوعه فقط.

وقد يقال: إذا انفرد بعد قراءة الإمام تماماً أو بعضاً قبل الركوع يجب على المأموم استئناف القراءة بلا فرق بين إتمام الإمام القراءة أو كان قارئاً بعضها؛ لأنّ ما ورد في ضمان الإمام قراءته أو تحمله قراءته ظاهره أن يكون الشخص مأموماً في الصلاه، وإذا انفرد المأموم قبل الركوع ولو بعد قراءة الإمام لا يصدق عليه مأموماً، ثم

الشرح:

التزم هذا القائل أنه لا- مناص من استئناف القراءة على المأموم إذا كان قصد انفراده في أثناء قراءة الإمام، ولو قيل بالإجزاء فيما إذا كان عدول المأموم بعد تمام قراءة الإمام وقبل ركوعه.

ولكن لا- يخفى أنه بناءً على استحباب صلاة الجماعة بعد انعقادها صحيحه جواز الانفراد عن الجماعة بالبداء للمأموم ولو بعد قراءة الإمام، ويلزم على هذا القائل في المسألة السابقة إذا حدث للإمام حدث بعد قراءته في الركعة الأولى قبل ركوعه وتقدم أحد من المأمومين لإتمام تلك الصلاة أن يعيد القراءة التي قرأها الإمام قبل أن يركع؛ لأنّ هذا الذي تقدم لم يكن مدرّكاً للإمام الحادث له حدث قبل الركوع، مع أنّ ظاهر تلك الروايات إتمام من تقدم تلك الصلاة من حيث انقطعت وبقيت على المأمومين، فلاحظ صحيحه معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم إليه فيقدمه؟ فقال: «يتمّ صلاة القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو مأ إليهم بيده عن اليمين والشمال، وكان الذي أو مأ إليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم، وأتمّ هو ما كان فاتته أو ما بقى عليه»^(١). فإنّ ظاهر إتمام صلاتهم إتيان ما بقى من الصلاة عليهم ولو كان اعتلال لهم أثناء قراءته أو بعدها قبل ركوعه.

وبالجملة، لم يتعرض الإمام عليه السلام فيها لإعاده القراءة إن حدث الاعتلال للإمام فيها، مع أنّ ظاهر ما ورد في ضمان الإمام قراءة المأموم أو تحملها عنه أنه إذا كان الشخص عند قراءة الإمام مأموماً فلا يلزم على المأموم القراءة أو لا تجب.

ص: ١٣٠

(مسألة ١٨): إذا أدرك الإمام رакعاً يجوز له الائتمام والركوع معه [١] ثم العدول إلى الانفراد اختياراً، وإن كان الأحوط ترك العدول حينئذٍ خصوصاً إذا كان ذلك من نيته أولاً.

(مسألة ١٩): إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام وأتم صلاته فنوى الاقتداء به في صلاه [٢] أخرى قبل أن يركع الإمام في تلك الركعة أو حال كونه في الركوع من تلك الركعة جاز ولكنه خلاف الاحتياط.

الشرح:

يمكن الدخول بالجماعة بإدراك الإمام رакعاً

[١] هذا مبني على ما تقدّم منه من جواز الاقتداء ولو مع قصد الانفراد من الابتداء، والاحتياط الذي ذكر في المسألة هو الاحتياط الاستحبابي السابق من ترك قصد الانفراد خصوصاً مما كان قصد الانفراد من نيته أولاً على ما تقدّم في المسألة السادسة عشره.

أقول: قد تقدّم أنّ الدخول في الجماعة مع قصد الانفراد من الأول مشكل جداً وأنّ قصد الانفراد في الموارد المتقدمه ذكرها لا يضرّ بصلاه الجماعة ولو كان من الأول ولكن كلام الماتن غير ناظر إلى تلك الموارد.

الكلام في الائتمام بصلاتين في صلاه واحده للإمام

[٢] كما إذا انفرد عن الإمام في القنوت بعد القراءة في الركعة الثانية في صلاه المغرب مثلاً وأتم صلاته منفرداً والتحق في صلاه عشائه بصلاه الإمام قبل أن يركع في الركعة الثانية لصلاه مغربه أو بعد ما ركع وقبل أن يرفع رأسه من ركوعه فإنه لا بأس بذلك، ولكنه خلاف الاحتياط.

وقد يقال: بناءً على جواز الانفراد بعد قراءة الإمام وقبل الركوع من غير حاجه إلى إعادته القراءة لا موجب للاحتياط المذكور بعد البناء على جواز الانفراد وسقوط

(مسألة ٢٠): لو نوى الانفراد في الأثناء لا يجوز له العود إلى الائتمام [١]. نعم، لو تردد في الانفراد وعدمه ثم عزم على عدم الانفراد صح، بل لا يبعد جواز العود إذا كان بعد نية الانفراد بلا فصل، وإن كان الأحوط عدم العود مطلقاً.

الشرح:

القراءة عن المأموم وإن انفرد عن الإمام قبل ركوعه؛ وذلك فإن القراءة ساقطة عن المأموم إذا قرأها الإمام وإذا عاد المأموم إلى الاقتداء به في صلاه عشائه. والمفروض إدراكه الإمام في ركوعه قبل رفع رأسه منه يكون إدراك الإمام في ركوعه مجزياً عن قراءة المأموم في تلك الركعة التي أدركها أو أن القراءة ساقطة عن المأموم في تلك الركعة، وعلى كلا التقديرين لا موجب للاحتياط بعد البناء على جواز الانفراد مطلقاً وعدم وجوب إعادته القراءة فيما إذا قصد المأموم انفراجه عن الجماعة بعد قراءة الإمام.

الكلام في الانفراد

[١] قد تقدم أن المكلف فيما إذا كان مقتدياً في صلاته ونوى الانفراد في أثنائها ثم أراد أن يعود إلى الاقتداء فيها بمجرد نية بأن ينوي أنه يصلي بقیه صلاته أيضاً بالجماعة التي انفرد فيها لا تكون هذه النية اقتداءً ثانياً، بل اللازم إن أراد إتيانها بالجماعة أن يتمها انفراداً ثم يعيد تلك الصلاه بالجماعة، وجواز العدول في تلك الصلاه إلى النافلة وإتمامها ركعتين ثم الدخول في الجماعة لا يخلو عن إشكال، فإن ما ورد في العدول إلى النافلة خارج عن مفروض الكلام في المقام.

ولكن ذكر الماتن قدس سره في المقام أن المكلف إذا كان مقتدياً في صلاته ولكن حصل له ترديد في أنه يبقى على الائتمام أو ينفرد فيما بقي من صلاته فإن عزم بالبقاء وعدم الانفراد صحت صلاته جماعه، بل لا يبعد جواز العود إلى الاقتداء إذا كان بعد قصد الانفراد بلا فصل بأن لا يتخلل بين قصد الانفراد وقصد العود زمان.

(مسأله ٢١): لو شك في أنه عدل إلى الانفراد أم لا بنى على عدمه [١].

(مسأله ٢٢): لا يعتبر في صحه الجماعه قصد القربه من حيث الجماعه، بل يكفي قصد القربه في أصل الصلاه [٢] فلو كان قصد الإمام من الجماعه الجاه أو مطلب آخر دينوى ولكن كان قاصداً للقربه في أصل الصلاه صحّ، وكذا إذا كان قصد الشرح:

وقال قدس سره : والأحوط عدم العود مطلقاً، بأن يتم صلاته بعد قصد الانفراد منفرداً بلا فرق بين عدم الفصل بين زمان قصد العدول إلى الانفراد وقصد العود إلى الجماعه.

[١] قد تقدّم أنه يعتبر في الائتمام أن ينوى المأموم حين دخوله في الجماعه أن يأتي صلاته من أولها إلى آخرها بالائتمام، وأمّا إذا نوى من الأوّل أنه ينفرّد بعد الركعه الأولى أو قبل الركوع أو بعده إلى غير ذلك فصلاته ليست بجماعه، وعليه فالاعتداء وأنه كان يصلى جماعه محرز، والشك في بقاء ذلك الائتمام أو زواله بقصد الانفراد، ومقتضى الاستصحاب بقاء ذلك الائتمام، وهكذا الحال فيما إذا شك في حدوث ما يمنع عن الائتمام في الصلاه لحدوث الحائل في الأثناء بين الإمام والمأمومين، فلاحظ.

نعم، بناءً على جواز قصد الانفراد في الأثناء وجواز نيته من الأوّل فإن شك في أنه قصد الانفراد في الأثناء ففي الحكم ببقاء الاعتداء تأمّل، ولا يبعد خروج هذا الفرض من كلام الماتن في المقام.

لا يعتبر قصد القربه في صحه الجماعه

[٢] قد تقرّر في بحث التعبدى والتوصلى عدم الفرق بينهما في أنّ استحقاق المثوبه يحتاج إلى قصد التقرب في الإتيان في كل منهما، وإنّما الفرق بينهما سقوط التوصلى ولو مع الإتيان بلا قصد التقرب، بخلاف التعبدى فإنّ التكليف به لا يسقط ولا يمثل إلّا بقصد التقرب.

المأموم من الجماعة سهوله الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة أو الشك أو من تعب تعلّم القراءه أو نحو ذلك من الأغراض الدنيويه صحت صلاته مع كونه قاصداً للقربه فيها. نعم، لا يترتب ثواب الجماعة إلا بقصد القربه فيها.

الشرح:

وبالجملة، يعتبر قصد التقرب في الإتيان بالتعبدي، والمراد بقصد التقرب الإتيان به بداعويه الأمر به، بخلاف التوصلى سواء كان واجباً أو مستحباً فإنه وإن يعتبر في استحقاق المثوبه على الإتيان بهما قصد التقرب إلا أنّ سقوط الأمر به لا يتوقف على قصد الامتثال، وعلى ذلك فالخصوصيات الخارجيه عن متعلّق التكليف بالتعبدي كالمقارنات به خارجاً لا يعتبر قصد التقرب فيها بالإتيان بها بداعويه الأمر المتعلق بالطبيعي، بل يجوز الإتيان بها بداعى الغرض النفساني عند الإتيان بالتعبدي، سواء كان متعلق الأمر بالتعبدي واجباً أو مستحباً، ومن غير فرق بين أن تكون الخصوصية التي في التعبدي متحده مع التعبدي خارجاً كالإتيان بالصلاه الواجبه في المسجد أو في أول الوقت أو مقارنه له كالإتيان بها مع الأذان والإقامه أو مع التحنّك أو مع الجماعة أو بدونها، وقد تقدّم أنه لا- يعتبر في تحقق الجماعة في الصلاه في غير الجمعة والعيدين قصد الإمامه من الإمام، بل يمكن أن يقصد شخص صلاته فرادى، وتقصد جماعه خلفه الائتمام به في صلاتهم فإنه تتحقّق الجماعة في صلاتهم التي محكومها بالاستحباب.

غايه الأمر: هذا الاستحباب وإن يكون ترتب الثواب عليه محتاجاً إلى قصد التقرب فيه إلا- أنه لا- دليل على كونه تعبدياً، بل التعبدي نفس الصلاه نظير سائر الخصوصية الخارجيه عن الصلاه الواجبه المتحده معها خارجاً كالإتيان بها في أول الوقت أو المسجد أو مقارنه له، وقد بيّنا في بحث التعبدي والتوصلى أنّ الأصل فيما شك في كونه تعبدياً أو توصلياً هو التوصليه، خلافاً للمشهور ويترتب على كون

الشرح:

الجماعه أنه لو كان قصد الإمام من أصل الصلاه التقرب ومن الجماعه الجاه أو مطلب آخر دنيوى، بل يستدل على كون الجماعه توصلياً للسيره الجاريه على ما ذكر، وكذا كون قصد المأموم من الجماعه سهوله الأمر عليه أو الفرار من طرؤ الوسوسه أو الشك في صلاته ونحو ذلك من الأغراض الدنيويه التى لا تدخل فى عنوان الرياء والمحرم الآخر كتأييد الباطل فلا بأس، وأمّا الرياء فقد تقدّم البحث فيه فى مباحث النيه وذكرنا فيه صور دخول الرياء فى العباده، فراجع.

وبالجملة، الحكم بكون الجماعه مستحبه توصليه — لا يعتبر فى تحقيقها قصد التقرب فيها — مستفاد من السيره المتشرعه الجاريه من الإمام والمأموم ولو بنحو فى الجملة، ولا- يبقى فى المقام ما ذكره فى بحث الأصول بأن مقتضى الشك بين كون واجب تعييداً أو مستحب تعبيداً أو توصلياً البناء على التعبيديه؛ لعدم إمكان أخذ قصد التقرب فى متعلق الأمر ثبوتاً وإثباتاً، فإن إمكان لحاظ قصد التقرب فى متعلق التكليف فرع تعلق الأمر بذات الفعل. فإن أُريد أخذ خصوص الإتيان بالعمل بداعويه شخص الأمر الخارجى المتعلق بذات العمل فلا يمكن أخذ ما يتوقف لحاظه على تعلق ذلك الأمر بالفعل قبل تعلق ذلك الأمر بالفعل فإنه من الانقسامات الثانويه على تعلق الأمر بالفعل. وإن أُريد أخذ داعويه طبيعى الأمر المتعلق بالفعل، وهذا وإن يمكن لحاظه قبل الأمر بالفعل، ولكن أخذه فى متعلق الأمر لا- يمكن؛ لأنه يوجب أن لا- يكون ذات العمل مأموراً به ليتمكن الإتيان به بداعويه الأمر بنفس ذلك الفعل.

لا- يقال: يمكن للمولى فى الاحتيال فى أخذ قصد التقرب فى متعلق الأمر بإنشاء أمرين: أحدهما يتعلق بنفس الفعل والآخر بالإتيان به بداعويه الأمر الأول.

وأجاب فى الكفايه: بأن هذا لا يصحح أخذ قصد التقرب فى متعلق فإنه إذا أتى

الشرح:

المكلف نفس الفعل بغير داعويه الأمر وسقط ذلك الأمر فلا ينفعه الأمر الثانى وإن لم يسقط فالعقل يستقل بالإتيان بالفعل بنحو يسقط معه الأمر به فلا حاجة للأمر الثانى (١).

وأورد النائنى على الكفايه: بأن الأمرين لابد منهما والأمران ينشئان عن ملاك واحد فيتلازمان فى السقوط والثبوت (٢) فلا موجب لما ذكره صاحب الكفايه.

أقول: المراد من قصد التقرب المعتبر فى العباده إضافه العمل لله سبحانه بحيث نفس طبعى العمل ينتسب إليه سبحانه، سواء كان بقصد المكلف تحصيل رضا الله سبحانه بالإتيان بالعمل أو بقصد التخلص عن تبعه مخالفه أمره أو الإتيان بالعمل لكونه مطلوباً لله ونحو ذلك. وقد ورد فى دعاء تكبيره الإحرام تقول: «وجهت وجهى للذى فطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهاده حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين» (٣).

والحاصل: لا يستفاد من الأدله كون قصد التقرب فى العباده ينحصر بالإتيان بها بداعويه الأمر المتعلق بها، ويمكن للشارع الأمر بالصلاه _ مثلاً _ مع قصد التقرب فيها بحيث يكون متعلق الأمر النفسى بمجموع الصلاه مع قصد التقرب فيها. وبما أن الأمر بالمجموع أى الكل أمر بأجزائه يكون ذات الصلاه مأمور به بالأمر الضمنى، وأمكن للمكلف الإتيان بها بداعويه الأمر النفسى، ويتحقق بذلك الكل الذى هو المأمور به.

وقد تحصيل أن مقتضى إطلاق الخطاب فى ناحيه متعلق التكليف كون الواجب توصلياً، وكذا الحال فى إطلاق المتعلق فى خطاب استحباب الفعل. ومع الغمض عن ذلك تجرى أصاله البراءه فى ناحيه اشتراط قصد التقرب.

ص: ١٣٦

١- (١) كفايه الأصول: ٧٤، المبحث الخامس.

٢- (٢) أجود التقريرات ١: ١٠٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٢٤، الباب ٨ من أبواب تكبيره الإحرام، الحديث الأول.

(مسألة ٢٣) إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهواً أو جهلاً، كما إذا كانت نافله أو صلاه الآيات _ مثلاً _ فإن تذكّر قبل الإتيان بما ينافى صلاه المنفرد عدل إلى الانفراد [١] وصحّت، وكذا تصحّ إذا تذكّر بعد الفراغ ولم تخالف صلاه المنفرد وإلا بطلت.

(مسألة ٢٤) إذا لم يدرك الإمام إلا فى الركوع أو أدركه فى أوّل الركعه أو أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل فى الصلاه إلى أن ركع [٢] جاز له الدخول معه الشرح:

الكلام فى ما إذا نوى الاقتداء بمن لا يجوز الاقتداء به

[١] المراد بالعدول إلى الانفراد أنّ الصلاه التى نوى الائتمام فيها لم تكن جماعه، بل كان فى الحقيقه صلاه المنفرد لكن تخيل عند الاقتداء أنها صلاه الجماعه، وعند الالتفات إلى واقع الأمر يقصد صلاه المنفرد، حيث إذا لم يكن فى البين شرط الجماعه تكون الصلاه فى الواقع فرادى. هذا، فيما إذا لم يكن عند عدم الالتفات مرتكباً ما يوجب بطلان صلاه المنفرد عمداً وسهواً كتعدد الركوع فى ركعه واحده. وأمّا عدم القراءه باعتقاد الائتمام فمقتضى حديث: «لا تعاد» (١) عدم إخلاله بصلاته مع انقضاء محلّها كما إذا علم بالحال بعد الركوع. وأمّا إذا كان محل التدارك باقياً، كما إذا تذكّر قبل وصوله إلى حدّ الركوع فاللازم تدارك القراءه على ما تقدّم فى مباحث القراءه.

إدراك الجماعه والالتحاق بها

[٢] ذكر قدس سره أنه إذا لم يدرك المأموم الإمام إلا فى الركوع بأن كبر للدخول فى الصلاه وكان الإمام راکعاً وقبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع أدرك الإمام فى ركوعه

ص: ١٣٧

وتحسب له ركعه، وهو منتهى ما تدرك به الركعه فى ابتداء الجماعه على الأقوى بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه.

الشرح:

يحسب ذلك إدراكاً لتلك الركعه على الأظهر، ولا فرق فى ذلك فى كونه حاضراً فى أول الركعه أو فى أثنائها، ولم يدخل فى الجماعه حتى ركع الإمام وبعد ركوعه دخل فى الصلاه وأدرك الإمام فى ركوعه.

وقد ناقش بعض الأصحاب فى إدراك الإمام فى ركوعه قبل رفع رأسه منه لبعض الروايات منها: صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال لى: «إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعه فلا تدخل معهم فى تلك الركعه» (١). وفى صحيحته الأخرى عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لا تعتد بالركعه التى لم تشهد تكبيرها مع الإمام» (٢). وفى صحيحته أيضاً عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاه» (٣).

ويقال: إن مقتضى تعليق إدراك صلاه الجماعه بإدراك تكبيره الركوع أو تكبيره الدخول فى الصلاه على (قبل ركوع الإمام) أن لا يكون إدراك الجماعه بإدراك المأموم فى ركوع الإمام بعد ركوعه وقبل رفع رأسه، وفى صحيحته التى رواها فى الكافى عنه، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل فى تلك الركعه» (٤). ويحتمل قوياً أن كل هذه الروايات فى الحقيقة روايه واحده قد سأل محمد بن مسلم، عن أبى جعفر وأبى عبدالله عليهما السلام مره واحده والتعدد حصل بروايه

ص: ١٣٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨١، الباب ٤٤، من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.
 - ٤- (٤) الكافى ٣ : ٣٨١، الحديث ٢.

الشرح:

غيره عن محمد بن مسلم.

ولكن فى مقابل ذلك روايات تدلّ على أنه تدرك الركعة بإدراك المأموم الإمام بعد ركوعه وقبل رفع رأسه منه كصحيحه سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى الرجل إذا أدرك الإمام وهو راكع وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه: «فقد أدرك الركعة» (١) رواه الشيخ (٢) بسند آخر، كما رواه الكلينى (٣). وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا أدركت الإمام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعة، وإن رفع رأسه قبل أن تر كع فقد فاتتك الركعة» (٤). ونحوها غيرهما.

ويقال: مقتضى الجمع بين ما تقدّم وصراحه الطائفة الثانية فى جواز إدراك الإمام بعد ركوعه حمل الطائفة الأولى على الكراهه، وليس المراد بالكراهه أولويه ترك الاقتداء مع عدم إدراك الإمام عند تكبيره لركوعه ليقال: إن معنى أولويه ترك الاقتداء كون صلاه الفردى أفضل من الصلاه جماعه بالدخول فيها بعد ركوع الإمام وقبل رفع رأسه منه، بل المراد أنّه إذا حضر المأموم فى أوّل الركعة أو فى أثنائها أو قبل ركوع الإمام الأولى له الدخول فى الجماعه من حين حضوره، ولا يشغل نفسه بغير الدخول حتى من الدعاء وقراءه القرآن أو التكلم مع بعض المأمومين حتى ينزل الإمام إلى ركوعه كما هو المشاهد من بعض الحاضرين لأداء صلاه الجماعه.

ص: ١٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) التهذيب ٣: ٢٧١، الحديث ١٠١، وأسقط لفظ: الركعة.

٣- (٣) الكافى ٣: ٣٨٢، الحديث ٦، وأسقط لفظ: الركعة.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

الشرح:

وبالجملة، الروايات التي رواها محمد بن مسلم إرشاد إلى أفضليه الدخول في الركعة قبل أن يركع الإمام، ولا يقاس المقام بما ورد في إدراك صلاة الجماعة من صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمن لمن يدرك الخطبة يوم الجمعة؟ قال: يصلي ركعتين، فإن فاتته الصلاة فلم يدركها فليصل أربعاً، وقال: إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد أدركت الصلاة، وإن أنت أدركته بعد ما ركع فهي الظهر أربع (١).

حيث إن ظاهر ذيل الصحيح أنه يعتبر في إدراك صلاة الجمعة بمن لم يدرك الإمام في الركعة الأولى أن يدخل في صلاة الجماعة قبل أن يركع الإمام في ركوعه الركعة الثانية، ولكن إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام ينوي صلاة الظهر أربع ركعات، حيث إن مع هذا الذيل لا يمكن أن يلتزم بأنه يدرك الجمعة أيضاً كإدراك صلاة الجماعة قبل رفع الإمام رأسه.

ويستدل على ما استظهرنا من جواز إدراك الركعة بإدراك المأموم الإمام قبل رفع رأسه بالروايات الواردة فيمن خشى عند دخوله المسجد أنه لو التحق بالصف يرفع الإمام رأسه من الركوع جواز الدخول في الركوع قبل التحاقه بالصف ثم يمشى بعد الركوع أو بعد السجود فيلتحق بالصف (٢). فإن هذه الروايات مقتضاها الاكتفاء في الدخول في الجماعة وإدراك الركعة الركوع قبل رفع الإمام رأسه عن ركوعه.

وهذا لا يكون مكروهاً بالإضافة إلى الالتحاق في آخر الصلاة عند جلوس

ص: ١٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٤، الباب ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة.

وإن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى [١] فلا يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه، بل وكذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس، وإن لم يخرج بعد عن حده على الأحوط.

الشرح:

الإمام للتشهد بأن يجلس بعد تكبيره الإحرام في آخر صلاه الجماعة مع الإمام ثم يقوم ويأتي بصلاته، وفي صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا دخلت المسجد والإمام راكع فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر واركع، فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف، فإذا جلس فاجلس مكانك فإذا قام فالحق بالصف» (١) ونحوها غيرها.

[١] ويكفي في إدراك الركعة من الجماعة أن يصل المكلف إلى ركوع الإمام قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، ولا يضر فراغ الإمام من ذكر الركوع حين وصول المكلف إلى حد الركوع؛ وذلك فإنّ مادلاً على كفايه درك الركعة من الجماعة بوصول المكلف إلى ركوعه قبل أن يرفع الإمام رأسه يعمّ صورته وصوله إلى ركوع الإمام وإن فرغ الإمام من ذكر ركوعه حيث روى الحلبي في الصحيح، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذا أدركت الإمام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعة، وإن رفع رأسه قبل أن ترقع فقد فاتتك الركعة» (٢). ونحوها ما تقدّم من صحيحه سليمان بن خالد، عنه عليه السلام (٣) حيث يصدق أنه ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه ولو كان حين الوصول إلى ركوع الإمام كان الإمام فارغاً عن ذكر الركوع ولكن لم يرفع رأسه، وما ذكر من اعتبار درك ذكر شيء من ذكر الإمام من ركوعه كالمحكي عن

ص: ١٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨٥، الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب الجماعة، الحديث ٢.

٣- (٣) تقدمت في الصفحه: ١٣٩.

الشرح:

العلامة (١) لم يدلّ عليه دليل.

نعم، في المروى في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أنه كتب إليه _ إلى أن قال _ فأجاب: «إذا لحق مع الإمام من تسييح الركوع تسييحه واحده اعتدّ بتلك الركعة وإن لم يسمع تكبيره الركوع» (٢) أى لم يسمع المأموم تكبيره الإمام لركوعه، ولكن المروى في سنده ضعف للإرسال يعنى جهاله الوسائط الذين يروى الطبرسى قدس سره الحديث عنهم عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، وعليه فلا موجب لرفع اليد عن الإطلاق في الروايات خصوصاً الواردة فيمن جاز له الركوع قبل وصوله إلى صف الجماعة.

نعم، لا يدرك المكلف الركعة من الجماعة إذا وصل إلى حدّ الركوع بعد أن رفع الإمام رأسه من ركوعه، واحتاط الماتن فيما إذا وصل المكلف إلى حد الركوع وكان الإمام قد شرع في رفع رأسه من الركوع ولكن عند وصول المكلف إلى حدّ الركوع لم يكن الإمام خارجاً عن حد الركوع حيث يحتمل جداً أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه» (٣) أى قبل شروع الإمام في رفع رأسه إلّا- أنه إذا مكث الإمام في المرتبة الأولى من الركوع بعد انتقاله إليها من المرتبة القصوى خصوصاً مشغولاً بذكر الركوع فالأظهر كفايه هذا الإدراك في إدراك الركعة من الجماعة.

ص: ١٤٢

١- (١) حكاة السيد الخوئي في موسوعته (الصلاة) ١٧ : ١٠٤، عن العلامة في التذكرة ٤ : ٤٥، ٣٢٥.

٢- (٢) الاحتجاج ٢ : ٣١٠، وعنه في وسائل الشيعة ٨ : ٣٨٣، الباب ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨ : ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

وبالجملة، إدراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على إدراك ركوع الإمام قبل الشروع في رفع رأسه [١] وأما في الركعات الأخر فلا - يضرّ عدم إدراك الركوع مع الإمام بأن ركع بعد رفع رأسه، بل بعد دخوله في السجود أيضاً، هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام، وأما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها واتفق أنّه تأخر عن الإمام في الركوع فالظاهر صحة صلاته وجماعته، فما هو المشهور - من أنه لا بد من إدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة، وإلا لم تحسب له ركعة - مختصّ بما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام أو قبله بعد تمام القراءة لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها وإن صرح بعضهم بالتعميم، ولكن الأحوط الإتمام حينئذ والإعادة.

الشرح:

[١] ذكر قدس سره أنّ المتحصل ممّا تقدّم أنّ الدخول في الجماعة في ابتدائها بحيث تحسب إدراك الركعة، منها أن يكبر المكلف ويركع قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع. ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا المكلف حاضراً في مكان الجماعة من أول الركعة أو في أثنائها، ولكن لم يدخل في الجماعة إلا بعد ركوع الإمام أو حضر في مكان الجماعة بعد ركوعه.

نعم، لو حضر من أول تلك الركعة أو في أثنائها ودخل في الجماعة من حين اشتغال الإمام بتلك الركعة أو حال اشتغال الإمام بها، فلا يعتبر في إدراك تلك الركعة جماعة إدراكه الإمام في ركوعه، فلو حال الزحام أو غيره دون أن يركع عند ركوع الإمام. وبعد رفع الإمام رأسه من الركوع لحق به في السجود أو حتى بعد سجوده أيضاً بأن ركع وسجد لحق بالإمام تكون الركعة التي تقوم الإمام بها الركعة اللاحقة له أيضاً.

وهذا مع فرض الاضطراب أو السهو عن التبعيه، وإلا تكون ترك التبعيه عمداً

ص: ١٤٣

(مسأله ٢٥) لو ركع بتخيّل إدراك الإمام راعياً ولم يدرك بطلت صلاته [١]

الشرح:

مبطلاً لجماعته، وذلك مقتضى مثل صحيحه عبدالرحمن _ يعنى عبدالرحمن الحجاج _ عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى مع إمام يقتدى به، فركع الإمام وسها الرجل وهو خلفه لم يركع حتى رفع الإمام رأسه وانحطّ للسجود، أيركع ثم يلحق بالإمام والقوم فى سجودهم، أو كيف يصنع؟ قال: «يركع ثم ينحطّ ويتمّ صلاته معهم ولا شىء عليه» (١). ونحوها غيرها ممّا ورد فى تحقق المانع من الركوع مع الإمام حتى ركع الإمام وسجد.

والحاصل: تحقق المانع عن التبعية للإمام فى الركعة الأولى فى الفرض كتحقق المانع عن التبعية فى غير الركعة الأولى، فكما أنّ تحققه فى غيرها لا يوجب بطلان الجماعة، وكذا فى تحققه فى الركعة الأولى كما هو مقتضى الصحيحه.

وما ذكر الماتن من كون الأحوط الإتمام ثم الإعادة احتياط استجابى كما هو ظاهر كلامه.

[١] ويستدل على ذلك تاره بما ورد فى صحيحه سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى الرجل إذا أدرك الإمام وهو راعٍ وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه: فقد أدرك الركعة (٢). حيث علّق سلام الله عليه إدراك الركعة راعياً قبل رفع رأسه عن ركوعه، فيلزم أن لا يكون له إدراك الركعة مع وصوله إلى حدّ الركوع بعد رفع الإمام رأسه. ولا- فرق فى عدم إدراكه بما إذا كانت الركعة من الجماعة أو من الفردى، وقد ورد فى صحيحه الحلبي المنطوق والمفهوم قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أدركت الإمام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع الإمام

ص: ١٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٣٧، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

الشرح:

رأسه فقد أدركت الركعة، وإن رفع رأسه قبل أن تر كع فقد فاتتك الركعة»^(١).

لا يقال: ظاهر الروايتين فوت الركعة من الجماعة، والالتزام بفوت الركعة حتى من الفرادى أيضاً دعوى بلا قرينه عليها.

فإنه يقال: نعم، ظاهرهما فى بادئ النظر فوت الركعة من الجماعة، ولكن المراد فوت تلك الركعة من الجماعة ومن الفرادى؛ وذلك لأنه بعد ما كان المتبادر إلى الذهن فى مثل هذه الموارد أنه إن أراد الجماعة فعله أن يبادر إلى الدخول فى الجماعة فى الركعة اللاحقه، فلو كان ركوعه بعد رفع الامام رأسه من الركوع من صلاه الفرادى لقال الامام عليه السلام: وإن ركع بعد رفع الامام رأسه من الركوع فاتته الجماعة إلا أن يعدل إلى الصلاه النافله ويدخل فى الركعة اللاحقه فى صلاه الجماعة. فقله عليه السلام: فاتته الركعة، قرينه على عدم كون ذلك الركوع من الركعة الأولى من الصلاه الفرادى أيضاً. وما قيل فى وجه صحتها فرادى من أن الفسائت عن المكلف من الصلاه الفرادى القراءه قبل الركوع، وحيث إن تركها كان لأجل اعتقاده إدراك الجماعة فيشمّلها حديث «لا تعاد»^(٢) يرد عليه أنه وإن كان على طبق القاعده إلا أنه ينافيه الروايتان.

ولا- يمكن أيضاً الالتزام بأنه ينتظر بعد ركوعه واقفاً وينوى الجماعة مع الامام فى الركعة اللاحقه بحيث تكون الركعة اللاحقه الركعة الأولى لهذا المأموم.

والوجه فى عدم إمكان الالتزام أنه لا يمكن تصحيح ذلك للزوم كون هذا الركوع زائداً، والركوع الزائد مبطل للصلاه لا محاله، بلا فرق فى الفرادى أو الجماعة إلا فى موردين كما يأتى وليس الركوع فى المقام منهما.

ص: ١٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

الشرح:

وبالجملة، ما ذكر الماتن من الحكم ببطلان الصلاة هو الأظهر.

نعم، الأحوط استحباباً ما أشرنا من العدول إلى النافله ثم الدخول في الجماعة في الركعه اللاحقه في مورد الشك في أنه أدرك الإمام في ركوعه أم لا.

لا- يقال: يمكن أن يلتزم بإدراك المأموم ركعه الجماعة فيما إذا شك بعد ما ركع في كون الإمام راكعاً عندما وصل إلى حد الركوع أو أنه كان رافعاً رأسه، ووجه الالتزام الأخذ باستصحاب كون الإمام راكعاً عند وصوله إلى حد الركوع.

فإنه يقال: إنما كان يصح الاستصحاب في بقاء ركوع الإمام إذا كان الموضوع لإدراك الركعه اجتماع ركوعه مع ركوع الإمام في زمان بمعنى (واو الجمع) ولكن ظاهر صحيحه سليمان بن خالد المتقدمه موضوع إدراك ركعه الجماعة هو ركوع المأموم حال كون الإمام راكعاً حيث قال عليه السلام: «في الرجل إذا أدرك الإمام وهو راكع» (١) والواو حاله واستصحاب بقاء الإمام راكعاً لا يثبت أن المأموم ركع حال كون الإمام راكعاً، فإن ذلك يلزم عقلاً بقاء الإمام في ركوعه.

وبالجملة، ركوع المأموم حال كون الإمام راكعاً محتمل لا أنه محرز فيكون المورد من موارد الاحتياط الاستحبابي، بخلاف صورته وصول المأموم إلى الركوع بعد رفع الإمام رأسه عن ركوعه، فإن الأظهر فيه بطلان صلاه المأموم جماعه وبنحو الفرادى كما تقدم.

ويمكن تقريب الأصل المثبت بأن الموضوع لإدراك الركعه ركوع المأموم قبل رفع الإمام رأسه وعنوان (قبل) كعنوان (بعد) والتقارن عنوان انتزاعي لا يحرز بالاستصحاب في عدم رفع الإمام رأسه بمفاد واو الجمع.

ص: ١٤٦

بل وكذا لو شك في إدراكه وعدمه، والأحوط في صورته الشك بالإتمام والإعادة أو العدول [١] إلى النافلة والإتمام ثم للحوق في الركعة الأخرى.

الشرح:

[١] لا يخفى أن ما ذكر الماتن من كون الأحوط في صورته الشك في درك ركوع الإمام يعنى احتمال صحه الجماعه وأن يكون الإتمام والإعادة احتياطاً، ولكن لا يكون العدول إلى النافلة بالإتمام ثم للحوق في الركعة الأخرى من الاحتياط، نعم، إن العدول إلى النافلة يصح في مورد الإتيان بالصلاه الفريضة منفرداً والصلاه المفروضه في مورد الشك في الركوع قبل الإمام تحتل أن تكون صلاه جماعه.

وبالجملة، يتردد أمر الصلاه بين كونها باطله حيث لم يدرك المأموم ركوع الإمام قبل رفع رأس الإمام وبين أن تكون صلاه جماعه كما في فرض إدراكه الإمام قبل رفع الإمام رأسه من ركوعه فلا موضوع للعدول إلى صلاه النافله، بل ذكر ذلك في المقام من سهو القلم.

كما أن ما ورد في روايه زيد الشحام أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن رجل انتهى إلى الإمام وهو راکع؟ قال: «إذا كبر وأقام صلبه ثم ركع فقد أدرك» (١) لا يكون دليلاً على أن الموضوع لصحه صلاه المأموم ركوعه وبقاء الإمام راکعاً، حيث إن قوله: «ثم ركع فقد أدرك» إطلاقه مقيد بمثل ما ورد في صحيحه سليمان بن خالد: «ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه» (٢) مضافاً إلى ضعف سندها؛ لأن الراوى عن زيد الشحام هو المفضل بن صالح على ما في مشيخه الفقيه (٣)، رواها في الوسائل (٤) كصحيحه

ص: ١٤٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٣، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٦ (المشيخه) والمفضل بن صالح هو أبو جميله.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٣، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

(مسألة ٢٦) الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام [١] وإن كان الأقوى جوازه مع الاحتمال، وحينئذٍ فإن أدرك صحت وإلا بطلت.

الشرح:

سليمان بن خالد (١).

[١] الاحتياط المذكور استحبابي لعدم اعتبار القصد الجزمي في صحه العباد، ويكفي فيها كون المأتي به على تقدير كونها عباد قصد التقرب فيها على تقدير كونه هو الواجب والفعل والترك على تقدير الوجوب أو الحرام كما بين ذلك في مسأله جواز الاحتياط وترك التقليد أو الاجتهاد، وعلى ذلك يجوز الدخول في الجماعه برجاء إدراك الإمام راعياً فإن أدركه قبل رفع رأسه من الركوع صحت جماعته وأدركت الركعه منها، وإلا بطلت صلاته جماعه وبنحو الفرادى كما تقدّم بيانه.

بقى في المقام أمر: وهو ما إذا شكّ المكلف بعد رفع رأسه من ركوعه في إدراكه الإمام قبل رفع رأسه عن الركوع وعدم إدراكه، من غير فرق بين إن كان في حال ركوعه معتقداً بأنه ركع قبل رفع الإمام رأسه من الركوع أو كان غافلاً عن ذلك:

فقد يقال في الفرض: بأنّ المورد من مصاديق قاعده الفراغ، حيث إنّ المفروض أنّ المكلف قد فرغ عن ركوعه لركعه الجماعه ويشك في أنّ ركوعه كان صحيحاً أو كان باطلاً.

بل ذكر بعض على ما نقل: لا يختص الحكم بالصحة ما إذا كان الشك في الصحة بعد القيام من الركوع، بل لو شك في الصحة بعد تمام الذكر الواجب أيضاً يبنى على الصحة؛ لأن الفراغ من الركوع يصدق بالفراغ عن الذكر المعبر فيه، ولكن لا يخفى أنّ المكلف إذا فرغ عن الذكر الواجب في الركوع وشك في وقوع الذكر

ص: ١٤٨

الشرح:

صحيحاً أو غير صحيح بأن تلفظ بالذكر غلطاً فلا بأس بالحمل على الصحة، حيث إنه فرغ من الذكر فشك فيه.

والكلام في تحقق أصل الركوع المعتبر في الصلاة والفراغ عنه إنما يكون بعد رفع الرأس من الركوع وقع الشك في أن الركوع وقع صحيحاً أو باطلاً، ولكن المقرر في قاعده الفراغ أن يشك الإنسان في فعله بعد الفراغ من الفعل واحتمل أن فعله وقع باطلاً لطرو الغفلة عليه حال العمل، وإلا فالقاصد لامتنال التكليف أو الآتي بمعامله صحيحه لا يوجد عمداً ما يوجب فسادهما؛ ولذا تقرّر في بحث قاعده الفراغ عدم جريان قاعده الفراغ في مورد التحفظ بصوره العمل والشك في تحقق أمر غير اختياري دخيل في صحته.

وبالجملة، مع احتمال بطلان فعل المكلف لفقد ما كان معتبراً في صحته ممّا يكون خارجاً عن اختياره فلا مورد لأصالة الصحة، كما إذا صلّى المكلف إلى جهة خاصه وبعد العمل احتمل أن تلك الجهة خارجه عن القبلة أو صلّى وبعد الصلاة احتمل بطلان صلاته، لعدم دخول الوقت إلى غير ذلك فلا تجرى أصالة الصحة في عمله. وفي ما نحن فيه الدخيل في صحه ركوع الشخص انحناؤه قبل أن يرفع الإمام رأسه من ركوعه وإذا شك في ذلك حين انحناؤه لا مجال لأصالة الصحة، بل يجرى الاستصحاب في عدم تحقق الركوع قبل رفع رأس الإمام على ما تقدّم.

نعم، لا بأس في المسألة مع احتمال إدراك الإمام والاعتقاد به حال الركوع والشك في ذلك بعد رفع رأسه أن يتم برجاء الجماعة ثم يعيد صلاته بالجماعه أو بالفرادى، ولا يجرى في الفرض الاحتياط بإعادته التكبير بقصد الأعم من تكبيره الإحرام أو الذكر لتعدد الركوع في الفرض فلا يجرى الاحتياط بتكرار التكبيره.

(مسأله ٢٧): لو نوى وكبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حد الركوع لزمه الانفراد [١] أو انتظار الإمام قائماً إلى الركعة الأخرى فيجعلها الأولى له، إلا إذا أبطأ الإمام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء، ولو علم قبل أن يكبر للإحرام عدم إدراك ركوع الإمام لا يبعد جواز دخوله وانتظاره إلى قيام الإمام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة، وإن كان الأحوط عدمه.

الشرح:

[١] ظاهر كلامه في صدر المسألة فرض أن الشخص عند تكبيره إحرامه يحتمل إدراك الإمام في ركوعه، وهذا الاحتمال لم يقع خارجاً. فرفع الإمام رأسه من ركوعه قبل أن يركع الشخص أو قبل أن يصل إلى حد الركوع، فإنه في هذا الفرض مخير بين أمرين: أحدهما: أن يقصد الانفراد ويتم صلاته منفرداً حيث لم يتحقق الجماعه من الابتداء أو ينتظر أن يقوم الإمام إلى الركعة اللاحقه ويقصد إتمام صلاته التي كبر لها جماعه بحيث تكون الركعة اللاحقه للإمام الركعة الأولى لهذا الشخص، ولكن اشترط في جواز انتظاره وإتمام صلاته جماعه بأن لا يتأخر الإمام في قيامه إلى الركعة اللاحقه بحيث يخرج تبعه هذا الشخص في الركعة اللاحقه في ارتكاز المتشرعه عن صورته صلاه الجماعه.

وذكر قدس سره في ذيل المسألة ما إذا علم عند تكبيره الإحرام أنه لا يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه، ولكن يمكن كون قصده صلاه الجماعه، فإنه في هذا الفرض يتعين له البقاء قائماً حتى يلحق بالإمام في الركعة اللاحقه إذا لم يوجب انتظاره إلى اللحق به في ركعته اللاحقه خروج صلاته عن القدوة له، وإن كان الأحوط عدم دخوله في الجماعه في الفرض، بل ينتظر ويدخل في الجماعه في الركعة اللاحقه قبل ركوع الإمام أو بعد قيام الإمام إلى الركعة اللاحقه.

وبالجملة، إذا علم المكلف بأنه لا يدرك الجماعه ومع ذلك دخل في الجماعه

(مسألة ٢٨): إذا أدرك الإمام وهو في التشهد الأخير يجوز له الدخول معه [١] الشرح:

لابد من أن يكون قصده اللحق بالجماعة فعلاً - بقصد الركعة اللاحقة للإمام، بخلاف صورته احتمال درك ركعة الجماعة المتقدمة حيث يمكن أن يقصد الفرادى إن لم يدرکہا أو الالتحاق بالركعة اللاحقة للإمام.

وقد ناقش فى الدخول فى الجماعة بنحو الانتظار عدة من الأصحاب، ولكن ظاهر الماتن جواز الدخول فى الجماعة مع علمه بعدم إدراكه ركوع الإمام بقصد أن يلحق الإمام فى الركعة، بحيث تكون الركعة اللاحقة للإمام الركعة الأولى للداخل مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة، ومع ذلك فالأحوط ترك الدخول وتأخيرہ إلى الدخول فى الركعة اللاحقة.

والوجه فى المناقشة: أن هذا النحو من الدخول فى الجماعة ممّا لم يدلّ عليه دليل معتبر. ووردت فى بعض الروايات ما يستظهر منه جواز ذلك كروايه المعلى بن خنيس، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا سبقك الإمام بركعة فأدرکته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها» (١). ووجه الدلالة: أنه إذا كان مع السجود يلحق بالركعة الثانية للإمام فمع عدمها كما فى المقام يكون اللحق أولى والمعلّى بن خنيس ضعفه النجاشى (٢) فلا يكون توثيق الشيخ قدس سره (٣) كافياً لثبوت التوثيق.

[١] ذكر الماتن قدس سره _ تبعاً للمشهور عند الأصحاب _ : أنه إذا لم يدرک المكلّف شيئاً من ركعات صلاه الجماعة وأراد إدراك شيئاً من فضله ووصل إلى الجماعة عند اشتغال الإمام بالتشهد فى الركعة الأخيرة من الجماعة ينوى الدخول فى الجماعة

ص: ١٥١

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٢، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) رجال النجاشى: ٤١٧، الرقم ١١١٤.

٣- (٣) رجال الطوسى: [٤٤٧٣] ٤٩٨. وفيه: أنه مولى أبى عبد الله عليه السلام .

بأن ينوى ويكبر ثم يجلس معه ويتشهد فإذا سلم الإمام يقوم فيصلي من غير استئناف للنيه والتكبير، ويحصل له بذلك فضل الجماعة وإن لم يحصل له ركعه.

الشرح:

إدراكاً لفضلها، ويجلس تبعاً للمقيمين لصلاة الجماعة، ويتشهد مثلهم، وإذا سلموا قام إلى الصلاة التي يريد إقامتها من غير استئناف للنيه وتكبيره الإحرام، ويحصل له بذلك فضل من صلاة الجماعة.

والوجه في عدم اعتبار استئناف النيه وتكبيره الإحرام: أن الإتيان بالتشهد جالساً تبعاً لصلاة الإمام ودركاً لفضل صلاة الجماعة لا يكون مبطلاً للصلاة التي نواها قبل جلوسه، ويستدل على ذلك بموثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يدرك الإمام وهو قاعد يتشهد وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه؟ قال: «لا يتقدم الإمام ولا يتأخر الرجل، ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتته صلاته» (١) حيث إن قوله عليه السلام في صدر الرواية «لا يتقدم الإمام» الذي كان المأموم واقفاً معه مقتدياً به على يمينه «ولا يتأخر» ذلك المأموم عن يمين الإمام، بل الوارد في الصلاة يجلس خلف الإمام والمأموم قرينه على أن ما ذكر لمجرد إدراك الفضل وقوله عليه السلام في ذيل الرواية «وإذا سلم الإمام قام الرجل فأتته صلاته» قرينه على أنه كان آتياً ببعض الصلاة قبل جلوسه للتشهد عند الدخول في الصلاة وتكبيرته كانت بعض الصلاة ويتم باقيها بأن يقوم الرجل بعد سلام الإمام ويأتي بها.

وقد يقال: يعارضها موثقته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الإمام وهو جالس بعد الركعتين؟ قال: «يفتح الصلاة ولا يقعد مع الإمام حتى

ص: ١٥٢

(مسأله ٢٩): إذا أدرك الإمام في السجده الأولى أو الثانيه من الركعه الأخيره[١] [وأراد إدراك فضل الجماعه نوى وكبر وسجد معه السجده أو الشرح:

يقوم»(١) وذكر صاحب الوسائل في ذيل هذه الموثقه: أنّ هذه تحمل على الجواز والسابقه على الاستحباب(٢).

ولكن لا- يخفى أنّ الجواز في العباده بمعنى المشروعيه وأقلّها الاستحباب، فلا- يجتمع عدم استحباب الجلوس مع استحبابه. والصحيح في الجواب اختلاف مورد الروايتين، فإنّ مورد الموثقه الأولى كون الإمام قاعداً للتشهد والتسليم في الركعه الأخيره، ويستحب للمكلف في تلك الصوره أن يقعد - بعد نيه الصلاه والتكبير لها - مع الإمام في الفرض لمجرد إدراك فضيله صلاه الجماعه التي لم يدرك من ركعاتها شيء، ومورد الموثقه الأخيره أن يصلى الإمام من صلاته ركعتين ولم يدرك المكلف منهما لا ركعه ولا ركعتين والإمام قعد للتشهد بعد ركعته الثانيه وأراد المكلف أن ينوى تلك الصلاه ويكبر لها ويقعد مع الإمام لدرك فضيله تلك الركعتين جماعه، ثم إذا قام الإمام إلى ركعته الثالثه يقوم ويصلى بقيه صلاته جماعه بتلك النيه والتكبير، فإنّ الأولى له في الفرض أن لا يقعد مع الإمام، بل يصبر حتى يقوم الإمام إلى ركعته الثالثه ويدخل هذا في الجماعه في تلك الركعه ويصلى الركعتين الباقيتين للإمام بالافتداء به.

[١] لا يخفى قد تقدّم في بحث السجود أنّ زياده السجود ولو كان بعنوان سجود آخر كالتلاوه وسجود الشكر ونحوه يوجب بطلان الصلاه، ويستفاد ذلك ممّا ورد في النهى عن قراءه سوره العزيزه في الصلاه معللاً بأنّ السجود زياده في

ص: ١٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٣، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ذيل الحديث.

السجدين وتشهد ثم يقوم بعد تسليم الإمام ويستأنف الصلاة ولا- يكتفى بتلك النية والتكبير، ولكن الأحوط إتمام الأولى بالتكبير الأول ثم الاستئناف بالإعادة.

الشرح:

الفريضة (١)، وعلى ما ذكر فلو نوى فى الفرض الدخول فى الصلاة وكبر وسجد مع الإمام السجده الأخيره فهو وإن درك فضل الجماعه إلا أنه تبطل دخوله فى الصلاة، فعليه إعادته النيه والتكبيره، ويشهد لذلك بملاحظه ما تقدّم صحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام؟ قال: «إذا أدرك الإمام وهو فى السجده الأخيره من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاة مع الإمام» (٢). ويؤيدها روايه المعلى بن خنيس، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا سبقك الإمام بركعه فأدر كته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها» (٣). فإنّ ظاهر ما قدمنا أنه لا فرق بين أن يسجد مع الإمام سجدين أو سجده واحده على أى من الفرضين لا- تعتد بتلك المتابعه، والمعلى بن خنيس ضعيف كما ذكره النجاشى (٤). ويظهر من بعضهم التوثيق له، وفى الوسائل: عن أبى عثمان عن معلى بن خنيس، والمراد من أبى عثمان عن معلى بن خنيس ك بعض الروايات الأخرى المعلى بن عثمان عن المعلى بن خنيس.

والحاصل: أنّ الروايه تصلح لتأييد صحيحه محمد بن مسلم بضميمه ما ذكرنا، بل ما ذكر الماتن قدس سره ولكن الأحوط إتمام الأولى بالتكبير الأول ثم الاستئناف بالإعادة غير لازم حتى بناءً على لزوم الاحتياط حيث يمكن للمكلف بعد القيام أن يكبر بقصد الأعم من افتتاح الصلاة والذكر، بمعنى أنّ السجده والسجدين على تقدير

ص: ١٥٤

- ١- (١) أنظر وسائل الشيعة ٦: ١٠٥، الباب ٤٠ من أبواب القراءة فى الصلاة، الحديث ١.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٢، الباب ٤٩ من أبواب صلاة الجماعه، الحديث الأول.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٢، الباب ٤٩ من أبواب صلاة الجماعه، الحديث ٢.
- ٤- (٤) رجال النجاشى: ٤١٧، الرقم ١١١٤.

(مسألة ٣٠): إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راكعاً وخاف أن يرفع الإمام رأسه إن التحق بالصف نوى وكبر في موضعه وركع [١] ثم مشى في ركوعه الشرح:

بطلان التكبيره تكون التكبيره بعد القيام استثناءً للصلاه، وعلى تقدير عدم بطلانه يكون التكبير من مطلق الذكر في أثناء الصلاه. وقد يقال: الأظهر عدم بطلان التكبير بقصد الافتتاح بالسجود في الركعه الأخيره مع الإمام متابعه، ويستدل على ذلك بصحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت له: متى يكون يدرك الصلاه مع الإمام؟ قال: «إذا أدرك الإمام وهو في السجده الأخيره من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاه مع الإمام» (١).

فإنه يقال: ظاهرها إتمام المدرك صلاته بالإتيان ببقية الصلاه من غير حاجه إلى استئناف الافتتاح، بل روايه المعلى بن خنيس المتقدمه (٢) ظاهرها السجود مع الإمام في مورد عدم إدراكه في الركوع وعدم الاعتناء بهذا السجود ونظيرها روايه معاويه بن شريح عن أبى عبدالله عليه السلام (٣).

أقول: أمّا صحيحه محمد بن مسلم مدلولها بيان آخر درك فضل الجماعه، وأمّا أنه يكفي افتتاحه عند إرادته فضل الجماعه في صلاه نفسه أم لا- فلم يحرز أنها في مقام بيان ذلك، وأمّا الروايات التي ذكرت فلا يعتبر شىء منها سنداً حتى يمكن التمسك بها، والأحوط ما ذكرنا من ذكر التكبير عند الإتيان ببقية الصلاه بقصد الأعم من الافتتاح والذكر المطلق.

[١] لا خلاف بين أصحابنا في أصل الحكم وإن وقع الاختلاف في بعض

ص: ١٥٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٢، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) مرّت آنفاً.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٣، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

أو بعده أو في سجوده أو بعده أو بين السجدين أو بعدهما أو حال القيام للثانيه إلى الصف، سواء كان لطلب المكان الأفضل أو للفرار عن كراهه الوقوف في صف وحده أو لغير ذلك.

الشرح:

الخصوصيات التي تعرض لها، ويستدل على الحكم المذكور بصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة، فقال: «يركع قبل أن يبلغ القوم ويمشى وهو راكع حتى يبلغهم»^(١). وصحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا دخلت المسجد والإمام راكع فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر واركع، فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف، فإذا جلس فاجلس مكانك، فإذا قام فالحق بالصف»^(٢). والمذكور في صحيحه محمد بن مسلم وأن المشى إلى القوم في ركوعه، ولكن الصحيحه الثانيه عدم اختصاص المشى بحال الركوع، بل يجوز المشى بعد السجود في مكانه والالتحاق بالصف بعد القيام، وإن جلس الإمام بعد السجود يجلس هو في مكانه ويلحق بالصف عند قيام الإمام من جلوسه.

ومقتضى الإطلاق في الصحيحه الثانيه جواز تأخير اللحوق بالصف وإن تمكن من المشى في ركوعه، حيث لم يقيد عليه السلام في الصحيحه الثانيه جواز التأخير في الالتحاق بالقيام بعدم التمكن من المشى في ركوعه قبل ذلك ثم الالتحاق في الركوع بالمشى فيه يكون على الأحوط بعد الإتيان بالذكر الواجب، لما ورد في الإمساك عن القراءة إذا أراد المكلف التقدم عند قراءته^(٣). ولا يجب عند المشى في الركوع بعد

ص: ١٥٦

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٤، الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٥، الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) أنظر وسائل الشيعه ٥: ١٩٠، الباب ٤٤ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٣.

الشرح:

الذكر الواجب أن يمشى بجزّ الرجلين إلى أن يصل إلى الصف بأن لا يتخطى أخذاً بالإطلاق بعد عدم ثبوت الدليل عليه.

وقد يستدل على الحكم المذكور بصحيحه معاوية بن وهب، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يوماً وقد دخل المسجد الحرام لصلاة العصر، فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده ثم سجد السجدين ثم قام فمضى حتى لحق الصفوف (١). ولكن لا يخفى ما في الاستدلال فإنّ صلاة الإمام لم تكن في الحقيقة جماعه وإنّما كانت صلاة فرادى يأتي بها الإمام عليه السلام لرعايه التقية، ولعدم اعتبار الاتصال على مذهب القوم يكون الشروع في الصلاة بنحو الفرادى جائزاً أو يجوز بعد القيام الالتحاق بالصفوف وإن لم يكن الالتحاق واجباً عندهم.

وفي معتبره ربعي، عن محمد بن مسلم، قال: قلت له: الرجل يتأخر وهو في الصلاة؟ قال: لا، قلت: فيتقدّم؟ قال: نعم، ماشياً إلى القبلة (٢). ومقتضى إطلاقها جواز التقدّم إلى القبلة فيمن ركع قبل الوصول إلى الصفوف، وظاهر قوله عليه السلام: «نعم ماشياً إلى القبلة» اعتبار عدم الانحراف عن القبلة في الالتحاق بالصفوف بالمشى بعد الركوع والسجود أو بعد القيام. ولا يبعد أن يكون السؤال عن التأخر وهو في الصلاة إلى ما يعمّ الانحراف أثناء الصلاة عن القبلة، سواء في مفروض المسألة أو في الصلاة الفرادى، فإنّ المشى مستقبلاً في الصلاة الفرادى أيضاً لتغيير الموقف جائز، ولكن لا يجوز الانحراف عن القبلة.

ص: ١٥٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٤، الباب ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٥ _ ٣٨٦، الباب ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

الشرح:

وبالجملة، التمسك بالمعتبره في المقام بإطلاقها لا أنها وارده في مفروض المسألة.

وما رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن الحكم بن مسكين، عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدخل المسجد وقد ركع الإمام فأركع بركوعه وأنا وحدي وأسجد فإذا رفعت رأسي، أي شيء أصنع؟ فقال: «قم فاذهب إليهم، فإن كانوا قياماً فقم معهم، وإن كانوا جلوساً فاجلس معهم» (١). ولا يضر وقوع الحكم بن مسكين في السند، فإن الصدوق قدس سره رواها بسنده إلى إسحاق بن عمار (٢) وسنده إليه صحيح، ولا يخفى أن المشي في السجود كما ذكر في المتن غير وارد في الروايات، وقيل باستفادته من قوله عليه السلام بعد السؤال عن التقدم في الصلاة «نعم، ماشياً إلى القبلة» (٣) بدعوى أنه يعم المشي فيه، وفيه تأمل. والأحوط أن يمشى بعد القيام من السجدين كما في الموثقه إذا لم يمش في ركوعه أو بعد القيام من ركوعه، فإنه كما ذكرنا مقتضى الروايات التخيير بين المشي إلى الالتحاق في الصف في الركوع أو ما بعده.

وكيف ما كان، الغرض من المشي في مفروض الكلام الالتحاق بالصف الذي فيه فُرج أو فراراً من الوقوف منفرداً ولو كان البعد ما بينه وبين الصف قليلاً بحيث لا يضر مقدار البعد في صحه الجماعة بالوقوف في ذلك الموضع والانفراد في الصف، ولكن ظاهر الروايات المتقدمه فرض البعد عن الصفوف بمقدار ينافي صدق

ص: ١٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٦، الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٦.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٩٤، الحديث ١١٦٥.

٣- (٣) مَرَّ آنفاً.

وسواء كان المشى إلى الأمام أو الخلف أو أحد الجانبين [١] بشرط أن لا يستلزم الانحراف عن القبلة وأن لا يكون هناك مانع آخر من حائل أو علو أو نحو ذلك. نعم، لا يضرّ البعد الذي لا يغتفر حال الاختيار على الأقوى إذا صدق معه الشرح:

الجماعة لولا- الأخبار المتقدمه، وأنّ تلك الروايات ناظره إلى أنّ الدخول في الجماعة مع ذلك البعد والالتحاق بالصف بعد ذلك كافٍ، وإلا فالالتحاق بالصف فراراً عن الوقوف منفرداً مع عدم البعد لا يحتاج إلى تلك الروايات.

[١] فإنّ ذلك مقتضى إطلاق ما تقدّم في الروايات التي ورد فيها هذا الحكم وذكرنا أنّ ما ورد في موثقه محمد بن مسلم، قال: قلت له: الرجل يتأخر وهو في الصلاة قال: «لا» (١) فهو ناظر إلى الانحراف عن القبلة في التأخر بقريته ما ورد فيها «ماشياً إلى القبلة». وذكرنا أنّ الصحيحه غير مختصّه بالدخول في صلاة الجماعة، بل يعمّ النهى عن التأخر في الصلاة والتقدم، والتأخر والتقدم في الصلاة الفرادى أيضاً، وعلى ذلك فإن لم يخرج من حين الدخول في الجماعة بركوعه من مشيه للخلف أو أحد الجانبين من استقبال القبلة ولو بالمشى بالقهقري فلا بأس.

نعم، لا بد من أن يكون بركوعه قبل الوصول والالتحاق بالصف مانع آخر عن تحقق القدوه من حائل بينه وبين المأمومين أو علو مكان الإمام كالدكه والدكان للإمام أو انخفاض مكان ركوعه عن مكان المأمومين والإمام على ما يأتي لم يصحّ الاقتداء. والروايات التي اعتمدنا عليها في الحكم كما ذكرنا ناظره إلى عدم مضرّيه البعد حين الدخول في الجماعة بركوعه قبل الوصول إلى الصفوف وغير ناظره إلى سائر الأمور المعبره في القدوه.

ص: ١٥٩

القدوه وإن كان الأحوط [١] عدم اعتباره أيضاً.

والأقوى عدم وجوب جرّ الرجلين [٢] حال المشى، بل له المشى متخطياً على وجه لا تنمحي صورته الصلاة.

والأحوط ترك الاشتغال بالقراءة والذكر الواجب [٣] أو غيره مما يعتبر فيه الشرح:

[١] مراده قدس سره أنّ الأحوط عدم الاعتناء بالبعد الذى ذكرنا عدم كونه مضرّاً بالاعتناء على الأقوى، ولا يخفى أنه لا يمكن المساعدة على هذا الاحتياط فإنّ البعد الذى يكون من قبيل الانفراد فى الصف والمشى فيه لا يحتاج إلى الروايات المتقدمة، بل البعد الذى لو لا روايات الباب كان ينافى القدوه هو المنظور إليه فيها.

[٢] وقد تقدّم أنّ جرّ الرجلين فى المشى غير وارد فى الروايات التى اعتمدنا عليها، بل ورد الجرّ فى مرسله الفقيه (١). ومقتضى إطلاق المشى فى صحيحه محمد بن مسلم (٢) كإطلاق الحقوق جواز التخطى ورعايه صدق بقاء القدوه.

[٣] وقد تقدّم أنّ الأظهر عدم جواز القراءة الواجبه والذكر الواجب المعتبر فيهما الطمأنينه حال المشى، بل يؤتى بالذكر الواجب مع رعايه الطمأنينه قبل الشروع فى المشى؛ لما تقدّم أنّ الروايات التى اعتمدنا عليها ناظره إلى اغتفار البعد الذى لولا الروايات كان مانعاً عن صدق القدوه، وما ذكر صاحب الحقائق (٣): من أنه لم يتعرض فى روايات الباب إلى رعايه الطمأنينه. ومقتضى إطلاقها عدم لزوم رعايتها، وقد تقدّم فى معتبره السكونى، عن أبى عبدالله عليه السلام أنه قال فى الرجل يصلى

ص: ١٦٠

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٩، الحديث ١١٤٩. وفيه: وروى أنه: يمشى فى الصلاة. يجرّ رجله ولا يتخطى.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٣٨٤، الباب ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) الحقائق الناضرة ١١ : ٢٣٦.

الطمأنينه حاله ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره [١].

الشرح:

في موضع ثم يريد أن يتقدم، قال: «يكفّ عن القراءة في مشيه حتى يتقدم إلى الموضع الذي يريد ثم يقرأ» (١).

[١] والوجه في ذلك أنّ المتفاهم من الروايات المتقدمه أنّ الأمر بالتكبير قبل الوصول إلى الصف للجماعه لثلاث- يفوت عن المكلف ركعه الجماعه لا أنّ للمسجد في ذلك خصوصيه، وإنما ذكر يقع الفرض من خوف فوت الجماعه في المساجد لا ما يقال: إنّ عنوان المسجد قد ورد في سؤال السائلين فلا يدلّ على الخصوصيه، فإنه قد ورد ذكر المسجد في صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) في كلام الإمام لا- في السؤال، مع أنّ مجرد وقوع عنوان في سؤال السائلين لا يقتضى إسراء الحكم على فرض فقد ذلك العنوان ما لم يكن في البين إطلاق أو قرينه على عدم اختصاص ذلك العنوان بالإضافة إلى الحكم.

ص: ١٦١

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ١٩٠، الباب ٤٤ من أبواب مكان المصلّى، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨٥، الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

[في شرائط الجماعة]

يشترط في الجماعة مضافاً إلى ما مرّ في المسائل المتقدمة أمور:

أحدها: أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع عن مشاهدته، وكذا بين بعض المأمومين مع الآخر ممّن يكون واسطه في اتصاله بالإمام كمن في صفّه من طرف الإمام أو قدّامه إذا لم يكن في صفّه من يتّصل بالإمام، فلو كان حائل ولو في بعض أحوال الصلاة من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود بطلت الجماعة [١]

الشرح:

فصل [في شرائط الجماعة]

اعتبار عدم الحائل المانع عن المشاهدة

[١] تعرّض قدس سره أولاً إلى اعتبار عدم الحائل بين الإمام والمأموم وكذا بين المأمومين بحيث يختل به اتصال صفوف المأمومين في الاتصال بالإمام، ولا خلاف في أنّه لا يعتبر في انعقاد الجماعة مشاهدته الإمام بأن يرى كل مأموم الإمام وإلاّ تختصّ صحه الجماعة بالمأمومين في الصف الأوّل، حيث إنّ أهل الصف الثاني فضلاً عن الصفوف المتأخّره لا يرون الإمام، وحيث لا يمكن اعتبار مشاهدته كل من المأمومين الإمام لا بد من الالتزام في صحه الجماعة اعتبار اتصال المأمومين في صف اتصالهم بمن يرى الإمام بنفسه أو ينتهي إلى من يراه في صفّه أو الصف

الشرح:

المتقدم ولو بالوسائط إلى الإمام. هذا مما لا كلام فيه. فإذا كان في المأمومين بينهم في صف واحد حائل بحيث يمنع الاتصال إلى من يرى الإمام ولو بالوسائط لم يمكن الحكم بصحة الجماعه في ذلك الصف وما بعده، بلا- فرق بين أن يكون الحائل جداراً أو غيره أو شخص إنسان أو أسطوانه المسجد لم يكن مأموماً.

وليس المراد أن عنوان الحائل قد ورد في الروايات الداله على مانعيته، بل المراد أنه يستفاد من الروايات اعتبار الاتصال في الصفوف والانتفاء فيها إلى من يرى الإمام ولو بالوسائط التي أشرنا إليها في الصفوف المتقدمه، وقد روى في الفقيه في صحيحه زراره: وقال أبو جعفر عليه السلام: إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأى صف كان أهله يصلون بصلاته إمام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاته، وإن كان سترًا أو جداراً فليس تلك لهم بصلاته إلا من كان حيال الباب، قال: وقال: هذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون وليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاته من فيها صلاه. الحديث (١).

وأوضح منها روايه الكليني قدس سره حيث نقل بالتفريع: «فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاته» (٢). فإن التفريع أوضح لكون المراد بـ «ما لا يتخطى» هو الحائل لا البعد بين موقف الإمام والمأموم أو المأمومين كما يأتي.

ووجه دلاله هذه الفقره على اعتبار عدم الحائل ذكر قوله عليه السلام: «فإن كان سترًا أو جداراً فليس تلك لهم بصلاته» وكذا ما ذكره عليه السلام بعد ذلك: «هذه المقاصير... إنما

ص: ١٦٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٦، الحديث ١١٤٤.

٢- (٢) الكافي ٣ : ٣٨٥، الحديث ٤.

الشرح:

أحدثها الجبارون وليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاة من فيها صلاة» وذكرنا أنّ ما في الكافي حيث ذكر ذلك بالتفريع: «فإن كان بينهم ستره أو جدار فليس ذلك لهم بصلاة» الخ، وروى الشيخ في التهذيب (١) الرواية عن الكليني قدس سره أيضاً بالتفريع.

وقد روى في الوسائل الرواية عن الفقيه: «وإن كان شبراً أو جداراً» (٢) الخ، ولكن رواها أيضاً عن الصدوق في الباب ٥٩ من أبواب صلاة الجماعة وفيها: «إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان حيال الباب، قال: وقال: هذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون، وليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاة من فيها صلاة» (٣) وما تقدّم في الباب ٦٢ من أبوابها، وقال أبو جعفر: «إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأى صف كان أهله يصلون بصلاة الإمام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم ما لا يتخطى فليس لهم تلك بصلاة، وإن كان شبراً أو جداراً (شبراً واحداً)» (٤).

والحاصل: أنّ الوارد في الروايات المنفي فيها مع ذلك العنوان صلاة الجماعة عنوان «ما لا يتخطى». فإنّ الموصول فيها ينطبق بملاحظته صلته على الحائل بين الإمام والمؤمنين في الصف الأول أو بين الصفوف والصف الذي يتقدمهم ممّا ذكرنا من المانع من الاتصال، ويعمّ كذلك على البعد بين موقف الإمام والمؤمنين، ودلالاتها بالإضافة إلى الحائل ومانعيته وإن كانت تامه إلا أنه ربّما يقال يعارضها موثقه

ص: ١٦٥

١- (١) تهذيب الأحكام ٣ : ٥٢، الحديث ٩٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥ : ٤٦٢، الباب ٦٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢ (طبعة اسلاميه).

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨ : ٤٠٧، الباب ٥٩ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٥ : ٤٦٢، الباب ٦٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢ (طبعة اسلاميه).

من غير فرق في الحائل بين كونه جداراً أو غيره ولو شخص إنسان لم يكن مأموماً.

نعم، إنما يعتبر ذلك إذا كان المأموم رجلاً، أمّا المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الإمام أو غيره من المأمومين مع كون الإمام [١] رجلاً بشرط أن تتمكن من المتابعه بأن تكون عالمه بأحوال الإمام من القيام والركوع والسجود ونحوها، مع أنّ الأحوط فيها أيضاً عدم الحائل.

هذا، وأمّا إذا كان الإمام امرأه أيضاً فالحكم كما في الرجل.

الشرح:

الحسن بن الجهم، قال: سألت الرضا عليه السلام: عن الرجل يصلّي بالقوم في مكان ضيق ويكون بينهم وبينه ستر، أيجوز أن يصلّي بهم؟ قال: «نعم» (١). ولكن يمكن التقييد بما إذا كان الساتر يتخطّى أى أقل من مقدار الشبر والجدار الأقل ارتفاعه من الشبر بحيث لا يمنع عن مشاهدته الإمام إلا في السجود خاصه، ومع الإغماض عن ذلك لا يمكن العمل بهذه الموثقة في مقابل الروايات المشهورة التي رواها المشايخ الثلاثة وذكر فيها عنوان المانع «ما لا يتخطى» كما تقدمت.

[١] ثمّ إنه قد ذكر الماتن في ذيل الأمر أنّ ما ذكر من مانعيه الحائل ما كان بين الإمام والمأمومين وبين المأمومين بعضهم مع البعض يختص بالمأمومين الرجال والإمام الرجل، وأمّا المأمومين إذا كانوا من النساء والإمام من الرجال فلا مانع من الحائل بين المرأة والنساء وبين الإمام الرجل، سواء كان للإمام مأمومين من الرجال أو كانت النساء فقط.

ويدلّ على ذلك موثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي

ص: ١٦٦

الثانى: أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين علوّاً معتدّاً به دفعياً كالأبنية ونحوها لانحدارياً على الأصح [١] من غير فرق بين المأموم الأعمى والبصير والرجل والمرأه، ولا- بأس بغير المعتد به ممّا هو دون الشبر، ولا بالعلو الانحدارى حيث يكون العلو فيه تدريجياً على وجه لا ينافى صدق انبساط الأرض، وأمّا إذا كان مثل الجبل فالأحوط ملاحظه قدر الشبر فيه.

الشرح:

بالقوم وخلفه دار وفيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلّين خلفه؟ قال: نعم، إن كان الإمام أسفل منهنّ، قلت: فإن بينهن وبينه حائطاً أو طريقاً؟ قال: لا بأس (١). هذا مفروض فى الإمام الرجل والروايه موثقه فلا موجب للإعراض عنها.

نعم، إذا كانت المرأه إمام جماعه والمفروض أنّ المأمومات نساء فلا بد من رعايه عدم الحاجب كما إذا كان الإمام والمأمومين فقط؛ لأنّ الإطلاق فى الصحاح المتقدمه كقوله عليه السلام: «إن صلّى قوم بينهم وبين الإمام ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلّا من كان حيال الباب» (٢) فإنّ الإمام يصدق على المرأه التى تكون إمام النساء ونحو ذلك غيرها.

اعتبار عدم علو موقف الإمام من موقف المأمومين

[١] ذكر قدس سره أنه على الأصح يعتبر فى انعقاد الجماعه أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين علوّاً معتدّاً به دفعياً كوقوف الإمام على الدكه والدكان.

نعم، إذا كان علو موقفه فى أرض انحدارياً بأن لا- يكون دفعياً بل تدريجياً وترى الأرض مبسوطة لا كأرض جبلية فيها ارتفاع وانخفاض فلا بأس بعلوّ موضع وقوف الإمام.

ص: ١٦٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٩، الباب ٦٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٧، الباب ٥٩ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

الشرح:

وبالجملة، لا- يضرّ علو موقف الإمام إذا كانت الأرض انحداريه وترى مكان موقف الإمام في تلك الأرض التي ترى مبسوطه عالياً. وكذا لا- يضرّ علو موقف الإمام في مثل الأرض التي ترى فيها علو وانخفاض إذا كان علو موقفه دون الشبر، ولا فرق في اعتبار عدم علو موقف الإمام بين أن يكون المأمومين من الرجال أو النساء أو كان المأموم أعمى أو بصيراً كل ذلك كأنه مستفاد من موثقه عمار(١) التي ورد في ذيلها أنّ الإمام إذا كان موقفه أسفل والمأمومين موقفهم أعلى فلا بأس ولو كان علو موقفهم كثيراً.

وقد تردّد في هذا الاعتبار في الشرايع(٢) ومنع اعتباره بعضهم كصاحب المدارك(٣) وقد رواها الكليني والصدوق والشيخ(٤) عن الكليني إلى أن ينتهي السند إلى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّي بقوم وهم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلّي فيه؟ فقال: إن كان الإمام على شبه الدكان، أو على موضع أرفع من موضعهم لم يجز صلاتهم، وإن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل، فإن كان أرضاً مبسوطه، أو كان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطه إلا أنّهم في موضع منحدره؟ قال: لا بأس، قال: وسئل: فإن قام الإمام أسفل من موضع

ص: ١٦٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٤١١، الباب ٦٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) شرائع الاسلام ١ : ٩٣.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٤ : ٣٢٠.

٤- (٤) الكافي ٣ : ٣٨٦، الحديث ٩، ومن لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٧، الحديث ١١٤٦، وتهذيب الأحكام ٣ : ٥٣، الحديث ٩٧.

الشرح:

من يصلي خلفه، قال: لا- بأس، وقال: إن كان رجل فوق بيت أو غير ذلك دكاناً كان أو غيره وكان الإمام يصلي على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلي خلفه ويقتدى بصلاته، وإن كان أرفع منه بشيء كثير (١). وفي روايه صاحب الوسائل عن الكليني بإسناده عن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلي فيه؟ فقال: «إن كان الإمام على شبه الدكان، أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم» (٢). وفي هذه الفقره لا اختلاف بين نقل الوسائل عن الكليني ونقل الشيخ عنه في التهذيب بل لا اختلاف حتى مع نقل الصدوق قدس سره في الفقيه.

وبعد ذلك في نقل الشيخ قدس سره في التهذيب: وإن كان أرفع منهم بقدر اصبع أو كان أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع منهم بقدر شبر، فإن كانت أرضاً مبسوطة وكان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر، قال: لا بأس (٣).

وفي نقل الوسائل عن الكليني قدس سره: فإن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل، فإن كان أرضاً مبسوطة، أو كان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر؟ قال: لا بأس (٤).

ص: ١٦٩

١- (١) الكافي ٣: ٣٨٦، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤١١، الباب ٦٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٥٣، الحديث ٩٧.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٤١١، الباب ٦٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١، عن الكليني في الكافي ٣: ٣٨٦، الحديث ٩.

الشرح:

وعلى تقدير كل من النقلين أنَّ علوَّ مكان الإمام عن موقف المأمومين في أرض مبسوطة بحيث كان لانحدار موقف المأمومين فلا بأس، وهذا أيضاً ظاهر نقل الفقيه حيث قال بعد ما نقلنا عنه: «وإن كان أرفع منهم باصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع بقطع سيل وإن كانت الأرض مبسوطة وكان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطة إلاَّ أنَّها في موضع منحدر فلا بأس به»^(١) وما في ذيل روايه الوسائل والشيخ والصدوق قدس سرهم تقريباً متفق عليه في النقل.

ومما ذكرنا يظهر أنَّ ما في عبارته الماتن _ : ولا بأس بغير المعتمد به ممَّا هو دون الشبر ولا بالعلو الانحداري حيث يكون العلو فيه تدريجياً على وجه لا ينافي صدق انبساط الأرض، وما ذكره: وأمَّا إذا كان مثل الجبل فالأحوط ملاحظه قدر الشبر _ مبني على رعايه التحديد في الارتفاع بمقدار الشبر في بعض النسخ كنسخه التهذيب على ما تقدّم.

وعلى ذلك، ينبغي الكلام في أنَّ مقتضى الأصل اللفظي، ومع عدمه مقتضى الأصل العملي على تقدير الشك في اعتبار قيد في الجماعه هو الاحتياط، كما يظهر من كلام الماتن في احتياطه في رعايه مقدار الشبر أو أن مقتضاه التمسك بأصالة البراءه، ومنشأ الالتزام في موارد احتمال شرطيه شيء في ناحيه إمام الجماعه التمسك بإطلاق قوله عليه السلام: «لا تصل إلاَّ خلف من تنق بدينه»^(٢) فإن إطلاقه يدفع

ص: ١٧٠

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٧، الحديث ١١٤٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٠٩، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

الشرح:

اشتراط القيد المشكوك اعتباره في إمام الجماعة، وأما الشك في اشتراط شيء في نفس صلاه الجماعة يقال: لا إطلاق يدفع به الاشتراط فلا بد في إحراز الجماعة من رعايته، وإلا فمقتضى قولهم عليهم السلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (١). وأدله الشكوك في الصلاه مقتضاها مع عدم إحراز الجماعة رعايه أحكامها.

وقد يقال عند الشك في اعتبار شيء في الجماعة: يرجع إلى أصله البراءة عن اعتباره، فإن الجماعة بنفسها مصداق للواجب وأحد فرديه وليس أجنياً عنه بأن تكون مجرد مسقط للواجب كالسفر الذي هو مسقط لوجوب الصوم، بل الجماعة متحد مع الطبيعي بالإضافة إلى أفرادها.

وبتعبير آخر: الواجب المفروض في المقام هو الجامع المنطبق عليها تاره وعلى الفرادى أخرى، فالجماعة مع الفرادى من قبيل الواجب التخييري كالقصر والتمام في مواطن التخيير. وذكرنا في بحث الواجب التخييري: أنه لا معنى للوجوب التخييري إلا تعلق الطلب بالجامع بين الفردين أو الأفراد، سواء أكان مقولياً متأصيلاً أم أمراً اعتبارياً كعنوان أحد الأمرين أو الأمور كما في خصال الكفارات، وعليه فمرجع الشك في اعتبار قيد في الجماعة كعدم وجود الحائل وإن لم يكن ساتراً إلى الشك في متعلق التكليف في مقام الجعل، وأن الجامع الملحوظ في ذلك المقام بين الفرادى وبين مطلق الجماعة أم لوحظ بينها وبين الجماعة المقيده بعدم الاشتمال على الحال أو عدم العلو بأزيد من مقدار شبر ونحو ذلك. ومن الظاهر أن كون

ص: ١٧١

١- (١) مستدرک الوسائل ٤ : ١٥٨، الباب الأول من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٥، عن العوالى ٢ : ٢١٨، الحديث ١٣، و ٣ : ٨٢، الحديث ٦٥.

ولا بأس بعلو المأموم على الإمام ولو بكثير [١].

الثالث: أن لا يتباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة [٢] إلا إذا كان

الشرح:

المأخوذ الجماعة المقيده ضيق يرفعه حديث: «رفع... ما لا يعلمون» (١). ولا يعارضه عدم لحاظ الجماعة في مقام الجعل بنحو المطلقه، فإن الأخذ بنحو الإطلاق توسعه، وهذا الأصل حاكم على أصاله عدم مشروعيه الجماعة الفاقده للقيد.

أقول: قد تقدّم أنّ الصلاه جماعه مع الصلاه الفرادى ليستا من الواجب التخييرى، بل الصلاه _ أى الطبيعى _ واجبه والجماعه مستحبه، فإن انضمت الجماعه إلى الطبيعى يترتب عليها بعض الأحكام كضمان الإمام القراء واعتبار إحراز كل منهما عند شك الآخر إلى غير ذلك؛ ولذا ذكرنا أنّ الجماعه مستحب توصّلى تكون الصلاه فرادى مع بطلان الجماعه، وعليه فالشك في تحقق الجماعه مع احتمال قيد فيه فمع عدم إحراز صحتها فالأصل اللفظى مقتضاه عدم تحققها.

وبالجملة، الجماعه مع وصف الفرادى ليستا من عدلين من الجماعه، بل ينتزع عنوان الفرادى عن عدم تحقق الجماعه لطبيعى الصلاه.

[١] كما ورد ذلك في ذيل الموثقه المتقدمه. نعم، لابد من اعتبار عدم العلو بحيث لا يصدق مع ذلك العلو القدوه.

الكلام في البعد بين الإمام والمأمومين

[٢] ذكر قدس سره أنه يعتبر في انعقاد الجماعة أن لا يكون بين الإمام والمأموم أو المأمومين، وكذا بين المأمومين في الصف المتأخر والمأمومين في الصف المتقدم بعد كثير. وإذا كان الصف طويلاً ينتهى إلى من ليس بينه وبين الإمام بعد كثير ولو

ص: ١٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٢٩٣، الباب ٣٧ من أبواب قواطع الصلاه، الحديث ٢. وفيه: «وضع» بدل «رفع».

فى صفّ متصل بعضه ببعض حتى ينتهى إلى القريب، أو كان فى صف ليس بينه وبين الصف المتقدمّ البعد المزبور وهكذا حتى ينتهى إلى القريب، والأحوط احتياطاً لا يترك أن لا يكون بين موقف الإمام ومسجد المأموم أو بين موقف السابق ومسجد اللاحق أزيد من مقدار الخطوه التى تملأ الفرج، وأحوط من ذلك مراعاة الخطوه المتعارفه، والأفضل بل الأحوط أيضاً أن لا يكون بين الموقفين أزيد من مقدار جسد الإنسان إذا سجد بأن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل.

الشرح:

بالوسائط فلا بأس به.

ثم تعرض إلى تحديد البعد الكثير الذى لا تصح معه الجماعه وعدم الفصل بالبعد الكثير الذى تصح معه الجماعه، فذكر أولاً أن لا يكون الفصل بين مسجد المأموم وموقف الإمام، وكذا الفصل ما بين موقف المصلّى فى الصف السابق وبين مسجد المصلّى فى الصف اللاحق بما لا يتخطى على الأحوط، بل ينبغى أن يكون الفصل بمقدار يتخطى. والأحوط أن تكون الخطوه متعارفه، بل الأحوط الأولى والأفضل أن لا يكون فصل ما بين مسجد المأموم وموقف الإمام ولا بين مسجد الصف اللاحق مع موقف المصلين فى السابق.

وبالجملة؛ إذا كان الفصل بين مسجد المصلين فى الصف اللاحق مع المصلّين فى الصف السابق بما يتخطى به فصله الجماعه صحيحه جماعه مع ملاحظه سائر شروطها، وإن كان بمقدار لا يتخطى به فلا يمكن الحكم بصحتها. وما ذكر أخيراً هو الاحتياط الأولى والأفضل بأن لا يكون بين مسجد اللاحق وموضع وقوف السابقين فصل أصلاً.

ولكن قد يناقش فى كون الفصل بما لا يتخطى موجباً لبطلان الجماعه بأنّ

ص: ١٧٣

الشرح:

الوارد في صدر الرواية في الفقيه عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ينبغي للصفوف أن تكون تامه متواصله بعضها إلى بعض، ولا يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد»^(١). فإنه بقرينه التعبير بـ«ينبغي» كون ما ذكر في الذيل أيضاً حكم غير إلزامي.

وقال أبو جعفر عليه السلام: إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأى صف كان أهله يصلون بصلاته إمام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاته»^(٢). ويحمل بقرينه التعبير بـ«ينبغي» في الصدر على كون نفي الصلاه على أنه من قبيل نفي الصلاه لجار المسجد إلا في المسجد^(٣)، على الكراهه وقلة الثواب لا بطلان الصلاه.

ولكن لا يخفى عدم إمكان المساعدة على ذلك، فإن ما ذكر في الصدر حكم الدخول في صلاه الجماعة ولا يجب حين الدخول ما ذكر في الصدر من ترتيب الصفوف والفاصله بينها، بل لو كان غرض صحيح في الدخول في الجماعة وعدم ترتيب ملاحظه الفاصله في الابتداء كما إذا كان الإمام في صلاه المغرب والعشاء والصبح قراءته فصيحاً يشترك المأمومين لاستماعها من الإمام لتصحيح قراءتهم يقف المأمومون بلا ملاحظه الفصل عند قراءه الإمام بين صفوفهم ثم يلاحظون الفصل بالرجوع إلى الفاصله لرعايه الركوع والسجود كما حدد في ذيل الصحيحه فلا بأس، فرعايه الفصل على ما في الصحيحه في ابتداء الدخول إلى الجماعة غير

ص: ١٧٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٦، الحديث ١١٤٣.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٦، الحديث ١١٤٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد، الحديث الأول.

الرابع: أن لا- يتقدّم المأموم على الإمام [١] في الموقف، فلو تقدّم في الابتداء أو الأثناء بطلت صلاته إن بقي على نية الائتمام، والأحوط تأخره عنه، وإن كان الأقوى جواز المساواه، ولا بأس بعد تقدّم الإمام في الموقف أو المساواه معه بزياده المأموم على الإمام في ركوعه وسجوده لطول قامته ونحوه، وإن كان الأحوط مراعاة عدم التقدّم في جميع الأحوال حتى في الركوع والسجود والجلوس، والمدار على الصدق العرفي.

الشرح:

واجب، بخلاف وقت الإتيان بالركوع والسجود ونحوهما كما لا يخفى، وذيل الصحيحه داله على اعتبار الفصل وقت السجود بل الركوع والهوى إليهما والتشهد والتسليم ولا يكون التعبير في الصدر بلفظ «ينبغي» قرينه على ما ذكر في الذيل بأن يحمل ما ذكر فيها على الاستحباب أو الكراهه.

يجب أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الموقف

[١] ذكر قدس سره اعتبار عدم تقدّم المأموم على الإمام في الموقف، فإن تقدّم على الإمام في الموقف في ابتداء الصلاه أو في أثنائها بطلت صلاه ذلك المأموم، وظاهر عبارته أنّ مساواه موقف المأموم مع موقف الإمام لا بأس به. نعم، ترك المساواه للموقف مع الإمام احتياط استحبابي.

ولكن تاره يكون المأموم واحداً ووقوفه مع الإمام بحيث يكون موقفهما مساوياً ممّا لا إشكال فيه، ويدلّ على ذلك روايات، منها: صحيحه محمد بن مسلم المعبر عنه بمحمّد، عن أحدهما عليه السلام قال: «الرجلان يؤم أحدهما صاحبه، يقوم عن يمينه، فإن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه» (١). ويؤيدها روايات، منها: محمد بن

ص: ١٧٥

الشرح:

مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن الرجل يؤم الرجلين؟ قال: «يتقدمهما ولا يقوم بينهما»^(١). والتعبير بالرواية لأن الراوى عن محمد بن مسلم الصدوق قدس سره وسنده إلى محمد بن مسلم على ما ذكر في مشيخه الفقيه^(٢) ضعيف.

نعم، يحتمل أن يكون في البين سند آخر معتبر إلاّ أنّه لا يكون دليلاً على اعتبارها حيث لا يخرج ذلك عن الاحتمال. وروى الحميرى في قرب الإسناد عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «المرأه خلف الرجل صف، ولا يكون الرجل خلف الرجل صفاً إنّما يكون الرجل إلى جنب الرجل عن يمينه»^(٣).

وبالجملة، إن كان المأموم واحداً مقتضى الصحيحه المؤيده بغيرها تعين وقوعه على يمين الإمام، ويؤيده ما ورد: في رجلين اختلفا فقال أحدهما: كنت إمامك، وقال الآخر: أنا كنت إمامك، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: صلاتهما تامّة، قلت: فإن قال كل واحد منهما: كنت أأتم بك، قال: صلاتهما فاسده وليستأنفا^(٤). والتعبير بالتأييد لاحتمال عدم تقدّم أحدهما على الآخر للظلمه أو العمى لا لجواز وقوفهما متساويين، وليس هذا من حمل المطلق على النادر؛ لأنّ الفرض في نفسه نادر.

وأما إذا كان المأمومين متعددين ففي الالتزام بجواز وقوفهم مساوياً مع الإمام

ص: ١٧٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٤٢، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٧.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٤.

٣- (٣) قرب الإسناد: ١١٤، الحديث ٣٩٥.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٢، الباب ٢٩ من صلاة الجماعة، الحديث الأول.

الشرح:

إشكال، فإن مقتضى الإمامة للإمام أن يتقدم على المأمومين كما يدلّ على ذلك ارتكاز المشرعه حتى من المخالفه حيث يعرف الإمام بتقدمه على المصلين. هذا مضافاً إلى ما ورد في بعض الروايات مثل ما ورد فيما وقع على الإمام ما لا يتمكن معه من إتمام صلاته من تقديم شخص آخر، أو بالإضافة إلى صلاه العراه حيث يتقدم الإمام عليهم بركبته، وما ورد في تحديد الفصل بين المأمومين وموقف الإمام إلى غير ذلك.

ويمكن الاستدلال بما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله الحميري، قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمه عليهم السلام هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبله، ويقوم عند رأسه ورجليه؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعله خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام _ وقرأت التوقيع، ومنه نسخت _ : «أما السجود على القبر فلا يجوز في نافله، ولا فريضه، ولا زياره، بل يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاه فإنها خلفه يجعله الامام، ولا يجوز أن يصلي بين يديه؛ لأن الإمام لا يتقدم، ويصلي عن يمينه وشماله» (١).

ولا يخفى أنّ ما في التوقيع: «ويصلي عن يمينه وشماله» لا ينافي النهي عن التقدم في الصلاه عن موضع دفن الإمام بأن يصلي قبل موضع دفن الإمام من حيث رأسه وقدميه.

ص: ١٧٧

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ١٦٠، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، الحديث ١ و ٢، تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨، الحديث ١٠٦.

الشرح:

وقد يورد على الاستدلال بذلك، بأنّ الكلام فى المقام هو تقدّم المأموم على إمام الجماعة فى موقفهما فى الصلاه لا فى تقدّم المصلّى على الإمام المعصوم فى صلاته الفردى من حيث الموضوع، مع أنه قد ذكر فى بحث مكان المصلّى جواز أن يصلّى المكلف فى حياه الامام عليه السلام مع تقدّم موضع صلاته عن موضع مقامه.

أقول: الموضوع الذى يحسب مدفن الإمام عليه السلام له احترام يقتضيه ما ورد فى الروايات المعتمده فى آداب الورود عليها والزياره فيها أنّ موضع دفنها من المشاعر التى يجب ملاحظه حرمتها، وإذا جعل الشارع أنّ الصلاه من خلف موضع دفنهم عليهم السلام وعدم التقدّم فى الصلاه على موضع دفنها فى الصلاه من ملاحظه حرمتها فيتبع، ولا يقاس فيما إذا دخل شخص على بيت الإمام عليه السلام فى حال حياته وأذن فى أداء صلاته فى بيته، فإنه لا يعدّ صلاته مع تقدّم موضع صلاته من الوهن حتى عند أصحابه عليهم السلام وما أشار إليه فى بحث مكان المصلّى فيه تأمل؛ وذلك فإنّ الروايه المذكوره فيه وارده فى صلاه الميت التى الولايه عليها لأولياء الميت.

وقد يقال: بأنه يجوز أن يكون الرجل المأموم الواحد واقفاً خلف الإمام إذا كان وقوفه معرضاً لالتحاق مأموم آخر، ويستدل على ذلك بروايه محمد بن الفضيل، عن أبى الصباح الكنانى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل، يقوم فى الصف وحده؟ فقال: «لا بأس، إنّما يبدو واحد بعد واحد»^(١). وفيه: مع التأمل فى سند الروايه من جهة أنّ محمد بن الفضيل الراوى عن أبى الصباح الكنانى هو محمد بن الفضيل بن غزوان الضبى من أصحاب الصادق عليه السلام أو محمد بن الفضيل الأزدى الصيرفى من

ص: ١٧٨

الشرح:

أصحاب الرضا عليه السلام الذى لم يوثق، بل يرمى بالغلو، بخلاف ابن غزوان فإنه ثقة مع أنَّ القيام فى الصف وحده يمكن أن يكون فى ضيق فى الصف المتقدم.

ودعوى أنَّ الراوى عن أبى الصباح الكنانى هو محمد بن القاسم بن الفضيل الأزدى، وينسب محمد إلى جدّه الفضيل كما فى موارد متعدده عن مثله، وهو ثقة لا يخرج عن مجرّد الاحتمال.

وممّا ذكرنا يظهر الحال فيما رواه الصدوق بإسناده عن موسى بن بكر أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يقوم فى الصف وحده؟ قال: «لا بأس إنَّما يبدو الصف واحداً بعد واحد»^(١).

نعم، لا- بأس بالالتزام بجواز الوقوف فى الصف وحده مع ضيق الصفوف، سواء وقف وحده وراء الصفوف أخذاً بقوله عليه السلام: صلّ خلف من تثق بدينه^(٢) أو الوقوف عن يمين الإمام لما ورد فى موثقه سعيد الأعرج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى الصلاه فلا يجد فى الصف مقاماً، أيقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال: «نعم، لا بأس، يقوم بحذاء الإمام»^(٣).

ولا يبعد أن يقال: بكون الوقوف بحذاء الإمام أولى من الوقوف وحده وراء الصفوف، ففى روايه السكونى، عن جعفر عن أبيه، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا- تكونن فى العيكل، قلت: وما العيكل؟ قال: أن تصلى خلف

ص: ١٧٩

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٩، الحديث ١١٤٧.

٢- (٢) انظر وسائل الشيعة ٨ : ٣٠٩، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨ : ٤٠٦، الباب ٥٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٣.

الشرح:

الصفوف وحدك، فإن لم يمكن الدخول في الصف قام حذاء الإمام أجزأه»^(١).

وقد وردت روايات في صلاة العراه جماعه، فإن الإمام لا يتقدم على المأمومين إلا بركبتيه، وربما ورد في إقامه صلاه جماعه أخرى بعد انقضاء جماعه سابقه وعدم تفرق عده من المأمومين أن يصلى الإمام جماعه من غير أن يتقدم على المأمومين.

روى الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أبي علي، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل، فقال: جعلت فداك صلينا في المسجد الفجر وانصرف بعضنا وجلس بعض في التسييح فدخل علينا رجل المسجد فأذن فمنعناه ودفعناه عن ذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أحسنت ادفعه عن ذلك وامنعه أشد المنع، فقلت: فإن دخلوا وأرادوا أن يصلوا فيه جماعه؟ قال: يقومون في ناحية المسجد ولا يبدو بهم إمام^(٢). ورواه الصدوق بإسناده عن محمد بن أبي عمير، عن أبي علي الحراني مثله^(٣)، وهذه الروايه وإن كانت ظاهره في سقوط الأذان للجماعه الثانيه بنحو العزيمه، وأن الإمام في الجماعه الثانيه لا يتقدم على المأمومين إلا أن أبي علي الحراني لم يثبت له توثيق، مضافاً إلى رفع الروايه التي نقلها الشيخ، فإن طبقه الحسين بن سعيد لا تناسب نقلها عن أبي علي بلا واسطه حيث ينقل أبو علي عن أبي عبد الله عليه السلام.

والحاصل: أن الفتوى باستحباب قيام الإمام مع المأمومين في الجماعه الثانيه

ص: ١٨٠

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٧، الباب ٥٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٥٥، الحديث ١٠٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٨، الحديث ١٢١٧.

(مسألة ١): لا بأس بالحائل القصير الذى لا يمنع من المشاهده [١] فى أحوال الصلاه وإن كان مانعاً منها حال السجود كمقدار الشبر، بل أزيد أيضاً.

نعم، إذا كان مانعاً حال الجلوس فيه إشكال لا يترك معه الاحتياط.

الشرح:

ووجوبه مشكل جداً.

كما أنّ الفتوى باستحباب قيام مأوم واحد عن يمين الإمام وجواز قيام المأومين مع الإمام فى الصف الأول لا- يخلو عن الإشكال، سواء أُريد قيام المأومين عن يمين الإمام ويساره مساوياً أو تأخر المأومين من الإمام بشيء يسير لا يكون من خلف الإمام، والله العالم.

الكلام فى الحائل

[١] قد يقال: إنّ الحائل _ يعنى عنوانه _ لم يرد فى شيء من الأخبار، وإنّما الوارد فيها عنوان ما لا يتخطى، فإنّ الموصول يصلح أن ينطبق على البعد بين موقف الإمام ومسجد المأوم، وكذا موقف الصف السابق ومسجد الصف اللاحق، ويصلح أن ينطبق على المانع بين مسجد المأوم وموضع وقوف الإمام أو بين الصف السابق ومسجد أهل الصف اللاحق.

وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ ظاهر قوله عليه السلام إنّ ما ورد فى نسخه الكافى: «إن صلّى قوم وبينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، وأى صفّ كان أهله يصلّون بصلاه إمام وبينهم وبين الصفّ الذى يتقدّمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم، فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاه إلّا من كان بحيال الباب». الحديث (١). فإنه ذكرنا قوله عليه السلام: «فإن كان بينهم ستره أو جدار فليس ذلك لهم بصلاه»

ص: ١٨١

الشرح:

الخ. ظاهر التفريع بما لا- يتخطى وأنه يعتم السترة بين الإمام والمؤمنين، وكذا بين صفوف المؤمنين. والتعبير بالسترة ظاهره المانع من المشاهده كما أنّ عطف الجدار على السترة به أو ظاهره أنّ وجود الجدار بين الإمام والمؤمن وكذا بين الصفوف يمنع عن انعقاد الجماعه، حيث إنّ الجدار ظاهره المانع من استطرار لا المانع عن المشاهده، وعلى ذلك فوجود الجدار على ما ذكر وإن اشتمل لثقب في مواضع منه يرى الإمام أو الصف السابق من خلاله لا يفيد في صحه صلاه الجماعه.

نعم، لو كان السترة أو الجدار القصير إذا كان بحيث يتخطى بالخطوه المتعارفه فلا يضرّ وجودهما في انعقاد الجماعه؛ لأنه يمكن في الفرض لقصر الحائل الاستطراق والمشاهده.

وعلى الجملة، الالتزام بأنّ المراد من الجدار مثلاً- للسترة ومن قبيل عطف الخاص على العام لا يمكن المساعدة عليه، بل ذكر الجدار ظاهره كونه مانعاً عن الاستطراق. وما في ذيل الروايه على ما روى صاحب الوسائل عن الفقيه: «وأَيُّما امرأه صلّت خلف إمام وبينها وبينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاه»^(١) كون المراد بـ«ما لا يتخطى» البعد في ذلك، لأن عدم ما نعيه الحائل في صلاه المرأه خلف الإمام لا ينافي كون المراد منه فيما قبل ذلك السترة والحائل كما لا يخفى.

وعلى الجملة، إذا فرض إقامة الجماعه في داخل المسجد وكان كل جدار المسجد من ناحيه القبلة بنحو الشبكه، وكان باب آخر لصحن المسجد واجتمع

ص: ١٨٢

١- (١) وسائل الشيعه: ٨ : ٤١٠، الباب ٦٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢، عن من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٦، الحديث ١١٤٤.

(مسأله ٢): إذا كان الحائل ممّا يتحقق معه المشاهده حال الركوع لثقب في وسطه مثلاً أو حال القيام لثقب في أعلاه أو حال الهوى إلى السجود لثقب في أسفله فالأحوط والأقوى [١] فيه عدم الجواز، بل وكذا لو كان في الجميع لصدق الحائل معه أيضاً.

الشرح:

الناس وراء الجدار المشبك وأرادوا الاقتداء بالإمام المصلّي مع المؤمنين في داخل المسجد، فإنه لا يحسب داخل المسجد مع صحن المسجد مكاناً واحداً ما لم يكن باب يفتح من جانب من الجدار المشبك إلى داخل المسجد حتى يتم اتصال الصفوف التي في صحن المسجد إلى الصفوف التي في داخله ولو بواسطة شخص أو شخصين الذين يصلون عند من باب صحن المسجد إلى داخل المسجد المصحح كون داخل المسجد وخارجه أى الصحن مكاناً واحداً.

وقد تلخّص ممّا ذكرنا أنّ الحائل الذي يتخطّى ولا يمنع عن المشاهده إلّا عند السجود لا يكون مانعاً عن انعقاد الجماعة.

نعم، لو كان مانعاً بحيث حال الجلوس أيضاً، ففي انعقاد الجماعة معه محل إشكال. وقد تقدّم حكم الشك عند الشك في اشتراط شيء في انعقاد الجماعة وأنه لا بد من الاحتياط حتى يحرز الجماعة.

[١] لما ذكرنا من أنّ المانع عن جواز الاقتداء ليس مجرد عدم المشاهده، بل الحائل الذي لا يمكن معه الاستطراق مانع عن انعقاد الجماعة، كما يدلّ عليه مضافاً إلى ما تقدّم قوله عليه السلام من بطلان الصلاة في جانبي المقاصير التي أحدثها الجبارون، فإن المحكى ويقتضيه الاعتبار كون جانبيها مشبكه، والحكم بالبطلان في الصلاة في جانبيها يقتضى كون الحائل بنفسه مانعاً لا بعنوان الستره.

وممّا ذكر يظهر أيضاً عدم جواز الاقتداء فيما كان الحائل زجاجاً، فإنّ الزجاج

(مسأله ٣): إذا كان الحائل زجاجاً يحكى من وراءه فالأقوى عدم جوازه للصدق.

(مسأله ٤): لا بأس بالظلمه والغبار ونحوهما، ولا تعدّ من الحائل [١] وكذا النهر والطريق إذا لم يكن فيهما بُعد ممنوع في الجماعه.

(مسأله ٥): الشباك لا يعد من الحائل، وإن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصاً مع ضيق الثقب [٢] بل المنع في هذه الصوره لا يخلو عن قوه لصدق الحائل معه.

الشرح:

غايته أن لا يكون من الستره لحكايته لما من وراءه، ولكن لا يخرج عن عنوان الحائل. وسيجىء مزيد توضيح لذلك في المسأله الثامنه.

[١] بل لا تعدّ بالظلمه والغبار ونحوهما؛ لأنها لا تعد من الستره أيضاً.

وبتعبير آخر: الظلمه والغبار كما لا تعدّان حائلاً، كذا لا تعدّان من الستره أيضاً. وأيضاً يظهر في اعتبار عدم الستره والحائل بين كون المأموم بصيراً أو أعمى.

[٢] وقد قيد في كلمات الأصحاب الحائل المانع بالذى يمنع عن المشاهده، ويتفرع عليه بأن الشباك لا يكون مانعاً، ولكن الظاهر أن الحائل مانع عن انعقاد الجماعه فيما إذا كان الحائل بما لا يتخطى. وأما إذا كان بمقدار شبر، بل الأزيد منه ولكن بمقدار يتخطى فلا بأس به ولا يضرّ عدم المشاهده في السجود للإمام أو لأهل الصف المتقدم أخذاً بظاهر تحديد المانع أيضاً بما لا يتخطى به.

وبالجمله، الجدار المشبك إذا كان بما لا يتخطى به لا يصحّ الجماعه، بل بلا اتصال ولو من باب لداخل المسجد أو مكان الصلاه لتكون الصفوف التى وراء المصلّى في ذلك الباب وراءه أو من جانبيه متصلاً بالداخلين ويعدّ مكان داخل المسجد أو خارجه مكاناً واحداً.

ص: ١٨٤

(مسألة ٦): لا- يقدح حيلولة المأمومين بعضهم لبعض وإن كان أهل الصف المتقدم الحائل لم يدخلوا في الصلاة إذا كانوا متهيئين لها [١].

(مسألة ٧): لا يقدح عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول [٢] أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استطاله الصف، ولا أطوليه الصف الثاني مثلاً من الأول.

(مسألة ٨): لو كان الإمام في محراب داخل في جدار ونحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه وبين الإمام، ويصح اقتداء من يكون مقابل الباب لعدم الحائل بالنسبة إليه، بل وكذا من على جانبه ممن لا يرى الإمام لكن مع اتصال الصف على الأقوى وإن كان الأحوط لعدم [٣] وكذا الحال إذا الشرح:

[١] كما عليه السيرة المتشرعة، ولو اعتبر دخول أهل الصفوف في الصلاة بالترتيب كما أمكن الجماعات التي تكون الصفوف فيها كثيره حتى فيما كانت الصفوف قصيره فضلاً عما إذا كانت طويله جداً.

[٢] ذكر قدس سره : أنه لا يعتبر أن يرى المأموم في الصف الأول الإمام، كما إذا كان الصف الأول طويل جداً لا يرى من يقف في آخر الصف من طرفه الإمام. فإنّ المعتبر من الجماعة اتصال الصف بأن يرى أهله إلى أن ينتهي إلى من يرى الإمام سواء، في الصف الأول أو في الصفوف المتعاقبة، فإنّ في كل صف ينتهي الواقف إلى من يرى الإمام ولو بواسطه من يصلى في الصفوف المتقدمه. ولولا كفايه الاتصال كذلك لبطلت الجماعة بالإضافة إلى أهل الصف الثاني فضلاً عن الصفوف المتأخره. وبهذا يظهر عدم رؤيه أهل الصف الثاني لإطالته الإمام لا يضرّ بصلاه الجماعة كما في استطاله الصف الأول.

[٣] الظاهر أنّ ما ذكر الماتن من الاحتياط الاستجابي في ترك هذه الصلاة من الجماعة؛ لما ذكر بعض من أنّ المستفاد ممّا ورد في صحيحه زراره عن

زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من في خارج المسجد مقابلاً للباب ووقف الصف من جانبيه فإنّ الأقوى صحه صلاه الجميع وإن كان الأحوط العدم بالنسبه إلى الجانبين.

(مسأله ٩): لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه [١] الشرح:

أبى جعفر عليه السلام قال: إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلا من كان حيال الباب، قال: وقال: هذه المقاصير إنّما أحدثها الجبارون، وليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاه من فيها صلاه. الحديث (١). فإنّ استثناء من صلى حيال الباب من المصلين فقط يقتضى أن لا تصح صلاه غيره ولو كان ممن يصلون على جانبى المصلّى حيال الباب، ولكن لا يخفى أنّ مراده عليه السلام أنّ الصلاه جماعه التى كانت تبدأ من جانبى المقاصير حتى من كان بحيال الباب يصلّى بتلك الجماعه بدوه من جانبى المقاصير كانت محكومه بالبطلان، والإمام عليه السلام قد قال: وليس لمن صلى خلف المقاصير مقتدياً بصلاه من فيها صلاه. راجع إلى تلك الجماعه. ومراده أنّ شرط الجماعه إنّما يكون فيمن بحيال الباب لا أنّ صلاته فى تلك الجماعه صحيحه فقط كما لا يخفى.

وعلى ذلك، فإن بدو صلاه الجماعه بسائر شروطها ممن هو واقف حيال الباب فالصحيحه غير ناظره إلى ذلك، فتدبر. فلا مورد للاحتياط أيضاً وتصحّ الصلاه جماعه فى الرواق متصلاً بالجماعه التى تبدأ فى الحرم خلف الضريح المبارك أو خلف قبر الإمام بلا إشكال.

[١] وقد تقدّم أنّه يحكم ببطلان الجماعه من المصلّى إذا فقد الاتصال بالإمام أو فقد الاتصال بمن يرى الإمام ولو بوسائط، كما أوضحنا ذلك فيمن يصلّى من جانبى

ص: ١٨٦

وبين من تقدّمه إلّا إذا كان متصلاً بمن لم تحلّ الأُسُطوانه بينهم، كما أنه يصحّ إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدّمه حائل مانع.

(مسألة ١٠): لو تجدد الحائل في الأثناء فالأقوى [١] بطلان الجماعة ويصير منفرداً.

الشرح:

المقاصير. وأمّا لو اتّصل ولو من جانب واحد، كما لو كان قدّامه حائلاً كالأُسُطوانه ووقف على يمينه المصلّي الآخر لا حائل بينه وبين المصلين إلى آخر الصف الذين يرون الصف الأول الذي يرى عده منهم الإمام أو من وقف على يساره مصلّ لا حائل بينه وبين أشخاص يرون الصف الأول الذي لا حائل بينهم وبين الإمام.

وبالجملة، إذا كانت جماعه يصلون خلف جدار ولكن كانوا يتصلون من أحد الجانبين إلى المصلّين الذين يرون الصفوف المتقدّمة الذين يرون الإمام ولو بوسائط، كما هو الحال في المصلين في الرواق من العتبات المقدسه المتصلين بالصفوف الواقعه في باب الرواق الذين يتصلون إلى الجماعة المنعقده داخل الحرم الشريف صحت جماعتهم، وإنما يحكم ببطلان الجماعة المصلين في الأُسُطوانه إذا كانت الأُسُطوانه نظير المقاصير التي أحدثها الجبارون بأن يصلون جماعة داخل تلك الأُسُطوانه الخالي وسطها ولم يكن لهم اتصال بالمصلين خارج تلك الأُسُطوانه أصلاً كما فرضنا في المقاصير الوارده في صحيحه زواره المتقدمه.

[١] وذلك فإنّ المستفاد من صحيحه زواره المتقدمه التي رواها المشايخ الثلاثة (١) أنّ الموجب لبطلان الجماعة كون ما لا يتخطى به، سواء كان بعداً أو حائلاً مانع عن انعقاد الجماعة، سواء حدث أثناء صلاه الجماعة أو كان من الأوّل.

ص: ١٨٧

١- (١) الكافي ٣: ٣٨٥، الحديث ٤، وتهذيب الأحكام ٣: ٥٢، الحديث ٩٤، ومن لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٦، الحديث ١١٤٤.

(مسألة ١١): لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلاً به لعمى أو نحوه لم تصحّ جماعه، فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلاه المنفرد أتمّ منفرداً، وإلاّ بطلت [١]

(مسألة ١٢): لا بأس بالحائل الغير المستقرّ كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك [٢] نعم إذا اتصلت المازة لا يجوز وإن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع حينئذٍ.

الشرح:

وما يقال: من انصرافها بما إذا كان ما لا يتخطى به من الابتداء، لا يمكن المساعدة عليه، خصوصاً بملاحظه ما ذكر فيها من ستره، فإن السترة تعمّ الساتر الذي يمكن رفعه في الأثناء أو وضعه في الأثناء.

[١] وليكن المراد ممّا ينافي صلاه المنفرد ما يوجب بطلان صلاه المنفرد عمداً وسهواً كتعدد الركوع باعتقاد أنّ الصلاه جماعه. وأمّا إذا لم يرتكب ذلك، بل ترك القراءة في الركعتين الأولتين باعتقاد الجماعه، فإنّ الظاهر صحة صلاته منفرداً حتى فيما إذا التفت إلى بطلان الجماعه بعد الصلاه لجريان حديث: «لا تعاد» (١) بالإضافة إلى ترك القراءة.

[٢] فإن الظاهر من ذكر الجدار في الصحيحه كما ذكرنا سابقاً ما يمنع عن الاستطراق فلا يشمل مرور شخص أو حيوان ونحو ذلك.

نعم، إذا كان في البين اتصال الماده فلا يبعد أن يشمله الستره فإنّ المانع وإن لم يكن مع استمرار المرور ثابتاً إلا أنّ المنع عن الرؤيه مستمر.

ص: ١٨٨

(مسأله ١٣): لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه [١] وكذا لو شك قبل الدخول في الصلاة في حدوثه بعد سبق عدمه، وأما لو شك في وجوده وعدمه مع سبق العدم فالظاهر عدم جواز الدخول إلا مع الاطمئنان بعدمه.

(مسأله ١٤): إذا كان الحائل مميّلاً لا يمنع عن المشاهده حال القيام ولكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس والمفروض زواله حال الركوع أو الشرح:

[١] كما إذا كان في أول الصلاة اتصال الصفوف وعدم الحائل الذي يقطع الاتصال، وشك في حدوثه أثناء الصلاة، فيستصحب بقاء عدم الحائل واتصال الصفوف. وكذا فيما إذا شك من أول الصلاة في وجود الحائل وعدمه كما إذا شك في حدوث حائل بين المأموم والإمام حيث يكون عدم الحائل بينهما كافياً في صحة الجماعة بينهما.

وبالجملة، إذا كان قاطع اتصال الصفوف منحصراً في احتمال وجود الحائل ولم يكن سابقاً في أول الصلاة يجرى الاستصحاب في ناحيه عدم حدوث الحائل، ولكن إذا شك في الحائل واتصال الصفوف فمجرد إحراز عدم الحائل تعبداً لا يكفي في صحة الجماعة وإحراز اتصال الصفف، إلا- إذا شك في الحائل بين المأموم والإمام فقط دون الاتصال في الصف الأخير، فإنه بالاستصحاب في عدم الحائل بين الإمام والمأمومين في ذلك يحرز صحة جماعتهم. وأما إذا لم يعلم حاله السابقه للحائل، كما في تبادر الحالتين والشك في التقدّم والتأخر لا بد في إحراز صحة الجماعة من الوثوق بعدم الحائل فعلاً؛ لما ذكرنا من أنّ الواجب هو طبعي الصلاة والجماعه مستحبه، فمع إحرازها مقتضى الأصل المتقدّم لزوم إحراز أنّ القراءة على الإمام، وعند الشك في عدد ركعات الصلاة إحراز جواز رجوع كل منهما إلى الآخر.

الجلوس هل يجوز معه الدخول في الصلاة؟ فيه وجهان [١] والأحوط كونه مانعاً من الأول وكذا العكس لصدق وجود الحائل بينه وبين الإمام.

الشرح:

[١] والأظهر في الفرض عدم جواز الجماعة المفروضة؛ لأن مقتضى صحيحه زراره المتقدمه مهما كان في الصلاة ستره لا تكون تلك الصلاة لهم بصلاة، والمفروض أنه كان عند ابتداء الصلاة بالإضافة إلى ركوعها والجلوس للتشهد ستره، وكذلك في العكس عند الركوع والجلوس لم يكن ستره ولكن كانت بالإضافة إلى القيام إلى الركعة الثانية، والستره نظير جملته من المشتقات يكفي في صدقها إمكان فعله المبدأ أو قابليته له، فلاحظ.

ولكن لا يخفى أنه لا يعتبر في صحه الجماعة وانعقادها مشاهدته الإمام أو الصف المتقدم، بل يكفي اتصال الصفوف بالمعنى المتقدم، وإذا كان في البين اتصال تحققت الجماعة، وإن لم يشاهد جميع الصف المتقدم الإمام أو جل الصف المتأخر بأن كان في البين اتصال الصفوف بالمعنى المتقدم.

وبالجملة، الحائل المفروض في المسألة مع اتصال الصفوف لا بأس به، ومع عدم الاتصال لا تصح الجماعة وإن شاهد المصلين الإمام والصفوف.

وبالجملة، ما ذكر الماتن من كون الحائل المزبور مانعاً ما إذا فرض المانع ساتراً بين الإمام والمأمومين الذين هم واسطه في اتصال المأمومين بالإمام، وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن صلى قوم بينهم وبين الإمام ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان حيال الباب» الحديث (١).

ص: ١٩٠

(مسألة ١٥): إذا تمت صلاة الصف المتقدم وكانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر لكونهم حينئذ حائلين غير مصليين [١] نعم إذا قاموا بعد الإتمام بلا فصل ودخلوا مع الإمام في صلاة أخرى لا يبعد بقاء قدوه المتأخرين.

الشرح:

[١] يقع الكلام في المقام في جهتين: الأولى: أنه إذا تمت صلاة أهل الصف المتقدم لكونهم مسافرين يكونون بعد إتمام صلاتهم قصرًا مع كونهم جالسين في مكانهم حائلين بين الصف المتأخر والصف المتقدم من صف المسافرين، وقال الماتن قدس سره: إن كونهم حائلين مع جلوسهم في مكانهم ما إذا لم يقوموا من مكانهم فوراً بأن يدخلوا في صلاة الإمام بقصد صلاة أخرى من الأداء كالعصر أو العشاء أو القضاء. وأمّا إذا قاموا فوراً ودخلوا في الجماعة لا يبعد عدم حسابهم حائلاً حيث كان افتراقهم عن الإمام بالتسليم، ومع دخولهم في صلاة أخرى مع الإمام يحسبون من الحائل غير المستقر، وقد تقدّم ظاهر مانع الحائل هو استقراره لا افتراقه عن الإمام دقيقه أو دقيقتين كما تقدّم.

والكلام في المقام الثاني الذي تعرض الماتن له في المسألة التاسعة عشرة: أن مع إتمام أهل الصف المتقدم صلاتهم لكونهم مسافرين يحصل البعد ما بين أهل الصف المتأخر مع أهل الصف المتقدم على صف المسافرين بما لا يتخطى، وقد دلت صحاحه زرارته التي رواها المشايخ الثلاثة: أنه إذا كان بين الإمام وأهل الصف المتقدم أو بين الصف المتقدم واللاحق عليه بما لا يتخطى فلا تكون تلك الصلاة لهم (١). وبعض الأصحاب التزموا بمبطلية هذا المقدار من البعد من غير فرق بين كون

ص: ١٩١

١- (١) الكافي ٣: ٣٨٥، الحديث ٤، ومن لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٦، الحديث ١١٤٤، وتهذيب الأحكام ٣: ٥٢، الحديث ٩٤.

(مسأله ١٦): الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز [١] معه الاقتداء.

(مسأله ١٧): إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين [٢] بأن

الشرح:

الصف للمسافرين الذين تمت صلاتهم بعد إتمامها قصراً دخلوا فى صلاه الإمام فوراً أم لا بخلاف مسأله الحائل، ولكن لا يخفى أن المبطل من البعد أيضاً ما كان مستقراً، وأما البعد غير المستقر كما إذا دخلوا فى صلاه الإمام بنيه صلاه أخرى يكون البعد المزبور كالبعد فى التأخير فى الدخول إلى الصلاه بعد تكبيره الإحرام من الإمام وإن لم يدخل فى الصلاه أهل الصف المتقدم.

هذا كله فى إتمام صلاه جميع أهل الصف، وأما مع بقاء بعضهم مصلين وتحقق الاتصال المعتبر بهم فلا تضر بصحة الصف المتأخر عن صف المسافرين، حيث إن فى البين اتصالاً بوساطه المصلين الحاضرين فى الصف المتقدم المفروض كون عدده منهم المسافرين القاعدين بعد إتمام صلاتهم قصراً، بخلاف ما كان تمام أهل الصف مسافرين بحيث يكون عدم قيامهم فوراً للدخول فى صلاه الإمام ولو بنيه صلاه أخرى موجباً لانفراد صلاه أهل الصف المتأخر عن صفهم كما تقدم.

[١] وذلك لصدق الستره عليه حيث يكفى فى صدق هذا العنوان كونه ساتراً العين وأن يرى الشبح من ورائه.

نعم، فى بعض الموارد لا يكفى ستر العين من دون ستر الشبح كما فى موارد ستر المرأة نفسها عن الأجنبى، حيث إن الغرض من وجوب الستر عليها التحفظ من النظر إليها بما يناسب عفتها وكذا فى نحو ذلك من الموارد.

الفصل والبعد المانع فى اتصال صفوف الجماعه

[٢] المفروض فى المسأله اتصال المصلين فى الصف الأول بحيث ينتهى أهله

كان بين بعضهم مع البعض فصل أزيد من الخطوه التي تملأ الفرج، فإن لم يكن قدامهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن إلى جانبهم أيضاً متصلاً بهم من ليس بينه وبين من تقدمه البعد المانع لم يصح اقتداؤهم، وإلاّ صحّ، وأما الصف الأول فلا بد فيه من عدم الفصل بين أهله، فمع له لا يصح اقتداء من بُعد عن الإمام أو عن المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع.

الشرح:

من جهتي اليمين أو اليسار إلى الإمام أو من يراه، ولكن أهل الصف المتأخر بل جميع الصفوف المتفرقة كانوا متفرقين بأن كان الفصل بين كل من يصلي في الصف المتأخر مع المصلّي الآخر فيه ممّا لا يتخطى بأن كان أزيد من الخطوه التي تملأ الفرج، فإن لم يكن قدامهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع، ولم يكن إلى جانبهم أيضاً متصلاً بهم من ليس بينه وبين من تقدمه البعد المانع من أهل الصف المتقدم لم يصح اقتداؤهم بأن لا يكون من يصلي في الصف المتأخر متصلاً من أحد أطرافه الثلاث أي اليمين أو اليسار أو القدام إلى الصف الأول يبطل اقتداؤه وإن تحقق الاتصال من إحدى جهاته صحّ اقتداؤه، وقد تقدّم سابقاً ذكر كفايه الاتصال بالصف الأول من إحدى الجهات الثلاث، ولو لم يكف ذلك لكانت صحه الصفوف اللاحقه محل تأمل، بل منع هذا بالإضافة إلى الصفوف المتأخره، وأما بالإضافة إلى الصف الأول فيعتبر أن لا يكون الفصل بين المصلين فيه متفرقين بعضهم ممّن يتصل بالإمام بأزيد من الخطوه، وإلاّ لم يصح اقتداؤه مع الفصل المانع، كما إذا تبعّض أهل الصف الأول على قسمين؛ بعضهم واقفين خلف الإمام من غير بُعد مانع بينهم؛ ولذا تصح جماعتهم، والبعض الآخر بينهم وبين البعض المفروض أولاً بُعد مانع فلا تصح جماعتهم؛ لعدم اتصالهم بالإمام.

(مسألة ١٨): لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة [١] وصار منفرداً، وإن لم يلتفت وبقي على نية الاقتداء فإن أتى بما ينافي صلاة المنفرد من زياده ركوع — مثلاً — للمتابعه أو نحو ذلك بطلت صلاته وإلا صحت.

(مسألة ١٩): إذا انتهت صلاة الصف المتقدم من جهة كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخر للبعد، إلا إذا عاد المتقدم [٢] إلى الجماعة بلا فصل، كما أن الأمر كذلك من جهة الحيلولة أيضاً على ما مر.

الشرح:

[١] ذكر الأصحاب قدس سرهم اشتراط عدم البعد بين الإمام والمأموم كاعتباره في صحه جماعه الصفوف على ما تقدم، وكما أن عدم البعد معتبر في انعقاد الجماعة في الابتداء كذلك بقاء عدم البعد معتبر في بقاء الجماعة، وعليه فمع اختلال هذا الشرط في الأثناء تبطل الجماعة وتصير الصلاة فرادى؛ لما تقدم من أن الجماعة أمر مستحب زائد على طبعي الصلاة التي تعلق بها الأمر؛ ولذا لا تكون مع عدم تحقق الجماعة إلا طبعي الصلاة.

ولا تحتاج كون الصلاة فرادى إلى نية الانفراد، ويعتبر بالانفراد فيما لا تتحقق عنوان الجماعة في الصلاة. وإذا تجدد البعد وبطلت الجماعة تكون الصلاة فرادى، سواء التفت المصلّى أم لا، فإن لم يتحقق منه ما ينافي صلاة المنفرد، سواء كان مع الالتفات وعدمه كتعدد الركوع لتبعيه الإمام صحت صلاته فرادى ونقص القراءة لا يضرّ لحديث: «لا تعاد» (١). وإن تحقق مع عدم التفاته لبطلان الجماعة المنافي لصلاة المنفرد بطلت صلاته حتى منفرداً، ومثله ما إذا شك المأموم الغافل عن بطلان جماعته في ركعات صلاته واتبع الإمام في البناء.

[٢] وقد تقدم ما في المسألة في ذيل المسألة الخامسة عشره، فراجع.

ص: ١٩٤

(مسألة ٢٠): الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاة لا يضرّ بعد كونهم متهيئين للجماعة، فيجوز لأهل الصف المتأخر الإحرام قبل إحرام المتقدم [١] وإن كان الأحوط خلافه، كما أنّ الأمر كذلك من حيث الحيلولة على ما سبق.

(مسألة ٢١): إذا علم بطلان صلاة الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخرين من جهة الفصل أو الحيلولة [٢] وإن كانوا غير ملتفتين للبطلان، نعم مع الجهل بحالهم تحمل على الصّحة ولا يضرّ، كما لا يضر فصلهم إذا كانت صلاتهم صحيحة بحسب تقليدهم وإن كانت باطلة بحسب تقليد الصف المتأخر.

الشرح:

[١] وكما أنّ في حدوث البعد الحاصل من كون أهل صف مسافرين ورجوعهم إلى الاقتداء بالإمام فوراً لا يحسب البعد المزبور أمراً مستقراً، كذلك في عدم دخول أهل الصفوف المتقدمة وفرض دخول المتأخرين في الصلاة مع كونهم متهيئين لا يكون بعد مستقراً.

[٢] ذكر قدس سره : أنه إذا أحرز بطلان صلاة الصف المتقدم تبطل جماعه الصف المتأخر؛ لحصول البعد الموجب له بين الإمام والصف المتأخر، ولحصول حيلولة الصف المتقدم المحرز بطلان صلاتهم بين الإمام والصف المتأخر، كما إذا كانت الجماعة المصلّون في الصف الأوّل وظيفتهم وضوء الجبيرة لصلاتهم، ولكن دخلوا في صلاتهم بالتميم، فإنه تبطل صلاة الصف المتأخر جماعه وتصير وظيفتهم الفرادى.

ويترتب على ذلك فإن لم يكن منهم من يأتي في تلك الصلاة ما ينافي صلاة المنفرد كتعدد الركوع أو ترك القراءة مع التفاته إلى بطلان صلاة الصف المتقدم يحكم ببطلان صلاته أيضاً، وإلاّ تصحّ صلاته منفرداً مع التفاته من الأوّل إلى بطلان صلاة

(مسأله ٢٢): لا يضرّ الفصل بالصبي المميّز ما لم يعلم [١] بطلان صلاته.

الشرح:

الصف المتقدم.

هذا فيما إذا أحرز بطلان صلاتهم، ولو احتمل أهل الصف المتأخر صحه صلاه الصف الأوّل بأن كان تيممهم بعنوان الاحتياط، وإلا كانوا قبله متوضئين بوضوء الجبيرة فلا يحكم ببطلان الجماعة، بل يحكم بصحتها بحمل جماعه الصف الأوّل بالصحه، بل لو كان الصف الأوّل يرون صحه صلاتهم بالتيمم بحسب اجتهادهم أو تقليدهم ويرون أهل الصف المتأخر وظيفتهم وضوء الجبيرة لا يحكم ببطلان الجماعة؛ لأنّ مادّل على مانعيه البعد أو مانعيه الحائل ينصرف عن هذه الصورة التي يرون أهل الصف الأوّل وظيفتهم في الجماعه والفرادى مع الجبيرة المفروضه التيمم.

كيف لا- يحكم في هذه الصورة بصحه الجماعه؟ وقد قامت السيره الثابته على صحه الجماعه، ولو كان بعض أهل الصف معتقدين ببطلان صلاه بعض الصف المتقدّم، ولكن لا يرون بطلان صلاتهم، كما يشهد بذلك صحه صلاه الجماعه في مسجد الكوفه مع بعض المصلين أو أكثرهم من العامه.

والمتحصل: أنه إذا كان الصف المتقدّم بحسب اجتهادهم أو تقليدهم بانين على صحه صلاتهم فاعتقاد أهل الصف المتأخر بطلان صلاتهم بحسب اجتهادهم أو تقليدهم لا يمنع عن جواز الاقتداء بتلك الجماعه، فلا يحسب الصف المتقدّم لا حائلاً ولا موجباً لبعد الصف المتأخر عن الصف المتقدّم الواسطه في الاتصال.

[١] لا ينبغي التأمل في أنّ الفصل بالصبي المميّز بناءً على مشروعيه صلاته لا يضرّ ولا ينقطع به الاتصال المعتبر في صحه صلاه الجماعه، ولا يحسب حائلاً ولا بعداً يضرّ بالجماعه.

(مسألة ٢٣): إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه [١] وإن شك في تحققه من الأول وجب إحراز عدمه إلا أن يكون مسبوقاً بالقرب، كما إذا كان قريباً من الإمام الذي يريد أن يأت به فشك في أنه تقدّم عن مكانه أم لا.

الشرح:

نعم، بناءً على أن صلاة الصبي تمرّنيه ولا مشروعيه لصلاته قيل أيضاً كذلك؛ لما ورد في روايه أبي البخترى، عن جعفر، عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: «الصبي عن يمين الرجل في الصلاة إذا ضبط الصف جماعه» الحديث (١). حيث إن ظاهرها تحقق صلاة الجماعة بصلاة الصبي عن يمين الإمام وإن قيل بكون عباداته تمرّنيه، ولكن ظاهرها كون صلاة الصبي مشروعه تتحقّق بها صلاة الجماعة لا أنه مع الصبي تتحقّق صلاة الجماعة ولو لم يكن يصلى، هذا مع ضعف الرواية وعدم صلاحها للاعتماد عليها.

نعم، لو أظهر الصبي صحه صلاته وجماعته فلا يبعد عدم بطلان جماعته كما تقدّم في المسألة السابقة.

[١] المفروض في المسألة عدم البعد المضرّ في ابتداء صلاة الجماعة، ويشك في حدوثه في أثنائها يجرى الاستصحاب في أن عدم البعد المضرّ باقٍ كما كان. وبعبارة أخرى: يجرى الاستصحاب في بقاء الاتصال المتحقّق في أول صلاة الجماعة وإن شك في أثناء صلاة الجماعة في كون البعد المضرّ كان في أول الصلاة أم لا وجب إحراز عدمه ولو بعد إتمام تلك الصلاة رجاءً، والفحص عن حال البعد وعدمه بعدها ليحصل له الاطمئنان أو قول الثقة بعدم البعد ولا تجرى أصاله عدم البعد من غير الحالة السابقة. فإن أصاله عدم البعد تحتاج إلى إحراز الحالة السابقة

ص: ١٩٧

(مسأله ٢٤): إذا تقدّم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً [١] ولا يجوز له تجديد الاقتداء، نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد بقاء قدوته.

الشرح:

والأفلا مجرى لها. وقد تقدم سابقاً عدم رجوع الشك في الفرض إلى المانع للصلاة لتجرى أصالة البراءة في مانعيتها، فتدبر. واستثنى من وجوب الإحراز ما إذا كان الشخص قريباً إلى من يريد أن يأت به. واحتمل أن الذي يريد أن يأت به تقدّم مقداراً من موقفه بحيث حصل ما بينهما البعد المضر، ولكن لا يخفى أن ما ذكر في الاستثناء يرجع إلى الاستصحاب في بقاء من يريد أن يأت به في مكانه الأول ويثبت به وقوع صلاته خلفه مع عدم البعد المضر، بناءً على اعتبار أصالة عدم المانع أو أنه مع الشك في تحقق المانع من الجماعة يحرز شرط تحقق الجماعة بإحراز الحالة السابقة وجريان الاستصحاب فيها.

في تقدم المأموم على الإمام

[١] وذلك فإنّ صلاة الجماعة في جماعته مشروطه بتقدّم الإمام على المأموم، وإذا تقدّم المأموم على الإمام فيها سهواً أو جهلاً أو اضطراراً فقد تخلف شرط الجماعة فيصير المأموم في صلاته منفرداً، ولكن ذكر الماتن أنه لو رجع المأموم فوراً إلى خلف الإمام من غير الانحراف عن القبلة فلا يبعد الحكم بصحة صلاته جماعه، نظير ما تقدّم من رجوع المصلين المسافرين إلى الدخول في الجماعة فوراً حيث لا يبطل بانفرادهم مع هذا النحو من الرجوع صلاة الصف المتأخر الذين هم غير مسافرين. وكذا تقدّم أيضاً جواز دخول أهل الصف المتأخر بالصلاة قبل إحرام الصف المتقدم إذا كان الصف المتقدم متهيئاً للدخول فيها، وكان ما دل على تقدّم الإمام على المأموم ينصرف عن تقدّم المأموم قهراً أو سهواً أو جهلاً مع رجوعه إلى

(مسألة ٢٥): يجوز على الأقوى الجماعه بالاستداره حول الكعبه [١] والأحوط عدم تقدّم المأموم على الإمام بحسب الدائره، وأحوط منه عدم أقربيته مع ذلك إلى الكعبه، وأحوط من ذلك تقدّم الإمام بحسب الدائره وأقربيته مع ذلك إلى الكعبه.

الشرح:

خلف الإمام فوراً، ولكن دعوى الانصراف بلا وجه؛ فإن ظاهر اعتبار وقوف المأمومين خلف الإمام عدم الفرق بين الابتداء وأثناء الجماعه والتخلف يوجب بطلان الجماعه، ولا يقاس ذلك بما تقدّم فإنّ المبطل في الحائل والبعد هو المستقر منهما على ما تقدّم فمع عدم الاستقرار لا يكون شيء منها مبطلاً.

صلاه الجماعه حول الكعبه

[١] قد تقدّم في مباحث القبله أنّ المشهور عند الأصحاب أنّ المشاهد للكعبه قبلته الكعبه ولكن لا بعينها بحيث لو زالت الكعبه لا سمح الله لم يكن في البين قبله، بل القبله في الفرض قبله من موضعها من تخوم الأرض إلى عنان السماء، كما يستفاد ذلك من موثقه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله رجل، قال: صليت فوق أبي قبيس العصر، فهل يجزى ذلك والكعبه تحتي؟ قال: «نعم، إنها قبله من موضعها إلى السماء» (١). ويؤيدها مرسله الصدوق قدس سره في الفقيه، قال: قال الصادق عليه السلام: «أساس البيت من الأرض السابعة السفلى إلى الأرض السابعة العليا» (٢).

وقد نوقش في الروايه من حيث السند بأنّ الراوى عن علي بن الحسين بن فضال الذي يروى عنه هو علي بن محمد بن الزبير، ولم يثبت له توثيق ففي النتيجة لا تكون الروايه معتبره، ولم يذكر هذا أنّه أخبرنا بروايات علي بن الحسن الطاطري

ص: ١٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣٣٩، الباب ١٨ من أبواب القبله، الحديث الأوّل.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢ : ٢٤٦، الحديث ٢٣١٧.

الشرح:

أحمد بن عبدون، عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن علي بن الحسن بن فضال وأبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبه النهدي جميعاً عنه أي علي بن الحسن الطاطري.

أقول: لا- ينبغي التأمل في أنّ علي بن الحسن الطاطري ولو كان واقفياً شديداً العصبيه علي من خالفه من الإماميه إلا أنه كان ثقه كما ذكروا في الرجال، وعدم ثبوت التوثيق لأحمد بن عمر بن كيسبه لا يضرّ لكفائه روايه علي بن الحسن بن فضال بوحده عن الطاهري، ويبقى علي بن محمد بن الزبير، والبحث في الفقه مكرر في أنّ علي بن محمد بن الزبير من المعاريف ولم يذكر له قبح ويعلم من ذلك مع اشتهاار كونه راوياً لكتب علي بن فضال أنه كان ثقه في الحديث.

وكيف كان، لا ينبغي التأمل فيمن يصلي في المسجد الحرام أن عليه استقبال الكعبه، ولو صلّوا جماعه فيه بحيث تكون الصفوف مستقيمه وبعض المصلّين غير مستقبل للكعبه فلا وجه للالتزام بصحه الجماعه بالإضافة إلى هؤلاء؛ ولذا التزموا بصحه الجماعه فيه إذا كان وقوف الصفوف بالاستداره بحيث تكون الصفوف مستقبليه للقبله، ويتمسك في صحه الجماعه كذلك بالسيره المستمره القائمه على إقامه الجماعه في المسجد الحرام كذلك.

ولكن لا يخفى ما في الاستدلال بالسيره المشار إليها فإنه لم يحرز كون الجماعه التي تقام في أطراف البيت الحرام مورد الإمضاء من الشارع، فإن البيت الحرام وإقامه الجماعه لم تكن في المسجد الحرام من الشيعة، ولو كانت الصلاه في بعض الشيعة في جماعتهم كانت تقيه وفي الحقيقه كانت صلاتهم فرادى؛ ولذا تقدّم لزوم القراءه في صلاتهم ولو إخفاً ولو بنحو حديث النفس، بل مقتضى الاستداره بنحو الجماعه

الشرح:

كون المأموم مقدماً على الإمام، بل المأموم واقفاً قبال الإمام في منتهى الدائرة إذا التزم بجواز الجماعه حول الكعبه بحسب الدائره التى مركزها وسط الكعبه التى أنها مبنيه على نحو المربع المستطيل. والذى يمكن الالتزام به وقوف المأمومين حول الكعبه فى أحد جوانب البيت لا بنحو الاستداره، بل بنحو يكون موضع الإمام أقرب إلى البيت من المأمومين بحيث لا يتقدم أحد من المأمومين على الإمام، بل يتقدمهم الإمام، فإن الجماعه كذلك مشموله لأدله صلاه الجماعه لو فرض وقوعها من بعض المؤمنين، فلاحظ.

ص: ٢٠١

(مسأله ١): الأحوط ترك المأموم القراءه فى الركعتين الأوليين [١] من الإخفاته إذا كان فيهما مع الإمام، وإن كان الأقوى الجواز مع الكراهه، ويستحب مع الترك أن يشتغل بالتسبيح والتحميد والصلاه على محمد وآله.

الشرح:

فصل

فى أحكام الجماعة

الكلام فى قراءه المأموم فى الأوليين

[١] استشكل جمع من الأصحاب فى جواز قراءه المأموم فى الركعتين الأوليين إذا كان فيهما الإمام فى الإخفاته فإن الإمام فيهما يضمن قراءه المأمومين، وإشكالهم أو منعهم المأموم عن القراءه فى الفرض ما كان قصده قراءه الركعتين بما هى قراءه للصلاه.

وبتعبير آخر: القول بأن الإمام وإن يضمن فيهما قراءه المأموم إلا أن قراءه المأموم ولو مع قراءه الإمام أيضاً مشروع فيهما، نظير ما يأتى من أن مع عدم سماع قراءه الإمام فى الصلاه الجهرية قراءه المأموم مع قراءه الإمام أيضاً مشروع إذا لم يسمع المأموم قراءه الإمام ولو همهمه، فإنه وإن يجوز للمأموم فيهما أن يترك القراءه والاقتصار بضمن الإمام القراءه ولو لم يسمع قراءته، إلا أن هذا لا ينافى مشروعيه

الشرح:

قراءة المأموم أيضاً.

والمتحصل: أنَّ قراءة المأموم في الركعتين الأوليين من الإخفاته من غير قصد قراءة الركعتين، بل بمجرد قصد قراءة القرآن خارج عن موضوع البحث في المقام كخروجه عن موضوع البحث في جوازها في الركعتين الأوليين من الجهرية إذا لم يسمع المأموم قراءة الإمام ولو هممه.

والعمدة في استشكلهم في جواز القراءة بعض الأخبار الواردة في المنع عن القراءة فيهما في الأولتين من الإخفاته كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف الإمام، أقرأ خلفه؟ فقال: «أما الصلاة التي لا يجر فيها بالقراءة فإنَّ ذلك جعل إليه فلا تقرأ خلفه، وأمَّا الصلاة التي يجر فيها فإنَّما أمر بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فأنصت وإن لم تسمع فاقراً» رواها المشايخ الثلاثة (١). وظاهر النهي عن القراءة في الإخفاته مع ضمان الإمام القراءة فيهما هو عدم المشروعيه واقتصار المشروعيه في الصلاة الجهرية عند عدم سماع قراءة الإمام ولو هممه.

وقلنا: بعدم جواز القراءة في الجهرية مع سماع قراءة الإمام ولو هممه لورودها في صحيحه قتيبه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام ترتضى به في صلاة يجر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقراً أنت لنفسك، وإن كنت تسمع الهممه فلا تقرأ» (٢).

ص: ٢٠٤

١- (١) الكافي ٣: ٣٧٧، الحديث الأول، وتهذيب الأحكام ٣: ٣٢، الحديث ٢٦، وعلل الشرايع ٢: ٣٢٥، الباب ١٩، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٧.

الشرح:

وقد تلخص ممّا ذكرنا: أنّ القائل بجواز قراءة المأموم في الركعتين الأوليين من الإخفاتيّه مع ضمان الإمام القراءة فيهما لا بد من استناده إلى روايه معتبره سنداً ظاهره في الترخيص على المأموم في قراءته فيهما مع قراءة الإمام، كما هو الحال في قراءته في الجهرية إذا لم يسمع قراءة الإمام ولو همهمه، وربما يستظهر ذلك عن صحيحه سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيقراً الرجل في الأولى والعصر خلف الإمام وهو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال: «لا- ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الإمام» (١) بدعوى أنّ مراد السائل بقوله: «وهو لا يعلم أنه يقرأ» عدم سماع قراءة الإمام، فإنّ سماع قراءة الإمام في الإخفاتيّه أمر ممكن إذا كان خلف الإمام أو على جنبه. وقول الإمام في الجواب: «لا ينبغي أن يقرأ، يكله إلى الإمام» ظاهره الجواز مع أولويّه الإيكال إلى الإمام، ولكن ظهور «لا ينبغي» في جواز الفعل في كل مورد ومنه المقام لم يثبت.

نعم، لو ثبت ذلك فلا يكون في الجواز بين صورته عدم سماع المأموم قراءة الإمام أو سماعه لأن المستحب إيكال القراءة إلى الإمام.

وربما يقال: يستفاد جواز القراءة للمأموم مع الإمام في الركعتين الأوليين من الإخفاتيّه من صحيحه على بن يقطين، عن أخيه، عن أبيه _ في حديث _ قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام، أيقراً فيهما بالحمد، وهو إمام يقتدى به؟ فقال: «إن قرأت فلا بأس، وإن سكّت فلا بأس» (٢). فإنها ظاهره في الترخيص حيث لم يقل عليه السلام: وإن سبحت ليحتمل رجوع الترخيص إلى الأخيرتين.

ص: ٢٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٨، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١٣.

وَأَمَّا فِي الْأَوَّلِينَ مِنَ الْجَهْرِيَةِ فَإِنْ سَمِعَ صَوْتَ الْإِمَامِ وَلَوْ هَمِّهْمَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ [١] بِلِ الْأَحْوَطِ وَالْأَوَّلَى الْإِنْصَاتِ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْوَى جَوَازَ الْإِشْتَغَالِ بِالذِّكْرِ وَنَحْوِهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعْ حَتَّى الْهَمِّهْمَهُ جَازَ لَهُ الْقِرَاءَةُ، بِلِ الْإِسْتِحْبَابِ الشَّرْحِ:

[١] لَعَلَّهُ الْمَشْهُورُ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِصَحِيحِهِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتِمُّ بِهِ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ وَلَمْ تَسْمَعْ فَاقْرَأْ» (١). وَقَدْ وَرَدَ فِي صَحِيحِهِ قُتَيْبِيَّةً (٢) وَغَيْرَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَعْمِيمَ عَدَمِ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَهْرِ بِعَدَمِ السَّمْعِ وَلَوْ هَمِّهْمَهُ. وَفِي صَحِيحِهِ عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ إِنْ سَمِعَ الْهَمِّهْمَهُ فَلَا يَقْرَأْ» (٣). وَفِي صَحِيحِهِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَا تَقْرَأْ شَيْئًا فِي الْأَوَّلَتَيْنِ وَانْصَتْ لِقِرَاءَتِهِ، وَلَا تَقْرَأْ شَيْئًا فِي الْآخِرَتَيْنِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ» يَعْنِي فِي الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ «فَاسْمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» فَالْآخِرَتَانِ تَبَعًا لِلأَوَّلَتَيْنِ» (٤). وَفِي صَحِيحِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، أَقْرَأْ خَلْفَهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنْ ذَلِكَ جَعَلَ إِلَيْهِ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا فَإِنَّمَا أُمِرَ بِالْجَهْرِ لِيَنْصَتَ مِنْ خَلْفِهِ، فَإِنْ سَمِعْتَ فَانْصَتْ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ فَاقْرَأْ» (٥).

وَالْمُرَادُ بِالْإِنْصَاتِ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ وَالِاسْتِمَاعَ إِلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ بِحَيْثُ لَا يَنْفَى

ص: ٢٠٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٥، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) مَرَّتْ آتِفًا.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٥، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٥، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٦، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

قوى، لكن الأحوط القراءه بقصد القرية المطلقة لا بنيه الجزئية، وإن كان الأقوى الجواز بقصد الجزئية أيضاً.

الشرح:

الاشتغال بالذكر، وفي صحيحه زراره عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام تأتم به فانصت وسبح في نفسك» (١).

وفي صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يصلّي خلف إمام يقتدى به في صلاه يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة؟ قال: «لا بأس إن صمت وإن قرأ» (٢).

أقول: قد تقدّم أنّ المفروض في قراءة المأموم في الصلاة الإخفائية والجهريه قراءته بعنوان الجزئية، وإذا جازت هذه القراءة تكون مستحبه لجواز الاقتصار على قراءة الإمام، سواء كانت هذه في الصلاة الإخفائية أو الجهرية، حيث إنّ العبادة لا تكون مكروهه بالكراهه الاصطلاحية. وما ذكر الماتن في القراءة في الإخفائية بالجواز مع الكراهه إن أُريد قله الثواب إنما هي بالإضافة إلى الاشتغال بالأذكار المستحبه لا أولويه ترك القراءة كما يدلّ على ذلك صحيحه محمد بن بكر الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إني لأكره للمرء أن يصلّي خلف الإمام صلاه لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار، قال: قلت: جعلت فداك فيصنع ماذا؟ قال: يسبح (٣).

وبالجملة، إذا لم يمكن الالتزام بمناعيه قراءة المأموم في الإخفائية ولا الالتزام بكون تركها أفضل من فعلها لأنّ هذا غير ممكن في العبادة يتعين الالتزام بأنّ قراءته

ص: ٢٠٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٨، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٦٠، الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول، وفيه: بكر بن محمد الأزدي.

وأما في الأخيرتين من الإخفائيين أو الجهرية فهو كالمنفرد في وجوب القراءة أو التسيحات مخيراً بينهما [١] سواء قرأ الإمام فيهما أو أتى بالتسيحات سمع قراءته، أو لم يسمع.

الشرح:

أقل ثواباً بالإضافة إلى الأذكار. وهذا بالإضافة إلى القراءة في الإخفائية.

وأما قراءة المأموم في الجهرية مع عدم سماع قراءة الإمام هممه فقد اختار الماتن استحبابها، ولكن ذكر أن الأحوط القراءة لا بخصوص جزئيه قراءته، بل بقصد القربه المطلقه، فيكون الاحتياط المذكور استحباباً، حيث ذكر أن الأقوى استحباب قراءته عند عدم سماع الهممه بقصد الجزئيه، ويدل على ما ذكره من استحباب القراءة مع عدم سماع قراءة الإمام ولو هممه موثقه سماعه، قال: سألته عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته ولا يفقهون ما يقول _ المعبر عن هذا بالهممه _ فقال: «إذا سمع صوته فهو يجزيه، وإذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه» (١).

حيث إن ظاهر الأمر بالقراءة مع عدم سماع صوت الإمام استحبابه، وحمل الأمر بالقراءة فيها وفي غيرها على كونه من الترخيص في مقام توهم الحظر إلا- أن قوله عليه السلام في موثقه سماعه ونحوها: وإذا لم يسمع صوت الإمام قرأ لنفسه (٢). ظاهره الاستحباب.

[١] قد تقدّم في بحث وجوب القراءة في الصلاه تخيير المكلف في صلاته منفرداً بين أن يقرأ في الركعتين الأخيرتين قراءه سورہ الحمد إخفاتاً أو التسيحات، وفي صحيحه عبيد بن زرارہ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر؟ قال: «تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبك، وإن شئت فاتحه الكتاب فإنها

ص: ٢٠٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٨، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ١٠.

٢- (٢) المصدر السابق.

الشرح:

تحميد ودعاء»^(١). ومقتضى التعليل تخيير المكلف بين التسبيح وقراءة الحمد في كل صلاة بلا فرق بين المنفرد والجماعه إماماً أو مأموماً، وبلا فرق بين صلاة الظهر أو غيرها، ولكن هذا التخيير لا ينافي كون الأفضل في حق المنفرد، بل المأموم التسبيحات، وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن كنت خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل مأموماً على القرآن فلا- تقرأ خلفه في الأولتين، وقال: يجزيك التسبيح في الأخيرتين، قلت: أى شىء تقول أنت؟ قال: أقرأ فاتحه الكتاب^(٢). فإن قوله عليه السلام: «يجزيك التسبيح في الأخيرتين» مقتضى التعبير بإجزاء التسبيح جواز القراءة أيضاً في صلاة الجماعة للمأموم وإن كان التسبيح أفضل بالإضافة إلى قراءة أم الكتاب.

كما يدل على ذلك صحيحه معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القراءة خلف الإمام في الركعتين الأخيرتين؟ فقال: «الإمام يقرأ بفاتحه الكتاب ومن خلفه يسبح»^(٣). وما في روايه سالم أبي خديجه، عن أبي عبدالله عليه السلام^(٤) من عكس ما ذكر في الصحيحه لا يمكن الاعتماد عليها؛ لأن سالم بن مكرم في توثيقه كلام.

وكيف كان، ففي كون التسبيحات أفضل بالإضافة إلى الإمام أيضاً من القراءة فيه تأمل وإن كان لا يبعد؛ لما ورد في صحيحه زراره المرويه في الفقيه، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لا تقرأن في الركعتين الأخيرتين من الأربع الركعات المفروضات

ص: ٢٠٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٦: ١٠٧، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ١٢٦، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ١٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ١٠٨، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٦: ١٢٦، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ١٣.

(مسأله ٢): لا فرق في عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد [١] أو من جهه كون المأموم أصمّ أو من جهه كثره الأصوات أو نحو ذلك.

الشرح:

شيئاً إماماً كنت أو غير إمام، قال: قلت: فما أقول فيها؟ قال: إن كنت إماماً أو وحدك فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات. الحديث (١).

وقد يقال: إنه إذا كانت الصلاه جهريه فالأحوط وجوباً أن يسبّح المأموم في الركعتين الأخيرتين، لما ورد في صحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الإمام في الركعتين الأخيرتين؟ فقال: «الإمام يقرأ بفاتحه الكتاب ومن خلفه يسبّح، وإذا كنت وحدك فاقراً فيهما، وإن شئت فسبّح» (٢) ولكن لا يخفى أنه يحمل ما فيها على الأفضليه كما تقدّم.

[١] وقد ورد في موثقه سماعه، قال: سألته عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته ولا يفقهون ما يقول؟ قال: «إذا سمع صوته فهو يجزيه، وإذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه» (٣). وفي الصحيح عن عبد الله بن المغيرة، عن قتيبه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام ترتضى به في صلاه يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقراً أنت لنفسك، وإن كنت تسمع الهمهمه فلا تقرأ» (٤)، والمستفاد منهما أنه إذا سمع أنّ الإمام يقرأ ولكن لا يتميز ماذا يقرأ يجزى قراءه الإمام عن المأموم، ولكن إذا لم يسمع صوت الإمام أصلاً المعبر عنه بعدم سماع همهمته أيضاً فقد تقدّم أنّ الأظهر جواز قراءه المأموم ولو بعنوان قراءه ركعه الصلاه استحباباً فإن لم يقرأ يجزى أيضاً قراءه

ص: ٢١٠

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٩٢، الحديث ١١٥٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ١٠٨، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٥٨، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ١٠.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٧.

(مسأله ٣): إذا سمع بعض قراءه الإمام فالأحوط الترك مطلقاً [١].

الشرح:

الإمام كما هو مقتضى إطلاق ما ورد في عدم ضمان الإمام من صلاه المأموم إلا قراءته فإنه كما يؤخذ بإطلاق عدم ضمان الإمام غير قراءه المأموم كذلك يؤخذ بإطلاق ضمانه قراءته.

وبالجملة، الملاك في جواز قراءه المأموم عدم السماع ولو همهمه، سواء كان عدم سماعه قراءه المأموم لبعده عن الإمام أو كون المأموم أصم أو من جهه كثره الأصوات أو ضعف صوت الإمام ونحو ذلك.

[١] اختار الماتن قدس سره إذا سمع المأموم بعض قراءه الإمام دون بعضها فالأحوط ترك قراءه ماسمع وترك قراءه ما لم يسمع ولو همهمه: فإن ما ورد في موثقه سماعه من قوله عليه السلام: «إذا سمع صوته فهو يجزيه» يصدق فيما سمع أول قراءه الإمام ولو همهمه أو آخرها كذلك.

وربما يحتمل أنه إذا سمع من قراءه الإمام بعضها في الأول يترك القراءه ولكن إذا لم يسمع من قراءته بعضها الآخر يجوز للمأموم أن يبدأ القراءه من الأول إلى الآخر حيث يعمله قول عليه السلام: «وإذا لم تسمع فاقراً» (١) ولكن الأحوط لو لم يكن أظهر إذا سمع المأموم من قراءه الإمام بعضها ولو همهمه كفى ذلك في عدم الأمر بالقراءه استحباباً لصدق قوله عليه السلام: «إذا سمع الهمهمه فلا يقرأ» وفي صحيحه قتيبه «وإن كنت تسمع الهمهمه فلا تقرأ» (٢) ومن الظاهر أن مع سماع الهمهمه يسمع بعض القراءه من جمله أو من كلمه ولا يسمع كلها.

ص: ٢١١

(مسألة ٤): إذا قرأ بتخيل أنَّ المسموع غير صوت الإمام [١] ثم تبين أنه صوته لا تبطل صلاته، وكذا إذا قرأ سهواً في الجهرية.

(مسألة ٥): إذا شك في السماع وعدمه أو أنَّ المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط [٢] الترك وإن كان الأقوى الجواز.

الشرح:

[١] كما إذا كان بعض الناس يصلى منفرداً واحتمل أنَّ ما يسمعه من الصوت من المصلى منفرداً ثم تبين أنه كان صوت قراء الإمام فلا يضّرّ قراءته مع الإمام في هذه الصورة؛ لأنَّ الزيادة الغير المشروعة في الفرض لا تكون مبطله لصلاه جماعته بحديث: «لا تعاد» (١) وكذا فيما قرأ سهواً في صلاه الجهرية غفله عن كونها صلاه جهريه ويسمع صوت قراء الإمام حيث لا فرق في شمول حديث «لا تعاد» بين الفرضين في كون قراءته فيهما غير عمدية.

[٢] الوجه في الاحتياط بترك القراءة عند الشك في سماع قراء الإمام هو احتمال مانعيه قراءته لاحتمال كون قراءته زياده في الفريضة، ولكن قد تقدّم أنَّ المانعيه إنّما تثبت بقراءة المأموم عند سماعه قراء الإمام ولو همهمه. ومقتضى الاستصحاب عدم سماعه قراء الإمام حيث لم يكن المأموم سامعاً لقراءة الإمام قبل قراءته، وبعد شروعه في قراءته أيضاً كذلك، ولا يعارض بمعارضته بعدم سماعه قراءه الغير أو عدم سماع غير القراءه، فإنه لا يجرى في شيء منهما الاستصحاب لعدم الأمر لهما، ولا يثبت سماع قراءه الإمام كما هو واضح، ومع الإغماض عن الاستصحاب مقتضى حديث الرفع (٢) عدم المانعيه لقراءة المأموم في الفرض؛ ولذا أفتى الماتن بجواز القراءة في الفرض مع التأمل في الاستصحاب لكونه من

ص: ٢١٢

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٥ : ٣٦٩، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث الأول.

(مسألة ٦): لا- يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الامام [١] وإن كان الأحوط ذلك، وكذا لا تجب المبادره إلى القيام حال قراءته، فيجوز أن يطيل سجوده ويقوم بعد أن يقرأ الإمام في الركعه الثانيه بعض الحمد.

(مسألة ٧): لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال [٢] بل يجب

الشرح:

الاستصحاب في العدم الأزلي، حيث إنَّ عدم السماع قبلاً كان مع عدم القراءه والشك في السماع بعد قراءه الإمام.

[١] لم يفرض في هذه المسأله قراءه المأموم مع الإمام، بل المفروض قراءه الإمام فقط، كما يشهد بذلك ما يذكر قدس سره في ذيل المسأله، وكذا لا- تجب المبادره إلى القيام حال قراءه الإمام فيجوز للمأموم أن يطيل سجده ويقوم بعد ما يقرأ الإمام في الركعه الثانيه بعض الحمد.

وعلى ذلك، فالقيام مع الطمأنينه يعتبر في الإمام حيث يكون مكلفاً بقراءته وضامناً لقراءه المأموم، ويعتبر في حال قراءته الطمأنينه، وكذا عدم وجوب مبادره المأموم إلى القيام لدرك قراءه الإمام في الركعه الثانيه؛ لأنَّ المأموم يكفي قراءه الإمام. وإنما يجب عليه القيام قبل ركوع الإمام في الركعه الثانيه؛ لأن عدم درك الإمام في القيام في الركعه الثانيه أصلاً أو في جلّ القيام يخرج صلاه المأموم عن التبعية المعبره في صدق الجماعه. وقد تقدّم أنَّ درك الركعه الأولى جماعه لا يتوقف على الدخول في الجماعه في الركعه الأولى عند قراءه الإمام، بل دركها يكون ولو بدرك الإمام في ركوعه.

وجوب متابعه الإمام في الأفعال

[٢] بلا- خلاف ظاهر ويقتضيه مفهوم الائتمام في ارتكاز المشرعه حيث لا يقال: الائتمام إذا كبر المأموم قبل الإمام أو ركع أو سجد قبل ركوع الإمام وسجوده

متابعته بمعنى مقارنته أو تأخره عنه تأخراً غير فاحش، ولا يجوز التأخر الفاحش.

الشرح:

وهذا إذا كان عمداً، حيث إذا بدأ ذلك لعلّه ولم يقع منه ما يبطل الصلاة ولو سهواً يصير صلاته فرادى على ما يأتي، وأما إذا كان سهواً فلا يبطل صلاه جماعته بذلك، بل يتدارك كما إذا ركع قبل الإمام سهواً، وفي صحيحه ابن فضال، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل كان خلف إمام يأتّم به فيركع قبل أن يركع الإمام وهو يظنّ أنّ الإمام قد ركع، فلمّا رآه لم يركع رفع رأسه ثمّ أعاد ركوعه مع الإمام أفسد ذلك عليه صلاته أم تجوز تلك الركعة؟ فكتب عليه السلام: «تتمّ صلاته، ولا تفسد بما صنع صلاته»^(١) ومثل هذه الصحيحه مقتضاها تعيين الركوع مع الإمام، في كون صلاته جماعه. وفي صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام قال: يعيد ركوعه معه^(٢).

وكيف كان، مقتضى ما ذكرنا من ارتكاز المشرع أنّ قوام صلاه الجماعه بعدم التقدّم على الإمام في أفعال الصلاه بعد انعقادها جماعه.

نعم، إذا كان التقدّم في الركوع والسجود أو في رفع الرأس عنها يتدارك إذا وقع سهواً، وكذا الحال في التقدّم على الإمام في القيام إلى الركعة الثانيه أو الرابعه.

والمتحصل ممّا ذكرنا: أنّ تبعيه المأموم للإمام في أفعال الصلاه، ومنها تكبيره الإحرام مقتضى تحقق الجماعه بارتكاز المشرع. وما يقال: من دعوى الإجماع إن أريد الإجماع التعبدى مع الإغماض عن الارتكاز فلا سبيل إلى إحرازه، والتمسك بالنبوى: إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا سجد

ص: ٢١٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٩١، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٩١، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

الشرح:

فاسجدوا^(١). بدعوى انجبار ضعف سنده بالإجماع كما ترى، فإنه لا يحرز في وجه الإجماع غير الارتكاز المذكور.

ثم إنه هل يعتبر في المتابعة وقوع ما يفعله المأموم من فعل الصلاة بعد وقوع ذلك الفعل من الإمام كما يدعى أنه ظاهر النبوى، فإن ظاهره أن تكبير الإمام موضوع لتكبيره الإحرام للمأموم وكذا ركوعه وسجوده.

وفيه: أن المتفاهم العرفي منه أن لا يتقدموا على الإمام في التكبير والركوع والسجود لا أن يركعوا بعد أن وصل الإمام إلى حد الركوع وكذا في السجود، فإن المصحح للتبعيه أن يكون تكبير المأموم وركوعه وسجوده بتبع تكبيره الإمام وركوعه وسجوده كذلك وهذه التبعية تتحقق فيما كان شروع المأموم بتكبيره الإحرام أثناء ذكرها الإمام وأن ينحنى المأموم للركوع أثناء انحناء الإمام وكذا في سجوده، بل تصدق التبعية بمقارنه فعل المأموم مع الإمام، ولكن الداعي إلى المأموم تبعيته للإمام في أفعاله ولو أغمض عدم استفادته المعية عن النبوى أو حتى التبعية قبل تحقق الفعل من الإمام فالتبعية صدقها بحسب الارتكاز كافيه، فالأظهر عدم اعتبار ترك المقارنه كما عن صاحب المدارك وصاحب الذخير^(٢) وبعض آخر بل كفايتها.

وقد يستدل على التبعية بما ورد في روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّى، له أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلا مع الإمام»^(٣) بدعوى أنه لو كانت المقارنه مع تكبيره الإمام جائزه لكان الجواب لا يكبر

ص: ٢١٥

١- (١) أنظر مستدرک الوسائل ٦ : ٤٩٢، الباب ٣٩ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١ وذيل الحديث ٢.

٢- (٢) أنظر المدارك ٤ : ٣٢٦، والذخير: ٣٩٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣ : ١٠١، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأول.

(مسألة ٨): وجوب المتابعة تعبدى [١] وليس شرطاً فى الصحة، فلو تقدّم أو الشرح:

إلا مع تكبيره الإمام، ولكن الوارد فى الرواية: «لا يكبر إلا مع الإمام» كما ذكر ذلك فى الحقائق (١) أنّ ظاهر ذلك اعتبار التأخر، وفيه ما لا يخفى؛ فإنّ قول: «لا تكبر إلا مع الإمام» يصدق بالمقارنه أيضاً إلا أنّ الرواية ضعيفة، فإنّ فى سندها عبدالله بن الحسن يروى عن جده على بن جعفر، وفى عبدالله بن الحسن كلام مع أنّ الرواية وارده فى صلاة الميت فإنّ الحميرى قد أوردها فى أخبار صلاة الميت وفى صلاة الميت، مجرد تكبيرات، ولا تثبت بالرواية حكم الركوع والسجود وسائر أجزاء الصلاة.

[١] نسب وجوب المتابعة للإمام تعبداً إلى المشهور بمعنى أنه تجب المتابعة على المأموم، ولكن لو أخل بالترتيب عمداً تصحّ صلاته جماعه ويستحق الإثم على ترك المتابعة. وهذا ظاهر الماتن فى المقام حيث قال: المتابعة ليست شرطاً فى الصحة _ يعنى صحه الجماعه _ فلو تقدّم على الإمام أو تأخر فاحشاً أثم ولكن صلاته صحيحة، ولكن ذكر قدس سره: أنّ الأحوط إتمام تلك الصلاة جماعه ثم الإعادة خصوصاً إذا كان التخلف أى ترك المتابعة للإمام فى ركنين كما فى ركوعين أو ركوع وسجدين أو فى ركن واحد.

وقد يقال: إنّ وجوب المتابعة وجوبه شرطى بمعنى بطلان الصلاة مع ترك المتابعة، كما هو المنسوب (٢) إلى الصدوق (٣) والشيخ (٤) وابن ادریس (٥).

ص: ٢١٦

١- (١) الحقائق الناضرة ١١ : ١٣٩.

٢- (٢) نسبه فى الرياض ٤ : ٣١٦. إلى الصدوق والشيخ.

٣- (٣) يستفاد ذلك مما حكاه الشهيد عنه فى الذكرى ٤ : ٤٧٥.

٤- (٤) المسبوط ١ : ١٥٧.

٥- (٥) أنظر السرائر ١ : ٢٨٨.

تأخر فاحشاً عمداً أثم ولكن صلاته صحيحه، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة خصوصاً إذا كان التخلف في ركنين بل في ركن.

الشرح:

وفي البين قول: هو أنّ ترك المتابعة للإمام عمداً يوجب بطلان الجماعة فتصير صلاه المأموم فرادى إذا لم يرتكب ما يبطل الصلاه ارتكابه عمداً أو سهواً كتعدد الركوع وفي البين قول رابع يستفاد ممّا ذكره المحقق الهمداني (١) في المقام حيث أنكر ما هو المنسوب إلى المشهور من التزامهم بكون وجوب المتابعة للإمام مجرد وجوب تعبدى تكليفى وليس وجوبها وضعياً، وقال: استفاد وجوب المتابعة كونه مجرد تكليف تعبدى من كلام المشهور. وأنّ المأموم لو ترك المتابعة يستحق الإثم غير صحيح؛ لأن المأموم إذا ترك المتابعة في جزء وبني على بقاء الجماعة بعده يكون تشريعاً فاستحقاق العقاب على هذا التشريع، ومع هذا التشريع يستحق العقاب ولا تصح صلاته جماعه لارتكاب التشريع، ولا فرادى لما تقدّم من عدم جواز قصد الفرادى في أثناء الصلاه.

وفيه: مع الاعتقاد ببقاء الجماعة مع التأخير أو التقديم الفاحش جهلاً بالحكم لا يكون ذلك تشريعاً محرماً حتى يستحق العقاب، بل كما ذكرنا إذا لم تتحقق الجماعة تكون الصلاه فرادى.

والمتحصل: عدم جواز تأخير المأموم عن الإمام وعدم تقديمه عليه بالفاحش من الاختلاف حكم وضعى لا سبيل إلى الوجوب التعبدى ولا الحكم بالصحة جماعه فيما كان التقديم والتأخير الفاحش عمدياً بل تكون صلاه المأموم فرادى كما مرّ.

ص: ٢١٧

نعم، لو تقدّم أو تأخّر على وجه تذهب به هيئته الجماعة بطلت جماعته.

(مسألة ٩): إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو لزعم رفع الإمام رأسه وجب عليه العود [١] والمتابعه، ولا يضرّ زياده الركن حينئذٍ؛ لأنها مغتفره في الجماعه في نحو ذلك، وإن لم يعدّ أثم وصحت صلاته، لكن الأحوط إعادتها بعد الإتمام، بل لا- يترك الاحتياط إذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب ولم يتابع مع الفرصه لها، ولو ترك المتابعه حينئذٍ سهواً أو لزعم عدم الفرصه لا يجب الإعادة وإن كان الرفع قبل الذكر.

هذا، ولو رفع رأسه عامداً لم يجز له المتابعه، وإن تابع عمداً بطلت صلاته للزياده العمديه، ولو تابع سهواً فكذلك، إذا كان ركوعاً أو في كلّ من السجدين، وأما في السجده الواحده فلا.

الشرح:

[١] فإنّ ذلك مقتضى وجوب متابعه المأموم إمامه في ركوعه ورفع رأسه منه، سواء قيل: بأنّ وجوب المتابعه تكليف أو وجوبها وضعي، كما يدلّ على ذلك ما رواه الصدوق بإسناده عن الفضيل بن يسار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلّى مع إمام يأتّم به ثم رفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود؟ قال: «فليسجد» (١).

وظاهر هذه أنه إذا رفع المأموم رأسه عن سجوده قبل رفع الإمام رأسه يكون عليه العود ورفع رأسه عن سجوده مع الإمام، وحيث إنّ مرید الصلاه جماعه لا يرفع رأسه عن سجوده قبل رفع رأس الإمام عمداً يكون ظاهر الرفع سهواً ويجزى ذلك في صحيحه على بن يقطين التي رواها الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه على بن يقطين، قال: سألت

ص: ٢١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٩٠، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول، ومن لا يحضره الفقيه ١ : ٣٩٦، الحديث ١١٧٤.

الشرح:

أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام؟ قال: «يعيد ركوعه معه»^(١) فما ذكرنا من القرينه ظاهر الصحيحه أيضاً وهو رفع الرأس سهواً.

وربما يناقش في حديث فضيل بن يسار بأن في سنده على بن الحسين بن السعد آبادي فلا تكون صحيحه ولا معتبره. وتدفع المناقشه بأنه لا بد من الالتزام بمدلولها بعد دلاله صحيحه على بن يقطين على لزوم الرجوع إلى الركوع ليركع مع الإمام، فإن وجوب الرجوع للمتابعه مع الإمام ممّا لا فرق فيه بين الركوع والسجود. هذا في رفع الرأس سهواً، وأما إذا رفع رأسه من الركوع عمداً بل من السجود صيروره الصلاه فرادى.

وما ذكر الماتن من الإثم مبنى على ما استظهروا من بعض الروايات صحة الجماعه وأن الرجوع تكليف تعبدى.

ثم إنه قد ورد في معتبره غياث بن إبراهيم، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أيعود فيركع إذا أبطأ الإمام ويرفع رأسه معه؟ قال: «لا»^(٢) فإن هذه المعتبره أيضاً ظاهرها رفع المأموم رأسه عن الركوع قبل الإمام سهواً، كما هو مقتضى إرادته الإتيان بالصلاه جماعه. وحكمه عليه السلام بعدم الرجوع إلى الركوع فيها في مورد خاص، وهو مورد إبطاء الإمام في الركوع بحيث يحتمل رافع رأسه لو رجع إلى الركوع تبطل صلاته برفع الإمام رأسه عن الركوع عند وصوله إلى حد الركوع، فلا منافاه بينها وبين ما تقدّم لعدم فرض احتمال عدم ملاقاه المأموم إن رجع

ص: ٢١٩

١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٧، الحديث ١٣٠، وسائل الشيعة ٨: ٣٩١، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٩١، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

الشرح:

إمامه فى الركوع، ولا مجال للمناقشه فى معتبره غياث؛ لأنه ثقته بتوثيق النجاشى (١) وغيره ويحتمل كونه غياث الضبى الذى يروى عنه صفوان.

وتعرض الماتن قدس سره لما إذا رفع المأموم رأسه عن الركوع قبل الإمام عمداً فلا يجوز له الرجوع حتى ما إذا كان رفع رأسه قبل الذكر الواجب وإن رجع بطلت صلاته للزيادة العمديه، بل لو عاد سهواً أيضاً صلاته باطله للزيادة العمديه، وكذا فيما إذا كان رفع الرأس عمداً من السجود قبل الإمام عمداً فى كل من سجدتى الركعه وعاد إلى السجود فى كل منهما سهواً. وأما إذا كان الرفع فى إحدى السجدتين عمداً والعود إلى السجده سهواً فلا يحكم ببطلان الصلاه؛ لأن زياده السجده الواحده سهواً لا يضر فى صحتها الصلاه.

ولكن لا- يخفى أن وجوب المتابعه كما ذكرنا وضعى يوجب تركها متعمداً صيروره صلاته فرادى، وعلى ذلك فإن كان رفع رأسه من الركوع متعمداً قبل الذكر الواجب يحكم ببطلان صلاته فإنه يكون ترك ذكر الركوع متعمداً حيث لا يجوز العود إلى الركوع ثانياً، لعدم جواز ركوعين فى ركعه واحده فيكون التعمد فى رفع رأسه من الركوع عمداً من ترك ذكر الركوع عمداً. وحديث: «لا تعاد» (٢) لا يصحح الخلل العمدى وإن كان من غير الأركان.

نعم، لو كان رفع رأسه سهواً قبل الذكر الواجب وخاف من العود حيث احتمل أن يرفع الإمام رأسه فمقتضى حديث: «لا تعاد» اغتفار الذكر الواجب فى الفرض فلا يكون فى جماعته خلل.

ص: ٢٢٠

١- (١) رجال النجاشى: ٣٠٥، الرقم ٨٣٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٧١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء الحديث ٨.

(مسأله ١٠): لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهواً ثم عاد إليه للمتابعه فرفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلاة لزياده الركن من غير أن يكون للمتابعه، واغتفار مثله غير معلوم. [١]

وأما في السجده الواحده إذا عاد إليها ورفع الإمام رأسه قبله فلا بطلان لعدم كونه زياده ركن ولا عمدية، لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام.

الشرح:

[١] وذلك فإنّ الوارد في صحيحه على بن يقطين رفع المأموم رأسه قبل رفع الإمام رأسه، قال عليه السلام: يعيد ركوعه مع الإمام (١). وإذا رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يصل المأموم إلى حد الركوع يكون الركوع المزبور خارجاً عن مدلول الروايات فيعمه ما دل على بطلان الصلاة بزياده الركوع.

ودعوى أنّ الركوع الزائد في الفرض كالسجود الزائد للمتابعه، وما دلّ على بطلان الصلاة بالركوع ظاهره ما كان ركوعاً مستقلاً لا بعنوان المتابعه لا يمكن المساعدة عليها، بل ما ورد في عدم جواز قراءه العزيمه في الصلاة معللاً بأنّ السجود زياده عدم الفرق في قصد الركوع أو السجود بحسب قصدهما.

نعم، إذا كان ذلك في السجود تكون السجده الواحده الزائده سهويه فلا تبطل الصلاة بها.

وبالجملة، ما ذكر الماتن من استحباب إعادته الصلاة احتياطاً لعله لا مقتضى له.

ودعوى أنّ ما دلّ على عدم بطلان الصلاة بزياده سجده ظاهره ما إذا لم يكن الآتي بالسجده الزائده ملتفتاً إلى زيادتها حال الإتيان كما إذا أتى المكلّف في ركعه بعد السجدين لها بسجده أخرى معتقداً أنها السجده الثانيه، بخلاف المقام فإنّ

ص: ٢٢١

(مسألة ١١): لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام في السجدة فتخيل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة فبان كونها الثانية حسبت ثانيه [١] وإن تخيل أنها الثانية فسجد أخرى بقصد الثانية فبان أنها الأولى حسبت متابعه، والأحوط إعادته الصلاة في الصورتين بعد الإتمام.

الشرح:

المكلف يعلم حين السجود للمتابعه أنها سجدة زائده يؤتى للمتابعه، ولكن لم تتحقق المتابعه لا يمكن مساعدته عليها، فإن ما ورد في الركوع والسجود أن زياده الأول مبطله للصلاة دون الثاني إذا كانت الزيادة ولو في الأول سهويه ولا تبطل في الزيادة في السجدة الواحده مطلقاً.

بقى في المقام أمر هو أنه إذا لم يحرز المأموم ولو اطمئنناً أنه إذا عاد إلى الركوع يدرك الإمام في ركوعه بأن كان شاكاً في إدراكه فهل يجوز أو يجب العود لاستصحاب بقاء الإمام في ركوعه إلى أن يركع أو لا- يجوز العود بناءً على حرمه إبطال الصلاة؟

الظاهر عدم جريان الاستصحاب حيث إن الاستصحاب المزبور مثبت بالإضافه إلى كونه تابعاً وركوعاً مع الإمام، بل بناءً على حرمه الإبطال كما عليه المشهور، بل مورد دعوى الإجماع عدم العود كما حملنا على ذلك موثقه غياث بن إبراهيم المتقدمه (١).

[١] فإن اتصاف السجود ثانياً بكونها للمتابعه أو للسجدة الثانية تابع في بقاء الإمام في السجدة الأولى حين عود المأموم إلى السجود أو أن الإمام قد سجد السجدة الثانية بعد إتمام السجدة الأولى، واعتقاد المأموم يوجب كون عمله من الاشتباه والخطأ. وما ذكر الماتن في هذه المسألة أيضاً من الاحتياط نظير ما تقدم في المسألة السابقة، فلاحظ.

ص: ٢٢٢

(مسأله ١٢): إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمداً لا يجوز له المتابعة لاستلزامه [١] [الزيادة العمديه، وأما إذا كانت سهواً وجبت المتابعة بالعود إلى القيام] [٢] أو الجلوس ثم الركوع أو السجود معه، والأحوط الإتيان بالذكر في كل من الركوعين أو السجودين بأن يأتي بالذكر ثم يتابع وبعد المتابعة أيضاً يأتي به، ولا بأس بتركه ولو ترك المتابعة عمداً أو سهواً لا تبطل صلاته وإن أثم في صورته العمد.

الشرح:

[١] فإنه لا فرق بين زياده الجزء عمداً بين كونها ركوعاً أو سجوداً، فإن كان ركوع المأموم قبل الإمام عمداً فإن رفع رأسه عن ركوعه بعد الذكر الواجب تصير صلاته فرادى، وإن كان قبل الذكر الواجب تبطل صلاته ولا تصح جماعه ولا فرادى، فإنه لا يجوز له الركوع ثانياً؛ لأنه زياده عمديه تبطل الصلاه به. وما ورد فيه من العود إلى الركوع معه هو فرض ركوع المأموم قبل الإمام سهواً، ولا يعم شئ منها فرض العمد.

[٢] وإذا كان ركوعه أو سجوده قبل الإمام سهواً فقد ذكر الماتن وجوب العود إلى المتابعة في الفرض، ولكن هذا فيما إذا بنى على إتمام صلاته جماعه، وإلا فإن قصد إتمام صلاته بنحو الفرادى فلا بأس به فالعود إلى الركوع مع الإمام فيما إذا أراد إتمام صلاته جماعه. وإذا أراد إتمام صلاته جماعه وعاد إلى الركوع مع الإمام فالأحوط أن يعيد ذكر ركوعه مع الإمام أيضاً، ولكنه غير واجب؛ لأنّ المعتمد عوده إلى الركوع مع الإمام ولا يعتبر في ذلك ركوعه مع الإمام أن يأتي بذكر الركوع مع الإمام.

ويدل على جواز العود أو على وجوبه إن أراد الصلاه جماعه صحيحه الحسن بن فضال، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل كان خلف إمام يأتّم به فيركع قبل أن يركع الإمام وهو يظنّ أنّ الإمام قد ركع فلمّا رآه لم يركع رفع

الشرح:

رأسه ثم أعاد ركوعه مع الإمام، أفسد ذلك عليه صلاته أم تجوز تلك الركعة؟ فكتب: «تتم صلاته، ولا تفسد بما صنع صلاته»^(١).

ثم إن ما ذكره الماتن قدس سره أنه لو كان ركوع المأموم حال قراءه الإمام فالأحوط بطلان صلاه المأموم إذا لم يرجع إلى المتابعه ليدرك شيئاً من القراءه فيما إذا كان إدراكه شيئاً منها ممكناً، كما أن بطلان صلاته هو الأقوى فيما كان ركوعه قبل الإمام عمداً بأن كان ركوعه عمداً حال قراءه الإمام، ولكن بطلان صلاه المأموم من جهه ترك القراءه مباشره وتسيباً وهو قراءه الإمام.

ثم ذكر أنه لو رفع رأسه عامداً قبل الإمام وقبل أن يأتي بالذكر الواجب للركوع بطلت صلاته من جهه ترك الذكر الواجب عمداً.

وقد يقال: المفروض في مكاتبه ابن فضال^(٢) كون الرجل الذي ركع قبل الإمام ظاناً بركوع الإمام، ومن الظاهر مجرّد ظن المأموم بركوع الإمام لا يوجب جواز ركوع المأموم، بل لا بد من إحراز ركوع الإمام، والوارد في الجواب لا يدل على وجوب متابعه الإمام بالركوع ثانياً. غايه الأمر: مقتضاه جواز ذلك.

فإنه يقال: الظاهر أن المراد من الظن في سؤال السائل الاعتقاد لا الظن في مقابل الشك واليقين مع أن الظن في كلام السائل لا في جواب الإمام عليه السلام قيداً.

وبالجملة، ظاهر الجواب أنه إذا ركع قبل الإمام وقام وركع مع الإمام ثانياً مع الاشتباه وأتم صلاته تصحّ جماعه. ومن استظهر منها وجوب المتابعه استفاد ذلك

ص: ٢٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٩١، الباب ٤٨ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٤.

٢- (٢) المتقدمه آنفاً.

نعم، لو كان ركوعه قبل الإمام في حال قراءته فالأحوط البطلان مع ترك المتابعه، كما أنه الأقوى إذا كان ركوعه قبل الإمام عمداً في حال قراءته، لكن البطلان حينئذٍ إنما هو من جهة ترك القراءة وترك بدلها وهو قراءه الإمام، كما أنه لو رفع رأسه عامداً قبل الإمام وقبل الذكر الواجب بطلت صلاته من جهة ترك الذكر.

الشرح:

بمعونه الروايات السابقة الواردة في رفع المأموم رأسه عن السجود قبل رفع الإمام رأسه أو رفع رأسه عن الركوع قبل رفع الإمام رأسه؛ ولذا مع ورود المكاتبه في الركوع أجروا الحكم في سجود المأموم أيضاً قبل سجود الإمام كما هو مقتضى الأولويه أيضاً.

لا- يقال: إذا فرض أن المأموم ركع حال قراءه الإمام سهواً ولم يتابع الإمام في ركوعه فالأحوط البطلان كما أن الأقوى بطلان صلاته إذا ركع عمداً حال قراءه الإمام لا يمكن المساعدة عليه، فإنه إذا فرض الركوع حال قراءه الإمام سهواً تكون ترك قراءه المأموم بنفسه أو بدله يعني قراءه الإمام سهواً، فإن القراءه محلها قبل الركوع الصلاتي وهو الركوع الذي يتحقق بالركوع الأول، والثاني ركوع متابعه.

ولكن يمكن أن يقال: إن الركوع الثاني أيضاً ركوع صلاتي؛ ولذا لو لم يأت به مع تمكنه منها تبطل جماعته وتصير صلاته فرادى كما تصير صلاته فرادى بالإتيان بالركوع الأول عمداً.

ومما ذكر ظهر حال الذكر الواجب للركوع فإن أتى به في الركوع قبل ركوع الإمام فلا يجب في الثانيه، وإن لم يأت به فالأحوط الإتيان به في الثانيه.

(مسأله ۱۳): لا- يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال [١] فلا- تجب فيها المتابعه، سواء الواجب منها والمندوب والمسموع منها من الإمام وغير المسموع، وإن كان الأحوط التأخر خصوصاً مع السماع وخصوصاً في التسليم، وعلى أى حال لو تعمّد فسلم قبل الإمام لم تبطل صلاته، ولو كان سهواً لا يجب إعادته بعد تسليم الإمام، هذا كله في غير تكبيره الإحرام، وأمّا فيها فلا يجوز التّقدم على الإمام، بل الأحوط تأخره عنه بمعنى أن لا يشرع فيها إلاّ بعد فراغ الإمام منها، وإن كان في وجوبه تأمل.

الشرح:

المتابعه في الأقوال

[١] يقع الكلام في الأقوال في تكبيره الإحرام تاره وأنه لا يجوز أن تتقدّم تكبيره الإحرام من المأموم قبل أن يكبر الإمام، وعدم الجواز في ذلك ظاهر فإنّ الاقتداء لا يتحقق إلاّ أن يكبر الإمام.

وبتعبير آخر: الائتمام في حقيقته بمعنى جعل الآخر إماماً وإذا لم يكن شخص آخر دخل في الصلاه من قبل فلا معنى أن يجعل المكبر أن يجعله إماماً في صلاته.

وإن شئت قلت: لا تتحقق القدوة في ارتكاز المشرعه إلاّ أن يتابع المأموم في تكبيره إحرامه تكبيره الإحرام لإمامه والعمده في المقام ذلك. وفي روايه النبوى صلى الله عليه وآله : إنّما جعل الإمام إماماً ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا(١).

وفي روايه على بن جعفر المرويه في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن، عن جدّه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّى أله أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلاّ مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبير»(٢) وقد ذكر

ص: ٢٢٦

١- (١) مستدرک الوسائل ٦: ٤٩٢، الباب ٣٩ من أبواب صلاه الجماعة، ذيل الحديث ٢.

٢- (٢) قرب الإسناد: ٢١٨، الحديث ٨٥٤.

الشرح:

صاحب الوسائل قدس سره فى ذيل الحديث: هذا يدلّ على حكم صلاه الجنازه وإن لم يكن مخصوصاً بها، والحميرى أوردته فى باب صلاه الجنازه بين أحاديثها(١). ويظهر منه أنّه كان كذلك فى كتاب على بن جعفر.

أقول: لا يأتى حكم التكبيره قبل الإمام فى صلاه الجنازه على تقديم تكبيره الإحرام على تكبيره الإحرام فى الصلاه اليوميه كما يأتى الكلام فى المسأله الآتيه.

وبالجمله، قد تقدّم وجوب المتابعه من المأموم على الإمام بمعنى أن لا يشرع فيها إلّا بعد أن باشر الإمام.

ويقع الكلام فى التسليمه أخرى وقد ذكرنا أن مقتضى الروايات جواز تقديم المأموم التسليمه على الإمام إذا كان له غرض عقلائي حتى فيما إذا كان من قصد المأموم ذلك من الأول.

ثم إنه إذا كان للقول خصوصيه ولو كان مستحباً كالقنوت يعتبر فيه أيضاً المتابعه من حيث التقدّم، وأمّا ما ذكره قدس سره فى التسليم قبل الإمام فإنه وإن يجوز التسليم قبل الإمام مع الحاجه إلى التقديم، بل مطلقاً كما يدلّ على ذلك ما فى صحيحه الفضيل وزراره ومحمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته، فإن كان مستعجلاً فى أمر يخاف أن يفوته فسلم وانصرف أجزأه»(٢).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام فى الرجل يكون خلف الإمام فيطيل الإمام التشهد؟ فقال: «يسلم من خلفه ويمضى فى حاجته إن أحب»(٣) فظاهر هذه

ص: ٢٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١٠٢، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجماعة، ذيل الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ٣٩٧، الباب ٤ من أبواب التشهد، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٤١٦، الباب الأول من أبواب التسليم، الحديث ٦.

(مسأله ١٤): لو أحرم قبل الإمام سهواً أو بزعم أنه كبر كان منفرداً [١] فإن أراد الجماعة عدل إلى النافلة وأتمها أو قطعها.

(مسأله ١٥): يجوز للمأموم أن يأتي بذكر الركوع والسجود أزيد [٢] من الإمام، وكذا إذا ترك بعض الأذكار المستحبه يجوز له الإتيان بها مثل تكبير الركوع والسجود و«بحول الله وقوته» ونحو ذلك.

الشرح:

جواز التسليم قبل الإمام ولو لم يكن له اضطرار وخوف من التأخير.

وما ذكره قدس سره من أنه لو سلم قبل الإحرام سهواً لم يجب إعادته بعد تسليم الإمام؛ لأنه إذا سلم ولو سهواً في محله يعني بعد التشهد صح تسليمه فلا حاجة إلى الإعادة، ولا يقال بالتسليم سهواً في غير محله حيث إن حكمه سجدتا السهو بعد الصلاة.

[١] وذلك لأن تكبيره بقصد الدخول في الصلاة فتكون صلاته فرادى، وإذا كبر الإمام بعده للصلاة فلا يجوز للمنفرد نقل نيته إلى الجماعة فإنه من الدخول في الجماعة في أثناء الفرادى ولا دليل على مشروعيتها.

نعم، إذا أراد الدخول في الجماعة ينقل نيته إلى النافلة ولا يجوز عند نقلها إلى النافلة أن ينوى قطعها كما هو ظاهر الماتن من عطفه قطعها على إتمامها بكلمه (أو) لكن لو كانت نيته قطعها عند العدول إلى النافلة لم يتحقق العدول إلى النافلة، فإن الصلاة النافلة مجموعها لا أبعاضها كما تقدم بيان ذلك الدخول إلى صلاة الجماعة مع نيته العدول في الأثناء إلى الفرادى.

[٢] وذلك فإن الاستحباب عمياً تركه الإمام لا يسقط عن المأموم حيث تقدم أنه لا يجب متابعه الإمام في الأقوال حتى في الكيفية كما إذا أتى الإمام ذكر الركوع والسجود بالذكر الصغير فإنه يجوز أن يأتي ذكرهما بالكبير.

(مسأله ١٦): إذا ترك الإمام جلسته الاستراحة لعدم كونها واجبه عنده لا يجوز للمأموم الذي يقلد من يوجبها أو يقول بالاحتياط الوجوبى أن يتركها [١] وكذا إذا اقتصر فى التسيّحات على مره مع كون المأموم مقلداً لمن يوجب الثلاث وهكذا.

الشرح:

نعم، يعتبر الاختلاف ما لم يوجب ترك المتابعه فى الأفعال حيث إنه ان يوجب ذلك تختل صلاه الجماعه على مامّر، ولم يشترط الماتن هذا الشرط؛ لأن وجوب المتابعه عنده وجوب تعبدى لا يوجب الاختلاف الفاحش القليل بطلان الجماعه، بل يوجب استحقاق المأموم الإثم كما تقدّم.

الكلام فى ترك جلسته الاستراحة وبعض التسيّحات

[١] فإن فتوى مقلّده بوجوب جلسته الاستراحة إيجابه الاحتياط فيها حجه على المأموم فلا يجوز تركه، وأما جواز اقتدائه بالإمام المزبور فلا منع فيه، لأن اعتقاد الإمام اجتهاداً أو تقليداً بعدم وجوب جلسته الاستراحة بمقتضى حديث: «لا تعاد» (١) الجارى فى حقه يحرز صحه صلاته بالإضافة إلى حقه، وليس ما نحن فيه من اختلال صلاه الإمام عند المأموم فى الأركان أو مثل الطهاره من الحدث حتى لا يجوز للمأموم الاقتداء بصلاه الإمام.

نعم، إذا أوجب رعايه المأموم فتوى مقلّده أو احتياطه بالإخلال بالمتابعه، كما إذا كان الإمام يكتفى فى التسيّحات الأربع بمره واحده، والمأموم فتوى مرجعه لزوم ثلاث مرات أو لزوم الاحتياط فالإشكال فى اقتداء المأموم فى الركعتين الأخيرتين لزوم عدم المتابعه للإمام ودرك ركوعه فله قصد الانفراد فى الركعتين الأخيرتين أن يختل المتابعه وإن قصد المأموم الانفراد من الأول لا يتحقق قصد جماعته.

ص: ٢٢٩

(مسأله ١٧): إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في ركعه لا-قنوت فيها يجب [١] عليه العود إلى القيام لكن يترك القنوت، وكذا لو رآه جالساً يتشهد في غير محلّه وجب عليه الجلوس معه لكن لا يتشهد معه وكذا في نظائر ذلك.

(مسأله ١٨): لا يتحمّل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاه غير القراءة [٢] في الأولتين إذا ائتمّ به فيهما، وأمّا في الأخيرتين فلا يتحمّل عنه، بل

الشرح:

[١] ما ذكره قدس سره من وجوب العود إلى القيام وجوب تكليفي عنده على ما مر، ولكنه وجوب شرطي عندنا. فإنه إن أراد إتيان بقيه الصلاه جماعه فاللازم أن يرجع ليكون ركوعه عن قيام مع الإمام، واشتغال الإمام بالقنوت سهواً لا يوجب بطلان صلاته، ولا يجوز متابعه المأموم في تلك القنوت فإنها زياده سهويه من الإمام.

تحمّل الإمام القراءة فقط عن المأموم

[٢] من غير خلاف يعرف كما يدلّ على ذلك عنده من الروايات منها موثقه سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله رجل عن القراءة خلف الإمام؟ فقال: «لا، إنّ الإمام ضامن للقراءة، وليس يضمن الإمام صلاه الذين خلفه، وإنما يضمن القراءة» (١). وظاهرها أنّ المأموم ليس عليه القراءة في الركعتين الأولتين مع الإمام وإنّما يضمن الإمام القراءة فيهما، وأمّا بالإضافة إلى الركعتين الأخيرتين فليس فيهما القراءة لا على الإمام ولا على المأموم، بل يكفي على كل منهما التسبيحات.

وبالجملة، ظاهر الموثقه أنّ المأموم إذا كان مع الإمام في الركعتين اللتين فيهما القراءة يتحمّل الإمام القراءة عن المأموم، ولا يضمن الإمام غير القراءة فيهما شيئاً من صلاه المأموم، فعليه أن يأتي بنفسه ما يعتبر في الصلاه من سائر الأقوال والأفعال،

ص: ٢٣٠

يجب عليه بنفسه أن يقرأ الحمد أو يأتي بالتسبيحات وإن قرأ الإمام فيهما وسمع قراءته، وإذا لم يدرك الأولتين مع الإمام وجب عليه القراءة فيهما؛ لأنهما أولتا صلاته، وإن لم يمهل الإمام لإتمامها اقتصر على الحمد وترك السورة وركع معه [١].

الشرح:

وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأولتين وأنصت لقراءته، ولا تقرأ شيئاً في الأخيرتين... فالأخيرتان تبعاً للأولتين» (١) ويحمل ما في ذيلها بالإضافه إلى الأخيرتين على اختيار التسبيحات للمأموم مطلقاً ولو اختار الإمام القراءة فيهما إخفاً.

[١] لأن وجوب السورة تسقط عند الاستعجال، ويدل على سقوط السورة مع الاستعجال _ ولو كان ذلك الاستعجال لإدراك ركوع الإمام في الركعة _ صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعة مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأَم الكتاب وسوره، فإن لم يدرك السورة تامه أجزأته أَم الكتاب، فإذا سلم الإمام قام فصلّى ركعتين لا يقرأ فيهما؛ لأن الصلاة إنما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعة بأَم الكتاب وسوره، وفي الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء» الحديث (٢).

أقول: ظاهر «لا يقرأ فيهما» عدم وجوب القراءة في الركعتين الأخيرتين. ويستفاد من الحديث سقوط قراءه السورة ولو مع الاستعجال لدرك ركوع الإمام وإنما

ص: ٢٣١

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٥، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٨، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

وأما إذا أعجله عن الحمد أيضاً فالأحوط إتمامها والالحوق به في السجود أو قصد الانفراد، ويجوز له قطع الحمد والركوع معه، لكن في هذه لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة.

(مسألة ١٩): إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها ووجب عليه القراءة في ثالثة الإمام الثانية له، ويتابعه في القنوت في الأولى منه وفي التشهد، والأحوط التجافي فيه، كما أنّ الأحوط التسبيح عوض التشهد، وإن كان الأقوى جواز التشهد بل استحبابه أيضاً، وإذا أمهله الإمام في الثانية له للفتحة والسورة والقنوت أتى بها [١]، وإن لم يمهل ترك القنوت، وإن لم يمهل للسورة تركها، وإن لم يمهل لإتمام الفتحة أيضاً فالحال كالمسألة المتقدمه من أنه يتمها ويلحق الإمام في السجده أو ينوي الانفراد أو يقطعها ويركع مع الإمام ويتم الصلاة ويعيدها.

الشرح:

يقرأ مع الجماعة التي واجده لشرائط الاقتداء الحمد والسورة في الأخيرتين من الإمام والأولتين من المأموم بإخفاته كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «يقرأ في نفسه» سواء كان صلاته ظهراً أو عصرًا أو عشاءً، بخلاف ما إذا استعجله من الحمد أيضاً، فإنه ذكر الماتن فيه: فالأحوط إتمام المأموم الحمد والالتحاق بالإمام في السجود ويجوز للمأموم قطع سورة الحمد والركوع مع الإمام، ولكن الأحوط في هذه الصورة وجوباً إعادة هذه الصلاة. وذكر وجهاً آخر — وهو في صورة عدم الإمهال لتمام الحمد —: ينفرد لأن ترك المتابعه للإمام في الركوع والالتحاق به في السجود ترك للمتابعه اللازمه في الجماعة، بخلاف قصد الانفراد فإنه جائز إذا بدا له الانفراد في الأثناء.

[١] وما ذكر الماتن من الوجوه المزبوره ومنها: قصد الانفراد وإتمام باقى الصلاة فرادى في صورة عدم المهله لإتمام سورة الحمد فهو الأحوط، وسقوط السورة في

الشرح:

صوره الاستعجال لا- يختصّ بصوره خوف فوت بعض الصلاه في الوقت، بل يسقط وجوبها إدراك الجماعة أيضاً كصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاه وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاه خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعه مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأَم الكتاب وسوره، فإن لم يدرك السوره تامّه أجزأته أَم الكتاب، فإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعتين لا يقرأ فيهما، لأنّ الصلاه إنما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعه بأَم الكتاب وسوره» الحديث (١).

وبالجملة، تعين الانفراد للأخذ بإطلاق ما دلّ على عدم الصلاه مع ترك قراءة الحمد (٢).

وقريب منها صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج وفيها: الرجل يدرك الركعه الثانيه من الصلاه مع الإمام وهي له الأولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟ قال: «يتجافى ولا- يتمكّن من القعود، فإذا كانت الثالثه للإمام وهي له الثانيه فليلبث قليلاً إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام. قال: وسألته عن الرجل الذي يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاه، كيف يصنع بالقراءة؟ فقال: اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان، ولا- تجعل أول صلاتك آخرها» (٣). ومقتضى النهي عن جعل أول صلاته آخرها جواز التسبيحات في الركعتين الأخيرتين، بل هو أفضل ولو قلنا بتعين التسبيح على المأموم فإنّ المفروض في الركعتين الأخيرتين منفرد لا مأموم.

ص: ٢٣٣

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٨، الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٤.

٢- (٢) وهو قوله صلى الله عليه و آله: لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب. عوالي اللآلى ٢: ٢١٨، الحديث ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٨٧، الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

الشرح:

والأحوط للمأموم المزبور التجافى فى مورد تشهد الإمام للركعة الثانية. وظاهر كلام الماتن كون الاحتياط وجوبياً فلا يجوز له القعود، ولكن فى بعض الروايات إطلاق بالإضافة إلى القعود ففى روايه عبدالرحمن عن أبى عبدالله عليه السلام _ فى حديث _ : «إذا وجدت الإمام ساجداً فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه، وإن كان قاعداً قعدت، وإن كان قائماً قمت» (١) ولكن فى سندها عبدالله بن محمد وهو ابن عيسى ولم يثبت له توثيق.

نعم، فى معتبره الحسين بن مختار وداود بن الحصين، قال: سئل عن رجل فاتته صلاه ركعه من المغرب مع الإمام فأدرك الثنتين، فهى الأولى له والثانية للقوم فيتشهد فيها؟ قال: نعم، قلت: والثانية أيضاً؟ قال: نعم، قلت: كلهن؟ قال: نعم، وإنما هى بركه (٢). وهذه الروايه مضمرة لم يذكر المسؤول عنه فيها.

وفى روايه إسحاق بن بريد أو يزيد قلت لأبى عبدالله عليه السلام : جعلت فداك، يسبقنى الإمام بالركعة فتكون لى واحده وله ثنتان، فأتشهد كلما قعدت؟ قال: «نعم، فإنما التشهد بركه» (٣).

وهذه أيضاً فى سندها ضعف لسهل بن زياد الأحوط التجافى كما ذكر الماتن قدس سره إذا أراد البقاء على الجماعة وإلاّ ينفرد.

وفى روايه عبدالرحمن بن أبى عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا سبقك الإمام بركه فأدركت القراءه الأخيره قرأت فى الثالثه من صلاته وهى ثنتان لك، وإن

ص: ٢٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٩٣، الباب ٤٩ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤١٦، الباب ٦٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤١٦، الباب ٦٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

(مسألة ٢٠): المراد بعدم إمهال الإمام _ المجوّز لترك السورة _ ركوعه [١] قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها وإن أمكنه إتمامها قبل رفع رأسه من الركوع، فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع ولا يجب الصبر إلى أواخره، وإن كان الأحوط قراءتها ما لم يخف فوت اللقوق في الركوع، فمع الاطمئنان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها ولا يقطعها.

الشرح:

لم تدرك معه إلا ركعه واحده قرأت فيها وفي التي تليها» (١).

بقى في المقام _ إذا كانت الركعة الثانية للإمام هي الركعة الأولى لمأمومه المسبوق _ : يستحب للمأموم المزبور أن يقنت في الركعة الأولى لنفسه مع الإمام والمأمومين الذين هم ركعتهم الثانية، ويدلّ على ذلك موثقه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام : في الرجل يدخل الركعة الأخيرة من الغداة مع الإمام فقنت الإمام، أيقنت معه؟ قال: «نعم، ويجزيه من القنوت لنفسه» (٢) ظاهر قوله عليه السلام : «يجزيه من القنوت لنفسه» يعنى إخفاً.

الكلام فيما لو لم يمهّل الإمام المأموم للقراءة

[١] المراد بعدم إمهال الإمام قراءة السورة ركوع الإمام قبل أن يشرع المأموم السورة أو أن يركع الإمام قبل أن يتم المأموم السورة، ويستدل على ذلك بصحيحه زراره المتقدمه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه جعل أوّل ما أدرك أوّل صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعه ممّا أدرك خلف

ص: ٢٣٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٧، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦: ٢٨٧، الباب ١٧ من أبواب القنوت، الحديث الأوّل.

(مسألة ٢١): إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له في قراءته فقرأها ولم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته [١] بل الظاهر عدم البطلان إذا تعمّد ذلك، بل إذا تعمّد

الشرح:

الإمام في نفسه بأتم الكتاب وسوره، فإن لم يدرك السوره تامّة أجزأته أتم الكتاب فإذا سلّم الإمام قام فصلّي ركعتين لا يقرأ فيهما (١).

فالظاهر إدراك الإمام في الركوع بعد قراءه نصف من السوره لا يكون موضوعاً لوجوب قراءه السوره، ولو أمكن إتمام السوره قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، ولكن لا بد من تقييد ذلك بما إذا لم يستلزم قراءه السوره قبل ركوع الإمام الفصل الطويل بين قراءه المأموم وركوع الإمام بحيث تخرج الصلاه عن عنوان صلاه الجماعة، وإلا لا بد من قصد الانفراد لخروج فعل المأموم عن عنوان المتابعه، وعلى ذلك فما ذكره الماتن من الاحتياط لا دليل عليه، بل لا بد من اعتبار صدق المتابعه.

وقد يستدل على ما ذكره الماتن بصحيحه معاويه بن وهب التي رواها الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن معاويه بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك آخر صلاه الإمام وهي أوّل صلاه الرجل فلا يمهلها حتى يقرأ، فيقضى القراءه في آخر صلاته؟ قال: «نعم» (٢). ولكن مشروعيه قضاء القراءه غير ثابت بعد الصلاه لا بالإضافة إلى السوره وظاهر إدراك المأموم الإمام في الركعه الأخيره في الركوع لا إدراكه الإمام في الركعه الأخيره قبل ركوع الإمام.

[١] قد تقدّم أنّ مقتضى كون الشخص مأموماً تبعيته للإمام في الأفعال. وإذا

ص: ٢٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٨٨، الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٤.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣ : ٤٧، الحديث ٧٤، وعنه وسائل الشيعه ٨ : ٣٨٨، الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٥.

الإتيان بالقنوت مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان.

(مسأله ٢٢): يجب الإخفات في القراءة خلف الإمام [١] وإن كانت الصلاه جهريه، سواء كان في القراءة الاستجابيه كما في الأولتين مع عدم سماع صوت الإمام أو الوجوبيه كما إذا كان مسبقاً بركعه أو ركعتين، ولو جهر جاهلاً أو ناسياً لم تبطل صلاته.

نعم، لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة كما في سائر موارد وجوب الإخفات.

الشرح:

فرض أن المأموم اعتقد إمهال الإمام له في إتمام قراءته ودركه ركوعه، ولكن كان الأمر على خلاف ما اعتقده ولم يدرك المأموم بعد قراءته الإمام في ركوعه فلم تقع متابعتة للإمام في أفعاله وتصير صلاته فرادى. وهذا أظهر فيما لو تعمد المأموم إتمام قراءته عمداً مع العلم بأنه لا يدرك الإمام في ركوعه أو أتى بالقنوت كذلك مع علمه بعدم درك ركوع الإمام.

يجب الإخفات في القراءة خلف الإمام

[١] المشهور أنه يعتبر في القراءة خلف الإمام الإخفات فيها بلا فرق بين كون القراءة خلفه واجباً كما في المأموم المسبوق بركعه أو ركعتين، وقد تقدّم في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاه وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاه خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعه ممّا أدرك خلف الإمام في نفسه بأمر الكتاب وسوره» الحديث (١). فإنّ القراءة من المأموم في الفرض واجب لعدم ضمانها في الفرض الإمام وظاهر قوله عليه السلام: «قرأ في نفسه» الإخفات ولو كانت الصلاه

ص: ٢٣٧

الشرح:

جهريه كالعشاء وهذا غير مورد الكلام.

نعم، إذا كانت القراءة مستحبه فربما يقال: إن مقتضى استحبابها قراءتها خلف الإمام جهراً أو إخفاً، ولكنه أيضاً يعتبر في القراءة إذا كانت استحبابيه قراءتها إخفاً خلف الإمام كما يشهد بذلك صحيحه قتيبه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام ترتضى به في صلاه يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقرأ أنت لنفسك، وإن كنت تسمع الهمهمه فلا تقرأ» (١) وظاهر قوله عليه السلام: «فاقرأ أنت لنفسك» الإخفات كما لا يخفى.

وقد تقدّم استحباب القراءة في الجهريه إذا لم تسمع ولو همهمه.

أضف إلى ذلك السيره المتشرعه الجاريه إلى ملاحظه الإخفات في كل ما يقرأ خلف الإمام من القراءة الواجبه والمستحبه.

نعم، نفى الماتن البعد عن استحباب الجهر بـ«بسم الله» خلف الإمام، سواء كانت قراءه البسمله واجبه أو مستحبه بدعوى ما ورد في استحباب الجهر في كل مورد حاكم على الروايات الواردة في المقام وكان استحباب القول بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» في كل مورد يلزم الجهر بها، للروايات الظاهره في أن لقراءه «بسم الله» خصوصيه، ولا يبعد الوثوق بصدور بعضها عن الامام عليه السلام (٢).

والمتحصّل: أن المأموم المسبوق إذا كان مكلفاً في قراءته بالإخفات، وكذا في الركعه الثالثه من الركعتين الأخيرتين فإن أخل بالإخفات جهلاً أو سهواً يحكم بصحه

ص: ٢٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ٧٤، الباب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث الأول.

(مسألة ٢٣): المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد في الثانيه منه الثالثه للإمام، فيتخلف عن الإمام ويتشهد ثم يلحقه في القيام أو في الركوع إذا لم يمهل للتسيحات، فيأتي بها ويكتفى بالمره ويلحقه في الركوع أو السجود [١] وكذا الشرح:

صلاته فإنه مضافاً لشمول حديث: «لا تعاد» (١) فإن الإخفات كالجهر من الداخل في غير الاستثناء في الحديث، ومع الإغماض عن ذلك أيضاً يؤخذ بمقتضى ما ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام: في رجل جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه، وأخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه، فقال: «أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته وعليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلاته» (٢).

وظيفة المأموم المسبوق بركعه أو أكثر

[١] يذكر قدس سره في هذه المسألة أنّ المأموم المسبوق ببعض ركعات الصلاه عليه أن يتدارك ما يبقى عليه من الواجبات وإن استلزم ذلك ترك الركوع أو السجود مع الإمام في بعض الركعات الباقي من صلاته، فإنه يجب على المأموم المسبوق الذي أدرك الركعه الثانيه مع الإمام في ركعته الثانيه التي هي ركعه ثالثه للإمام أن يتخلف عن الإمام في قيامه لأن يأتي بتشهده في ركعته الثانيه وإن أوجب ذلك؛ لأن لا يدرك في ركعته الثالثه التسيحات الأربعه إلا مرّه واحده وحتى لو لم يتمكن من دركه ركوع الإمام في ركعته الثالثه فإنه يركع بعد رفع الإمام رأسه من ركوعه.

والظاهر أنه قدس سره قد استظهر ما ذكر من صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، قال:

ص: ٢٣٩

١- (١) وسائل الشيعه ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٨٦، الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث الأول.

يجب عليه التخلف عنه في كل فعل وجب عليه دون الإمام من ركوع أو سجود أو نحوهما، فيفعله ثم يلحقه إلا ما عرفت من القراء في الأولين [١].

(مسألة ٢٤): إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه [٢] قبل ركوعه وجب عليه قراءه الفاتحه والسوره إذا أمهله لهما، وإلا كفته الفاتحه على ما مر، ولو علم أنه لو دخل معه لم يمهلها لإتمام الفاتحه أيضاً فالأحوط عدم الإحرام إلا بعد ركوعه، فيحرم حينئذ ويركع معه وليس عليه الفاتحه حينئذ.

الشرح:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام وهي له الأولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟ قال: «يتجافى ولا يتمكن من القعود، فإذا كانت الثالثة للإمام وهي له الثانية فليلبث قليلاً إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام» (١).

[١] حيث ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام (٢) أنه إذا تعين على المأموم القراء في الأخيرتين من الإمام يقرأ في كل من ركعته الأولى والثانية من الجماعة سوره الحمد، ولا يجب عليه قراءه السوره. وإذا استعجله الإمام حتى من إتمام قراءه الحمد فقد تقدّم ما في الفروض الثلاثة، فراجع ما ذكرنا فيها. ولا يخفى أنه ما ورد في صحيحه عبد الرحمن الحجاج من بقاء القدوة ظاهره ما إذا كان بقاؤها بعدم تأخير المأموم عن أفعال الإمام بنحو غير متعارف وإلا لا يبعد صيروره صلاته فرادى.

[٢] إذا أدرك المأموم الإمام في الركعتين الأخيرتين قبل ركوع الإمام يجب على المأموم فيهما القراء في الركعة الثانية وإن أمهل الإمام في قراءه الفاتحه سقطت

ص: ٢٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٧، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٨، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

(مسأله ٢٥): إذا حضر المأموم الجماعة ولم يدر أنّ الإمام في الأوليين أو في الأخيرتين قرأ الحمد والسوره [١] بقصد القربه، فإن تبين كونه في الأخيرتين وقعت في محلّها، وإن تبين كونه في الأوليين لا يضرّه ذلك.

الشرح:

قراءه السوره، ولكن يجب إتمام الفاتحه قبل أن يرفع الإمام رأسه من ركوع تلك الركعه ولا يكون الإمام ضامناً لقراءته. وذكرنا أنه لو لم يتمكن من إتمام قراءه الفاتحه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع فالأحوط عدم الدخول في صلاه الجماعة إلاّ بعد ركوع الإمام، فإنه إذا أحرم للصلاه بعد ركوع الإمام وأدركه قبل رفع رأسه فقد أدرك الركعه ولا يكون عليه قراءه سوره الفاتحه.

وعلى الجملة، إذا لم يتمكن من إتمام قراءه الفاتحه قبل ركوع الإمام لا يسقط وجوب متابعه الإمام كما أنه ليس في البين ما يدلّ على سقوط الفاتحه فيتعين الاحتياط بالدخول في الجماعة بعد ركوع الإمام.

[١] فإنّ الإمام لو كان في الأخيرتين يجب على المأموم القراءه فيهما وإن كان في الأولتين لا موجب للقراءه على المأموم، ولكنه لا يضرّه القراءه سواء كانت الصلاه إخفاته أو جهريه لا يسمع صوت الإمام.

وبتعبير آخر: ما ذكر الماتن حكم الركعه التي يشك المأموم كونها من الأوليين مع الإمام أو مع الأخيرين معه، وحيث إنّ المأموم الذي دخل في صلاه الجماعة قصده أنه إذا كان الإمام في الركعتين الأوليين يتمّ صلاته جماعه إلى آخر صلاته، فالأحوط تعيّن التسبيح له في الركعتين الأخيرتين في الصلاه الجهرية التي يأتي بها الإمام، بل لو كان الإمام عند دخول المأموم في صلاه الجماعة في الركعتين الأخيرتين واقعاً فيجوز للمأموم ترك القراءه بالاستصحاب في بقاء الإمام في الركعتين الأولتين أي في حال قراءتهما فإنه يكون على يقين من ذلك فيترك القراءه

الشرح:

إيكالاً- إلى كون اقتدائه في الركعتين الأولتين بحكم الاستصحاب، وإذا سلم الإمام وظهر كونه عند الاقتداء في الركعتين الأخيرتين يقوم يتم صلاته الفرادى، ومقتضى حديث: «لا تعاد»^(١) أن تركه القراءة في الأولتين من صلاته لا يضر بصحة صلاته بحكم حديث: «لا تعاد».

ولكن قد يقال: ما ذكر الماتن في هذا الفرع احتياط عنده، ولكن مقتضى الأصل العملى الجارى فى المسأله إيكال المأموم القراءة إلى الإمام حيث إن الإمام كان فى الأولتين يقيناً. ويحتمل بقاءه فيهما عند الدخول فى صلاته فإن ظهر الحال بهذا المنوال فهو على صلاته التى أتى بوظيفته من إيكال القراءة إلى الإمام، فإن ظهر أنه فى الأخيرتين يكون تركه القراءة فيهما لحديث «لا تعاد» فتصح صلاته.

ودعوى أن الاستصحاب فى كون الإمام فى الركعتين الأولتين لا- يثبت كون المأموم أيضاً فى الركعتين الأولتين لا- يمكن المساعدة عليها؛ لأن كون المأموم فى أى ركعه تابع للاقتداء بالإمام فإن كان الإمام فى الركعتين الأولتين من صلاته كان اقتداء المأموم أيضاً فى تلك الركعتين وإن كان الإمام حين اقتداء المأموم فى الركعتين الأخيرتين كان اقتداء بالإمام فى الأخيرتين، ويترتب عليه وجوب قراءته بنفسه لعدم تكفّل الإمام قراءته، وبما أن مقتضى الاستصحاب عند اقتداء المأموم كون الإمام فى الركعتين الأولتين كان المترتب على اقتدائه به فيهما سقوط القراءة عنه.

وفى صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام: «إذا كنت خلف الإمام فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه

ص: ٢٤٢

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

(مسأله ٢٦): إذا تخيّل أنّ الإمام في الأوليين فترك القراءه ثم تبين أنّه في الأخيرتين، فإن كان التبين قبل الركوع قرأ ولو الحمد فقط ولحقه [١] وإن كان بعده

الشرح:

في الأولتين» (١) أى لا- تقرأ خلفه حال كون الإمام في الأولتين، فموضوع سقوط القراءه عن المأموم اقتداؤه بإمام حال كون الإمام في الأولتين، واعتبار اقتداء المأموم بإمام حال كون الإمام في الركعتين الأخيرتين بمعنى (واو) الجمع.

وبتعبير آخر: ليس المقام مثل ما يعتبر الوصف في الآخر الذى لا حاله سابقه له مع وصفه كما ورد في صحيحه سليمان بن خالد في درك الركعه من الجماعة من قول أبى عبدالله عليه السلام: «فى الرجل إذا أدرك الإمام وهو راعٍ وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه: فقد أدرك الركعه» (٢). فإنه إذا شكّ في أنّ ركوع المأموم متصف بكونه قبل رفع الإمام رأسه فمقتضى الاستصحاب عدم تحقق هذا الركوع من المأموم. وهذا بخلاف ما إذا شكّ في أنّ الإمام في الركعتين الأوليين أو في الأخيرتين.

فإنّ المعتبر من الوصف فيه في سقوط القراءه عن المأموم كون الإمام في الأوليين مع إحراز ضم اقتداء المأموم أى الإحراز بمعنى (واو) الجمع، نظير ما إذا أراد الصلاه وشكّ في بقاء وضوئه، فإنّ الوضوء فعل والصلاه فعل آخر فاعتبار الأول في الثانى يكون لا محاله بمعنى (واو) الجمع.

[١] فإنه في المفروض لم يقع الخلل في وظيفه من أدرك الركعتين الأخيرتين من الجماعة وتدارك قراءته قبل الركوع.

ص: ٢٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٥٧، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٨٢، الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأوّل.

صحت صلاته [١] وإذا تخيّل أنه في إحدى الأخيرتين فقرأ ثم تبين كونه في الأوليين فلا بأس، ولو تبين في أثنائها لا يجب إتمامها [٢].

(مسألة ٢٧): إذا كان مشغلاً بالنافله فأقيمت الجماعة وخاف من إتمامها [٣] عدم إدراك الجماعة ولو كان بفوت الركعة الأولى منها جاز قطعها، بل استحَبّ ذلك ولو قبل إحرار الإمام للصلاه، ولو كان مشغلاً بالفريضة منفرداً وخاف من إتمامها فوت الجماعة استحَبّ له العدول بها إلى النافله وإتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الثالث، بل الأحوط عدم العدول إذا قام للثالثة وإن لم يدخل في ركوعها، ولو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة ولو الركعة الأولى منها جاز له القطع بعد العدول إلى النافله على الأقوى، وإن كان الأحوط عدم قطعها، بل إتمامها ركعتين، وإن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة في ركعة أو ركعتين، بل لو علم عدم إدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافله وأتمها فالأولى والأحوط عدم العدول، وإتمام الفريضة ثم إعادتها جماعة إن أراد و أمكن.

الشرح:

[١] فإنه وإن وقع الخلل في القراءة الواجبه قبل الركوع ولكن المفروض وقوع الخلل عن عذر فيعنه حديث: «لا تعاد» (١) وغيره ممّا تقدم.

[٢] وإذا تخيّل أنه في إحدى الأخيرتين فقرأ ثم تبين كونه في الأوليين لا يجب إتمامها حيث يجرى حكم قراءة القرآن في الأوليين.

الكلام في المشتغل بصلاه وأراد ادراك الجماعة

[٣] هذا ما ذكر قدس سره في الأمر الأوّل من المسألة السابعة والعشرين، وقال في من كان مشغلاً بصلاه نافله فأقيم لصلاه الجماعة وخاف المصلّي نافله أنه لو أتمها

ص: ٢٤٤

الشرح:

لا يدرك صلاه الجماعه ولو بفوت الركعه الأولى منها جاز له قطع صلاه النافله، بل يستحب هذا القطع ولو كان القطع قبل إحرام الإمام لصلاه الجماعه. ويستدل على ذلك بما رواه في الوسائل عن الصدوق بإسناده عن عمر بن يزيد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الروايه التي يروون أنه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضه ما حدّ هذا الوقت؟ قال: إذا أخذ المقيم في الإقامه، فقال له: إنّ الناس يختلفون في الإقامه، فقال: المقيم الذي يصلّي معه (١).

وقد نوقش في الاستدلال بها أنّ ظاهرها عدم ابتداء النافله بعد الإقامه لا جواز قطعها إذا كان شروعها قبل الإقامه، ولكن لا يخفى أنّ مدلولها عدم التطوع مع الإقامه للجماعه فإن كان مبتدئاً قبل ذلك قطعها، وإن أراد الابتداء بها بعد الإقامه فلا يكون مورداً للتطوع.

وبالجملة، النهى عن التطوع في وقت الإقامه لصلاه الجماعه يقتضى القطع وعدم الابتداء ولا موجب لاختصاصه بالإضافه إلى الابتداء فقط والروايه تامه دلالة، كما أنّها تامه سنداً. فإن طريق الصدوق إلى عمر بن يزيد أبو الأسود صحيح على ما في مشيخه الفقيه بل متعدّد (٢).

وأما ما ذكر في المسأله السابعه والعشرين ثانياً أنه لو كان المكلف مشغلاً بالإتيان بصلاه واجبه منفرداً، وخاف عن إتمامها فوت الجماعه استحب له العدول إلى النافله وإتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محلّ العدول. وتجاوز محلّ العدول يتحقق

ص: ٢٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٥ : ٤٥٢، الباب ٤٤ من أبواب الأذان والإقامه، الحديث الأول. عن الصدوق في من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٨٤، الحديث ١١٣٥.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٥.

الشرح:

بالركوع في الركعة الثالثة حيث لا تكون صلاة مستحبه بثلاث ركعات فينبى عليها، فتكون وظيفته حينئذٍ إتمام الصلاة الفرادى وإن فاتت بدخوله في صلاة الجماعة بعد إتمام الصلاة الفرادى بعض ركعات الجماعة.

بل يمكن أن يقال: العمده في مستند جواز العدول عن الانفراد إلى الصلاة النافله صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فيينا هو قائم يصلى إذا أذن المؤذن وأقام الصلاة؟ قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاة مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعاً» (١). وموثقه سماعه، قال: سألته عن رجل كان يصلى فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعه من صلاة فريضه، قال: «إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعاً وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو» (٢) الحديث.

وشىء من الروايتين لا يعمّ ما إذا كان المصلّى في ركعه ثالثه ركع فيها أو قام إلى الركعه الثالثه ولم يركع فيها؛ ولذا ذكر الماتن: بل الأحوط عدم العدول إذا قام للثالثه وإن لم يدخل في ركوعها، حيث إنّ الأحوط عدم العدول إلى النافله بأن يعود إلى الجلوس في الثانيه وينوى العدول إلى المستحب فإنّ هذا أيضاً خارج عن الروايتين، بل يتم الصلاة الفرادى ثم يدخل في صلاة الجماعة وإن فاتت بذلك بعض ركعات الجماعة، ولكن الأظهر إمكان الرجوع إلى قصد النافله بالعود إلى الجلوس وقصد كون الركعتين تطوعاً.

وقد ذكر الماتن قدس سره : أنه لو خاف من إتمام النافله ركعتين فوت الجماعة ولو

ص: ٢٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٤، الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤٠٥، الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

الشرح:

الركعة الأولى منها جاز له القطع بعد العدول إلى النافلة على الأقوى. ولكن لا يخفى أنه إذا عدل إلى النافلة وحين العدول إليها قاصداً قطعها لما كان المفروض عدولاً إلى النافلة فإن الصلاة النافلة اسم لمجموع الركعتين، كما أن الصلاة الفريضة اسم لمجموع الصلاة الواجبة وجواز نيه العدول إلى النافلة على تقدير الإتيان بالركعتين.

نعم، لو كان قاصداً عند نيه العدول الإتيان بمجموع النافلة ظناً منه لتمكنه منه ثم التفت إلى عدم إمكان إتمامها لفوت بعض الجماعة فلا بأس بقطعها، كما أوضحنا ذلك في بحث جواز العدول إلى الفردي.

نعم، ربما يقال: لا- دليل على عدم جواز قطع الصلاة الفريضة إذا خاف المكلف من أن إتمامها يوجب فوت الجماعة كلاً أو بعضاً، وعليه فيجوز قطع الصلاة الفريضة لدرك الجماعة، ولكن لا يخفى أنه لو كان قطع الصلاة الفريضة لدرك الجماعة جائزاً لما كان لأمر الامام عليه السلام في الصحيحه والموثقه بالعدول إلى النافلة وجه، بل يكون الأمر بالعدول إلى النافلة مجرد الأكل من القفاء.

ثم ذكر الماتن في المسألة: وإن كان الأحوط استحباباً عدم قطع الصلاة الفريضة التي يأتيها فرادى بل يستحب إتمامها ركعتين وإن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة في ركعه أو ركعتين بل لو علم بعدم إدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافلة وأتمها فالأولى والأحوط عدم العدول وإتمام الفريضة ثم إعادتها جماعة إن أراد وأمكن.

وبالجملة، الصحيحه والموثقه المتقدمتان لا- يعميان الفرض التي لا يفيد العدول إلى النافلة في إدراك الجماعة كما إذا شرع المكلف فريضة الصبح بعد دخوله فيها، فإنه إذا عدل إلى النافلة وأتمها ركعتين لا يدرك شيئاً من صلاة الجماعة التي كانت قائمه عند عدوله إلى الفرادى؛ ولذا قيل: بأن الروايتين غير ناظرتين إلى العدول

(مسألة ٢٨): الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائية أو غيرها، ولكن قيل بالاختصاص بغير الثنائية [١].

الشرح:

إلى النافلة فيما إذا كانت الصلاة التي يؤتى بها جماعة ركعتين كصلاة الفجر ولكن لا موجب لهذا القيل؛ لأنَّ المكلف إذا شرع في صلاة الفجر فرادى ثم أُقيم لها فيمكن للمكلف العدول إلى النافلة وإتمامها ركعتين سريعاً لصيرورتها نافله ثم يدخل في جماعة الفجر في أثناء الركعة الأولى أو بعدها من الركعة الثانية.

العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة

[١] ولعل مراد من ذكر اختصاص العدول إلى النافلة بغير الثنائية أنه إذا عدل من صلاة الفجر فرادى إلى النافلة فيحتاج إتمام النافلة في ركعتين إلى مقدار زمان صلاة الفجر جماعة، فلا يكون العدول المفروض موجباً صلاة الجماعة. بخلاف ما إذا كانت الفريضة التي يريد الإتيان بها جماعة غير الثنائية، فإنَّ العدول إلى النافلة وإتمامها ركعتين يناسب إدراك جماعتها.

ولكن لا يخفى أنه إذا عدل من الثنائية إلى النافلة يأتي بركعتين سريعاً ويترك قراءة السورة ويدرك الجماعة في الفريضة الثنائية في ركعتها الأولى أو الثانية. وقد ورد في صحيحه سليمان بن خالد المتقدمه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فينا هو قائم يصلي إذ أذن المؤذن وأقام الصلاة؟ قال: «فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاة مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعاً» (١) فإنَّ إطلاقها يعم ما إذا كانت الفريضة التي بدأ بها فرادى ثنائية أو غيرها، فالقول بأنها لا تعم ما إذا

ص: ٢٤٨

(مسألة ٢٩): لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعة الثانية أو الثالثة _ مثلاً _ فذكر أنه ترك من الركعة السابقة سجده أو سجدتين أو تشهداً أو نحو ذلك وجب عليه العود للتدارك [١] وحينئذٍ فإن لم يخرج عن صدق الاقتداء وهيئة الجماعة عرفاً فيبقى على نية الاقتداء وإلا فينوى الانفراد.

الشرح:

كانت ثنائه كماترى، بل ما ورد في الموثقه قال: سألته عن رجل كان يصلى فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟ قال: «إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعاً، وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو» (١) الحديث.

فإن مقتضى إطلاق ما ذكر الإمام عليه السلام: وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، يشمل كون صلاه الإمام ركعتين أو أزيد و ورد في ذيل الموثقه: «وإن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو ويصلى ركعه أخرى ويجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و آله ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع» (٢) حيث مقتضى هذا الذيل مشروعيه الصلاه تقيه ولو كانت أزيد من الثنائيه.

وبالجملة، الإطلاق في مشروعيه العدول من الفريضه الفرادى إلى النافله لتتم النافله لدرك الجماعة التى تقام غير قابل للإنكار، سواء كانت صلاه الجماعة ثنائيه أو غيرها.

وظيفة من ترك جزءاً من الصلاه وهو فى الجماعة

[١] لأن تدارك النقص الحاصل فى صلاته موقوف على العود وذكر الماتن قدس سره العود والتدارك إن لم يوجب خروج صلاه المأموم عن الاقتداء يبقى على نية الاقتداء

ص: ٢٤٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٥، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق.

(مسأله ٣٠): يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحية قبل تحريم الإمام [١] ثم الإتيان بتكبيره الإحرام بعد إحرامه وإن كان الإمام تاركاً لها.

الشرح:

والأفينوى الانفراد.

أقول: تقدّم أنّ عنوان الاقتداء يقتضى المتابعه فى الأفعال للإمام. وإذا توقف التدارك على ترك المتابعه فى أفعال الصلاة عمداً يتعين الانفراد، وقد تقدّم ذلك فى بعض المسائل السابقة.

فى تكبيرات الإحرام الست

[١] قد تقدّم فى مباحث تكبيره الإحرام أنه يستحبّ على كلّ مصلٍّ سواء كان إماماً أو مأموماً أو من يصلّى الفرادى _ تكبيره الإحرام بسبع تكبيرات بأن تكون ست من تلك التكبيرات تسبيحات افتتاحيه على الأحوط وواحد منها بقصد تكبيره الإحرام بعد تلك الست. وفى موثقه زراره، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام أو قال: سمعته استفتح الصلاة بسبع تكبيرات ولأئ (١). وفى خبر أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا افتتحت الصلاة فكبر إن شئت واحده، وإن شئت ثلاثاً، وإن شئت خمساً، وإن شئت سبعاً، وكل ذلك مجزٍ عنك، غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بتكبيره» (٢)، وظاهر ذلك تعيين الإمام وإخباره بالجهر تحقّق أنها تكبيره الإحرام، وعلى كل فالتكبيرات الافتتاحيه مستحبه من الإمام والمأموم، ولو تركها الإمام فيجوز للمأموم الإتيان بها ثم الإتيان بتكبيره الإحرام بعد تكبيره الإحرام من الإمام (٣).

ص: ٢٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٢١، الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٢١، الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام، الحديث ٣.

٣- (٣) وقد تمّت هذه المسوده من أحكام الجماعه وشرائطها وفضلها فى شهر رمضان المبارك سنه ١٤٢٦ هـ (منه قدس سره).

(مسأله ٣١) يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنيّة المتعلقة بالصلاه إذا لم يستعملا محلّ الخلاف واتّحدا في العمل _ مثلاً _ إذا كان رأى أحدهما اجتهاداً أو تقليداً وجوب السوره ورأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الأول بالثاني إذا قرأها وان لم يوجبها، وكذا إذا كان أحدهما يرى وجوب تكبير الركوع أو جلسه الاستراحه أو ثلاث مرّات في التسبيحات في الركعتين الأخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها ولكن يأتي بها بعنوان الندب، بل وكذا يجوز مع المخالفه في العمل أيضاً فيما عدا مايتعلّق بالقراءه في الركعتين الأوليين التي يتحمّلها الإمام عن المأموم فيعمل كلّ على وفق رأيه [١].

الشرح:

اختلاف المأموم والإمام في الفتوى

[١] المخالفه بين الإمام والمأموم في العمل كما إذا لم يكبر الإمام للركوع مع وجوبها عند المأموم أو تركه جلسه الاستراحه مع وجوبها عند المأموم، وكذا ترك التسبيحات الثلاث مرات مع وجوبها عند المأموم، وفي جميع ذلك إذا أتى المأموم بما هو واجب عنده مع ترك الإمام يحكم بصلاتههما.

والوجه في ذلك: أنّ الإمام مع تركه ما ذكر صلاته عند المأموم صحيحه؛ لأنه يستند في ترك ما ذكر على اجتهاده أو تقليده ممّن يصحّ تقليده؛ ولذا لو رجع الإمام عن اجتهاده بعدم وجوب ما ذكر أو تقليده إلى الالتزام بالوجوب لا يعيد صلواته السابقه بمقتضى حديث: «لا تعاد» (١).

وعلى كل حال، صلاه الإمام صحيحه حتّى عند المأموم، والمفروض أنّ

ص: ٢٥١

نعم، لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شيء بمن لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له لأنَّ المأموم حينئذ عالم ببطالان صلاه الإمام فلا يجوز له الاقتداء به، بخلاف المسائل الظنيه حيث إنَّ معتقد كل منهما حكم شرعى ظاهرى فى حقّه فليس لواحد منهما الحكم ببطالان صلاه الآخر، بل كلاهما فى عرض واحد فى كونه حكماً شرعياً.

وأما فيما يتعلّق بالقراءه فى مورد تحمّل الإمام عن المأموم وضمانه له فمشكل لأنّ الضامن حينئذ لم يخرج عن عهده الضمان بحسب معتقد المضمون عنه _ مثلاً _ إذا كان معتقد الإمام عدم وجوب السوره والمفروض أنّه تركها فيشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به، وكذا إذا كان قراءه الإمام صحيحه عنده وباطله بحسب معتقد المأموم من جهة ترك إدغام لازم أو مدّ لازم أو نحو ذلك.

الشرح:

المأموم أتى مايجب عليه فى صلاته. فهذا النحو من الاختلاف بينهما فى العمل لا يضرّ بصحة صلاتهما ولا يمنع عن اقتداء المأموم بالإمام المفروض.

ثمّ ذكر الماتن قدس سره : لو علم المأموم وجوب شيء فى الصلاه وجداناً لا يراعيه الإمام فى صلاته لايجوز له الاقتداء بالإمام المزبور فى صلاته؛ لأنّ صلاه الإمام فى الفرض باطله عند المأموم، بخلاف ماتقدم من اختلافهما فى المسائل الاجتهاديه والتقليديه المعبر عنها فى كلامه المسائل الظنيه، حيث إنّ اجتهاد كل منهما أو تقليده فيهما معتبر فى حقّه فيعمل كل منهما على ما هو وظيفته على مامرّ، ولا يخفى أنّه لو كان الاختلاف فى الأقوال، ولكن مايجوز عند الإمام من القول موجباً للشك للمأموم فى خروج الجماعه عن المشروعه فى ارتكاز المشرعه لم يجز الاقتداء به على الأحوط، كما إذا يجهر الإمام فى الركعتين الأخيرتين كالجهر فى الصلاه الجهرية فى الركعتين الأولتين ولو لم يكن هذا أظهر فلا ينبغى أن ترك الاقتداء به أحوط.

نعم، يمكن أن يقال بالصحة إذا تداركها المأموم بنفسه [١] [كأن قرأ السورة في الفرض الأوّل أو قرأ موضع غلط الإمام صحيحاً، بل يحتمل أن يقال: إنّ القراءه في عهدہ الإمام ويكفي خروجه عنها باعتقاده لكنه مشكل، فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء.

(مسأله ٣٢): إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام من جهه من الجهات ككونه على غير وضوء أو تاركاً لركن أو نحو ذلك لا يجوز له لاقتداء به وإن كان الإمام معتقداً صحتّها [٢] من جهه الجهل أو السهو أو نحو ذلك.

الشرح:

[١] قد ذكر قدس سره في جواز الاقتداء في الفرض بالإمام المفروض أموراً منها تدارك المأموم نقص قراءه الإمام، ولكن لا يمكن مساعدته على ما ذكره، فإن ظاهر ماورد في أنّ الإمام ضامن لقراءه المأموم صدور تمام القراءه عن الإمام، وأما القراءه التلفيقيه من الإمام والمأموم فلا دليل على إجرائها.

نعم، إذا كانت الصلاه إخفاته وقرأ المأموم أيضاً القراءه كالإمام واقتصر الإمام على قراءه سورة الحمد وقرأ المأموم سورة الحمد ومن بعدها السورة يمكن أن يقال بصحة الاقتداء، ولكن في غير ذلك من تصحيح موضع الغلط من الإمام والاكتفاء بذلك لا يفيد، ونظير ذلك ما ذكر الماتن قدس سره: القول بأنّ القراءه على عهدہ الإمام ويكفي في إتمام الاقتداء به اعتقاده بخروج عهدته عن القراءه. وحيث إنّ هذا أيضاً غير تام ذكر قدس سره في آخر كلامه: فالأحوط ترك الاقتداء به، والاحتياط بترك الاقتداء يجرى في جميع الصور الثلاث.

العلم ببطلان صلاه الامام

[٢] قد تقدّم أنّ مع علم المأموم وجداناً ببطلان صلاه الإمام لا يجوز له الاقتداء به؛ لأنّ ما يأتي به الإمام ليست بصلاه وإن تخيلها صلاه، والفرق بين هذه المسأله

(مسأله ٣٣): إذا رأى المأموم فى ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفو عنها لا يعلم بها الإمام لا يجب عليه إعلامه، وحينئذ فإن علم أنه كان سابقاً عالمًا بها ثم نسيها لا يجوز له الاقتداء به؛ لأن صلاته حينئذ باطله واقعاً؛ ولذا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا تذكر بعد ذلك، وإن علم كونه جاهلاً بها يجوز الاقتداء؛ لأنها حينئذ صحيحة؛ ولذا لا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا علم بعد الفراغ. بل لا يبعد جوازه إذا لم يعلم المأموم أن الإمام جاهل أو ناسٍ [١] وإن كان الأحوط الترك فى هذه الصورة. هذا، ولو رأى شيئاً هو نجس فى اعتقاد المأموم بالظن الاجتهادى وليس بنجس عند الإمام أو شك فى أنه نجس عند الإمام أم لا بأن كان من المسائل الخلافية، فالظاهر جواز الاقتداء مطلقاً [٢] سواء كان الإمام جاهلاً أو ناسياً أو عالمًا.

الشرح:

المذكور فيها فرض الشبهة الموضوعية وماتقدم كان المذكور سابقاً البطلان فى الشبهة الحكمية، فلاحظ.

[١] حيث تجرى أصالة الصحة فى صلاه الإمام فيترب على ذلك جواز الاقتداء بها، بل يمكن جريان الاستصحاب فى عدم علم الإمام بإصابتها ثوبه فلا بأس بصلاه غير العالم بنجاسه ثوبه.

وعلى ذلك فترك الاقتداء به احتياط استحبابى، بل لا يكون احتياطاً كما لا يخفى؛ لأن المانع عن الصلاه النجاسه المحرزه.

[٢] كما إذا رأى المأموم إصابه ريق الكتائبى أو شيئاً من العصير العنبي ثوب الإمام مع أن الإمام لا يرى نجاسه الكتائبى أو العصير العنبي ولكن المأموم يرى نجاستهما فيجوز للمأموم الاقتداء بالإمام المفروض، بلافق بين أن يعلم الإمام إصابتها ثوبه أو كان جاهلاً أو ناسياً. ويجب على المأموم الذى يرى نجاستهما أن

(مسأله ٣٤): إذا تبين بعد الصلاة كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له أو ناسياً لنجاسه غير مغفوع عنها في بدنه أو ثوبه انكشف بطلان الجماعة [١] لكن صلاة المأموم صحيحة إذا لم يزد ركناً أو نحوه مما يخل بصلاة المنفرد للمتابعه.

وإذا تبين ذلك في الأثناء نوى الانفراد ووجب عليه القراءة مع بقاء محلّها، وكذا لو تبين كونه امرأة ونحوها ممن لا يجوز إمامته للرجال خاصّه أو مطلقاً كالمجنون وغير البالغ إن قلنا بعدم صحه إمامته، لكن الأحوط إعادته الصلاة في هذا الفرض، بل في الفرض الأول وهو كونه فاسقاً أو كافراً، إلخ.

الشرح:

لا يصيبا ثوبه لا الإمام الذي لا يرى نجاستهما؛ ولذا لو تبدّل رأى الإمام إلى نجاسه أهل الكتاب أو نجاسه العصير العنبي لا يجب عليه إعادته الصلوات التي صلاها سابقاً بقضائها.

هذا إذا علم أنّ الإمام لا يرى نجاسه الكافر والعصير العنبي ونحوهما.

وأما إذا شك المأموم أنّ الإمام يرى نجاستهما أو يرى طهارتها فلا يحتمل في الفرض أن يصلى الإمام بواحد منها عالماً، فإن الصلاة في أحدها في هذا الفرض عالماً ممّا لا يحتمل؛ لأنّه لو كان رأى الإمام نجاستها فعدالته تمنع أن يصلى عالماً، فما في عبارته الماتن من غير فرق بين أن يكون الإمام جاهلاً أو ناسياً أو عالماً يختص بصوره العلم بعدم كون ماصلى فيه الإمام نجساً شرعاً كما ذكرنا أولاً.

[١] إذا تبين فقد شيء من شروط الجماعة في ناحيه الإمام أو صلاته ككونه غير متطهر أو ترك ركن قبل دخول المأموم في الصلاة لا يجوز له الاقتداء به؛ لأنّ المفروض أنّ ما يأتى به الإمام صلاه باطله. وأما إذا تبين فقد شرط الإمامه أو شرط صلاته من الطهاره ونحوها بعد الصلاة فالإقتداء من المأموم وإن لم يتحقّق، ولكن

الشرح:

تكون صلاته فرادى، فإن لم يخل بما يبطل الصلاة الفرادى عمداً وسهواً كتعدد الركوع فى ركعه أو رجوعه عند شكّه إلى الإمام يحكم بصحة صلاته؛ لأنّ ما تركه من القراءة فى صلاته الفرادى لاعتقاده باجتماع شرائط الجماعة فى ناحيه الإمام وصلاته معذور فإنّه مقتضى حديث «لا تعاد» (١). ويدل على ما ذكرنا من صحة صلاة المأموم فرادى الروايات الواردة فى الباب (٣٦) وغيره من أبواب صلاة الجماعة (٢).

وإذا ظهر للمأموم فى الأثناء فقد شرط الإمامه أو شرط الصلاة فى صلاة الإمام فعليه أن يقصد الانفراد ويتمّ صلاته بهذا القصد ويعمل بوظائف المنفرد.

وقد ذكر الماتن فرضاً: وهو أن يتبين بعد الصلاة كون الإمام للرجال كانت امرأه أو نحوها كالخنثى المشكل أو ماظهر بالعلامات كونها أنثى أو ظهر كونه صبيّاً مع الالتزام بعدم جواز كونه إماماً للرجال، ففى هذا الفرض وإن تكون صلاة المأموم فرادى ويحكم بصحتها على ما تقدّم من الروايات إلا أنّ الماتن قدس سره قد ذكر: أنّ الاحتياط الاستحبابى إعادة المأموم صلاته فى الفرض، وكذا الاحتياط الاستحبابى إعادتها فى الفرض الأوّل فى المسألة _ أى: ما إذا تبين كون الإمام فاسقاً أو كافراً _ واختصاص الاحتياط الاستحبابى بالإعادة فى الصورة الأخيرة فى عبارته، لأنّه وإن تقدّم من الروايات بصحة صلاة المأموم فرادى إلا أنّ ما ذكر من الفرض فيها من تبين كون الإمام امرأه ونحوها لم يرد فى تلك الروايات.

وأما اختصاص الاحتياط الاستحبابى بالإعادة فى فرض تبين كون الإمام فاسقاً أو كافراً لورود بعض الروايات التى استظهر منها الأمر بإعادة المأموم صلاته، بل

ص: ٢٥٦

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٣٧١ .

الشرح:

وذهب بعض الأصحاب بلزوم الإعادة على المأموم، وفيصحيحه معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيضمن الإمام صلاه الفريضة، فإنّ هوءلاء يزعمون أنّه يضمن؟ فقال: «لا يضمن أى شىء، يضمن إلّا أن يصلى بهم جنباً أو على غير طهر»^(١).

وقد يقال: المراد من قوله عليه السلام: «إلّا أن يصلى جنباً أو على غير طهر» أنّ الإمام لو أعلم المأمومين أنه صلى بغير طهر يلزم على المأمومين إعادته صلاتهم، ولكن لا يخفى أن ظاهر الاستثناء أنّ الإمام صلاته فى الفرض باطله، فإنه لا شىء فى البين يضمنه إلّا صلاته.

لا- يقال: ماورد فى ظهور كفر الإمام وهو مرسله ابن أبى عمير، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبل وكان يؤمهم رجل، فلمّا صاروا إلى الكوفة علموا أنّه يهودى؟ قال: «لا يعيدون»^(٢) ضعيفه سنداً.

فإنّه يقال: استفيد من الروايات التى أشرنا إليها عدم لزوم الإعادة على المأموم فيما إذا لم يأت بما ينافى صلاه المنفرد.

وربّما يقال: روى الصدوق باسناده عن السكونى أنّه سأل الصادق عليه السلام عن الصلاه خلف رجل يكذب بقدر الله؟ قال: «ليعد كل صلاه صلاها خلفه»^(٣) ولكن هذا الحديث لا ينافى ماتقدّم، فإنّ ظاهره أنّه كان يصلى خلفه مع علمه أنّه يكذب بقدر

ص: ٢٥٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٣، الباب ٣٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٤، الباب ٣٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأوّل.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٨٠، الحديث ١١١٦ وعنه وسائل الشيعة ٨: ٣٧٥، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث

الشرح:

اللّه، فتكون صلواته محكومته بالفساد لتركه القراءة في صلواته مع علمه بأن الإمام لفسقه لا يتحمل قراءته.

وقد يقال: لزوم الإعادة على المأموم ظاهر روايه عبدالرحمن بن محمد العزمي، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: صلّى على عليه السلام بالناس على غير طهر وكانت الظهر ثم دخل، فخرج مناديه: أن أمير المؤمنين عليه السلام صلّى على غير طهر فأعيدوا فليبلغ الشاهد الغائب.

قال الشيخ بعد نقل الروايه: هذا خبر شاذ مخالف للأحاديث كلّها، وهو ينافي العصمه، فلا يجوز العمل به. ثمّ نقل عن الصدوق وعن جماعه من مشايخه أنهم حكموا بوجوب إعادته المأموم الإخفاته دون الجهرية. قال في الوسائل: هكذا نقله الشيخ هنا وقد وجدناه في كلام الصدوق نقلاً عن مشايخه في مسأله ظهور الكفر [كفر الإمام] لا في هذه المسأله والحديث محمول على التقية في الروايه لأنّ العامه ينقلون مثل ذلك عن علي عليه السلام وعن عمر(١).

قال بعض الأعلام: وفيه: مضافاً إلى ضعف سندها، لعدم ثبوت وثاقه والد العزمي، أنّ مضمونها غير قابل للتصديق، لمنافاته العصمه، وعدم انطباقه على أصول المذهب، ولا يكاد ينقضى تعجّبي من الشيخ والكليني... كيف ينقلانها في كتب الحديث المستوجب لطعن المخالفين على أصولنا(٢).

أقول: معنى التقية في الروايه أنّ نقلها ليس لاعتبار مضمونها، بل لأنّ المصلحه

ص: ٢٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٧٣ _ ٣٧٤، الباب ٣٦ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩ وذيله، وتهذيب الأحكام ٣: ٤٠، الحديث ٥٢ وذيله.

٢- (٢) السيد الخوئي في موسوعته ١٧: ٣١٣.

(مسأله ٣٥): إذا نسى الإمام شيئاً من واجبات الصلاة ولم يعلم به المأموم [١] صحت صلاته حتى لو كان المنسى ركناً إذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلاة.

وأما إذا علم به المأموم تنبيهه عليه ليتدارك إن بقي محلّه، وإن لم يمكن أو لم يتنبّه أو ترك تنبيهه حيث إنّه غير واجب عليه وجب عليه نية الانفراد إن كان المنسى ركناً أو قراءه في مورد تحمّل الإمام مع بقاء محلّها بأن كان قبل الركوع.

وإن لم يكن ركناً ولا قراءه أو كانت قراءه وكان التفات المأموم بعد فوت محلّ تداركها كما بعد الدخول في الركوع فالأقوى جواز بقائه على الائتمام، وإن كان الأحوط الانفراد أو الإعادة بعد الإتمام.

الشرح:

في نفس نقلها فإن نقلها ربّما يمنع المخالفين عن التعرض بسوء لروايتنا وكتبهم لأنّهم نقلوا في رواياتهم ما يدفع السوء عن القدرح في الثاني؛ لأنّ مارووا عنه مروى عن على عليه السلام أيضاً على ما نقلوا في كتبهم عن الثاني وعن على وحذف الرواية المزبورة وعدم نقل أصحابنا يوجب أن يتهموا أصحابنا بأن أصولهم محرفة فلا اعتبار بها.

الكلام في نسيان الامام لشيء من واجبات الصلاة

[١] إذا نسى الإمام شيئاً من واجبات الصلاة كما إذا نسى الركوع في ركعه وأتى بسجدة تبطل صلاه الإمام، ولكن ذلك لا يضّر بصحة صلاه المأموم إذا لم يترك الركوع. ولو كان المنسى عن الإمام ركناً، وأضاف الماتن: أنّ الحكم بصحة صلاه المأموم فيما لا يشارك المأموم في ترك الإمام ركوعه، فإنّه لو علم به المأموم في زمان يمكن للإمام تدارك الركوع فعليه أن ينبّه على ذلك ليتدارك وإن لم يمكن تنبيه الإمام أو لا يتنبه الإمام أو ترك التنبيه، حيث إنّ التنبيه غير واجب على المأموم لزم على المأموم قصد الانفراد إن كان المنسى ركناً أو قراءه في مورد تحمّل الإمام في فرض بقاء محلّها، بأن كان قبل ركوع الإمام.

الشرح:

وإن لم يكن المنسى ركناً بأن كان المنسى للإمام مثل جلسته الاستراحة لا ركناً ولا قراءه، بل لو كانت قراءه والتفت المأموم إلى نسيان الإمام بعد فوت المحل بأن كان بعد دخولهما في الركوع فالأقوى جواز بقاء المأموم كالإمام على الائتمام؛ لأن المفروض أن الإمام لم يترك ركناً، بل ما تركه من جلسته الاستراحة ونحوها حيث وقع سهواً لا يضرّ بصحة صلاته بمقتضى حديث «لا تعاد»^(١) وكذا المأموم فإنه لم تقع في صلاته أيضاً ما يضرّ بصحتها.

وقد ظهر ممّا ذكره الماتن قدس سره : أنه لا يجب على المأموم تنبيه الإمام على خطئه ليتدارك، بل ما يلزمه على ذلك لو كان خطؤه موجباً لبطلان صلاته ينفرد ويأتى ببقية صلاته بقصد الفرادى.

نعم، فى البين روايات يستظهر منها إعلام المأموم وتنبيهه الإمام إذا اشتبه كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يؤمّ القوم فيغلط؟ قال: «يفتح عليه من خلفه»^(٢). وموثقه سماعة، قال: سألته عن الإمام إذا أخطأ فى القرآن فلا يدري ما يقول؟ قال: «يفتح عليه بعض من خلفه»^(٣) ولكن استفادته وجوب التنبيه منها فضلاً عن بعض آخر من الروايات مشكل جداً، فإنّ الصلاة واجبه والجماعة مستحبه يجوز لمن خلف الإمام مع اشتباهه أو بطلان صلاته ترك الاقتداء ووجوب بقائه على الجماعة تكليفاً لم يدلّ عليه دليل، وبذلك إذا ظهر للإمام ما يوجب بطلان صلاته فى الأثناء لا يجب عليه الاستخلاف ولا للمأمومين.

ص : ٢٦٠

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٣٠٥، الباب ٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨ : ٣٠٦، الباب ٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

(مسألة ٣٦): إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهه كونه محدثاً أو تاركاً لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك، فإن كان بعد الفراغ لا يجب عليه إعلام المأمومين، وإن كان في الأثناء فالظاهر وجوبه [١].

الشرح:

وظيفة الإمام إذا بطلت صلاته

[١] فإن صلاه المأمومين في الفرض محكوم به بالصحة وترك قراءتهم باعتقاد أصالة الصحة في صلاه الإمام مشمول لحديث «لا تعاد» (١). وقد صرح عليه السلام في بعض الأخبار المتقدمه بأنه ليس على الإمام أن يعلم من صلى خلفه بطلان صلاته (٢).

وبالجملة، وقعت صلاه المأموم كصلاه الإمام حال صلاته باعتقاده بصحة صلاته إماماً، وإنما حصل للإمام بعد صلاته العلم ببطلان صلاته فلاموجب لإعلامه للمأمومين بطلانها.

نعم، إذا كان التبين للإمام بطلان صلاته في الأثناء فقد ذكر الماتن: فالظاهر وجوب إعلامه للمأمومين، ولعل الوجه في ذلك أن عدم إعلام الإمام ولو ببقائه على صورته صلاته يكون تسبباً للخلل في صلاه المأمومين، بخلاف ما إذا خرج وترك صلاته فإنه يكون إعلاماً للمأمومين بأن صلاتهم فرادى فلاتترتب عليها آثار الجماعة.

قال الصدوق في الفقيه وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «ما كان من إمام تقدم في الصلاه وهو جنب ناسياً أو أحدث حدثاً أو رعف رعاً أو أزرأ في بطنه فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف» الحديث (٣).

أقول: لا يبعد بقاء الإمام بعد بطلان صلاته في الأثناء على صورته الصلاه

ص: ٢٦١

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٢، الباب ٣٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٥.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٢، الحديث ١١٩٣.

(مسألة ٣٧): لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً [١] وليس بمجتهد مع

الشرح:

جماعه وان يوجب اشتباه المأموم وتخيله أنه يصلي جماعه فيترك القراءة. ولا يجب على الإمام خروجه أو استنابه شخص مكانه؛ لما ذكرنا من وجوب الصلاة واستحباب الجماعة. وإن استتاب من المأمومين تكون صلاتهم من صلاه الجماعة بعد كونهم على الصلاة الفرادى لبطان صلاه الإمام من الأول.

والاستدلال على وجوب الإعلام على الإمام ببطان صلاته ولو بالخروج بمرسله الصدوق، قال: وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «ما كان من إمام تقدّم في الصلاة وهو جنب ناسياً أو أحدث حدثاً أو رفع رعاً أو أزا في بطنه فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف، وليأخذ بيد رجل فليصل مكانه ثم ليتوضأ وليتمّ ماسبقه من الصلاة. وإن كان جنباً فليغتسل وليصل الصلاة كلها» (١).

وفيه: أنّ الروايه مرسله ولا تكون دليلاً على الوجوب وما فيها من التفصيل بين الحدث الأصغر والجنابه بالبناء على الصلاة السابقه في الأول والاستئناف في الثاني، لا يمكن المساعده عليه، إلا أن يحمل الأول على عدم صورته الحدث.

لا يجوز الائتمام بمن يرى نفسه مجتهداً وهو ليس كذلك

[١] إذا كان يعلم أنه ليس مجتهد وكذا أنه يعلم إذا كان مقلداً أنّ مجتهداً ليس له اجتهاد ولكن يدعى هو مجتهد أو هو مقلد إياه حتى يكون عند الناس معدوداً من المجتهدين وأن له مقلدين ففي هذا يحكم بعدم جواز الاقتداء به، بلا فرق بين أن يدعى لنفسه الاجتهاد أو التقليد به.

والوجه في ذلك ظاهر، فإنّ دعوى الكذب يوجب انتفاء اشتراط العدالة في

ص: ٢٤٢

كونه عاملاً برأيه، وكذا لا يجوز الاقتداء بمقلد لمن ليس أهلاً للتقليد إذا كانا مقصّرين في ذلك، بل مطلقاً على الأحوط، إلا إذا علم أنّ صلاته موافقه للواقع من حيث أنّه يأتي بكل ما هو محتمل الوجوب من الأجزاء والشرائط ويترك كل ما هو محتمل المانع، لكنّه فرض بعيد لكثرة ما يتعلّق بالصلاه من المقدمات والشرائط والكيفيّات وإن كان آتياً بجميع أفعالها وأجزائها، ويشكل حمل فعله على الصحه مع ما علم منه من بطلان اجتهاده أو تقليده.

الشرح:

الإمام فلا يصحّ الاقتداء به حتّى لو لم يكن عاملاً برأيه أو رأى المجتهد المذكور الذى يدعى التقليد منه.

وكذا لا يجوز الاقتداء بمجتهد يرى أنه مجتهد لقصوره أو يرى أنه مقلّد لفلان لقصوره ويعمل برأيه لقصوره أو يعمل برأى من يقلّده لقصوره. وقوله: «مطلقاً» أنه سواء كانا مقصرين أو قاصرين.

نعم، إذا كانا قاصرين وإنّ دعوى الاجتهاد لنفسه أو دعوى التقليد منه لقصوره، ولكن يأتي كل منهما بجميع ما يعتبر في الصلاه من الأجزاء والشرائط وترك الموانع فيقال: في الفرض لا بأس بالاقتداء بكل منهما فإنّ ما يأتي كلّ منهما صلاه صحيحة.

أقول: لكن لو كان الاقتداء بهما ينجر إلى اعتقاد الناس باجتهاد مدعى الاجتهاد، وكذا في الاقتداء بمن يدّعى أنّه مقلده يشكل الاقتداء من حيث أنّه ترويج الباطل.

وذكر الماتن في الاقتداء بهما ولو كانا قاصرين مانعاً آخر وهو أنّ للصلاه كثره المقدمات والشرائط والكيفيات فمع الشك في أنّهما أتيا بجميعها على وجه الصحه عند المأموم لا يحرز جميعها بأصاله الصحه بعد بطلان اعتقاده باجتهاده أو بطلان تقليده عنه، فإنّ غايه الأمر: أنّ المأموم يحرز أنّه قد أتى بجميع أجزاء الصلاه وأفعالها ولا يرى منهما غير ذلك.

(مسألة ٣٨): إذا دخل الإمام في الصلاة معتقداً دخول الوقت والمأموم معتقد عدمه أو شاك فيه لا يجوز له الائتمام في الصلاة.

نعم، إذا علم بالدخول في أثناء صلاة الإمام جاز له الائتمام به.

نعم، لودخل الإمام نسياناً من غير مراعاة للوقت أو عمل بظن غير معتبر لا يجوز الائتمام به، وإن علم المأموم بالدخول فيالأثناء لبطلان صلاة الإمام حينئذ واقعاً، ولا ينفعه دخول الوقت في الأثناء في هذه الصورة، لأنه مختص بما إذا كان عالماً أو ظاناً بالظن المعبر[١].

الشرح:

لا يجوز الائتمام بمن اعتقد دخول الوقت

[١] التزم قدس سره بأن الإمام لودخل فيالصلاة نسياناً لوجوب مراعاة الوقت ومن غير اعتماد للظن المعبر، فإن انكشف بعد الفراغ من الصلاة أنها بتمامها وقعت في الوقت صحت صلاته، كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بطلت، وكذا لو لم يتبين الحال. ولو تبين دخول الوقت في أثناء الصلاة ففي الصحح إشكال فلا يترك الاحتياط بالإعادة، بخلاف تيقن دخول الوقت فصلّى أو عمل بالظن المعبر كشهادة العدلين وأذان العدل العارف، فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت ووجب الإعادة، وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحت.

والمستند في ذلك الصحيح عن ابن أبي عمير، عن اسماعيل بن رباح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صلّيت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك» (١). وظاهر الرواية صحة الصلاة إذا كان ملتفتاً إلى الوقت، ولكن لم يكن داخلاً فدخل في أثناء الصلاة أجزأت تلك الصلاة،

ص: ٢٦٤

الشرح:

ولكن في السند إسماعيل بن رباح ولم يثبت له توثيق. ودعوى أن روايات ابن أبي عمير معتبره فإن روايته عن شخص كاشف عن كونه ثقة لا أساس لها وقد تعرضنا لذلك مراراً، وعليه فالأحوط أن دخول الوقت في الأثناء لا يفيد فإنه يعتبر دخول الوقت في الصلاة وإعادتها بالخلل فيها بالوقت كما هو مقتضى الاستثناء في حديث «لا تعاد»^(١).

ص: ٢٦٥

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

فصل فى شرائط إمام الجماعة

البلوغ

[١] كما عليه المشهور حيث لا- تجوز إمامه غير المميّز بلاخلاف، وربّما يستظهر من بعض الروايات جواز إمامه غير البالغ، وفى موثقه غياث بن إبراهيم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا- بأس بالغلام الذى لم يبلغ الحلم أن يؤمّ القوم وأن يؤذّن» (١). وموثقه سماعة بن مهران، عن أبى عبد الله عليه السلام: «تجوز صدقه الغلام وعتقه، ويؤم الناس إذا كان له عشر سنين» (٢). وموثقه طلحه بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليه السلام قال: «لا- بأس أن يؤذّن الغلام الذيلم يحتلم وأن يؤمّ» (٣). وقد حمل مادّل على جواز إمامه ما لم يحتلم على ما إذا كان بالغاً بغير الاحتلام، ولكنّه حمل على خلاف الظاهر، فإنّ التعبير: بغلام لم يحتلم، ظاهره غلام غير بالغ.

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٢، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٣، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٨.

الشرح:

والمناقشه في خبر غياث بن إبراهيم من حيث السند غير صحيحه، فإنّ غياث بن إبراهيم وإن كان فاسد المذهب بمعنى كونه بترياً إلاّ أنّه ثقة حيث إنّ النجاشي (١) وثّقه بعد ذكر مذهبه.

ولكن في مقابل ذلك ما يدلّ على جواز إمامه الذي لم يحتلم أو عشر سنين الذي حملها صاحب الوسائل على إمامه الصبي لمثله، ولكن لا- يمكن المساعده على هذا الحمل، فإنّه لا- يساعده ماورد فيما تقدّم من قوله عليه السلام: «يؤمّ القوم» و«يؤمّ الناس» (٢)، حيث إنّ ظاهر جواز إمامته كإمامه البالغين.

ولكنّ الذي يمنع عن العمل بما تقدّم من جواز إمامه الصبي مالم يحتلم أو بلغ عشرّاً موثقه إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: «لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم، ولا يؤمّ حتّى يحتلم، فإنّ أمّ جازت صلاته وفسدت صلاه من خلفه» (٣) حيث إنّّه صريح في اشتراط الإمامه بالبلوغ، ومع عدم بلوغه اقتداء الناس به وترك قراءتهم اعتماداً على قراءه الصبي يوجب بطلان صلاتهم.

وقد يناقش في هذه الموثقه بأنّ في سندها غياث بن كلوب لا- غياث بن إبراهيم ولم يذكر لغياث بن كلوب توثيق، ولكن المناقشه غير صحيحه فإنّ الشيخ قدس سره ذكر في العده: أنّه يعتبر في الخبر كونه إمامياً، بل يكفي كونه ثقة، فإنّ الأصحاب قد عملوا بروايات جماعه من العامه وعدّ منهم غياث بن كلوب (٤). فظاهر كلامه كونه

ص: ٢٤٨

١- (١) رجال النجاشي: ٣٠٥، الرقم ٨٣٣. وفيه: غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي بصري.

٢- (٢) مرآ آنفأ.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٢، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٧.

٤- (٤) العده ١: ١٤٩.

الشرح:

ثقه، وعلى ذلك تكون موثقه عمار منافيه لجواز اقتداء البالغين بالصبي ولا بأس بالالتزام بجواز إمامه الصبي لمثله.

اللهم إلا- أن يدعى أن إطلاق موثقه عمار: «وفسدت صلاه من خلفه» يعم الصبي أيضاً فيما كان خلفه ويشكل اقتداء الصبي بالصبي أيضاً، والله العالم.

ذكر الشيخ قدس سره في العده صفحه (١٤٩) من المجلد الأول من الطبعة الجديده:

«وإن لم يكن من الفرقة المحقه خبر يوافق ذلك ولا تخالفه، ولا يعرف لهم قول فيه وجب أيضاً العمل به؛ لما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: إذا نزلت بكم حادثه، لا تجدون حكمها فيما ورد عنا، فانظروا إلى مارووه عن علي عليه السلام فاعملوا به (١). ولأجل ماقلناه عملت الطائفة بمارواه حفص بن غياث، وغيث بن كلوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامه عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه».

العقل

[١] بلا خلاف معروف أو منقول، بل دعوى الإجماع على اعتباره متعدّد في كلمات الأصحاب، ويدلّ عليه صحيحه أبي بصير يعني ليثاً المرادى بقرينه روايه ابن مسكان عنه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خمسه لا يؤمّن الناس على كل حال: _ وعدّ منهم _ المجنون، وولد الزنا (٢). وصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يصلّين أحدكم خلف المجنون وولد الزنا» الحديث (٣).

ص: ٢٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧ : ٩١، الباب ٨ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

الشرح:

لا- ينبغي التكلم في المجنون الإطباقي فإنّه ملحق لعدم شعوره بالحيوانات ولا- تكون الصحيحتان ناظرتين إليه، وأما المجنون بالجنون الأدواري فالمشهور جواز الاقتداء به حال إفاقته فإنه حال الإفاقه لا يصدق عليه المجنون، كما إذا كان حال إفاقته زماناً معتداً به كغير الصيف، ويختلّ حاله في بعض الصيف.

وقد يقال: صحيحه أبي بصير وزراره لا- يمكن حملها على عدم جواز إمامه الأدواري حال اختلال حاله فإنّه، في تلك الحال ملحق بالحيوانات، فلا بد من أن تكون الصحيحتان ناظرتين إلى حال إفاقته.

ولكن لا يخفى أنّه إذا كان زمان الإفاقه كثيراً معتداً به كما ذكرنا يصدق عليه العاقل في زمان الإفاقه ويصحّ سلب عنوان المجنون عنه، ولا دلالة في الروايتين على عدم جواز الاقتداء به في زمان الإفاقه المفروضه.

نعم، إذا لم يكن زمان إفاقته كما ذكر، بل الشخص يختلف حاله، فربما يكون في كمال الشعور والالتفات وربما يخط من غير فرق بين زمان دون آخر لا يجوز الاقتداء به، والمتيقن من المجنون الذي لا يجوز الاقتداء به هذا النحو من الجنون. ولا يبعد أن تكون الصحيحتان مختصّين بالمنع عن الاقتداء بهذا النحو من الجنون.

ودعوى كون شخص إمام الجماعة منصب لا يليق أن يتصدّى به من يكون مجنوناً في حين من السنين، كما ذكر نظير ذلك في عدم جواز تقليد المجنون الأدواري.

وبالجملة، المتبع إطلاق الصحيحتين لا يمكن المساعدة عليها، فإن جواز الاقتداء بالمجنون الادواري الذي له حاله إفاقه معتد بها من السنه لا يعدّ وهناً على المذهب، بخلاف منصب المرجعيه فإنه منصب تالٍ لمنصب الإمامه فيعدّ تصدّى المجنون الأدواري له وهناً للمذهب كما لا يخفى.

الشرح:

الإيمان

[١] المراد بالإيمان الاعتقاد بالأئمة الاثنى عشر عليهم السلام بلا خلاف معروف أو منقول، ويدلّ على اعتباره صحيحه زراره، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة خلف المخالفين فقال: «ما هم عندى إلا بمنزلة الجدر» (١). وصحيحه إسماعيل بن جابر الجعفي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل يحبّ أمير المؤمنين عليه السلام ولا يتبرأ من عدوّه، ويقول: هو أحبّ إليّ ممّن خالفه، فقال: «هذا مخلط وهو عدوّ، فلا تصلّ خلفه ولا كرامه إلا أن تتّقيه» (٢). وصحيحه أبي عبد الله البرقي أنّه قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أيجوز الصلاة خلف من وقف على أبيك وجدك (صلوات الله عليهما)؟ فأجاب: «لا تصل وراءه» (٣) وروى في الأمالي عن محمد بن الحسن عن الصفار عن العباس بن معروف عن علبين مهزيار، قال: كتبت إلى محمد بن علي الرضا عليه السلام: أصلى خلف من يقول بالجسم، ومن يقول بقول يونس؟ فكتب عليه السلام: «لا تصلوا خلفهم، ولا تعطوهم من الزكاه، وبرؤوا منهم برئ الله منهم» (٤).

العدالة

[٢] ذكر قدس سره في مسأله ١٢ من مسائل الباب: العدالة ملكه الاجتناب عن الكبائر وعن الإصرار على الصغائر، وعن منافيات المروءه الداله على عدم مبالاه مرتكبها

ص: ٢٧١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨ : ٣٠٩، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٣٠٩، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٣١٠، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) الأمالي (الشيخ الصدوق): ٣٥٢، المجلس ٤٧، الحديث ٣ وعنه وسائل الشيعه ٨ : ٣١٢، الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ١٠.

الشرح:

بالدين، ويكفى حسن الظاهر الكاشف ظناً عن تلك الملكة.

أقول: لم يتضح معنى الملكة في كلماتهم، فإن صاحب الملكة قد يقع منه ارتكاب الكبيره والذي يمنع المكلف عن ارتكاب المعصيه لا- فرق فيه بين ما يقال: إنها كبيره أو صغيره وهو الخوف من الله تعالى، كما أن المواظبه على الواجبات بلا فرق بينها هو الخوف مما يترتب على تركها من استحقاق العقاب. ولا يبعد أن تكون العدالة هو استقامه في العمل بترك المعاصي وفعل الواجبات.

نعم، هذه الاستقامه لا تنافي التخلف بعضاً بالغفله ونسيان ما يترتب على عمله وإذا تداركه بالتوبه على تفصيل مذكور في محله يغفر له، والتفرقه بين من لم يكن في أعماله ارتكاب معصيه كبيره الموجه لغفران صغائره أمر راجع إلى حساب الآخره وغير دخیل في انتفاء العدالة بارتكاب الكبيره وعدم انتفائها بارتكاب الصغيره من غير إصرار.

وكيف ما كان، فلا ينبغي التأمل في اعتبار العدالة في إمام الجماعة، ويدل على ذلك صحيحه عمر بن يزيد، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن إمام لا بأس به في جميع أموره عارف، غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما، أقرأ خلفه؟ قال: «لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً» (١). فإن مجرد إسماع الأبوين الكلام الغليظ خصوصاً في فرض إرشادهما لا يكون حراماً، بل الحرام إذا كان الشخص عاقاً لوالديه بإيذائهما. وظاهر الصحيحه اعتبار العدالة في الإمام. وموثقه سماعه، قال: سألته عن رجل كان يصلي فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟

ص: ٢٧٢

الشرح:

قال: إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعاً وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وإن لم يكن إمام عدل. الحديث (١).

والمراد من: «إمام عدل» إمام الجماعة لا الإمام المعصوم، وإلا كان على سماعه أن يقول في سؤاله: فخرجت، كما لا يخفى.

ومعتبره زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: «الأغلف لا يؤم القوم وإن كان أقرأهم؛ لأنه ضيع من السنه أعظمها، ولا تقبل له شهادته، ولا يصلي عليه إلا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه» (٢). فإن ظاهرها عدم جواز إمامه الأغلف لارتكابه ترك الواجب، بل لا يصلي على ميتته إلا إذا كان تركه خوفاً على نفسه، فيلزم على ذلك كون الإمام عادلاً ورجال السند أكثرهم من الموثقين لكونهم من الزيدية.

ومعتبره علي بن مهزيار، عن أبي علقين راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن مواليك قد اختلفوا، فأصلي خلفهم جميعاً؟ فقال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته» (٣).

وقد يورد على هذا الحديث وجهين، أحدهما: أنه ضعيف في سنده سهل بن زياد، والثاني: أن في حديث الكليني: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه» (٤) وظاهر «من تثق بدينه». يعني: أن تكون اعتقاداته صحيحة، ولا يدل على اعتبار العدالة، بخلاف ما رواه الشيخ قدس سره فإن: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته» ظاهره العدالة

ص: ٢٧٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٠٥، الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٠، الباب ١٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦، الحديث ٧٥.

٤- (٤) الكافي ٣: ٣٧٤، الحديث ٥.

الشرح:

إلا أنّ الكليني أضبط من الشيخ فيقدم نقل الكليني؛ وفيه: أنّ روايات أبي علي بن راشد وكتبه للشيخ قدس سره طريق صحيح عن طريق الصدوق قدس سره ذكره في الفهرست في عنوان عليين مهزيار الراوى عن أبي عليين راشد^(١)، واختلاف روايه الكليني مع الشيخ لا يضر؛ لضعف سند روايه الكليني بعلي بن محمد وسهل بن زياد، هذا أولاً. وثانياً: أنّ الاختلاف بين الروايتين ليس بالتباين، بل بنحو الاختلاف في الزيادة وعدمها، ولعلّ علي بن محمد لم يروِ الزيادة للكليني ورواها الصدوق للشيخ، والله العالم.

وأما ما رواه الكشي قدس سره في كتاب الرجال عن آدم بن محمد، عن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن يعقوب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن حماد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: أصلي خلف من لا أعرف؟ فقال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه» الحديث^(٢). فإنّ ظاهرها من كان مجهولاً عقيدته وعدم الجواز خلفه لا يثبت اعتبار عدالته مع أن آدم بن محمد لم يثبت له توثيق، وكذا علي بن محمد، فلاحظ.

ثم إنّ الماتن قد ذكر في المسأله الثانيه عشره من مسائل هذا الفصل في بيان العداله: بأنّها ملكه الاجتناب عن الكبائر والاجتناب عن الإصرار على الصغائر، والاجتناب عن منافيات المروءه الداله على عدم مبالاه مرتكبها بالدين، ويكفى في الشخص في إحرازها حسن الظاهر فيه الكاشف ظناً عن تلك الملكه.

ولا يخفى أنّ تقسيم المعاصي إلى الكبيره والصغيره فهو باعتبار يوم الحساب

ص: ٢٧٤

١- (١) الفهرست: ١٥٢، الرقم ٦، التسلسل ٣٧٩.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي) ٢: ٧٨٧، الحديث ٩٥٠.

الشرح:

فى الآخره حيث من لم يكن عليه ارتكاب الكبيره والإصرار على الصغيره يغفر له سائر عصيانه، وفى صحيحه محمد بن الفضيل، عن أبى الحسن عليه السلام فى قول الله : «إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» قال: من اجتنب الكبائر ما أوعده الله عليه النار إذا كان مؤمناً كفر الله عنه سيئاته(١).

ويظهر ذلك من موثقه أبى بصير وكون الكبيره تغفر بالتوبه حيث روى عن أبى جعفر عليه السلام _ فى حديث الإسلام والإيمان _ قال: والإيمان من شهد أن لا إله إلا الله _ إلى أن قال: _ ولم يلق الله بذنب أوعده عليه بالنار، قال أبو بصير: جعلت فداك وأئنا لم يلق الله بذنب أوعده الله عليه النار؟ فقال: ليس هو حيث تذهب إنما هو من لم يلق الله بذنب أوعده الله عليه بالنار ولم يتب منه(٢).

وبالجملة، تقسيم الكبيره والصغيره باعتبار يوم الغفران بعد هذه الدنيا، وأما الحكم بحسب الدنيا أنه يلزم بحكم العقل التوبه من غير فرق بين المعصيه الصغيره والكبيره، كما يدل على ذلك صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام . فى القنوت فى الوتر _ إلى أن قال: _ واستغفر لذنبك العظيم، ثم قال: كل ذنب عظيم(٣). وحيث إن داعى ترك عصيان الله سبحانه هو الخوف من الابتلاء يوم القيامة، فيكون الخوف داعياً لنوع الناس للأخذ بالوظائف الدينيه أصولاً وفروعاً. وإذا وقع فى معصيه الله سبحانه فى مورد يلزمه عقلاً التوبه والاستغفار ولا ينقطع رجاءه من غفران الله سبحانه، فإن هذا اللزوم عقلى لا وجوب شرعى كما هو ظاهر بعض الأصحاب، حيث

ص: ٢٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٥ : ٣١٦، الباب ٤٥ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٥.

٢- (٢) معانى الأخبار: ٣٨١، الحديث ١٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٥ : ٣٢٢، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٥.

وأن لا يكون ابن زنا[١].

الشرح:

إنَّ التوبه باب فتحه الله _ ذلك الباب _ إلى عبادته بمقتضى رحمته، ولو كان وجوبه شرعياً فورياً لكان ترك العبد توبته موجباً لازدياد عقابه، وهذا لا يناسب كون التوبه من باب الرحمة كما يدلُّ على ذلك بعض الروايات الداله على الإمهال فى ترك التوبه، وإذا أخر التوبه كتب فى حقه المعصيه التى ارتكبها. ويأتى الكلام فى طريق ثبوت العداله فى الشاهد وإمام الجماعه وغيرها فانتظر.

طهاره المولد

[١] بلا خلاف بين الأصحاب ويشهد لذلك صحيحه أبى بصير _ يعنى ليثاً المرادى _ بقرينه روايه ابن مسكان عنه، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: خمس لا يؤمن الناس على كل حال _ وعدّ منهم _ المجنون وولد الزنا(١).

وصحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يصليّ أحدكم خلف المجنون وولد الزنا»(٢). ويؤيد ذلك ما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام أنّه قال: «خمس لا يؤمن الناس ولا يصلون بهم صلاه فريضه فى جماعه _ وعدّ منهم _ ولد الزنا»(٣).

والتعبير بالتأييد دون الدلاله لضعف سند الصدوق قدس سره كما ذكرنا مراراً إلى محمد بن مسلم، قال فى مشيخه الفقيه: ما كان فيه عن محمد بن مسلم الثقفى فقد رويته عن على بن أحمد بن عبدالله، عن أبيه(٤). ولم يثبت توثيق لعليين أحمد بن

ص: ٢٧٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٧٨، الحديث ١١٠٤.

٤- (٤) انظر من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٤، (المشيخه).

والذكوره إذا كان المأمومون أو بعضهم رجالاً [١].

الشرح:

عبدالله ولا لأبيه أحمد بن عبدالله، وإن غفل عن ذلك من عبّر عن الروايه بالصحيحه.

ثم إنه يبقى الكلام فيمن يشك في طهاره مولده هل يصح الاقتداء به أو لا بد من إحراز طهاره مولد؟ كما إذا أحرز له الفراش بمعرفه أبيه وأمه حيث يلحق الولد بهما (١). وأما إذا لم يعلم الفراش له وأحرز مايعتبر في جواز الاقتداء به من ناحيه كونه موثقاً وأميناً يحرز عدم كونه ولد زنا بالاستصحاب، فإنه لم يرد في الروايات عنوان اعتبار طهاره المولد، بل عنوان عدم كونه ولد زنا. ويجرى في المشكوك استصحاب عدم كونه ولد زنا ولو بنحو الاستصحاب في العدم الأزلي، ويحرز بذلك كون المشكوك موضوع جواز الاقتداء، ولو كان موضوع الجواز كون مولده طاهراً لما كان يثبت بالاستصحاب في العدم الأزلي وكان الاستصحاب في العدم الأزلي مثبتاً كما هو ظاهر.

الذكوريه

[١] لا ينبغي التأمل في اعتبار ذكوريه الإمام إذا كان المأمومون كلهم أو بعضهم رجالاً، سواء كانت الجماعه في صلاه مستحبه كصلاه الاستسقاء أو صلاه واجبه كصلاه اليوميه ونحوها.

وبالجمله، لا- ينبغي التأمل في عدم جواز اقتداء الرجل بالمرأه، سواء كانت الصلاه مستحبه كالاستسقاء أو واجبه كاليوميه، ونحوها وجواز اقتداء المرأه بالرجل حتى فيما كان المأمومون كلها نساء. ويقع الكلام في جواز إمامه المرأه للنساء في

ص: ٢٧٧

١- (١) لقوله صلى الله عليه وآله : «الولد للفراش وللعاهر الحجر». وسائل الشيعة ٢٦ : ٢٧٤، الباب ٨ من أبواب ميراث ولد الملاعنه، الحديث الأول.

الشرح:

الصلاه النافله التي تكون الجماعه فيها مشروعه أو كانت الصلاه واجبه، والاختلاف فيذلك منشؤه اختلاف الروايات في إمامه المرأة.

منها صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: المرأة تؤم النساء؟ قال: «لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهنّ معهنّ في الصف فتكبر ويكبرن»^(١).

ومفادها عدم جواز إمامه المرأة فإنّ الصلاه على الميت لا تكون في الحقيقه صلاه فيحكم بفساد إمامه للمرأة للنساء، بلافق بين الصلاه النافله أو الواجبه، ولكن في صحيحه هشام أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال: «تؤمهنّ في النافله، فأما في المكتوبه فلا، ولا تتقدّمهنّ ولكن تقوم وسطهنّ»^(٢).

ونحوها صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تؤمّ المرأة النساء في الصلاه وتقوم وسطاً منهنّ ويقمن عن يمينها وشمالها، وتؤمهنّ في النافله ولا تؤمهنّ في المكتوبه»^(٣).

ونحوها أيضاً مرواه الشيخ باسناده إلى الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن ابن سنان (ابن مسكان) عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ فقال: «إذا كنّ جميعاً أمتهنّ في النافله، وأما المكتوبه فلا، ولا تتقدمهنّ ولكن تقوم وسطاً منهنّ»^(٤) وبما أنّه لا يمكن أن يروى ابن سنان — يعني محمد بن

ص: ٢٧٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٤، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٩، الحديث ٨٨ وعنه وسائل الشيعة ٨: ٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٢.

الشرح:

سنان _ عن سليمان بن خالد فلا يبعد أن يكون السند عن فضاله عن عبدالله بن مسكان عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام أو فضاله عن ابن سنان عن عبدالله بن مسكان عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام ، ولكن لا يخفى أن الجماعة غير مشروعة في الصلاة النافله فلا يكون ما ذكر في الروايات من جواز إمامه المرأة في النافله من صلاة الجماعة حقيقه، ولم يعهد خروج النساء فقط إلى صلاة الاستسقاء لتكون المرأة فيها إماماً فالمراد من إمامتها في النوافل مجرّد الاجتماع للإتيان بالنافله جمعاً.

ولعل الأمر بالصلاة مع المرأة في النوافل أن النساء لا يعرفن نوعاً مسائل الصلاة فلا تصلح المرأة للإمامه في الفريضة للنساء، وإذا كانت واجده لشرائط الإمامه بأن كان الأمر كذلك فلا بأس باقتدائهن بها، وفي موثق سماعه بن مهران، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ فقال: «لا بأس به» (١). وصحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن المرأة تؤم النساء، ما حدّ رفع صوتها بالقراءة والتكبير؟ فقال: «قدر ما تسمع» (٢). ونحوها صحيحه علي بن يقطين، عن أبيه، عن أبي الحسن الماضي (٣). حيث يظهر منهما أن كون المرأة إماماً لجماعه للنساء من المفروغ عنه ووقع السؤال عن رفعها صوتها في القراءة والتكبير.

وبالجملة، لا يبعد دعوى قيام السيره على جواز إمامه المرأة للنساء إذا كانت واجده لشرائط الإمامه، خصوصاً بملاحظه ما تقدّم من أن جواز الاقتداء بالمرأة في النوافل لا يمكن أن يكون من حقيقه صلاة الجماعة.

ص: ٢٧٩

وأن لا يكون قاعداً للقائمين، ولا مضطجعاً للقاعدين [١].

الشرح:

إمامه الناقص للكامل

[١] قد ورد في صحيحه جميل جواز اقتداء المتوضئ بالمتيمم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إمام قوم أصابته جنابه في السفر وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل، أيتوضأ بعضهم ويصلي بهم؟ قال: «لا، ولكن يتيمم الجنب ويصلي بهم، فإن الله جعل التراب طهوراً» (١). وموثقه ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب ثم تيمم فأمننا ونحن طهور؟ فقال: «لا بأس به» (٢). ونحوها موثقته الأخرى (٣). وما في معتبره السكوني عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يؤم المقيّد المطلقين، ولا صاحب الفالج الأصحاء، ولا صاحب التيمم المتوضئين» (٤). يحمل بقرينه ما تقدّم على كراهه الاقتداء بالإضافه إلى المتمكن من الغسل نظير كراهه في اقتداء الحاضر بالمسافر.

وما ذكر الماتن: «وأن لا يكون قاعداً للقائمين، ولا مضطجعاً للقاعدين» يقتضيه الأصل حيث عند الشك في جواز الاقتداء فيما لم يكن في البين إطلاق يرجع إلى اليقين؛ لأن سقوط القراءه عن المأموم يكون مشكوكاً، وكذا جواز رجوع أحدهما للآخر عند الشك. ومقتضى الأصل أن يعمل الشاك بوظيفه الشك بنفسه كما تقدّم، وبذلك يظهر أنه لا يجوز إمامه المضطجع للمضطجعين، حيث إن ما ورد في إمامه القاعد في العراء وإن يعم ما إذا كان بعض المأمومين مضطجعين إلا أنه لم يرد في إمامه المضطجع روايه ليتمسك بإطلاقهما، فراجع.

ص: ٢٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٧، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٤٠، الباب ٢٢ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

ولا من لا يحسن القراءه بعدم إخراج الحرف من مخرجه أو إبداله بآخر أو حذفه أو نحو ذلك حتّى اللحن فى الإعراب [١] وإن كان لعدم استطاعته غير ذلك.

الشرح:

وأما إذا كان الإمام يصلّى قائماً والمأمومون يصلون جميعهم أو بعضهم قاعداً فيدلّ على جواز صحّحه عليّبن جعفر التّى فيها تبديل السند لو احتاجت إليه قال: سألته عن قوم صلّوا جماعه فى سفينه، أين يقوم الإمام؟ وإن كان معهم نساء، كيف يصنعون أقياماً يصلون أم جلوساً؟ قال: «يصلون قياماً، فإن لم يقدرُوا على القيام صلّوا جلوساً» (١).

القراءه الصحيحه

[١] فإنّ ما ورد فى ضمان الإمام القراءه ظاهره ما كانت قراءه الإمام صحّحه، وإذا كانت قراءته غير صحّحه ولو لعدم استطاعته للقراءه الصحيحه لا- يوجب ذلك صحه إمامته وجواز الاقتداء به إلّا فى الركعتين الأخيرتين إذا كان جامعاً لشرائط الاقتداء به غير القراءه، حيث إنّ المأموم مع هذا الاقتداء يقرأ بنفسه ولا يتحمّل الإمام من صلاته شيئاً.

وبالجملة، ما ورد فى ضمان الإمام قراءه المأموم مدلوله أن تكون قراءه الإمام صحّحه وإن لم تكن فصيحاً، حيث إنّ الفصاحه وإفصاح الحروف والإعراب غير معتبر، بل المعتبر أداء الحروف صحّحاً، ولا فرق بين وجوب تعلم القراءه الصحيحه وبين إمام الجماعه أو المكلف الذى يأتى بصلاته فرادى.

ذكر الماتن فى المسأله الواحد والأربعين من القراءه: «لا يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد، بل يكفى إخراجها من مخرجها وإن

ص: ٢٨١

الشرح:

لم يلتفت إليها، بل لا يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج، بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف وإن خرج من غير المخرج الذى عيّنه، مثلاً- إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صحّ. فالمناطق الصدق فى عرف العرب، وهكذا فى سائر الحروف» وعلى ذلك لا يصحّ الاقتداء بإمام لا- يتمكن من أداء حرف واحد من القراءه؛ لأنّ ظاهر ماورد من ضمان الإمام قراءه المأموم أن تكون قراءته صحيحه حتّى لو فرض أنّ المأموم لا يتمكن من قراءه ذلك صحيحاً على ما تقدّم.

ويجب على المكلف القادر على تعلّم القراءه الصحيحه تعلّمها، ولو تركّ التعلّم مع قدرته على التعلّم فقد تقدّم أنّ من حكم العقل عليه الإتيان بصلاته جماعه فراراً من العقاب على تركّ الصلاه الصحيحه، وماورد فى بعض الروايات كمعتبره السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال النبى صلى الله عليه وآله : «إنّ الرجل الأعجمى من أمتى ليقراً القرآن بعجميته فترفعه الملائكه على عربيته»^(١).

وروايه عبد الله بن جعفر فى قرب الاسناد، عن هارون بن مسلم، عن مسعده بن صدقه، قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول: «إنّك قد ترى من المحرم من العجم لا- يراد منه مايراد من العالم الفصيح، وكذلك الأخرس فى القراءه فى الصلاه والتشهد وما أشبه ذلك، فهذا بمنزله العجم والمحرم لا يراد منه مايراد من العاقل المتكلّم الفصيح»^(٢) ولكن ما ورد فى ذلك الجاهل الذى لا يتمكن من التعلّم بقرينه التشبيه بالأخرس.

ص: ٢٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٢٢١، الباب ٣٠ من أبواب قراءه القرآن، الحديث ٤.

٢- (٢) قرب الإسناد: ٤٨، الحديث ١٥٨ وعنه فى الوسائل ٦ : ١٣٦، الباب ٥٩ من أبواب القراءه فى الصلاه، الحديث ٢.

(مسأله ١): لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين، والمضطجع لمثله، والجالس للمضطجع [١].

الشرح:

إمامه الناقص للكامل

[١] أمّا جواز إمامه القاعد للقاعدين فقد ورد في صلاه جماعه العراه إطلاق إمامه القاعد للقاعدين لا يعمّ المضطجع، سواء كان في ضمن المأمومين القاعدين أو مستقلاً. وكذا إمامه المضطجع للمضطجع لم يرد ما يستفاد منه جوازه، بل يمكن أن يمنع ائتمام المضطجع بالقاعد؛ لأن ما ورد في صلاه جماعه العراه وعمدته صحيحه عبدالله بن سنان ليس فيها إلاّ فرض القاعدين فإنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قوم صلّوا جماعه وهم عراه؟ قال: «يتقدّمهم الإمام بركبتيه ويصلّي بهم جلوساً وهو جالس» (١).

والحاصل: تجوز إمامه القائم للقاعدين حيث يكون متابعه القاعد في ركوعه وسجوده وقعوده للقائم ممكناً بخلاف متابعه المضطجع للقائم فافتداء المضطجع بالقائم أيضاً مشكل كما ذكر في اقتدائه بالقاعد أيضاً.

وبالجملة، اقتداء القائم بالقاعد لا يتحقّق فإنّ حقيقه الاقتداء بالإمام المتابعه له، وإذا قصد القائم المتابعه فإن قعد في صلاته تبطل صلاته؛ لأنّه متمكن من القيام. فإن لم يقعد لا تحصل المتابعه في الأفعال إلاّ في عنوان الأفعال لا في نفسها، ولا يجرى الإشكال في فرض العكس فإنّ جواز اقتداء القاعد بالقائم مورد النص، وفي صحيحه علي بن جعفر، عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن قوم صلّوا جماعه في سفينه، أين يقوم الإمام؟ وإن كان معهم نساء، كيف يصنعون أقياماً يصلون أو جلوساً؟ قال:

ص: ٢٨٣

(مسألة ٢): لا بأس بإمامه المتيّم للمتوضّئ [١] وذو الجبيرة لغيره،

الشرح:

«يصلّون قياماً، فإن لم يقدرُوا على القيام صلّوا جلوساً» (١).

فإن مقتضى الانحلال وجوب الصلاة قياماً على المتمكّن، والباقيون مع عدم قدرتهم على القيام يقعدون، ويؤيّدُها ما في رواية البخري، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام قال: «المريض القاعد عن يمين المصلّي هما جماعة» (٢).

وقد يتوهم أنّ مقتضى ما ورد من الأمر بالصلاة خلف من تثق بدينه وأمانته (٣). جواز اقتداء المضطجع بالقاعد أو القائم بل بمثله إذا كان في مثله سائر شرائط الإمامة.

ولكن ما ذكر لا يخرج عن مجرّد الوهم، وذلك فإنّ الحكم بمشروعيه جماعة في الصلاة الواجبة يحتاج إلى إحراز مشروعيه ذلك الاجتماع حيث أحرزنا أنّ القاعد المريض الذي لا يتمكن من القيام إذا كان على يمين القائم يتحقّق الجماعة بإطلاق صحيحه على بن جعفر أو بروايه البخري، وإذا لم يحرز ذلك كما في المضطجع على يمين الإمام أو خلف الإمام فلا يمكن الحكم بمشروعيه تلك الجماعة بالإضافة إلى المضطجع، بل بالإضافة إلى الإمام أيضاً إذا لم يكن مأموم غير المضطجع.

[١] قد تقدّم الكلام في جواز إمامه المتيّم المعذور عن غسل الجنابة للمتوضّئين في ذيل عدم جواز إمامه القاعد للقائمين، ولا فرق بعد قيام الدليل على جوازه بينه وبين إمامه صاحب الجبيرة لغيره؛ لأنّ الجبيرة طهاره للإمام وشرط طهاره

ص: ٢٨٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤٢٨، الباب ٧٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٤٥، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦، الحديث ٧٥.

ومستصحب النجاسة من جهة العذر لغيره، بل الظاهر جواز إمامه المسلوس والمبطون لغيرهما فضلاً عن مثلهما، وكذا إمامه المستحاضه للطاهره.

(مسأله ٣): لا- بأس بالاعتداء بمن لا- يحسن القراءة في غير المحل الذي يتحملها الإمام عن المأموم كالركعتين الأخيرتين على الأقوى [١] وكذا لا- بأس بالانتماء بمن لا يحسن ماعدا القراءة من الأذكار الواجبه والمستحبه التي لا يتحملها الإمام عن المأموم إذا كان لعدم استطاعته غير ذلك.

الشرح:

لصلاته، كما يظهر جواز صلاه من يستصحب في ثوبه أو بدنه نجاسه من جهة العذر أن يكون إماماً لغيره، بل بما أن طهاره صلاه المسلوس والمبطون ماذكر في بحث المسلوس والمبطون يجوز إمامته لغيرهما فضلاً عن مثلهما، وكذا يجوز أن تكون المرأه المستحاضه ولو كانت كثيره بعد الإتيان بوظيفتها من الطهاره إماماً للنساء. ويترتب على ذلك أن المستحاضه على تقدير صلاه القضاء عليها يجوز إتيانها بالقضاء حال الاستحاضه على تقدير الإتيان بما يعتبر في صلاتها أداءً، حيث إن مايعتبر في صلاتها أداء يعتبر ذلك في قضاء صلاتها حال الاستحاضه.

إمامه من لا يحسن القراءة

[١] وذلك فإن الإمام لا- يتحمل من صلاه المأموم إلا- القراءة في فرض كون المأموم مع الإمام في الركعتين الأولتين أو في إحداهما، ولا- يتحمل من صلاه المأموم غير القراءة. وإذا لم يكن قراءه الإمام في الركعتين الأولتين صحيحه فلايجوز للمأموم الاقتداء به فيهما، وفيما لم يكن الإمام متمكناً من القراءه الصحيحه ولو لآفه في لسانه تكون القراءه المفروضه وظيفته، ولكن لايجزئ عن المأموم لماذكرنا من أن ظاهر ضمان الإمام كون قراءته صحيحه؛ ولذا لا يضر عدم صحه قراءته عن عدالته فيجوز الاقتداء به في الركعتين الأخيرتين والقراءه فيها على نفس المأموم، ولا محذور في

(مسأله ٤): لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءة لمثله [١] إذا اختلفا في المحلّ

الشرح:

هذا الاقتداء أصلاً.

ومن ذلك ظهر الحال فيما لم يكن الإمام متمكناً من الأذكار الواجبه والمستحبه ويأتى بها غير صحيحه يجوز اقتداء المأموم به، حيث إنّ المأموم يأتى بأذكاره صحيحه والإمام معذور فيها لعدم تمكّنه على الفرض والأذكار غير داخل في القراءة ولا يتحمّل الإمام شيئاً.

وقد يقال: من شرط إمام الجماعة أن يكون أقرأ بحيث يضمن قراءه المأموم. فالإمام الذى لم يحسن قراءته غير واجد للشرط، وهذه الدعوى لا يمكن المساعده عليها فى الإمام فى الركعتين الأخيرتين، بل مقتضى القاعده عدم الاشتراط؛ لما ورد من أنّ الإمام لا يضمن صلاه الذين خلفه وإنما يضمن القراءة فإنّ بعض من المأمومين فى الركعتين الأخيرتين لا يضمن إمامه شيئاً من صلاته؛ لعدم كونه مأموماً فى الركعتين الأولتين.

ومما ذكر يظهر أنّه لو لم يكن الذكر الواجب فى الركعتين الأخيرتين صحيحاً منه لعدم مخرج الحرف له بأن يأتى بالذكر بنحو تبديل حرف إلى آخر صحّ الاقتداء به فى تلك الركعتين، فإنّ الذكر المفروض منه صحيح لعدم تمكّنه من الحرف المعتبر فلا يضرّ الإتيان منه بغير صحيح لصلاته بل يكون معتبراً فى حقّه فى ذكر صلاته، والمفروض أنّ المأموم أتى فى الركعتين الأخيرتين من صلاه الجماعة بما يعتبر فى صلاته.

[١] ذكر قدس سره أنّه لا- يجوز الاقتداء بإمام لا- يحسن القراءة لمثله مع اختلاف المحلّ الذى لم يحسنه؛ لأنّ قراءه الإمام لا يتدارك النقص الذى فى قراءه المأموم، وأما إذا اتفقا فى المحلّ الذى لم يحسنه يمكن أن يقال: بصحه الاقتداء؛ لأنّ ما لا يحسن

الذى لم يحسنه، وأما إذا اتّحدا في المحلّ فلا- يبعد الجواز وإن كان الأحوط العدم، بل لا يترك الاحتياط مع وجود الإمام المحسن، وكذا لا يبعد جواز إمامه غير المحسن لمثله مع اختلاف المحلّ أيضاً إذا نوى الانفراد عند محلّ الاختلاف، فيقرأ لنفسه بقيه القراء لكن الأحوط العدم، بل لا يترك مع وجود المحسن في هذه الصورة أيضاً.

الشرح:

المأموم نفس ما لا يتمكن الإمام من قراءته، ولكن احتاط أولاً بالاحتياط الاستحبابي في ترك الاقتداء به ثم منع عن الاقتداء إذا كان في البين إمام يحسن القراءه بلانقص.

ولكن لا- يخفى مادّل على جواز الاقتداء فيالركعتين الأوليين ظاهره ضمان الإمام قراءه المأموم فيهما، ومقتضى الضمان كون الإمام فيهما أقرأ بحيث تكون قراءته مسقطه للقراءه عن المأموم فلا يفيد كون الإمام غير محسن في محلّ كان المأموم أيضاً غير محسن فيه.

بل ذكر قدس سره في آخر كلامه جواز الاقتداء بإمام غير محسن كالمأموم مع اختلاف المحلّ، ولكن إذا قصد المأموم الانفراد إذا وصل الإمام إلى موضع الاختلاف ولكن عقبه ذلك بقوله: ولكن الأحوط ترك هذا الاقتداء إذا وجد المحسن في هذا الفرض أيضاً.

وقد ذكرنا في مسأله جواز الانفراد: أنّه لا يجوز أن ينوى الانفراد من الأوّل فإنه يساوى قصد الجماعة في بعض الصلاه مع أنّ المشروع من الجماعة في الصلاه التي هي عباره عن مجموع الركعات، وقد تقدّم عدم جواز الاقتداء في الركعتين الأوليين بإمام لا يحسن القراءه من غير فرق بين وجود المحسن وعدمه.

والمتحصّل: أنّه لا ينبغي التأمل في عدم سقوط الصلاه عن المكلف فيما لم يتمكن من الإتيان بالقراءه الصحيحه، وقد استفيد ذلك ممّا ورد في جديد الإسلام

(مسأله ٥): يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح بالحروف [١] أو كمال التأديه إذا كان متمكناً من القدر الواجب فيها وإن كان المأموم أفصح منه.

الشرح:

ولا يتمكن من أصل القراءة (١)، وفيمن لم يتمكن من بعض أفعال الصلاه من القيام والركوع والسجود الاختياريين بأمره بالصلاه جالساً والإيماء للركوع والسجود (٢). وما ورد في المستحاضه من أنها لا تترك الصلاه بحال (٣). وعلى ذلك يكون الإمام والمأموم مكلفين أن يصلّيا بما لا يحسن، ولكن لا يجوز الاقتداء بإمام لا يحسن من القراءة في الركعتين الأوليين ويجوز الاقتداء في الركعتين الأخيرتين على ما تقدّم، بل لو كان المأموم أيضاً غير محسن ولو كان موضع عدم كونهما محسنين متحداً لا يجوز للمأموم الائتمام للإمام إلا في الركعتين الأخيرتين؛ لأنّ مع نقصان قراءة الإمام يوجب إجزاء قراءته عن نفسه لا عن قراءه ناقص آخر، وكذلك نقصان قراءة المأموم في الركعتين الأخيرتين يوجب إجزاء قراءة المأموم عن قراءه نفسه في الركعتين الأخيرتين.

وبالجملة، قراءه الناقص عن قراءه ناقص آخر يحتاج إلى قيام دليل مفقود، حيث إنّ ما ورد في ضمان الإمام قراءه المأمومين في الركعتين الأوليين مقتضاه كون الإمام فيها أقرأ.

[١] قد تقدّم أنّ المعتبر في الإمام في الركعتين الأولتين أن تكون قراءته صحيحه، ولو كان شيء من قراءته غير صحيح فيها ولو مع عدم تمكنه من الصحيح فلا يجزئ الاقتداء به. ولو كان المأموم أيضاً غير متمكن، بخلاف الإمام في الركعتين

ص: ٢٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٤٢، الباب ٣ من أبواب القراءة في الصلاه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥ : ٤٨١، الباب الأول من أبواب القيام، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢ : ٣٧٣، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

(مسأله ٦): لا يجب على غير المحسن الائتنام [١] بمن هو محسن وإن كان

الشرح:

الأخيرتين فإنه يجوز الاقتداء به، حيث إن مع الاقتداء به فيهما لا تكون القراءة في الركعتين الأوليين عليه، بل على المأموم نفسه. ولو كان الإمام غير متمكن من الصحيح في الأذكار الواجبه والمستحبه لا يمنع ذلك عن الاقتداء به؛ لأنه يجرى عن الإمام ما يتمكن من الذكر والمأموم عليه أن يأتي أذكاره صحيحه.

ولو كان كمال الإفصاح معتبر في أداء القراءة لاختص وجوب الصلاه على المتمكنين منه، وهذا شيء لا يمكن الالتزام به، بل يجوز اقتداء من يفصح بكمال الإفصاح بالذى قراءته صحيحه ولو مع عدم مرجح للإمام إلا أنه معروف بعدالته. وقد تقدم أنه وإن يعتبر في الإمامه كون الإمام أقرأ في الركعتين الأوليين إلا أن المراد بكونه أقرأ قادراً على تأديه الحروف بحيث تعتبر قراءته عند أهل اللسان صحيحه بأداء حروفها وإعرابها.

ائتمام غير المحسن للقراءة بالمحسن

[١] والوجه في ذلك أن الصلاه فريضه والجماعه ليست بفريضه. هذا الحكم يجرى في حق غير المحسن، فإن الجماعه في حقه أيضاً ليست بفريضه، بل الفريضه أى طبعى الصلاه وباعتبار عدم كونه محسناً يجب عليه الإتيان من قراءتها ما يتمكن. وإذا اختار الإتيان بالجماعه تسقط عنه القراءة ويتحیل الإمام قراءته فوجوب الاقتداء في الفرض عقلى للتخلص من عقاب ترك الصلاه بالقراءة الصحيحه، ولو لم يجد المكلف في الفرض ما يقتدى به وترك الصلاه بالقراءة الصحيحه وأتى بها في آخر الوقت بما لا يحسن يستحق العقاب على ترك الصلاه بالقراءة الصحيحه، فإن وجوب تعلم القراءة طريقى يوجب تنجز التكليف الواقعى.

ص: ٢٨٩

هو الأحوط، نعم يجب ذلك على القادر على التعلم [١] إذا ضاق الوقت عنه كما مرّ سابقاً.

(مسألة ٧): لا يجوز إمامه الأخرس لغيره [٢] وإن كان ممّن لا يحسن، نعم يجوز إمامته لمثله، وإن كان الأحوط الترك خصوصاً مع وجود غيره، بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة.

(مسألة ٨): يجوز إمامه المرأة لمثلها، ولا يجوز للرجال ولا للخنثى [٣].

(مسألة ٩): يجوز إمامه الخنثى [٤] للأُنثى دون الرجل، بل ودون الخنثى.

الشرح:

[١] تقدّم أنه إذا كان قادراً على التعلّم في الوقت يجب عليه الصلاة بالقراءة الصحيحة لتمكّنه منها ولو بالتعلّم. وإذا أهمل حتّى ضاق الوقت يكون مكلفاً بالقراءة بما يحسن لعدم سقوط الصلاة عنه، فوجوب الجماعة عليه من إرشاد العقل تخلصاً من استحقاق ترك الصلاة التامّة بترك تعلّمها في الوقت، فإنّ الجماعة مستحبه والصلاة فريضة.

إمامه الأخرس

[٢] قد بيّنا من شرائط الإمامة أن يكون للإمام قراءة صحيحة، فالإشارة ليست بقراءة ولذا لا تصحّ حتى فيما لمثله أيضاً. وما ذكر قدس سره من الأحوط الترك خصوصاً مع وجود غير الأخرس مع الأخرس لا يمكن المساعدة عليه.

[٣] تقدّم جواز إمامه المرأة الواجده لشرائط الإمامة للنساء، ولا- تجوز إمامتها للرجل ولا الخنثى، وعدم الجواز بالإضافة إلى الخنثى أي الخنثى المشكل لاحتمال كونها رجلاً.

إمامه الخنثى

[٤] وذكر قدس سره جواز إمامه الخنثى للمرأة لأنّه لو كان رجلاً يجوز اقتداء المرأة

(مسألة ١٠): يجوز إمامه غير البالغ لغير البالغ [١].

الشرح:

بالرجل بالوقوف خلفها، وإن كان أنثى يجوز اقتداء الأنثى بالأنثى، ولكن يقع الكلام في الموقف، فإن الخنثى لو كانت امرأة فالمأموم المفروض يجب أن يقف مع الإمام يعني معها في الصلاة؛ لما تقدّم من لزوم وقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام، وإن كان الخنثى رجلاً. يلزم على المأموم الأنثى أن تقف خلف الخنثى، ولا يمكن الجمع بينهما إلا بتكرارهما الصلاة تارة بالوقوف معاً وأخرى بوقوف المرأة خلف الخنثى، ومن ذلك يعلم عدم جواز إمامه الخنثى بالخنثى إلا في فرض تكرار الصلاة.

والحاصل: بناءً على لزوم وقوف المأموم الواحد، سواء كان رجلاً أو امرأة، مع الإمام لهما يشكل اقتداء الأنثى بالخنثى، وكذا الاقتداء لا يجوز باقتداء الخنثى بالخنثى بدون تكرار العمل.

إمامه غير البالغ

[١] في المقام روايات مقتضاها ومدلولها جواز إمامه الصبي كمعتبره غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم أن يؤمّ القوم وأن يؤذن» (١). وموثقه سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «تجوز صدقه الغلام وعتقه، ويؤمّ الناس إذا كان له عشر سنين» (٢). وموثقه طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤمّ» (٣) فإن طلحة بن زيد موثق لقول الشيخ قدس سره: له كتاب معتمد (٤)، ولا يكون الكتاب

ص: ٢٩١

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٢١، الباب ١٤ من أبواب الجماعة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٢، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٣، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٨.

٤- (٤) الفهرست: ١٤٩، الرقم ١، التسلسل ٣٧٢.

(مسألة ١١): الأحوط عدم إمامه الأجذم والأبرص [١] والمحدود بالحدّ الشرعي بعد التوبة، والأعرابي إلّا لأمثالهم، بل مطلقاً، وإن كان الأقوى الجواز في الجميع مطلقاً.

الشرح:

كذلك إلّا بكون مؤلفه ثقه.

وفي مقابل الروايات موثقه اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أنّ علياً عليه السلام كان يقول: «لا بأس أن يؤذّن الغلام قبل أن يحتلم، ولا يؤمّ حتى يحتلم، فإن أمّ جازت صلاته وفسدت صلاه من خلفه» (١).

لا يقال: في سندها غياث بن كلوب وليس له توثيق.

فإنّه يقال: وثّقه الشيخ قدس سره في العده (٢) في بحث حجية خبر الواحد، وقد يجمع بين هذه وما تقدّم من الروايات بحمل تلك على إمامه غير البالغ والأولى على إمامه الصبي لمثله فيلتزم بجوازها، والموثقه مدلولها عدم جواز إمامه غير البالغ على البالغين، ولكن هذا الجمع تبرعى، وبعد التعارض يحكم بعدم جواز إمامه غير البالغ، بلا فرق بين إمامته للبالغين أو غير البالغين؛ لأنّ الأصل بعد التعارض عدم مشروعيه الجماعة.

إمامه الأجذم والأبرص والمحدود...

[١] ذكر قدس سره أن الاحتياط الاستحبابي ترك الاقتداء بالأجذم والأبرص والمحدود بالحدّ الشرعي بعد التوبة والأعرابي لأمثالهم، بل مطلقاً ولكن الأقوى جواز الاقتداء بهم لأمثالهم ولغيرهم.

أقول: قد ورد في موثقه أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «خمسه لا يؤمّون الناس

ص: ٢٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٢، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٧.

٢- (٢) العده ١: ١٤٩.

الشرح:

على كل حال: المجذوم والأبرص والمجنون وولد الزنا والأعرابي^(١). وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يصلّين أحدكم خلف المجذوم والأبرص والمجنون والمحدود وولد الزنا، والأعرابي لا يؤمّ المهاجرين»^(٢).

وقد تضمن الحديثان النهي عن الصلاة خلف المجذوم والأبرص والمجنون وولد الزنا، والأعرابي لا يؤمّ المهاجرين، ويؤيدهما روايه محمد بن المسلم المرويه في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «خمسه لا- يؤمّون الناس ولا- يصلون بهم صلاه فريضه في جماعه: الأبرص والمجدوم وولد الزنا والأعرابي حتّى يهاجر والمحدود»^(٣). وروايه إبراهيم بن عبد الحميد، ولا يبعد اعتبارها ولو كان الراوى عنه عن عبد الرحمن بن حماد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «لا يصلّى بالناس من في وجهه آثار»^(٤).

ولكن لابد من رفع اليد عن النهي الوضعي بالإضافة إلى المجذوم والأبرص بمعتبره الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المجذوم والأبرص منّا أيؤمنان المسلمين؟ قال: نعم، وهل يبتلى الله بهذا إلا المؤمن؟ قال: نعم، وهل كتب البلاء إلا على المؤمنين^(٥). ويؤيدها روايه عبد الله بن يزيد، قال: سألت

ص: ٢٩٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٦.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٧٨، الحديث ١١٠٤، وعنه الوسائل ٨: ٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

الشرح:

أبا عبد الله عليه السلام عن المجذوم والأبرص يؤمان المسلمین؟ قال: نعم، قلت: هل يبتلى الله بهما المؤمن؟ قال: نعم، وهل كتب الله البلاء إلا على المؤمن.

والوجه في كونها معتبره هو أنّ النجاشي تعرض له ولإخوته وقال: الحسين يعني الحسين بن أبي العلاء الخفاف أوجههم (١)، ولولم يدلّ أوجههم على أنّه أوثقهم فلا محاله يدلّ على جواز العمل بروايته وعلى ذلك يدلّ بجواز إمامه الأجدم والأبرص بلا فرق بين كونه إماماً لمثلهم أو لغيرهما.

وأما بالإضافه إلى إمامه المحدود بعد توبته وإحراز عدله فقد ورد المنع عن إمامته في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام (٢) حيث ورد فيها المنع عن إمامه المحدود.

ويؤيدها روايه محمد بن المسلم المروى في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «خمسه لا- يؤمون الناس» (٣) وعدّ فيها المحدود من الخمسه ولم يرد في جواز الاقتداء به ترخيص وعليه فلا يجوز الاقتداء به.

وقد تحصل: عدم جواز إمامه المحدود وجواز إمامه المجذوم والأبرص ولا فرق في الجواز وعدمه بين الإمامه لمثلهم أو لغيره وما يظهر من الماتن من الفرق بين المثل وغيره لم يظهر وجهه.

وأما ما ذكر قدس سره من الاحتياط الاستحبابي عدم جواز الاقتداء بالأعرابي أي من

ص: ٢٩٤

١- (١) رجال النجاشي: ٥٢، الرقم ١١٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٦.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٧٨، الحديث ١١٠٤، وعنه الوسائل ٨: ٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٣.

الشرح:

كان من أهل القرى والبوادي فقد ورد في صحيحه أبي بصير _ وهو ليث المرادي بقرينه روايه عبدالله بن مسكان عنه، ولكن لا يهَم ذلك فإن يحيى بن القاسم أيضاً ثقه (١) _ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: خمسة لا يؤمّون وعدّ منهم الأعرابي (٢). وفي صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلّي أحدكم _ إلى أن قال _ : والأعرابي لا يؤمّ المهاجرين (٣).

ويقع الكلام في الجمع بين ماورد في صحيحه أبي بصير (٤) من إطلاق الأعرابي وأنّه لا يؤمّ وبين ماورد في صحيحه زراره من قول علي عليه السلام : والأعرابي لا يؤمّ المهاجرين (٥).

فإنّه قد يقال _ كما هو ظاهر الماتن قدس سره _ : بکراهه الاقتداء بالأعرابي، ولكن ظاهر الحديثين عدم الجواز حيث لم يرد ترخيص فيه، بل ظاهر الصحيحه الأولى كون الأعرابي من الخمسه الذين لا يؤمّون للناس كولد الزنا والمجنون، ومقتضى ذلك عدم جواز إمامه الأعرابي لمثله من الأعرابيين كما لا يجوز للمهاجرين الاقتداء به.

وما في صحيحه زراره من أن الأعرابي لا يؤمّ المهاجرين لا ينافي مع الإطلاق في صحيحه أبي بصير ليكون مفاد الصحيحتين اختصاص عدم جواز الاقتداء بالأعرابي للمهاجرين؛ وذلك فإنّ التقييد في إطلاق متعلق أحد الخطابين أو

ص: ٢٩٥

١- (١) في نفس الروايه، والمقصود هو أنه لو كان المراد من أبي بصير يحيى بن القاسم فلا يضرّ باعتبار الروايه لأنه ثقه أيضاً.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٦.

الشرح:

الموضوع فيه بقرينه التقييد في الخطاب الآخر منحصر بما إذا كان في البين تكليف واحد ذكر في أحد الخطابين متعلقه مطلقاً وفي الآخر مقيداً كاعتق رقبه واعتق رقبه مؤمنه.

وأما إذا كان الحكم في أحد الخطابين مطلقاً انحلالياً مثل ماورد: تغسيل الميت واجب، وفي الخطاب الآخر: تغسيل الميت في خارج المعركة واجب، فلا يوجب الخطاب الثاني تقييداً في الخطاب الأول، بل يؤخذ بإطلاق الأول والحكم الوارد في الخطاب الثاني، والحكم الوارد في الصحيحتين من قبيل ما ذكرنا من الإطلاق في الحكم الانحلالى والخطاب المقيد.

وقد أُجيب عن ذلك بما ذكر في باب مفهوم الوصف في الأصول بأن الوصف وإن لا يكون له مفهوم كالقضية الشرطية بحيث يدل على أنَّ عله الحكم ثبوت الوصف، ويلزم عليه انتفاء الحكم في كل مورد ليس فيه ذلك الوصف، ولكن لا ينكر على دلالة على أن ثبوت الوصف له دخاله في ثبوت الحكم، فإذا ورد في خطاب: أكرم العالم العادل، فهو لا ينافي خطاب: أكرم الهاشمي، بأن كون العالم هاشمياً موجباً لإكرامه ولو لم يكن عادلاً.

والحاصل: أنَّ للوصف دلالة في ثبوت الحكم ولكن بحيث لا ينافي ثبوت مثل هذا الحكم للموضوع مع وصف آخر؛ ولذا يقال: الأصل في القيود على الاحترازية والحمل على أن الحكم لذات الموضوع وثبوته مع ثبوت الوصف للموضوع لكونه الافراد ونحوه بلا قرينه على ذلك غير صحيح، ويترتب على ما ذكر الالتزام في الصحيحتين بأن وصف المأموم بالمهاجر في عدم جواز إمامه الأعرابي يدل على كون المأموم مهاجراً دخيل في المنع فلا يكون مع انتفائه في المأموم بأن

(مسأله ١٢): العدالة ملكه الاجتناب عن الكبائر [١] وعن الإصرار على الصغائر وعن منافيات المروءه الداله على عدم مبالاه مرتكبها بالدين، ويكفى حسن الظاهر الكاشف ظناً عن تلك الملكة.

الشرح:

يكون المأمومون أيضاً إعرابين منعاً في اقتدائهم بالأعرابي، كيف فإن الالتزام بعدم جواز اقتداء الأعرابي بمثله يستلزم عدم مشروعيه الصلاه جماعه في القرى والبودى ويتعين الإتيان بصلواتهم فرادى.

أقول: لا- حاجه إلى التطويل المذكور في بيان عدم الإطلاق في صحيحه أبى بصير في منع إمامه الأعرابي حتى بالإضافة إلى الأعرابي: ولا- حاجه إلى الجواب عنه بالتمسك في دخاله الوصف في الحكم الوارد على القيد؛ وذلك فإنّ الوارد في صحيحه زراره في قول على عليه السلام حكم على الأعرابي بأنّه لا يصحّ أن يكون إماماً للمهاجرين، ولو كان الحكم في اقتداء الأعرابي بالأعرابي مثل اقتداء المهاجرين به لورد في صحيحه زراره والأعرابي لا يؤم المهاجرين والأعرابين، وعدم عطف الأعرابين على المهاجرين مقتضاه انحصار عدم جواز الاقتداء بالأعرابي بالمهاجرين كما لا يخفى.

وغايه الأمر: هذا الإطلاق يعارض إطلاق صحيحه أبى بصير فلا يتمّ شيء منهما ويقتصر في المنع بالقدر المتيقن.

الكلام في العدالة

[١] قد تقدّم الكلام في بيان حقيقه العدالة وهى الاستقامه في رعايه التكاليف الشرعيه بعداليقين والاعتقاد بأصول الدين والمذهب وما يتعلق بهما، ولكن بقي الكلام في إحراز العدالة في إمام الجماعة والطريق المعتبر في إحرازها وذكر قدس سره أنّه يكفي في إحراز العدالة لشخص حسن الظاهر فيه الكاشف عن العدالة ظناً، ولكن

الشرح:

لا يخفى أنّ حسن الظاهر في نفسه طريق شرعى إلى إحراز عداله الشخص، ولا يلزم في كونه كاشفاً عن الظن بعدالته.

فإنّ عمده مادّل على أنّ حسن الظاهر طريق إلى عداله الشخص صحيحه عبدالله بن أبى يعفور، وقد ورد فيها: أنّه إذا كان للشخص تعاهد للصلوات الخمس بحيث يواظب عليهن، وحفظ مواقيتهن بحضور جماعه من المسلمين، ولا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلّا من علّه، فإذا كان كذلك لازماً لمصلاّه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلّته قالوا: مارأينا منه إلّا خيراً مواظباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصلاّه، فإنّ ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين(١)، الحديث.

لا يقال: الصحيحه وإن تدلّ على إحراز عداله الشاهد بحضوره أوقات الصلاه في جماعه المسلمين والمواظبه عليها، ولا مجال للمناقشه في سندها بأنّ الصدوق(٢) رواها عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى، ولم يثبت لأحمد توثيق، وذلك فإنّ أحمد بن محمد بن يحيى من المعاريف كأحمد بن محمد بن الحسن الوليد، ولم يرد فيهما قدح؛ ولذا تلقّى الأصحاب الروايه بعنوان الصحيحه إلّا أنّها في إحراز عداله الشاهد بحيث تقبل شهادته للغير وعلى الغير، ولا تدلّ على إحراز عداله إمام الجماعه بحس الظاهر.

فإنّه يقال: لا فرق في إثبات عداله الشاهد بحسن ظاهره وعداله الإمام، فإنّه إذا

ص: ٢٩٨

١- (١) أنظر وسائل الشيعة ٢٧ : ٣٩١، الباب ٤١ من أبواب كتاب الشهادات، الحديث الأوّل.

٢- (٢) أنظر من لا يحضره الفقيه ٣ : ٣٨، الحديث ٣٢٨٠ و ٤ : ٤٢٧، المشيخه.

(مسألة ١٣): المعصية الكبيرة هي كل معصية ورد النص بكونها كبيرة [١] كجمله من المعاصي المذكورة في محلّها، أو ورد التوعيد بالنار عليه في الكتاب أو السنه صريحاً أو ضمناً، أو ورد في الكتاب أو السنه كونه أعظم من إحدى الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار، أو كان عظيماً في أنفس أهل الشرع.

الشرح:

كان الإمام أيضاً مواظباً للصلوات الخمس كما ورد في الصحيحه يحرز عدالته الموضوع لجواز الصلاة خلفه.

ثم إنّه قد ورد في عدة من الروايات ما يستظهر منه أنّ المسلم يحكم بعدالته ما لم يعلم منه بخلافه، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها فإنّ تعليق قبول الشهادة وردّها على إحراز حسن الظاهر في الشاهد مقتضاه اعتبار حسن الظاهر، والله العالم.

أضف إلى ذلك ضعف السند في كثير من تلك الروايات، ويلحق بحسن الظاهر المستفاد من صحيحه عبدالله بن أبي يعفور ماورد في موثقه سماعة بن مهران التي رواها في الوسائل في باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة (١) عن الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله قال: قال: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، كان ممّن حرمت غيبته، وكملت مروءته، وظهر عدله، ووجبت أخوته» (٢) ولا يخفى أنّ كون ماذكر طريقاً إلى إحراز العدالة مع احتمالها فيه فلا اعتبار في إحرازها إذا علم من جهة أخرى عدم عدالته.

[١] سواء كان ورد النص بكونها كبيرة في الكتاب والسنه كما في جملة من المعاصي، وفي صحيحه عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكبائر؟ فقال:

ص: ٢٩٩

١- (١) وسائل الشيعة ١٢ : ٢٧٨، الحديث ٢.

٢- (٢) الكافي ٢ : ٢٣٩، الحديث ٢٨.

(مسأله ١٤): إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى في ثبوتها إذا لم يكن معارضاً بشهادة عدلين آخرين [١] بل وشهادة عدل واحد بعدمها.

الشرح:

هن في كتاب على عليه السلام سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البينه، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجره، قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ فقال: نعم، قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاه؟ قال: ترك الصلاه، قلت: فماعدت ترك الصلاه في الكبائر، قال: أي شيء أول ما قلت لك؟ قلت: الكفر، قال: فإن تارك الصلاه كافر — يعني من غير علّه — (١).

ويستفاد كون تارك الزكاه ونحوها أيضاً كتارك الصلاه؛ لماورد في أنّ تارك الزكاه كافر، بل يمكن الالتزام بذلك في تارك المستطيع الحج لقوله سبحانه «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» (٢).

[١] فإنّ شهادة العدلين بعداله شخص بينه على عدالته، وإذا كان شهادتهما معارضه بشهادة عدلين آخرين بالنفي فيوجب المعارضه بين البينتين سقوطهما عن الاعتبار، وأما إذا كانت بينه التعديل معارضاً بشهادة عدل واحد بالنفي فظاهر الماتن سقوط بينه التعديل أيضاً عن الاعتبار حيث مع شهادته واحد بالنفي لا تتمّ شهادته التعديل، ولكن لا يخفى أنه بناء على ثبوت موضوعات الأحكام بالبينه دون الخبر الواحد — كما هو ظاهر كلام صاحب العروه في غير موضع — يثبت في الفرض التعديل لقيام شهادته عدلين بعداله الشخص المفروض وشهادته الواحد بنفي العداله عنه لا تكون معتبراً لتعارض البيئه القائمه على عدله.

ص: ٣٠٠

١- (١) وسائل الشيعه ١٥ : ٣٢١، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٤.

٢- (٢) سوره آل عمران: الآية ٩٧.

الشرح:

نعم، إذا بنى على اعتبار شهادته الواحد في الموضوعات أيضاً؛ لأنَّ قيام السيره على اعتبار خبر العدل والثقة في الأحكام جاريه في ثبوت الموضوعات أيضاً. وإن اعتبر الشارع في ثبوت بعض الموضوعات تعدد الشاهد، كما في ثبوت دعوى المدعى حيث يكون في ثبوتها شهادته عدلين. واعتبر في ثبوت الزنا شهادته أربع شهود في مجلس أو أربع إقرارات بالارتكاب إلى غير ذلك.

وبالجملة، إن شهد عدل واحد بنفى العدالة عمّن قام بعدالته شهادته الشهادين تكون شهادته نفيه موجباً لانتفاء اعتبار شهادته الشاهدين، ومن التزم بتقديم شهادته الشاهدين في الفرض اعتمد على روايه الكليني قدس سره عن علي بن ابراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعده بن صدقه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون قد اشتريته وهو سرقة، أو المملوك عندك ولعلّه حرّ قد باع نفسه، أو خدع فبيع أو قهر، أو امرأه تحتك وهي أختك أو رضيعتك، والأشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البينه» (١). فظاهرها جواز الأخذ بما يثبت حليه الحرام حتى يعلم خلافه أو يقوم على عدم حليته البينه.

وقد يجاب عما ذكر: بأنّ الروايه مضافاً إلى ضعف سندها لعدم ثبوت توثيق لمسعده بن صدقه، المراد بالبينه في الروايه معناها اللغوي لا البينه في باب ثبوت الدعوى، ومعناها اللغوي: ثبوت ما يعين الحرام ونفى الحلال، ويشمل ذلك شهادته الواحد على نفى عداله الشخص المفروض.

ص: ٣٠١

(مسألة ١٥): إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعدالة بعدالته وحصل الاطمئنان كفى [١] بل يكفى الاطمئنان إذا حصل من شهادة عدل واحد، وكذا إذا حصل من اقتداء عدلين به أو من اقتداء جماعه مجهولين به.

الشرح:

ويظهر من الماتن قدس سره التأمل في اعتبار خبر العدل في الموضوعات ويجعل رعايته من الاحتياط، ولعلّه لذلك أيضاً صار سبباً في التأمل في اعتبار شهادة العدلين في الفرض على عداله الشخص المفروض، ولكن لامجال للتأمل مع الالتزام باعتبار خصوص البينه في ثبوت الموضوعات، فإنّ شهادة الواحد ليست بينه لتعارض البينه.

نعم، لو بنى على اعتبار شهادة الواحد في الموضوعات أيضاً كما في الأحكام حيث يعتبر خبر الواحد العدل أو الثقة في الأحكام وتعارض الأخبار المخالفه له ولو كانت متعدده يعارض شهادة الواحد بالنفى شهادة المتعدد بالإثبات إلا في الموارد التي اعتبر في الثبوت فيها تعدّد الشاهد، كما في ثبوت الدعاوى في باب القضاء ونحوه.

[١] حاصل ما ذكر الماتن في هذه المسألة: أنّه كما يحرز عداله الإمام بالعلم والبيهة كما تقدّم تحرز بالوثوق والاطمئنان بعدالته، من غير فرق بين أن تحرز بإخبار جماعه بعدالته، بل إخبار عدلين حتى وعدل واحد أو تحرز من اقتداء جماعه بل عدلين به، حيث إنّ قوله عليه السلام: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته» (١) مقتضاه كفايه الاطمئنان بعدله على ما تقدّم بيانه.

وإن شئت قلت: إنّ الاطمئنان والوثوق وإن لم يكن علماً ولا بينه إلا أنّه معتبر

ص: ٣٠٢

والحاصل: أنه يكفي الوثوق والاطمئنان للشخص من أى وجه حصل بشرط كونه من أهل الفهم والخبره والبصيره والمعرفه بالمسائل لا من الجهال، ولا ممن يحصل له الاطمئنان والوثوق بأدنى شىء كغالب الناس.

(مسأله ١٦): الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم العدالة [١] وإن كان الأقوى جوازه.

الشرح:

فى ثبوت الموضوعات بالسيره المتشرعه، ولكن الماتن قدس سره اعتبر فى ثبوت العدالة بالسيره أمرين فى الشخص الذى يحصل له الاطمئنان، أحدهما: كونه من أهل الفهم والخبره والبصيره والمعرفه بالمسائل. الثانى: عدم كونه ممن يطمئن ويحصل له الوثوق بأدنى شىء، كمن يثق بعداله الإمام بمجرد لطافه يديه ونحو ذلك.

ولكن لا- يخفى إذا حصل الاطمئنان بعداله إمام الجماعة لشخص يريد الاقتداء به كفى ذلك فى الاقتداء به وإن لم يكن من حصل له الاطمئنان عارفاً بالمسائل.

نعم، يعتبر أن لا يكون هذا الشخص ممن يحصل له الوثوق والاطمئنان بأدنى شىء، فإنّ الوثوق المزبور لا يكون اطمئناناً متعارفاً الذى يكون معتبراً بالسيره التى أشرنا إليها، والله العالم.

[١] بل عن بعض الأصحاب عدم جوازه، ويذكر فى وجه ذلك مارواه ابن إدريس من كتاب أبى عبد الله السيارى صاحب موسى والرضا عليهما السلام قال: قلت لأبى جعفر الثانى: قوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاه، فيتقدم بعضهم فيصلى جماعه، فقال: «إن كان الذى يؤمّ بهم أنه ليس بينه وبين الله طلبه، فليفعل» (١). وظاهر التقدم للإمامه بعدم الطلبه بينه وبين الله بطلبه هو إحراز عدالته ومقتضى ذلك فمع

ص: ٣٠٣

(مسأله ١٧): الإمام الراتب في المسجد [١] أولى بالإمامه من غيره وإن كان

الشرح:

ثبوت الطلبه فلا يجوز التقدم، ولكن الروايه لا يمكن الاعتماد عليها؛ لأن أبى عبدالله السيارى ضعيف.

أضف إلى ذلك سند ابن ادریس إلى الكتاب المزبور غير مذكور، والعمده فی الاستدلال على جواز التقدم للإمامه مع علم المتقدم بعدم عدالته كون تصديه للإمامه تسبیب إلى الحرام وهو ترك المأمومين القراءة، بل ربما یوجب تعدد الركوع من بعض المأمومين فی ركعه واحده بحسبانه أن الصلاه جماعه وغير ذلك من رجوع المأموم إلى الإمام عند الشك فی الركعات.

وفیه: أن دعوى التسبیب إلى الحرام غير صحيح، فإن تقدّم الإمام وصلاته لا يتضمن مطالبه القاعدين خلفه إلى الاقتداء به فضلاً عن أن يكون تقدمه فی المكان تسبیباً، واقتداء القاعدين خلفه به لزعمهم عداله الإمام یوجب استناد بطلان جماعتهم إليهم، حیث لم یکن إمامهم عادلاً وكانت صلاتهم فرادی وتعدّد ركوع فی ركعه واحده أو رجوعه إلى الإمام عند شكّه لا یحرز للإمام المزبور عاده، والذي یظهر مما ذكرنا أنه لا یصح لمن انتفت العداله عنه أن یرتب أثر صلاه الجماعه عليها. هذا كله فی الإمامه للصلوات الیومیه ونحوها من الصلوات الواجبه، وأما بالإضافه إلى صلاه الجمعه والعیدين فلا یجوز التصدی لهما ممّن لیس عادلاً حیث إن مع تصديه تبطل صلاه الجمعه والعیدين، والله العالم.

الإمام الراتب

[١] المراد من صاحب المسجد فی كلام بعض الأصحاب الإمام الراتب فیهِ. والمراد بالأمر من كانت ولايته شرعيه كما فی الوالی من قبل الإمام علیه السلام . والمراد من صاحب المنزل ساكنه وإن لم یكن مالکاً، وفی جمل كلمات الأصحاب هؤلاء الثلاثه

غيره أفضل منه، لكن الأولى له تقديم الأفضل، وكذا صاحب المنزل أولى من غيره المأذون في الصلاة، وإلا فلا يجوز بدون إذنه، والأولى أيضاً تقديم الأفضل، وكذا الهاشمي أولى من غيره المساوي له في الصفات.

(مسألة ١٨): إذا تشاح الأئمة رغبه في ثواب الإمامه لا لغرض دنيوي رجيح من قدمه المأمومون جميعهم تقديماً ناشئاً عن ترجيح شرعي لا لأغراض دنيويّة [١]، وإن اختلفوا فأراد كل منهم تقديم شخص فالأولى ترجيح الفقيه الجامع الشرح:

أولى من غيرهم عدا الإمام عليه السلام وإن كان الغير أفضل منهم، وقال في المنتهى: لا- يعرف في ذلك خلاف (١). وذكر الماتن قدس سره: أن الإمام الراتب وإن كان أولى بالإمامه في المسجد ولكن المستحب له تقديم الأفضل منه للإمامه، وكذا صاحب المنزل أولى من غيره المأذون في الصلاة فيه. وعن محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد وغيره، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيده، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم من أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض: تقدّم يا فلان، فقال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يتقدّم القوم أقرأهم للقرآن، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجره، فإن كانوا في الهجره سواء فأكبرهم سنّاً، فإن كانوا في السنّ سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين، ولا يتقدّم أحدكم الرجل في منزله، ولا صاحب سلطان في سلطانه» (٢).

تشاح الأئمة

[١] لا فرق في ترجيح من قدمه المأمومون بين كون تشاح الأئمة رغبه في ثواب الجماعة أو كون غرضهم أمر دنيوي كالاشتهار ونحو ذلك، وقد تقدّم أنّ

ص: ٣٠٥

١- (١) منتهى المطلب ٦: ٢٣٦. وفيه: مخالفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٥١، الباب ٢٨ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأوّل.

للشروط خصوصاً إذا انضم إليه شدة التقوى والورع، فإن لم يكن أو تعدّد فالأولى تقديم الأجل قراءه ثم الأفقه في أحكام الصلاة، ومع التساوى فيها فالأفقه في سائر الأحكام غير ما للصلاة، ثم الأسنّ في الإسلام، ثم من كان أرجح في سائر الجهات الشرعيه، والظاهر أنّ الحال كذلك إذا كان هناك أئمة متعددون، فالأولى للمأموم اختيار الأرجح بالترتيب المذكور، لكن إذا تعدّد المرجح في بعض كان أولى ممّن له ترجيح من جهة واحده، والمرجحات الشرعيه مضافاً إلى ما ذكر كثيره لابد من ملاحظتها في تحصيل الأولى، وربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور، مع أنه يحتمل اختصاص الترتيب المذكور بصورة التشاح بين الأئمة أو بين المأمومين لا مطلقاً، فالأولى للمأموم مع تعدّد الجماعة ملاحظه جميع الجهات في تلك الجماعة من حيث الإمام ومن حيث أهل الجماعة من حيث تقواهم وفضلهم وكثرتهم وغير ذلك ثم اختيار الأرجح فالأرجح.

الشرح:

الجماعه ليست أمراً عبادياً يعتبر أن تؤتى بقصد العباده.

وبالجمله، كما أنّ في صورته قصد الأئمة النبل لثواب إمامه الجماعة الأولى تقديم من يرضى به المأمومون كذلك في صورته كون قصدهم الاشتهار ونحوه.

وقد روى الصدوق قدس سره في «العلل» في باب ٢٠ من المجلّد الثاني قال: عن أبي رحمه الله قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيده، قال بعضنا: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القوم من أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض: تقدّم يا فلان، فقال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يتقدم القوم أقرأهم للقرآن، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجره، فإن كانوا في الهجره سواء فأكبرهم سنّاً، فإن كانوا في السنّ سواء فليؤمّمهم أعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين، ولا يتقدّم أحدكم الرجل في منزله،

(مسأله ١٩): الترجيحات المذكوره إنما هي من باب الأفضليه والاستحباب لا على وجه اللزوم والإيجاب حتى في أولويه الإمام الراتب الذي هو صاحب المسجد، فلا يحرم مزاحمه الغير له وإن كان مفضولاً من سائر الجهات أيضاً إذا كان المسجد وفقاً لا ملكاً له ولا لمن لم يأذن لغيره في الإمامه [١].

الشرح:

ولا صاحب سلطان في سلطانه» (١).

وقد ذكر في الوسائل في ذيل باب ٢٨ من أبواب صلاه الجماعه محمد بن الحسين في العلل، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن الحسن بن محبوب مثله (٢).

والحاصل: أنه لا بأس بالالتزام بأولويه الترجيح بماورد في معتبره أبي عبيده (٣)، وأما ما ذكر الماتن: إذا تعدد المرجح في بعض كان أولى ممن له ترجيح من جهه واحده، والمرجحات الشرعيه مضافاً إلى ما ذكر كثيره لابد من ملاحظتها في تحصيل الأولى، وربما يوجب خلاف الترتيب المذكور.

وفيه: أنه ما ذكر من المرجحات لم يتم لغير ماورد في روايه أبي عبيده اعتبار وقد ادعى العلامة في المنتهى (٤) اعتبار إمام الراتب وصاحب المنزل والأمير بالولاية الشرعيه.

المرجحات

[١] ويقتضى كون ما ذكر كذلك بأن يكون الترجيح بالأقربيه وغيرها ممّا ذكر في

ص: ٣٠٧

١- (١) علل الشرائع ٢: ٣٢٦، الباب ٢٠، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٥١، الباب ٢٨، من أبواب صلاه الجماعه، ذيل الحديث الأول.

٣- (٣) المتقدمه آنفاً.

٤- (٤) لم نعثر عليه.

(مسألة ٢٠): يكره إمامه الأجذم والأبرص والأغلف المعذور في ترك الختان، والمحدود بحد شرعي [١] بعد توبته، ومن يكره المأمومون إمامته، والمتيمّم للمتطهر والحائض والحجام والدبّاغ إلّا لأمثالهم، بل الأولى عدم إمامه كل ناقص للكامل، وكل كامل للأكمل.

الشرح:

خبر أبي عبيده (١) كذلك بمعنى الأولوية فإنّه لا يعتبر في الإمام للجماعه صحه قراءته على ما تقدّم لا كونه أقرأ، وكذا رضا المأمومين بإمامته شرطاً في صحه الاقتداء به إلى غير ذلك.

ولا يخفى أنّ ما فرضه الماتن كون المسجد ملكاً في مقابل كونه وقفاً مع أنّ المسجد معبد للمسلمين، ولا يمكن كونه ملكاً بل بناء المسجد تحرير. فالظاهر أنّ مراده من المسجد المملوك المصلى في البيوت فإنّه لا يجوز مع عدم إذن المالك لغير الإمام الإمامه فيه فلا يجوز أن يزاحم الغير، والله العالم.

في كراهيه إمامه الأجذم والأبرص و...

[١] الظاهر عدم جواز إمامه المحدود بالحد الشرعي ولو بعد توبته وإحراز عدله.

وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يصلّي أحدكم خلف المجذوم والأبرص والمجنون والمحدود وولد الزنا، والأعرابي لا يؤم المهاجرين» (٢). وقد تقدّم سابقاً أنّه لم يرد الترخيص في الاقتداء بجملة منهم ليحمل النهي على الكراهه، وممّا لم يرد فيه الترخيص المحدود، والنهي بالإضافة إلى الحائض والحجام والدبّاغ في خبر لم يثبت له اعتبار.

ص: ٣٠٨

١- (١) المتقدم آنفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٦.

فى مستحبات الجماعة ومكروهاها

أما المستحبات فأمور:

أحدها: أن يقف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً [١] وخلفه إن الشرح:

فى مستحبات الجماعة ومكروهاها

المستحبات

[١] المشهور عند الأصحاب أنّ المأموم إذا كان رجلاً واحداً يقوم على يمين الإمام، وقد ورد أنّ المأموم إذا كان رجلاً واحداً يقوم على يمين الإمام، وفى صحيحه محمد عن أحدهما عليهما السلام قال: «الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه، فإن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه» (١).

وفى روايه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام أنّه سئل عن الرجل يؤمّ الرجلين؟ قال: «يتقدّمهما ولا يقوم بينهما» وعن الرجلين يصليان جماعه؟ قال: «نعم، يجعله عن يمينه» (٢). وعبدالله بن جعفر فى قرب الاسناد، عن الحسن بن ظريف،

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٣٤١، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٣٤٢، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٧.

كان أكثر، ولو كان المأموم امرأه واحده وقفت خلف الإمام على الجانب الأيمن بحيث يكون سجودها محاذياً لركبه الإمام أو قدمه [١] ولو كُنَّ أزيد وقفن خلفه.

ولو كان رجلاً واحداً وامرأه واحده أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام والامرأه خلفه، ولو كان رجلاً ونساء اصطَفُوا خلفه واصطفت النساء خلفهم، بل الأحوط مراعاة المذكورات هذا إذا كان الإمام رجلاً، وأما في جماعه النساء فالأولى وقوفهن صفّاً واحداً أو أزيد من غير أن تبرز إمامهن من بينهن.

الشرح:

عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «المرأه خلف الرجل صف، ولا يكون الرجل خلف الرجل صفّاً، إنّما يكون الرجل إلى جنب الرجل عن يمينه» (١) وحيث لم يرد ترخيص في خلاف ما ذكرنا، فالأحوط وجوباً ملاحظه قيام الرجل المأموم إذا كان واحداً عن يمين الإمام.

[١] روى عبدالله بن جعفر في قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «المرأه خلف الرجل صف، ولا يكون الرجل خلف الرجل صفّاً، إنّما يكون إلى جنب الرجل عن يمينه» (٢). ومقتضاها عدم الفرق في وقوف المرأه خلف الرجل بين ما ذكر الماتن وبين وقوفها خلف الرجل بحيث يكون جسدها بتمامه خلف الإمام، وما ذكر قدس سره من تخصيص الصف الأول بأهل الفضل وأنّ الأفضل في الصف الأول جانب يكون على الطرف الأيمن مروي في الباب السابع والثامن من أبواب صلاه الجماعه.

ص: ٣١٠

١- (١) قرب الاسناد: ١١٤، الحديث ٣٩٥ وعنه وسائل الشيعة ٨: ٣٤٤، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٢.

٢- (٢) المصدر المتقدم.

الثاني: أن يقف الإمام في وسط الصف.

الثالث: أن يكون في الصف الأول أهل الفضل ممّن له مزيّة في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى، وأن يكون يمينه لأفضلهم في الصف الأول فإنّه أفضل الصفوف.

الرابع: الوقوف في القرب من الإمام.

الخامس: الوقوف في ميامن الصفوف فإنّها أفضل من مياسرها، هذا في غير صلاة الجنازة، وأمّا فيها فأفضل الصفوف آخرها [١].

السادس: إقامة الصفوف واعتدالها وسدّ الفرج الواقع فيها والمحاذاه بين المناكب [٢].

الشرح:

[١] روى الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن المفضل بن صالح، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: «أفضل الصفوف أوّلها، وأفضل أوّلها ما دنا من الإمام» [١].

وفي معتبره السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال النبي صلى الله عليه وآله: خير الصفوف في الصلاة المقدم، وخير الصفوف في الجنائز المؤخر» الحديث [٢].

[٢] ويدلّ على ما ذكر ماورد في باب السبعين من أبواب صلاة الجماعة كمعتبره السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: رسول الله صلى الله عليه وآله: «سوّا بين صفوفكم وحاذوا بين مناكبكم لا يستحوذ عليكم الشيطان» [٣].

ص: ٣١١

١- (١) الكافي ٣: ٣٧٢، الحديث ٧، وعنه وسائل الشيعة ٨: ٣٠٦، الباب ٨ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ١٢١، الباب ٢٩ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٤٢٣، الباب ٧٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

السابع: تقارب الصفوف بعضها من بعض بأن لا يكون ما بينها أزيد من مقدار مسقط جسد الإنسان إذا سجد [١].

الثامن: أن يصلي الإمام بصلاته أضعف من خلفه بأن لا يطيل في أفعال الصلاة من القنوت والركوع والسجود إلا إذا علم حبّ التطويل من جميع المأمومين [٢].

التاسع: أن يشتغل المأموم المسبوق بتمجيد الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتحميد والثناء إذا أكمل القراءة قبل ركوع الإمام [٣] ويبقى آية من قراءته ليركع بها.

العاشر: أن لا يقوم الإمام من مقامه بعد التسليم، بل يبقى على هيئته المصلي حتى يتم من خلفه صلاته من المسبوقين أو الحاضرين لو كان الإمام مسافراً، بل هو الشرح:

[١] وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ينبغي للصفوف أن تكون تامّة متواصلة بعضها إلى بعض، ولا يكون بين الصّفين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد» (١).

[٢] ويدل عليه عدة من الروايات منها معتبره السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال: «آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي أن قال: يا علي، إذا صليت فصلّ صلاه أضعف من خلفك» (٢).

[٣] وفي موثق زراره، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون مع الإمام فأفرغ من القراءة قبل أن يفرغ، قال: «أبقي آية ومجد الله وأثن عليه فإذا فرغ فاقراً الآية واركع» رواه في الوسائل، باب ٣٥ من أبواب صلاة الجماعة (٣).

ص: ٣١٢

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٤١٠، الباب ٦٢ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥: ٤٤٧، الباب ٣٨ من أبواب الأذان والإقامة، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٠، الحديث الأوّل.

الأحوط، ويستحبّ له أن يستنّب من يتمّ بهم الصلاة عند مفارقتها لهم، ويكره استنابه المسبوق بركعه [١] أو أزيد بل الأولى عدم استنابه من لم يشهد الإقامه.

الحادى عشر: أن يُسمع الإمام من خلفه القراءه الجهرية والأذكار ما لم يبلغ العلوّ المفرط.

الثانى عشر: أن يطيل ركوعه إذا أحسّ بدخول شخص ضعف [٢] ما كان يركع انتظاراً للداخلين ثم يرفع رأسه وإن أحسّ بداخل.

الثالث عشر: أن يقول المأموم عند فراغ الإمام من الفاتحه: «الحمد لله رب العالمين».

الرابع عشر: قيام المأمومين عند قول المؤذن: «قد قامت الصلاة».

وأما المكروهات فأُمور أيضاً:

أحدها: وقوف المأموم وحده فى صف وحده مع وجود موضع فى الصفوف الشرح:

[١] ويدلّ على ذلك صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يؤمّ القوم فيحدث ويقدم رجلاً قد سبق بركعه، كيف يصنع؟ فقال: لا يقدم رجلاً قد سبق بركعه، ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه» (١).

[٢] ويدلّ على ذلك حديث جابر الجعفى، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: إنى أؤمّ قوماً فأركع فيدخل الناس وأنا راكع، فكم انتظر؟ فقال: «ما أعجب ما تسأل عنه يا جابر، انتظر مثلى ركوعك فإن انقطعوا وإلا فارفع رأسك» (٢). وفى روايه أخرى: «اصبر ركوعك ومثل ركوعك» (٣).

ص: ٣١٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٧٨، الباب ٤١ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٤، الباب ٥٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٩٥، الباب ٥٠ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

ومع امتلائها فليقف آخر الصفوف أو حذاء الإمام.

الثاني: التنفل بعد قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» بل عند الشروع في الإقامه.

الثالث: أن يخص الإمام نفسه بالدعاء إذا اخترع الدعاء من عند نفسه، وأما إذا قرأ بعض الأدعية المأثوره فلا.

الرابع: التكلم بعد قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» بل يكره في غير الجماعه أيضاً كما مر، إلا أن الكراهه فيها أشد إلا أن يكون المأمومون اجتمعوا من أماكن شتى وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان.

الخامس: إسماع المأموم الإمام ما يقوله بعضاً أو كلاً.

السادس: ائتمام الحاضر بالمسافر والعكس مع اختلاف صلاتهما قصرًا وتمامًا، وأما مع عدم الاختلاف كالائتمام في الصباح والمغرب فلا كراهه، وكذا في غيرهما أيضاً مع عدم الاختلاف، كما لو ائتم القاضي بالمؤدى أو العكس، وكما في مواطن التخيير إذا اختار المسافر التمام، ولا يلحق نقصان الفرضين بغير القصر والتمام بهما في الكراهه، كما إذا أتم الصباح بالظهر أو المغرب أو هي بالعشاء أو العكس.

(مسألة ١): يجوز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصراً والآخر متمماً أو كان المأموم مسبقاً أن لا يسلم وينتظر الآخر حتى يتم صلاته، ويصل إلى التسليم فيسلم معه خصوصاً للمأموم إذا اشتغل بالذكر والحمد ونحوهما إلى أن يصل الإمام، والأحوط الاقتصار على صورته لاتفوت الموالاه، وأما مع فواتها ففيه إشكال، من غير فرق بين كون المنتظر هو الإمام أو المأموم [١].

الشرح:

في انتظار المأموم الامام والتسليم معه

[١] كما إذا كان المأموم مسافراً والإمام غير مسافر في صلاه الظهر وقد فرغ

(مسأله ٢): إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه السجدين أو واحده يجب عليه الإتيان بأخرى [١] إذا لم يتجاوز المحلّ.

(مسأله ٣): إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام وشك [٢] في حال القيام أنه في الرابعه أو الثالثه ينتظر حتى يأتي الإمام بالركوع والسجدين حتى يتبين له الحال،

الشرح:

المأموم عن صلاته قصراً وبقي على الإمام ركعتان فإنه وإن لم يسلم المأموم واشتغل بالذكر بمقدار ركعتي الإمام وتسليمهما، ففي تحقق الموالاه في صلاه المأموم تأمل وإن قيل: بأن مع الاشتغال بالذكر لا تفوت الموالاه (١).

شك المأموم في إتيان السجدين

[١] وإذا كان شكّه بعد القيام إلى الركعه اللاحقه ولو قبل الشروع بقراءتها أو تسيحاتها لا يبعد البناء على إتيان السجدين لقاعده التجاوز كما يأتي.

شك المأموم بين الثالثه والرابعه

[٢] يعنى شك المأموم أنه في الركعه حال القيام أنه في الركعه الثالثه أو قام إلى الركعه الرابعه يصبر حتى يصلّي الإمام تلك الركعه أى يركع ويسجد سجدين، فإن قام الإمام إلى الركعه الأخيره من العشاء يعلم المأموم أنه في الركعه الثالثه من المغرب فيتمّ صلاته المغرب، وإن جلس الإمام للتشهد والتسليم يعلم المأموم أنّ قيامه زائد يقعد ويتشهد ويسلم في صلاته ثم يسجد سجدي السهو للقيام الزائد، وما قال عند النهوض إلى القيام الزائد من قوله: «بحول الله» وتسيحاته إن أتى بها أو ببعضها ولكن يأتي إن شاء الله تعالى في بحث سجدي السهو أنها لا تجب في كل زياده.

ص: ٣١٥

١- (١) جمله من المرويات في الباب الثاني من أبواب التعقيب تدلّ على استحباب بقاء الإمام في مكانه حتى يتم المأمومون المسبقون صلاتهم.

فإن كان في الثالثة أتى بالبقية وصحّت الصلاة، وإن كان في الرابعة يجلس ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو لكل واحد من الزيادات من قوله: «بحول الله» والقيام وللتسيحات إن أتى بها أو ببعضها.

(مسألة ٤): إذا رأى من عادل كبيره لا يجوز الصلاة خلفه إلا أن يتوب مع فرض بقاء الملكة فيه، فيخرج عن العدالة بالمعصية ويعود إليها بمجرد التوبة [١].

(مسألة ٥): إذا رأى الإمام يصلّى ولم يعلم أنّها من اليوميه أو من النوافل لا يصح الاقتداء به، وكذا إذا احتمل أنها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليوميه بها، وإن علم أنها من اليوميه لكن لم يدر أنها أيّ صلاه من الخمس أو أنها أداء أو قضاء أو أنها قصر أو تمام لا بأس بالاقتداء، ولا يجب إحراز ذلك قبل الدخول كما لا يجب إحراز أنّه في أي ركعه كما مرّ [٢].

(مسألة ٦): القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهواً زيادته مره واحده في كل ركعه، وأمّا إذا زاد في ركعه واحده أزيد من مرّه كأن رفع رأسه قبل الإمام سهواً ثم عاد للمتابعه ثم رفع أيضاً سهواً ثم عاد فيشكل الاغتفار [٣] فلا يترك الشرح:

لا تجوز الصلاة خلف مرتكب الكبيره

[١] ارتكاب الكبيره وإن يوجب ارتفاع العدالة، وتوبته حقيقه بحيث لا يكون عليه معصيه يوجب عود عدالته إلا أنه لا بد من إحراز توبته.

[٢] وقد مرّ في مسأله اقتداء المغرب بعشاء الإمام.

اغتفار زياده الركوع متابعه

[٣] وجهه انصراف مادّل على عدم البأس برفع رأسه سهواً قبل رفع الإمام رأسه عن الركوع فيعود إلى الركوع ليرفع رأسه مع الإمام إلى المتعارف وهو في الركعه الواحده يرفعه مرّه، وأمّا الرفع بمرات في ركعه واحد فلا يحرز شمول ذلك الدليل

الاحتياط حينئذ بإعادة الصلاة بعد الإتمام، وكذا في زيادة السجده القدر المتيقن اغتفار زياده سجدين في ركعه وأما إذا زاد أربع فمشكل.

(مسأله ٧): إذا كان الإمام يصلي أداء أو قضاء يقينياً، والمأموم منحصرأ بمن يصلي احتياطياً يشكل إجراء حكم الجماعة من اغتفار زياده الركن [١] ورجوع الشاك منهما إلى الآخر ونحوه؛ لعدم إحراز كونها صلاه.

الشرح:

فإن رفع كذلك وأتم الجماعة، فالأحوط إعادتها ولو بنحو الفرادى.

وبالجملة، ظاهر ما دل على اغتفار زياده الركوع من المأموم سهواً زيادته في ركوع الصلاه لا زيادته في الركوع للمتابعه.

[١] أقول: لا- يخفى ما فيما ذكر قدس سره من عدم جواز تعدد الركن كالركوع في ركعه واحده للمأموم وعدم جواز رجوع أحدهما إلى الآخر عند الشك في الركعات حيث لو كان صلاه القضاء على المأموم تكون صلاته مع الإمام جماعه فيترتب عليها آثار الجماعه، ومنها عدم البأس بتعدد الركوع سهواً في ركعه واحده وإن لم يكن عليه قضاء فلا تكون صلاته صلاه وقع فيها ركوعين سهواً أم لا، وكذا تكون صلاته صلاه الجماعه لو كان عليه القضاء فيفيد الرجوع عند شكه في ركعاتها إلى الإمام وإلا فلا صلاه وإنما يكون صلاه الإمام فرادى إن لم يكن في البين مأموم آخر.

وبالجملة، لا يجوز للإمام عند شكه في الركعات الرجوع إلى المأموم الذى يصلى القضاء، احتياط وإلا فلا محذور في رجوع المأموم المزبور إلى الإمام.

وأما ما أفاد الماتن من الفرق بين فرض أن صلاه المأموم القضاء بقاعده الاشتغال وما بين أن يصلى شخصان كل منهما بالاستصحاب في طهارتهما فإنه يجوز اقتداء أحدهما بالآخر ويترتب على صلاتهما أحكام الجماعة، مع إمكان أن يكون أحدهما في الواقع محدثاً بأن مفاد الاستصحاب تعبد بالصلاتين، بخلاف قاعده

نعم، لو كان الإمام أو المأموم أو كلاهما يصلّي باستصحاب الطهارة لا بأس بجريان حكم الجماعة؛ لأنّه وإن كان لم يحرز كونها صلاه واقعیه؛ لاحتمال كون الاستصحاب مخالفاً للواقع إلاّ أنّه حكم شرعی ظاهری، بخلاف الاحتياط فإنه إرشادی وليس حكماً ظاهرياً، وكذا لو شك أحدهما في الإتيان بركن بعد تجاوز المحل فإنه حينئذ وإن لم يحرز بحسب الواقع كونها صلاه لكن مفاد قاعده التجاوز أيضاً حكم شرعی فهي في ظاهر الشرع صلاه.

(مسأله ۸): إذا فرغ الإمام من الصلاه والمأموم في التشهد أو في السلام الأوّل لا يلزم عليه نيه الانفراد [۱] بل هو باقي على الاقتداء عرفاً.

الشرح:

الفراغ في ناحيه صلاه المأموم، فكل مورد كان فيه تعيّد، كما إذا شك بعد تجاوز المحل في إتيان الركن في محله، فإن مفاد قاعده التجاوز التعبد بتحقيق الصلاه فلا- يكون الشك المزبور التردد في تحقق صلاه الجماعة، ولكن لا يخفى أنّه لو لم يكن الطهارة باقياً في الواقع أو لم يأت بالركن في محله لا تتحقق الجماعة ولم يترتب عليها أثر إلاّ صحه صلاه مع ترك المأموم القراءه فيها.

في المتابعه

[۱] والوجه في ذلك ما تقدّم من اللازم في الجماعة المتابعه في الأفعال دون الأقوال، وتأخر المأموم عن الإمام في التشهد والتسليم لا يضرّ مع عدم الفصل بغير المتعارف ومع الفصل كذلك ففي التأخير إشكال لفقد الموالاه بين أجزاء الصلاه، بل لا يضرّ التأخير إذا اكتفى الإمام بالتشهد الخفيف والتسليم والمأموم اشتغل بما في روايه أبي بصير (۱) من التشهد الطويل.

ص: ۳۱۸

(مسأله ٩): يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقوم بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام التي هي ثالثته [١] وينفرد، ولكن يستحب له أن يتابعه في التشهد متجافياً إلى أن يسلم ثم يقوم إلى الرابعه.

(مسأله ١٠): لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءة الإمام في الركعتين الأوليين من الجهرية [٢] إذا سمع صوته، لكنه أحوط.

الشرح:

[١] والانفراد في الفرض قهري فإن المفروض تمام ركعات صلاه الإمام وبقي على المأموم ركعه أخرى.

نعم، يستحب للمأموم قبل أن يقوم يتابع الإمام إلى تسليم الإمام بأن يقعد متجافياً إلى أن يتم الإمام تشهده، ويبدأ بالسلام، ثم يقوم المأموم إلى الركعه الباقيه عليه.

ويمكن أن يستظهر ذلك من بعض الروايات التي منها مضمرة الحسين بن المختار، وداود بن الحصين، قال: سئل عن رجل فاتته صلاه ركعه من المغرب مع الإمام فأدرك الثنتين، فهي الأولى له والثانيه للقوم يتشهد فيها؟ قال: نعم، قلت: الثانيه أيضاً؟ قال: نعم، قلت: كلهن؟ قال: نعم، وإنما هي بركه (١).

[٢] قد تقدم أن الأحوط مع السماع الإصغاء كما هو ظاهر بعض الروايات من تفسير قوله سبحانه: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ» (٢) بالقراءة من الإمام في الركعتين

ص: ٣١٩

١- (١) المرويه في وسائل الشيعة ٨ : ٤١٦، الباب ٦٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول، ويلاحظ معها ما في صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعه الثانيه من الصلاه مع الإمام وهي له الأولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟ قال: «يتجافى ولا يتمكن من القعود» الحديث، رواه في الوسائل ٨ : ٤١٨، الباب ٦٧ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

(مسألة ١١): إذا عرف الإمام بالعدالة ثم شك في حدوث فسقه جاز له الاقتداء به عملاً بالاستصحاب، وكذا لو رأى منه شيئاً وشك في أنه موجب للفسق أم لا.

(مسألة ١٢): يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق أو يتأخر إلى اللاحق إذا رأى خللاً فيهما، لكن على وجه لا ينحرف عن قبله فيمشى إلى القهقري [١].

(مسألة ١٣): يستحب انتظار الجماعه إماماً أو مأموماً، وهو أفضل من الصلاة في أول الوقت [٢] منفرداً، وكذا يستحب اختيار الجماعه مع التخفيف على الصلاة فرادى مع الإطالة.

الشرح:

الأولتين من الجهرية إلا أنه لا يمكن الالتزام بوجوبه للسيرة القطعية على عدم رعايه الإصغاء من المشرعه المؤمنين.

[١] وأن يُمسك عن القراءة والذكر الواجب حال المشى والتقدم كما مرّ آنفاً.

استحباب انتظار الجماعه

[٢] على المشهور بين الأصحاب بلا فرق بين الإمام والمأموم حيث ورد في الروايات المتعدده أن الصلاة الواحدة بالجماعه تعدل خمسهِ وعشرين صلاه كصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الصلاه في جماعه تفضل على كلّ صلاه الفرد (الفدّ) بأربعهِ وعشرين درجه، تكون خمسهِ وعشرين صلاه» (١) ونحوها غيرها. والصلاه في أول الوقت وإن كانت أفضل من التأخير، ولذا يشكل على الالتزام بأفضليه الجماعه بأنّ الصلاة الفرادى في أول الوقت مع الصلاة جماعه بالتأخير من المتزاحمين ولا دليل على أفضليه الجماعه، ولكن لا يخفى أنّه لم يرد

ص: ٣٢٠

(مسألة ١٤): يستحب الجماعة في السفينة الواحدة [١] وفي السفن المتعددة للرجال والنساء، ولكن تكره [٢] الجماعة في بطون الأودية.

الشرح:

في روايه أنّ الصلاة الفرادى فى أول الوقت بدرجة صلاتين فضلاً عن خمسة وعشرين حتى يتردد فى أفضليه أيهما، وفى روايه جميل: وسأله رجل فقال: إن لى مسجداً على باب دارى فأيهما أفضل، أصلى فى منزلى فأطيل الصلاة أو أصلى بهم وأخفف؟ فكتب: «صلّ بهم وأحسن الصلاة ولا تثقل» (١) وعلى ما ذكر فتقديم الصلاة جماعة على الصلاة الفرادى ولو فى أول الوقت أو تقديم الإمام صلاة الجماعة الأخف أولى من الصلاة الفرادى مع التطويل ممّا لا ينبغى التأمل فيه، ويكفى فى ذلك ملاحظه درجة الصلاة جماعة، والله العالم.

تستحب الجماعة فى السفينه

[١] ويدلّ على جواز الصلاة فى السفينه جماعة صحيحه يعقوب بن شعيب، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاه فى جماعة فى السفينه» (٢). وإطلاقها يعمّ ما إذا كانت سفينه واحده أو متعدده مع شرائط الاتصال كما إذا كانت النساء فى سفينه متأخره والرجال والإمام فى السفينه المتقدمه، ونحوها غيرها من الروايات الداله على جواز الصلاة فى السفينه.

[٢] وفى خبر أبى هاشم الجعفرى، قال: كنت مع أبى الحسن عليه السلام فى السفينه فى دجله فحضرت الصلاة، فقلت: جعلت فداك، نصلى فى جماعة؟ قال: فقال: «لا تصلّ فى بطن واد جماعة» (٣).

ص: ٣٢١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٣٠، الباب ٧٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٤٢٨، الباب ٧٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٢٩، الباب ٧٣ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٤.

(مسألة ١٥): يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء [١] فللإمام إذا أحسن بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده مثل أجر من صلى مقتدياً به، ولا ينقص من أجرهم شيء.

الشرح:

يستحب اختيار الإمامه

[١] روى الصدوق باسناده عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام (في حديث المناهى) قال: «ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يؤم الرجل قوماً إلا بإذنهم، وقال: من أم قوماً بإذنهم وهم به راضون، فاقصد بهم في حضوره وأحسن صلاته بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده وقعوده، فله مثل أجر القوم ولا ينقص من أجورهم شيء» (١).

قال في مشيخه الفقيه: وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهى فقد رويته عن حمزه بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: حدثني أبو عبد الله العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثنا الحسين بن زيد عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام الخ. المجلد الأول في جامع الرواه ترجمه شعيب بن واقد (٢)، الحديث مشمول لأخبار «من بلغ» (٣) فلا بأس بالالتزام بما في المتن.

ص: ٣٢٢

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٦، الحديث ٤٩٦٨.

٢- (٢) جامع الرواه ١: ٤٠١ - ٤٠٢، ومن لا يحضره الفقيه ٤: ٥٣٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٨٠، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

(مسألة ١٦): لا بأس بالاعتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاة وأحكامها [١].

(مسألة ١٧): الأحوط ترك القراءة في الأوليين من الإخفاتي، وإن كان الأقوى الجواز مع الكراهه كما مر.

(مسألة ١٨): يكره تمكين الصبيان من الصف الأول _ على ما ذكره المشهور _ وإن كانوا مميزين.

(مسألة ١٩): إذا صلى منفرداً أو جماعه واحتمل فيها خللاً في الواقع وإن كانت صحيحة في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن يعيدها [٢] منفرداً أو جماعه،

الشرح:

الاعتداء بالعبد

[١] وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الصلاة خلف العبد؟ فقال: «لا بأس به إذا كان فقيهاً ولم يكن هناك أفقه منه» (١). وفي صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قرآنًا؟ قال: «لا بأس به» (٢).

وموثقه سماعه، قال: سألته عن المملوك يؤم الناس؟ فقال: «لا، إلا أن يكون هو أفقهم وأعلمهم» (٣) ومقتضى هذه الموثقة عدم الاعتداء به إذا كان في البين مثله من الأحرار ونتيجة ذلك كراهه الاعتداء به مع كونه مفضولاً وعدم كونه أفقه وأعلم.

إعادة الصلاة جماعه

[٢] حيث إنه لو كانت صلاته فرادى واحتمل فيه الخلل فإن أعادها منفرداً لإحراز صحتها وفراغ ذمته منه تدخل الإعادة في الاحتياط المستحب، فإن أعادها

ص: ٣٢٣

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٥، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٦، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٦، الباب ١٦ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

وأما إذا لم يحتمل فيه خللاً فإن صَلَّى منفرداً ثم وجد من يصلي تلك الصلاة جماعه يستحب له أن يعيدها جماعه إماماً كان أو مأموماً، بل لا يبعد جواز إعادتها جماعه إذا وجد من يصلي غير تلك الصلاة، كما إذا صلى الظهر فوجد من يصلي العصر جماعه [١] لكن القدر المتيقن الصورة الأولى، وأما إذا صَلَّى جماعه [٢] إماماً أو مأموماً فيشكل استحباب إعادتها، وكذا يشكل إذا صلى اثنان منفرداً ثم أرادا الجماعه فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل.

الشرح:

جماعه تدخل فيمن صَلَّى صلاته فرادى على تقدير عدم الخلل ثم وجد جماعه فصلّاها جماعه، وفي صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يصلي الصلاة وحده ثم يجد جماعه، قال: «يصلي معهم ويجعلها الفريضة إن شاء» (١) وقد تقدّم الكلام في ذلك.

وأما إذا صلاها سابقاً جماعه يجوز إعادتها جماعه أيضاً لاحتمال الخلل، هذا إذا كان مأموماً في الصلاة الأولى والإعاده.

وأما إذا كان إماماً في الأصل والإعاده فإن كان عند الإعاده إماماً لمؤمنين لم يصلوا معه الصلاة الأولى فلا بأس كما يأتي، وإلا فلا يجوز إعادته جماعه لاحتمال عدم الموضوع لصلاته وكانت صلاته الأولى ساقطه عن ذمته.

[١] وقد تقدّم جواز اقتداء المفترض بمثله وإن اختلف الفرضان، كإقتداء من يصلي المغرب بمن يصلي العشاء والظهر بمن يصلي العصر، حيث إن الإمام في الصلاة التي يصليها يضمن القراءة في صلاة المأموم وتجرى عليه أحكام الجماعة.

[٢] إذا صَلَّى إماماً ثم وجد جماعه أخرى لم يصلوها فالأظهر استحباب

ص: ٣٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٤٠١، الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول. ويحتمل أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «ويجعلها الفريضة» قصد صلاته التي صلاها فرادى.

الشرح:

إعادتها إماماً، ويدلّ على ذلك إطلاق صحيحه محمد بن اسماعيل بن بزيع، قال: كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : إني أحضر المساجد مع جيرتي وغيرهم فيأمروني بالصلاة بهم وقد صلّيت قبل أن آتيهم، وربما صلّى خلفي من يقتدى بصلاتي والمستضعف والجاهل، فأكره أن أتقدّم وقد صلّيت لحال من يصلّي بصلاتي ممّن سمّيت لك، فمرني في ذلك بأمرك أنتهى إليه وأعمل به، إن شاء الله، فكتب عليه السلام : «صلّ بهم»^(١).

وجه الدلالة: أنّ الإمام عليه السلام لم يستفصل في الجواب: أنك كنت صلّيت قبل ذلك إماماً أو بنحو الفرادى، حيث يمكن أن يصلّى في أهله إماماً لهم ثم يحضر المسجد.

وبالجملة، إطلاق أمره عليه السلام : «صلّ بهم» في الجواب يدلّ على جواز إعادته الإمام صلاته إذا وجد قوماً آخرين لم يصلّوا تلك الصلاة.

وما ذكر الماتن في المسألة (٢٠) من أنّه لو ظهر بعد إعادته الصلاة إماماً أو مأموماً أن الصلاة الأولى التي صلّاها كانت باطله تكون الإعادته مجزیه ومسقطه للتكليف بها، ولو كان نوى استحباب الإعادة اشتبهاً. وما ذكره في المسألة (٢١) من أنّ المعيد صلاته إن أراد نيه الوجه في الصلاة التي يعيدها لا لاحتمال البطلان، بل لأنّه صلّاها فرادى أو لأنّه صلّاها جماعة ثم وجد جماعه أخرى فعليه أن يقصد الاستحباب لا الوجوب؛ لأن وجوب الصلاة سقط عن المكلف بالإتيان الأوّل، وأنّه كان امتثالاً للتكليف فيكون الإتيان الثانى مستحباً لا- محاله، كما أوضحنا ذلك في بحث الامتثال بعد الامتثال من بحث الأصول، ويبيّن أنّه لا معنى لتبديل الامتثال حتى يمكن أن

ص: ٣٢٥

(مسألة ٢٠): إذا ظهر بعد إعادته الصلاة جماعه أن الصلاة الأولى كانت باطله يجتزئ بالمعاده.

(مسألة ٢١): فى المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوى الندب لا الوجوب على الاقوى.

الشرح:

ينوى بالإتيان الثانى الوجوب، بل كل مورد قام الدليل على مشروعيه الإتيان الثانى يكون ذلك من الأمر الاستجابى بالإعاده.

وما فى الروايات: «ويجعلها الفريضة»^(١) يعنى إعادتها ويختار الله أحبهما إليه يعنى فى مقام إعطاء الثواب.

وبالجملة، بعد الإتيان بالواجب وهو طبعى الصلاة بنحو الفردى أو الجماعه يسقط الإلزام بتلك الصلاة لا محاله، فتكون الإعاده مع إحراز عدم الخلل فيهما مستحباً لا محاله، فلا معنى لتبديل الامتثال بامتثال آخر. وإذا فرض الخلل فى المأتى بها الموجب لبطلانها لم يكن الامتثال محققاً فيكون الإعاده امتثالاً.

ص: ٣٢٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨ : ٤٠١، الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

أى الإخلال بشىء مما يعتبر فيها وجوداً أو عدماً.

(مسأله ١): الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو [١] اضطراب أو

الشرح:

فصل

فى الخلل الواقع فى الصلاه

فى الخلل وأقسامه

[١] لا- يخفى أن الخلل إذا كان بالاضطرار أو بالإكراه يكون عمدياً، سواء كان بالزيادة أو النقصه، ثم تقسيم الخلل بالزيادة والنقصه إلى ركن وغير ركن حتى بالإضافة إلى الجزء المستحب كالقنوت فيه ما لا- يخفى، فإن الجزء المستحب كما هو المعروف فى لسان بعض الأصحاب كما عن الماتن أيضاً غير صحيح فإن الجزئيه تنتزع من الأمر بمجموع أفعال يقوم الملاك بمجموعها وينتزع من ذلك الأمر بالإضافة إلى كل واحد منها الجزئيه، كما أن الشرطيه تنتزع من تقييد مجموع تلك الأفعال بشىء، كتقييد تمام أجزاء الصلاه ومجموعها بالطهاره والقبله ونحوهما أو ينتزع من تقييد بعض الأجزاء، كتقييد جملة من أجزاء الصلاه بالطمأنينه والاستقرار، ومن الظاهر مثل القنوت لم يتعلّق الأمر بطبيعي الصلاه به، فإن القنوت ليس جزءاً لا من طبعي الصلاه ولا جزءاً من فرد الصلاه، بل هو مستحب وظرف الإتيان به

إكراه أو بالشك، ثم إمّا أن يكون بزياده أو نقيصه، والزياده إمّا بركن أو غيره ولو بجزء مستحب كالقنوت فى غير الركعه الثانيه أو فيها فى غير محلّها أو بركعه [١].

الشرح:

الركعه الثانيه قبل الركوع. فإن أتى المكلف بالقنوت فى الركعه الأولى أيضاً لا يكون آتياً بالمستحب حتى لو قصد استحبابه فى غير محلّها أيضاً، بل لو قصد عمداً وجوبها لم تبطل الصلاه حيث إن المفروض خروجه من أفعال الصلاه، غايه الأمر بالتشريع يبطل نفس القنوت.

ودعوى: أن مثل القنوت وإن لم يكن من أجزاء الصلاه إلاّ أنّه يصير جزء فرد الصلاه لا يمكن المساعدة عليها، فإن فرد طبعى الصلاه ليس إلاّ- ما أخذ فى متعلّق الأمر بالطبعى والخارج منها مقارنات لوجود الطبعى، لما ذكرنا من أنّ منشأ انتزاع الجزئيه نفس الأمر بمجموع تلك الأفعال التى يعبر عنها بأجزاء الصلاه.

وبالجملة، لا- يقاس المقام بأمثال البيت والدار مما يكون صدقها على مصاديقها بلحاظ ترتب الأثر المترقب منها ككون البيت حافظاً من الحرّ والبرد، والدار قابلاً لحفظ الإنسان وأهله. وتختلف أجزاءهما فى ترتب الأثر عليهما بالكمال والأكمل. ولو قصد المكلف عمداً أنّ الصلاه الواجبه هى الصلاه التى فيها قنوت بحيث يكون التشريع فى نفس الصلاه تبطل تلك الصلاه لحرمه التشريع وإلاّ بأن كان التشريع فى نفس القنوت يكون الباطل القنوت لا الصلاه.

[١] يعنى ربما يكون الخلل بالزياده بزياده الركعه فى الصلاه، ثم لا- يخفى أنّ المراد بالتعمد فى الإتيان بالخلل الإتيان به مع الالتفات لا- مع العلم بأنّه خلل، فإن قاصد الامتثال لا يكون قاصداً للإتيان بالعمل مع الخلل عالمًا، وعلى ذلك الآتى بالخلل مع الجهل أيضاً يكون عامداً بالموضوع.

وربما يقال: بأنّه لا يصح جعل الإتيان بالخلل جهلاً قسيماً للإتيان به عمداً، فإنّ

الشرح:

الجاهل عامد فالخلل إما أن يكون في العمل عمدًا أو سهوًا فلا حاجة إلى التطويل.

أقول: قد تقدّم أنّ الاضطراب إلى الخلل كما إذا أخذ المصلّي السعال في حال قراءته وترك بعض الكلمه ولم يتداركها بالإعاده فهو اضطراب، فإن نسي الإخلال بما ترك في السعال فهو سهو فلا يكون ذكر الاضطراب والإكراه زائداً فذكر الأقسام لبيان موجبات الإخلال.

وربما يكون الجهل باعتبار شيء في المأمور به موجباً للخلل فيه كما إذا لم يكن المكلف عالماً باعتبار القبلة في الصلاة، سواء كان جهله لكونه قاصراً أو مقصراً، ويأتى كون الإخلال بالصلاه في صورته الجهل بالحكم في مقابل الإخلال للجهل بالموضوع، كما إذا لم يكن عارفاً بالقبلة وكان الإخلال بها للجهل بها بعد العلم باعتبار القبلة في الصلاة.

فما في عبارته الماتن يكون من موجب الإخلال كان الجهل بالموضوع تاره والجهل بالحكم أخرى قصوراً أو تقصيراً، وقد ذكر الماتن قدس سره: أنّ الإخلال العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه من الزيادة والنقصه حتى الإخلال بحرف من القراء والأذكار أو الأذكار ولو بحركه أو بالموالاه بين حروف كلمه أو كلمات آيه أو بين بعض الأفعال مع بعض، وكذا إذا فاتت الموالاه سهواً أو اضطراباً لسعال ونحوه ولم يتدارك بالتكرار متعمداً.

أمّا في صورته النقيصه، فإنّ الناقص عمدًا لا ينطبق عليه الطبيعي المأمور به ولا يمكن تصحيحه بحديث: «لا تعاد الصلاة»^(١) لما يأتى عند التكلم فيه أنّه لا يعم

ص: ٣٢٩

والنقيصه إما بشرط ركن كالطهاره من الحدث والقبله [١] أو بشرط غير ركن [٢]

الشرح:

الإخلال عن عمد لا ذيلًا ولا صدرًا إذا كان الإخلال بالنقيصه سهوًا أو اضطرابًا لسعال ونحوه فلم يتداركه عمدًا مع بقاء محلّ التدارك يحسب الترك عمديًا.

أما إذا كان الخلل بالزياده عمدًا فإنه مقتضى صحيحه أبى بصير، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «من زاد فى صلاته فعلية الإيعاده» (١).

ودعوى: انصرافها إلى زياده الركعه كصحيحتي زراره وبكير ابنى أعين عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه لم يعتدّ بها، واستقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقيناً» (٢) مدفوعه لعدم القرينه على الانصراف المدعى لا داخله ولا خارجيه.

نعم، لابد من حملها على صور العمد، فإنّ الزياده سهوًا ونسيانًا خارجة عن الصحيحه بحديث: «لا تعاد» (٣) ونحوه.

[١] على ما يأتى التفصيل فى المسألة الثالثه، ولا يخفى أنّ اعتبار الكيفيه كالجهر والإخفات يرجع إلى الاشتراط فى الجزء كالقراءه والتسيحات كما أنّ الترتيب شرط فى الأجزاء كالموالاه، وقد يكون الترتيب شرطاً بين الصلاتين ويكون الإخلال فى الترتيب بين الأجزاء أو بين الصلاتين.

وبالجملة، اعتبار الكيفيه يرجع إلى الاعتبار والاشتراط فى الصلاه أو فى بعض أجزائها المساوق لكون الجزء المشروط معتبراً فى نفس الصلاه.

[٢] وربما يذكر من الشرط غير الركنى طهاره الثوب والبدن، ولا يخفى مافيه،

ص: ٣٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث الأول.

٣- (٣) مرّ آنفاً.

أو بجزء ركن أو غير ركن، أو بكيفيته كالجهر والإخفات والترتيب والموالاه، أو بركعه.

(مسألة ٢): الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه من الزيادة والنقيصه [١] حتى بالإخلال بحرف من القراء أو الأذكار أو بحركه أو بالموالاه بين حروف كلمه أو كلمات آيه أو بين بعض الأفعال مع بعض، وكذا إذا فاتت الموالاه سهواً أو اضطراراً لسعال أو غيره ولم يتدارك بالتكرار متعمداً.

الشرح:

فإن الصلاة مع الجهل بنجاسه ثوبه أو بدنه صحيحه حيث عدم الإخلال بالصلاه لعدم اشتراط الصلاه بالطهاره مع الجهل بالنجاسه.

نعم، لو علم المكلف النجاسه ثم نسيها وصلّى معها فصلاته باطله، فإن اشتراط الطهاره في هذه الصوره ثابت ولا يغتفر الإخلال بها، والأولى التمثيل للشرط غير الركني بالإخلال بحليه الساتر جهلاً قصورياً وتبين بعد ذلك كونه مغصوباً.

الخلل العمدي

[١] فإن المأتى به ناقصاً لا يكون مصداقاً للطبيعي المأمور به فيما إذا لم يتدارك بالتكرار متعمداً كما في نقص القراءه. ولو لم يتدارك النقص بالتكرار سهواً بأن نسي التدارك يعدّ النقصان من السهو والنقص في القراءه سهواً مشمول لحديث «لا تعاد» (١) حيث إن إطلاق المستثنى منه يعمّ ذلك، هذا بالإضافة إلى النقص.

وأما بالإضافة إلى الزيادة فالبطلان بها مقتضى إطلاق صحيحه أبي بصير، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «من زاد في صلاته فعله الإعاد» (٢) فإن الأمر بالإعاده إرشاد إلى البطلان.

ص: ٣٣١

١- (١) تقدم تخريجه آنفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٢.

الشرح:

ودعوى: انصرافها إلى زياده الركعه كصحيحه زراره وبكير ابني أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها، واستقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقيناً» (١).

أضف إلى ذلك إلى أن الكليني قدس سره وإن كان ينقل صاحب الوسائل ذكر «الركعه» فيها ولكن في المروى في نسخه الكافي غير مذكور فيه «الركعه» بل المذكور فيها قال: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقيناً» (٢).

وعلى تقدير ذكر الركعه فلعل المراد بها الركوع، وعلى كل تقدير لا تنافي مع إطلاق صحيحه أبي بصير أو موثقته (٣).

وما ورد في ذيل روايات الباب كصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى خمسا؟ قال: «إن كان قد جلس في الرابعه قدر التشهد فقد تمت صلاته» (٤). ونحوها غيرها محموله على نسيان السلام في الرابعه والقيام إلى صلاه أخرى، وإلا لم يكن لذكر الجلوس في الرابعه بقدر التشهد وجه.

وما ذكرنا من كون المراد بالركعه الركوع يؤيده مثل صحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجده؟ قال: «لا يعيد

ص: ٣٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث الأول.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٥٤، الحديث ٢.

٣- (٣) قال السيد الخوئي قدس سره (شرح العروه الوثقى ١٨ : ١٠) موثقه أبي بصير _ من أجل أبان، وإلا كانت صحيحه _ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «من زاد في صلاته فعلية الإعادة».

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٣٢، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٤.

(مسألة ٣): إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم فإن كان بترك شرط ركن كالإخلال بالطهارة الحديثه أو بالقبلة بأن صَلَّى مستديراً أو إلى اليمين [١] أو اليسار أو بالوقت بأن صَلَّى قبل دخوله أو بنقصان ركعه أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنيه أو بزياده ركن بطلت الصلاه.

الشرح:

صلاه من سجده، ويعيدها من ركعه» (١)، مدفوعه، لعدم القرينه على الانصراف داخلية وخارجية؛ لكونهما مثبتين.

نعم، لا بد من حمل صحيحه أبي بصير على صورته العمد، فإن صورته السهو والنسيان خارجه عن الحكم المزبور بمفاد إطلاق المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» (٢).

الإخلال عن جهل

[١] وفي صحيحه معاوية بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً؟ فقال له: «مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبله» (٣). وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا صلاه إلا إلى القبلة، قال: قلت: أين حدّ القبلة؟ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبله كلّ» الحديث (٤)، وعلى ذلك فإن صلى إلى نفس المشرق أو المغرب أو مستديراً بطلت صلاته، وإن كان مصلياً إلى بين المشرق والمغرب ثم عرف القبلة في الأثناء يحول وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجهاً إلى دبر

ص: ٣٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ٦ : ٣١٩، الباب ١٤ من أبواب الركوع: الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٤، الباب ١٠، من أبواب القبلة، الحديث ٢.

الشرح:

القبلة فليقطع الصلاة ثم يتوجه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة (١).

وهذا كله مع الجهل بالموضوع بأن لا يدري جهه القبلة لغيم ونحوه. وأما إذا كان جاهلاً بوجوب استقبال القبلة في الصلاة فعليه إعادته بل قضاؤها، سواء صلى إلى ما بين اليمين واليسار أو إلى نفس اليمين أو اليسار المعبر عنهما في بعض الروايات المشرق والمغرب أو إلى الاستدبار، حيث إن الروايات الواردة في صحة الصلاة مع الجهل بالقبلة لا يعم الجاهل بوجوب استقبال القبلة، وكذا ماورد في عدم القضاء لمن صلى إلى اليمين أو اليسار أو إلى الاستدبار، ومقتضى اعتبار الاستقبال في الصلاة من الآيه والروايات ومنها إطلاق المستثنى في حديث: «لا تعاد» (٢) تدارك تلك الصلاة ولو بالقضاء، وهذا فيما لو تعلم وجوب استقبال القبلة صلى إليها، وإنما صلى إلى غير القبلة لجهله بالحكم.

ويمكن أن يقال: هذا يجرى في حق الجاهل بالحكم ولو كان قاصراً كما هو غير بعيد، وأما الإخلال بغير الأركان شرطاً أو جزءاً، فإن كان جهل المصلي عذرياً فمقتضى إطلاق المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» الأجزاء، كما يأتي التفصيل.

ولا يخفى أن الصلاة إلى نفس المشرق أو المغرب داخل في الصلاة إلى دبر القبلة.

والحاصل: إذا كانت القبلة غير محرزه وصلى مع الجهل بالقبلة إلى ما بين المشرق والمغرب صحت صلاته، وفي موثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل

ص: ٣٣٤

١- (١) أنظر وسائل الشيعة ٤ : ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٤.

٢- (٢) مَرَّ تخريجه آنفاً.

الشرح:

صلّى إلى غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته؟ قال: «إن كان متوجّهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجّهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاة» (١).

فإنّه فيما إذا كانت الصلاة بين المشرق والمغرب وعلم القبلة في الأثناء فالأمر بتحويل وجهه إلى القبلة كالتصريح بصحة الصلاة في صورة الجهل بنفس القبلة، بخلاف ما إذا كانت الصلاة إلى دبر القبلة حيث إنّ أمره عليه السلام: بأنّه إذا علم القبلة أثناءها رفع اليد عن تلك الصلاة ويعيدها إلى القبلة صريح في بطلان الصلاة.

ويظهر ممّا ذكرنا أنّ ما ذكره بعض الأصحاب من وجوب إعادة الصلاة إذا صلاها ما بين المشرق والمغرب مادام في الوقت وإن ظهر الحال بعد خروج الوقت فلا يعيد لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنّ ماورد في بعض الروايات إذا صلي إلى غير القبلة ثم استبان له القبلة فإن كان في وقت يعيد وإن خرج الوقت فلا إعادة كصحيحه سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلّي لغير القبلة، ثم تصحّى فيعلم أنّه صلّى لغير القبلة، كيف يصنع؟ قال: «إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده» (٢). ونحوها غيرها من الروايات، لا يشمل الصلاة إلى ما بين اليمين واليسار، وهذه الصحيحة ونحوها تحمل على الصلاة إلى دبر القبلة، وما تقدّم من صحيحه معاوية بن عمار (٣) ونحوها إلى الصلاة ما بين المشرق والمغرب.

ص: ٣٣٥

- ١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٤.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

الشرح:

وإن قيل: النسبه بين الطائفتين العموم من وجه فإن صحيحه معاويه بن عمار ونحوها مختص بالصلاه ما بين المشرق والمغرب، ومطلقه من حيث قبل الوقت وبعده، وصحيحه سليمان بن خالد مختصه ببقاء الوقت وأنه يجب معه إعادته الصلاه ومطلقه من حيث الصلاه إلى غير القبلة بأن تكون الصلاه إلى دبرالقبلة أو بين المشرق والمغرب ومع تعارضها مع الصلاه بين المشرق والمغرب يرجع إلى المستثنى في حديث: «لا تعاد» حيث إن الخلل في القبلة مبطل للصلاه كما هو مدلول الاستثناء.

أقول: قد ذكرنا أن موثقه عمار كالتصريح في صحه الصلاه إذا وقعت جهلاً بنفس القبلة لحكمه عليه السلام بتحويل المصلّي وجهه إلى القبلة ساعه العلم بها والأمر في صورته العلم بالقبلة مع صلاته إلى دبر القبلة بإعادته الصلاه التي صلاها قبل العلم بالقبلة، ومثلها في الدلاله إطلاق أخبار الصلاه إلى ما بين المشرق والمغرب قبله^(١)، مع عدم الإطلاق في الأخبار الداله على ما يدل عليه صحيحه سليمان بن خالد^(٢) كمعتبره الحسين بن علوان المرويه في قرب الاسناد عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «من صلّى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب»^(٣) فإنّ تعليق نفى الإعادته على ما إذا كانت صلاته بين المشرق والمغرب كما هو مقتضى القضيّه الشرطيه لزوم الإعادته إذا كانت الصلاه إلى دبر القبلة.

ص: ٣٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٤، الباب ١٠ من أبواب القبلة.

٢- (٢) المتقدمه آنفاً.

٣- (٣) قرب الاسناد: ١١٣، الحديث ٣٩٤، وعنه وسائل الشيعة ٤ : ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

الشرح:

ثم إنَّ ماتقدّم من أنَّ وقوع الصلاة إلى ما بين اليمين واليسار مع الجهل بالقبلة لا- يوجب الإعادة والقضاء، يختصّ بما إذا كان الجهل بنفس القبلة، سواء التفت المصلّي أثناء الصلاة إلى أنه يصلّي إلى ما بين اليمين واليسار فيحول وجهه إلى القبلة في باقى الصلاة أو أنّه علم ذلك بعد الصلاة، وأما إذا صلى المكلف صلاته إلى جهه مع الجهل بالحكم بأن لا يدرى اشتراط الصلاة باستقبال القبلة ثم علم بالحكم فى أثناء الصلاة بإرشاد الغير أو بعد الصلاة، فالأظهر وجوب إعادته تلك الصلاة فيما إذا كان جاهلاً- مقصّراً، بل حتى إذا كان جاهلاً قاصراً على الأحوط، فإن المفروض فى صحيحه معاويه بن عمار(١) أنّ المصلّى كان يعرف القبلة ثم ينظر بعدما فرغ من الصلاة فيرى أنّه قد انحرف عن القبلة، وكذا ورد فى معتبره الحسين بن علوان عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام: «من صلى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب»(٢).

أضف إلى ذلك إطلاق المستثنى فى حديث: «لا تعاد»(٣) فإن القبلة أحد المذكورات فيه، والأخبار(٤) الواردة فى وجوب التعلم وأنّ الجهل بها لا يكون عذراً فى المخالفه.

وبتعبير آخر: وجوب تعلم الأحكام على كلّ مكلف مع احتماله الابتلاء وجوب طريقى يوجب تنجّز مايتلى به من التكاليف والأحكام.

ص: ٣٣٧

١- (١) تقدمت فى بدايه هذه التعليقه (المسأله الثالثه).

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٥، الباب ١٠ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه: ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤ : ٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة.

الشرح:

وقد ظهر ممّا ذكرنا: أنّ ما ذكره الماتن في أحكام الخلل في القبلة هو استحباب الاحتياط فيما إذا صلى في ما بين اليمين واليسار بإعادة تلك الصلاة إلى القبلة، بلا فرق بين بقاء الوقت وعدم بقائه إذا لم يكن قد اجتهد في القبلة وإلا فلا تكون الإعادة احتياطاً مستحباً مع الاجتهاد في القبلة، فراجع.

ثمّ إنه ذكر قدس سره في بحث الخلل في القبلة وإن كان المصلي منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار، فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه وإن كان الأحوط استحباباً الإعادة مطلقاً، سواء كان منحرفاً إلى اليمين أو اليسار خصوصاً في صورته الاستدبار، بل في صورته الاستدبار الاحتياط لزومي، وكذا يجب الاحتياط في صورته ظهور هذا الانحراف في أثناء الصلاة وفي غير صورته الاجتهاد في القبلة، فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت وخارجه، سواء كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً.

والظاهر أنّ الماتن استند في ذلك إلى ماورد في بعض الروايات كصحيحه يعقوب بن يقطين، قال: سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو في وقت، أيعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة؟ وإن كان قد تحرّى القبلة بجهدته أتجزيه صلاته؟ فقال: «يعيد ما كان في وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادته عليه» (١). وصحيحه سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلّي لغير القبلة، ثم تصحى فيعلم أنّه صلّى لغير القبلة، كيف يصنع؟ قال: «إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده» (٢).

ص: ٣٣٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٦، الباب ١١، من أبواب القبلة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٦.

الشرح:

وهاتان كما ترى تشملان ما إذا صلى إلى اليمين أو الشمال أو بنحو الاستدبار فلا موجب لوجوب احتياط الماتن بالإعادة في صورته الاستدبار مطلقاً _ أى ما إذا كان في الوقت أو بعد خروج الوقت _ ولا يبعد أيضاً عدم وجوب القضاء بعد انقضاء الوقت في الجاهل بنفس القبلة والناسى والغافل أيضاً؛ لإطلاق جملة من الروايات وفرض التحرى في السؤال في بعضها.

وفي صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك فلا تعد» (١). وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا صليت على غير القبلة فاستبان لك قبل أن تصبح أنك صليت على غير القبلة فأعد صلاتك» (٢). وفي صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: وسألته عن رجل صلى وهي مغيمه، ثم تجلت فعلم أنه صلى على غير القبلة؟ فقال: «إن كان في وقت فليعد، وإن كان الوقت قد مضى فلا يعيد» (٣).

وهذه الروايات المفصلة بين الوقت وخارج الوقت في الإعادة وعدم الإعادة لا يشمل ما إذا صلى بين اليمين والشمال على ماتقدم.

نعم، هذه الروايات أيضاً لا تعم ما إذا صلى إلى غير القبلة جهلاً بالحكم، للفرض في هذه الروايات عرفان المصلي اعتبار القبلة.

ص: ٣٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٧، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٦، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٣١٨، الباب ١١ من أبواب القبلة، الحديث ٨.

وإن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء زياده أو نقصاً فالأحوط الإلحاق بالعمد في البطلان، لكن الأقوى [١] إجراء حكم السهو عليه.

الشرح:

[١] التزم جمع من الأصحاب بأنه لا يجرى في الإخلال بسائر الشروط والأجزاء حكم السهو، بل يحكم في الإخلال بهما بحكم العمد، وعللوا ذلك بأن الإخلال في الفرض وإن كان بغير الركن من الجزء أو الشرط إلا أن الدليل على صحه جريان حديث: «لا تعاد» (١) في موارد الإخلال سهواً وفي الفرض لا يجرى حديث: «لا تعاد» وإطلاق المستثنى منه في الحديث يختص بموارد الخلل عن نسيان، حيث إن في موارد النسيان يسقط التكليف بالمأمور به. والأمر بالإعادة أو عدم الإعادة يتعلق بالمكلف بعد التذكر، بخلاف الإخلال مع الجهل بالحكم، فإن التكليف حال الجهل باقٍ على ما هو عليه ويكون داعياً إلى التدارك والامتنال عند العلم باعتبار ذلك الذي أحل به، ولا يتعلق به تكليف الإعادة وعدم الإعادة.

أقول: عدم تعلّق التكليف بالإعادة وعدمها مع الجهل فيما إذا علم بالاعتبار قبل مضي محله من الشرط أو الجزء. وأما إذا علمه بعد مضيّه، كما إذا علم باعتبار قراءه السوره _ مثلاً _ بعد الدخول في الركوع يتعلّق بالإعادة أو عدم الإعادة عند العلم، كما إذا كان الجهل تقصيراً.

وأما إذا كان الجهل مع العذر، كما إذا كان نظره اجتهاداً أو تقليداً عدم اعتبار جلسته الاستراحة بين السجدين ثم تبدّل نظره اجتهاداً أو تقليداً إلى اعتبارها لا يجب قضاء الصلوات السابقة لحديث «لا تعاد» (٢).

وبالجملة، إذا كان المكلف جهله بالاعتبار عذرياً وارتفع جهله بعد الصلاة

ص: ٣٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) مرّ آنفاً.

الشرح:

بحيث يتوقف تداركه على إعادته صلاته في الوقت أو بالقضاء، خارج يشملته نفى إعادته من ذلك الخلل بجعل البدل بحديث: «لا- تعاد». ونتيجة شموله للجاهل العذري ونفى الإعادة عنه كون ما أتى به حال الجهل العذري ناقصاً بديل في مقام الامتثال للواجب الواقعي، كما أنّ نتيجة شموله للناسي في غير الأركان جعل الناقص بدلاً للواجب الواقعي في مقام الامتثال حال النسيان، حيث إنّ الواجب الواقعي كما لا- يمكن أن يقتيد بصوره العلم به وعدم النسيان كذلك لا- يمكن أن يقيد الوجوب الواجب الواقعي بصوره التذكر بوجوب جزئه أو شرطه كما لا يخفى.

وقد تحصيل ممّا ذكرنا: أنّ عمده ما يتمسك به في إثبات صحه الصلاه فيما إذا ترك جزءاً غير ركني أو شرطاً كذلك جهلاً عذرياً قوله عليه السلام في صحيحه زاراه: «لا تعاد الصلاه إلاّ من خمسه: الطهور والوقت والقبله والركوع والسجود» (١) حيث إنّ مقتضى الحصر فيها صحه الصلاه في ترك غير ماذكر في ناحيه المستثنى، بل مقتضاها وإن كانت صحه الصلاه حتى مع ترك غير ما ذكر في ناحيته عالمياً إلاّ أنه لا بد من رفع اليد من هذه الجبهه بقرينه _ مثل _ صحيحته الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى فرض الركوع والسجود، والقراءه سنه فمن ترك القراءه متعمداً أعاد الصلاه، ومن نسي فلا شيء عليه» (٢).

لا يقال: كيف يحكم بصحه الصلاه مع ترك جزئها أو شرطها جهلاً عذرياً بالحكم مع عدم إمكان تخصيص الجزئيه والشرطيه بحال العلم.

ص: ٣٤١

١- (١) وسائل الشيعه: ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٨٧، الباب ٢٧ من أبواب القراءه، الحديث الأول.

(مسأله ٤): لا- فرق فى البطالان بالزيادة العمديه بين أن يكون فى ابتداء التيه أو فى الأثناء ولا بين الفعل والقول ولا بين الموافق لأجزاء الصلاه والمخالف لها ولا بين قصد الوجوب بها [١] والندب.

الشرح:

فأنه يقال: الحال فى هذا القسم من الجزء والشرط كالحال فى الجهر فى موضع الإخفات وبالعكس جهلاً بالحكم يمكن أن تكون للصلاه مرتبتان لا يمكن استيفاء الأولى مع الإتيان بالمرتبه الثانيه كما قيل بانصراف الصحيحه عن الجاهل بالحكم؛ ولذا جعل الناسى مقابل العامد لا يمكن مساعدته عليه؛ لما تقدّم من شمول حديث: «لا تعاد» (١) الجاهل عذرياً كالناسى.

وبالجملة، حكمه عليه السلام بإعادة الصلاه مع ترك القراءه عملاً يعمّ سائر الأجزاء أو الشرائط غير الركنيه؛ ولذا عبرنا بالإتيان بالمرتبه الثانيه بجعل المسقط للتكليف فى موارد كون الجهل عذرياً.

وقد ظهر أنّ تصوير المرتبتين من الملاك عند الجهل مطلقاً عذرياً أم لا لا ينافى استحقاق العقاب على ترك المرتبه الأولى، ولكن جعل المسقط عند الجهل العذرى ينافى استحقاق العقاب على ترك المرتبه الأولى فتدبر حيث يكون اعتبار المسقطيه لتسهيل الأمر على المكلف لا لعدم إمكان تحصيل المرتبه الأولى من الملاك.

الكلام فى أنحاء الزيادة العمديه

[١] كالقنوت المأتى بها فى غير موضعها عمداً فإن المعروف فى الجزء المستحب أنه وإن يفترق عن الجزء الواجب فإن الأمر بطبيعى المأمور به الذى ينتزع منه الجزئيه للأجزاء وإن لم يتعلّق بالجزء المستحب إلا أنه قيل: — كما تقدّم الجزء

ص: ٣٤٢

نعم، لا- بأس بما يأتى به من القراءه والذكر فى الأثناء لا بعنوان أنه منها ما لم [١] يحصل به المحو للصوره، وكذا لآأس بآتيان غيرالمبطلات من الأفعال الخارجيه المباحه كحك الجسد ونحوه إذا لم يكن ماحياً للصوره.

الشرح:

المستحب _ يوجب المزيه فى تحقق الطبيعى، كالشرط المستحب كالصلاه فى المسجد أو فى أوّل الوقت من أفضل أفراد الطبيعى، والفرق أنّ الموجب للأفضليه فى الصلاه فى المسجد تقيّد الصلاه بوقوعها فيه، لكن الموجب للأفضليه نفس القنوت فى الصلاه.

ويورد على ما ذكر: أن تقيّد الطبيعى فى تحقيقه بأوّل الوقت أو فى المسجد من شرائط المستحب يوجب الفضيله؛ لأنّ الموجود خارجاً من الطبيعى وجود واجد، بخلاف القنوت فإنّ لها وجود آخر غير وجود الطبيعى والفضيله والثواب فى الإتيان بنفس القنوت كما هو مقتضى الأمر الاستجابى بها.

غايه الأمر: ظرف الإتيان بها الصلاه فى محلّ مخصوص من الصلاه والثواب المترتب عليها فيما لوحظ مع ثواب تحقق الطبيعى يكون الثواب أكثر ويعبّر عن ذلك بالأفضل وإلاّ فى الحقيقه عمل آخر غير الصلاه، فراجع.

وممّا ذكرنا يظهر: أنّه لو تعمّد المكلف الإتيان بالقنوت فى غير محلّها لا يترتب عليها ثواب القنوت المشروعه ولكن لا تضرّ بالصلاه؛ لأنّه بالإتيان بها فى غير محلّها لم يزد فى الصلاه.

غايه الأمر: يكون الإتيان بالقنوت بنحو التشريع فتكون القنوت المفروضه فاسده لا الصلاه فيما إذا أتى نفس الصلاه بقصد القربه.

[١] وقد يقال: إنّ مع الاشتغال بالذكر لا يتحقق محو صوره الصلاه؛ لأنّ الذكر بأىّ مقدار يكون من الصلاه فكيف يوجب محو صوره الصلاه، ولكن إذا خرج الذكر

الشرح:

عن المتعارف جداً كساعتين أثناء الصلاة لا يبعد محو الصورة كما تقدّم سابقاً.

وبتعبير آخر، ما يقال: من أنّ الموجب لبطلان الصلاة الكلام الآدمي، والذكر لا يكون كلاماً آدمياً لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنّ قراءه القرآن في أثناء الصلاة بساعتين لا يكون كلاماً آدمياً ولكنه يوجب فقد الموالاة بين أجزاء الصلاة، والكلام الآدمي يوجب مع التعمد بطلان الصلاة ولو بحرف واحد.

ثمّ إنه قد ورد في بعض الروايات: أنه إن زاد المكلف في صلاته ركعه كما إذا صَلَّى الظهر خمس ركعات، فإن جلس بعد الركعة الرابعة بقدر التشهد فقد تمت صلاته كصحيحه جميل بن دراج، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى خمساً؟ فقال: «إن كان قد جلس في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاته» (١). وصحيحه جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام _ المروى في الفقيه: _ أنه قال في رجل صلى خمساً: «إنه إن جلس في الرابعة مقدار التشهد فعبادته جائزه» (٢).

وعن الشيخ قدس سره: أنه لا تنافي مع الروايات الدالة على بطلان الصلاة بزياده الركعه أو الركوع؛ لأنّ في فرض الجلوس بعد الرابعة بقدر التشهد يكون ناسياً للتشهد والتسليم فتكون الركعة الخامسة بعد الصلاة (٣). وفي التوجيه تأمّل؛ لأنّ الوارد في صحيحه محمد بن مسلم التي رواها في الفقيه بإسناده عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله قال: سألته عن رجل صلى الظهر خمساً؟ فقال: «إن كان لا يدرى جلس في الرابعة أم لم يجلس فليجعل أربع ركعات منها الظهر ويجلس

ص: ٣٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٣٢، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٤٩، الحديث ١٠١٦ وعنه وسائل الشيعة ٨: ٢٣٢، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٦.

٣- (٣) الاستبصار ١: ٣٧٧، ذيل الحديث ٤، وتهذيب الأحكام ٢: ١٩٤، ذيل الحديث ٦٧.

الشرح:

ويتشهد، ثم يصلي وهو جالس ركعتين وأربع سجعات فيضيفهما إلى الخامسة فتكون نافله»(١).

ومما ذكر ظهر أنه لا مجال لدعوى اغتفار زياده الركعه سهواً فيما إذا جلس بعد الرابعه.

وبالجملة، هذه الروايات تنافي المستثنى في حديث: «لا تعاد»(٢). وصحيحه منصور بن حازم أو موثقته، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجده؟ قال: «لا يعيد صلاه من سجده ويعيدها من ركعه»(٣) بل مع صحيحه زراره وبكير ابني أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها»(٤) الحديث.

أضف إلى ذلك قوله عليه السلام: «من زاد في صلاته فعلية الإعادة»(٥) في صحيحه أبي بصير المتقدمه، فإنه يرجع على تقدير الإغماض وفرض التعارض بين روايات المرويه في زياده الركعه سهواً أو زياده الركعه كذلك إلى صحيحه أبي بصير أو موثقته(٦) من قوله عليه السلام: «من زاد في صلاته فعلية الإعادة».

ص: ٣٤٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٤٩، الحديث ١٠١٧ وعنه وسائل الشيعة ٨ : ٢٣٣، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٦ : ٣١٩، الباب ١٤ من أبواب الركوع، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨ : ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٨ : ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٢.

٦- (٦) قال السيد الخوئي قدس سره (شرح العروه الوثقى ١٨ : ١٠): موثقه أبي بصير _ من أجل أبان، وإلا كانت صحيحه _ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «من زاد في صلاته فعلية الإعادة».

(مسأله ٥): إذا أخلّ بالطهارة الحديثية ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت [١] صلاته وإن تذكر في الأثناء، وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهه ترك جزء أو شرط.

(مسأله ٦): إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت [٢] وكذا لو صلى إلى

الشرح:

الإخلال بالطهارة الحديثية

[١] وذلك لوقوع صلاته بلا طهاره حتى فيما التفت في الأثناء فإنه يكفي في البطلان وقوع بعض صلاته التي أتى بها بلا طهاره، ولا- تقاس الطهارة الحديثية بما إذا ظهر أثناء صلاته تنجس ثوبه أو بدنه، حيث ورد في صحيحه زراره الوارده في خطابات الاستصحاب تطهير ذلك الموضع أثناء الصلاة إذا أمكن، واحتمل تنجسه حال العلم أثناء الصلاة.

ومما ذكر ظهر الوجه في بطلان صلاته إذا كان الخلل في وضوئه أو غسله من جهه ترك الجزء أو الشرط، كما إذا قدم غسل يده اليسرى أو مسح رجله اليسرى على اليمنى.

الإخلال بالوقت والقبله

[٢] قد تقدّم أنّ الجاهل بالحكم يعيد صلاته أو يقضى إذا صلى إلى غير القبلة أو إلى ما بين اليمين واليسار، وغيره لا يقضى إذا صلى حال الجهل بالقبلة إلى ما بين المشرق والمغرب أى ما بين اليمين واليسار، والمصلّى إلى المشرق والمغرب أو إلى الاستدبار مع الجهل بالقبلة يعيد في الوقت ولا يجب عليه القضاء، إذا لم تظهر القبلة بعد مضي الوقت.

وقد تقدّم في المسأله ٣٨ من أحكام الجماعة حكم من دخل في الصلاة قبل دخول الوقت، وما ذكر في المقام ما إذا صلى قبل دخول الوقت، وهذا يعيد صلاته؛

اليمين أو اليسار أو مستدبراً فيجب عليه الإعادة أو القضاء [١].

(مسألة ٧): إذا أخل بالطهارة الخبثية في البدن أو اللباس ساهياً بطلت [٢]

الشرح:

لأن الوقت شرط التكليف بالصلاة التي صلاحها، بخلاف ما إذا دخل الوقت بعد الدخول في الصلاة كما تقدّم.

وبالجملة، فرق بين المسألتين عندالماتن ولكن التفرقة غير تامه والأظهر بطلان الصلاة في الصورتين.

[١] قد تقدّم أنّه لا يجب القضاء على من صلّى إلى اليمين أو اليسار أو حتى إلى الاستدبار بعد مضي الوقت وعدم العلم بأنّه صلّى كذلك قبل خروج الوقت إلّا- إذا كان جاهلاً- بالحكم تقصيراً بل قصوراً أيضاً بأن لا يعلم بأنّه يعتبر في الصلاة استقبال القبلة، وذكرنا أنّ الجاهل باعتبار القبلة في الصلاة يعيد صلاته حتى فيما إذا وقعت صلاته بين اليمين واليسار.

الإخلال بالطهارة الخبثية

[٢] أقول: لا بأس للتعرض لذلك بنحو الاختصار، حيث تقدّم أنّه إن علم في أثناء الصلاة بتنجس ثوبه أو بدنه وأحرز أنّ التنجس كان قبل الصلاة ولو بوجدان الدم يابساً فإنّه مع سعه الوقت تبطل صلاته. وإن ضاق وقت الصلاة بحيث لوصلّى بعد قطع الصلاة وتطهير بدنه أو تبديل ثوبه أو قبل رؤيته لا يدرك من الصلاة ولو ركعه صلّى وتصحّ صلاته، وإن لم يحرز أنّ التنجس كان من قبل الصلاة بل احتمال حدوثه عند رؤيته، فإن أمكن التطهير وهو في صلاته أو تبديل ثوبه من غير ارتكاب المنافي صلّى بعدهما ومع عدم الإمكان يستأنف الصلاة، ومع ضيق الوقت بحيث لا يدرك ركعه منها في الوقت أتمها مع التنجس وصحت صلاته.

وقد تدلّ على ذلك عدّة من الروايات تقدّمت عند التعرض للمسألة في أحكام

وكذا إنَّ كان جاهلاً بالحكم [١] أو كان جاهلاً بالموضوع وعلم في الأثناء مع سعة الوقت وإن علم بعد الفراغ صحت، وقد مرَّ التفصيل سابقاً.

الشرح:

النجاسات في فصل الصلاه في النجس، وما ذكر الماتن في ذلك الفصل من الحكم بطلان صلاه الجاهل المصلى في النجاسه أو الجاهل بطلان من صلى في النجس مطلقاً.

وإنما تصح صلاه من يكون جاهلاً بالنجاسه وصلى في الثوب النجس أو البدن النجس وبعد الصلاه علم بنجاستها لا يمكن المساعدة على إطلاقه؛ فإنه إذا كانت صلاته في النجس جهلاً بالحكم عذرياً كما إذا كان اجتهاده أو تقليده طهاره عرق الجنب أو العصير العنبي ثم تبدل رأيه أو تقليده إلى نجاستهما فإن مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) الحكم بصحة صلواته السابقة، ومعه لا مجال للتمسك بالإطلاق في الروايات الداله على إعادته من صلى في النجس، فإنَّ إطلاق حديث: «لا تعاد» حاكم على تلك الإطلاقات.

[١] المراد الجاهل بالحكم تقصيراً. وأمّا إذا كان جاهلاً بالحكم بجهل عذري فلا- يجب عليه الإعادة كما إذا كان مقتضى اجتهاده طهاره العصير العنبي بعد الغليان وإنما يحرم شربه حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وصلى في ثوب أصابه العصير العنبي مدّه ولم يغسله بمقتضى اجتهاده أو تقليده، ثم تبدل رأيه إلى نجاسته فصلواته السابقة صحيحة لا إعادته فيها بمقتضى حديث: «لا تعاد» (٢) حيث إنَّ الطهاره الخبيثه غير مذكور في ناحيه المستثنى فيه.

والروايات الواردة في أنَّ من صلى في ثوب أصابه النجاسه يغسله ويصلى فيه

ص: ٣٤٨

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ .

٢- (٢) مرَّ آنفاً.

(مسأله ٨): إذا أخلَّ بستر العوره سهواً فالأقوى عدم البطلان [١] وإن كان هو الأحوط، وكذا لو أخلَّ بشرائط الساتر عدا الطهارة من المأكوليه وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك.

الشرح:

أو يعيد من نسي وصلى في الثوب النجس يعيد صلاته لا يعم شيء منها مثل نجاسه العصير العنبي الذي نجاسته غير وارد في شيء من تلك الروايات والمفروض وقوع الصلاة عمداً.

الإخلال بالساتر

[١] المراد بالإخلال هو أن يصلي وبعد الصلاة يعلم أن عورته حال الصلاة كانت مكشوفه، فإن صحه الصلاة في الفرض مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) لأن شرط ستر العوره من الشرط غير الركني يعمه إطلاق المستثنى منه في الحديث.

أضف إلى ذلك ما ورد في صحيحه على بن جعفر، عن أخيه، قال: سألته عن الرجل صلى وفرجه خارج لا يعلم به، هل عليه إعادته، أو ما حاله؟ قال: «لا إعادته عليه، وقد تمت صلاته» (٢). وأما إذا كانت عورته مكشوفه وهو لا يعلم والتفت إلى ذلك أثناء الصلاة فسترها يحكم ببطلان صلاته؛ لأنه حين الالتفات من آتات الصلاة لم يكن في ذلك الآن عورته مستوره.

ومما ذكرنا يظهر الحال فيما إذا أخلَّ بسائر شرائط الساتر من المأكوليه وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو نحو ذلك من الشروط لا شرط طهارته؛ لما تقدّم من أن الصلاة في الثوب النجس مع النسيان باطله، ومثل الإخلال بستر العوره سهواً والالتفات أثناء الصلاة إلى الإخلال، فالإخلال بغير الطهارة مما ذكر من الشروط، وعلى ذلك فلو كان

ص: ٣٤٩

١- (١) مرّ آنفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤: ٤٠٤، الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

(مسألة ٩): إذا أخلّ بشرائط المكان سهواً [١] فالأقوى عدم البطلان وإن كان أحوط فيما عدا الإباحه بل فيها أيضاً إذا كان هو الغاصب.

الشرح:

الساتر من ميتة حيوان ليس له نفس سائله كحيوان البحر فصلّى فيه سهواً وغفله من أنّه غير مأكول اللحم فليس عليه إعادته، بخلاف ما إذا كانت نفس سائله فإنّ عليه إعادته الصلاة لوقوع صلاته في الميتة النجسه نسياناً.

الاخلال بشرط المكان

[١] بأن صلّى في مكان يكون موضع وضع جبهته أرفع من موضع وضع قدميه بأزيد من أربع أصابع مضمومات، فإن كانت صلاته كذلك سهواً والتفت إلى ذلك بعد الفراغ لم تجب إعادته الصلاة؛ وذلك فإن عدم وجوب إعادته مقتضى إطلاق المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» (١) والوارد في ناحيه المستثنى في الحديث الإخلال بالسجده عرفاً، وأمّا الإخلال في ناحيه تماميه السجده فهو راجع إلى الإخلال في ناحيه شرط السجده كما ذكرنا ذلك في بيان مسائل السجده.

وبالجملة؛ إذا كان موضع وضع الجبهه مرتفعاً بحيث لا- يصدق على وضع الجبهه على ذلك الموضع السجده عرفاً، فالإخلال بالسجده كذلك في السجدين موجب لبطلان الصلاة ولو كان الموضع كذلك سهواً لترك السجدين معاً، وأمّا إذا كان الارتفاع بحيث يصدق على وضع الجبهه عنوان السجده فلا موجب لبطلان الصلاة، هذا بالإضافة إلى الإخلال بغير إباحه المكان.

وأما إذا صلّى في مكان مغصوب سهواً بأن كان غافلاً عن كونه غصباً أو مع نسيانه ولم يكن هو الغاصب بل صلّى فيه والغاصب غيره، فالظاهر كما ذكرنا في

ص: ٣٥٠

(مسألة ١٠): إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاة [١] وإن كان هو الأحوط وقد مرّت هذه المسائل في مطاوى الفصول السابقة.

الشرح:

بحث الأصول صحة صلاه هذا المصلّي؛ لأنّ اتحاد الصلاة مع الغصب في ذلك المكان تركيب اتحادى في السجده. وبما أنّ المصلّي المفروض غافل، فالنهي عن التصرف فيه ساقط في حال الغفله ولا موجب لتقييد إطلاق الصلاة التي أمر بها إلى غير هذا السجود. وهذا بخلاف ما إذا كان المصلّي فيه هو الغاصب، فمع نسيانه الغصب وإن يسقط النهي عن الغصب أيضاً إلا أنّ مبغوضيه التصرف في ذلك المكان ولو بالسجود فيه باقيه على حالها؛ ولذا لا تكون الصلاة المشتمله على السجود في ذلك المكان مقرباً.

وأما الصلاة في ذلك المكان جهلاً بكون المكان مغصوباً، فإن احتمل كونه مغصوباً فالنهي عن التصرف في ذلك موجود واقعاً. وهذا النهي يوجب تقييد إطلاق الصلاة المأمور بها بغير السجود في ذلك المكان، فإنه مقتضى كون تركيب الصلاة في سجوده فيه مع النهي عن التصرف فيه اتحادياً، فالنتيجة هو الحكم ببطالان تلك الصلاة. ولو أحرز المصلّي كون المكان غصباً بعد خروج الوقت، وفائده النهي في صورته احتمال الغصب هو الاحتياط بترك الصلاة في ذلك المكان.

السجود على ما لا يصح السجود عليه

[١] حكم قدس سره في مورد الإخلال بشروط موضع السجده سهواً بصحة الصلاة والاحتياط الاستحبابي في إعادتها، وذلك أيضاً مبني على ما تقدّم من أنّ شروط المسجد خارجه عن صدق السجود العرفي. والذي ورد في حديث: «لا تعاد» (١) في

ص: ٣٥١

الشرح:

ناحية المستثنى هو الإخلال بأصل السجدين بأن لا يتحقق السجود العرفي، وأما مع تحققه والإخلال بالأمور المعتبرة في نفس السجود أو في المسجد فالإخلال بها سهواً يدخل في ناحية إطلاق المستثنى منه من الحديث.

وقد ذكر الماتن في مسائل فصل في السجود: أنه لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجزّ، ولا يجوز رفعها لاستلزامه زياده السجده ولا يلزم من الجزّ ذلك. ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح أيضاً لطلب الأفضل أو الأسهل ونحو ذلك. وإذا لم يكن إلاّ الرفع، فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، وإن كان بعد تمامه فالإكتفاء به قوى كما لو التفت بعد رفع الرأس وإن كان الأحوط الإعادة أيضاً.

وربما يقال: إنه إذا وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه رفع الرأس والوضع ثانياً على ما يصح السجود عليه، ولا يجزى الجزّ وحتى ما لو التفت إلى الوضع على ما لا يصح بعد رفع رأسه وجب عليه إعادته السجده على ما يصح السجود عليه. والأحوط في جميع ذلك إعادته الصلاة بعد تمامها، وبما أنّ الرفع في كلام هذا القائل العظيم فتوى يكون احتياطه قدس سره بإعادته الصلاة بعد إتمامها استحبابياً.

ويستدلّ على هذا القول بأنّ المأمور به في السجود السجده حدوداً ومع رفع الرأس والوضع يصحّ السجود ويتحقق السجدةان حدوداً.

غايه الأمر: يكون السجود أولاً على ما لا يصحّ السجود عليه زائده والسجده الواحده الغير الواحده للشرط سهواً لا توجب بطلان الصلاة.

وبالجملة، ظاهر الأمر بالسجود كون السجده حدودياً ومع جزّ الجبهه في الفرض لا يتحقق السجود الحدوثي بل تكون السجده بالجزّ بقائياً.

الشرح:

أقول: إذا صدق السجده العرفيه على وضع الجبهه على ما لا يصح السجود عليه تحسب السجود بعد رفع الرأس والسجود ثانياً تحقق السجدين فتكون السجده الثالثه التي يأتى بها على ما يصح السجود عليه زائده عمداً، وقد تقدّم أنّ الشروط المعبره فى مسجد الجبهه داخل فى إطلاق المستثنى منه فى حديث: «لا تعاد»^(١).

والظاهر عدم الفرق بين هذه المسأله من وضع الجبهه سهواً على ما لا يصح السجود عليه ومسأله وضع الجبهه على موضع لا يستقرّ فيه الجبهه، حيث ذكر الإمام عليه السلام فى صحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسجد على الحصى فلا يمكن جبهته من الأرض؟ قال: «يحرك جبهته حتى يتمكن، فينحى الحصى من جبهته ولا يرفع رأسه»^(٢). وفى صحيحه معاويه بن عمار، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إذا وضعت جبهتك على نيكه فلا ترفعها ولكن جرّها على الأرض»^(٣). ويبعد الفرق بين مسأله وضع الرأس على موضع مرتفع أو ما لا يصح السجود عليه.

ودعوى أنّه لا فرق بين المسألتين ويعتبر كون السجود حدوثياً إلاّ أنّه يرفع اليد عن الاعتبار الحدوثى فى الوضع على الموضع المرتفع للروايتين، ولكن لا موجب لرفع اليد عن الاعتبار فى وضع الجبهه على ما لا يصح.

ويذكر لذلك تأييداً ما رواه الطبرسى فى الاحتجاج، عن محمد بن عبدالله بن

ص: ٣٥٣

١- (١) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦ : ٣٥٣، الباب ٨ من أبواب السجود، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٦ : ٣٥٣، الباب ٨ من أبواب السجود، الحديث الأوّل.

(مسألة ١١): إذا زاد ركعه أو ركوعاً أو سجدة من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً بطلت الصلاة [١].

نعم، يستثنى من ذلك زياده الركوع أو السجدة في الجماعة، وأما إذا زاد ماعدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده أو تشهد أو نحو ذلك ممّا ليس بركن فلا تبطل بل عليه سجدة السهو، وأما زياده القيام الركني فلا تتحقق إلا بزياده الركوع أو بزياده تكبيره الإحرام، كما أنّه لا تتصوّر زياده النية بناء على أنّها الداعي بل على القول بالإخثار لا تضرّ زيادتها.

الشرح:

جعفر الحميري، عن صاحب الزمان عليه السلام أنّه كتب إليه يسأله عن المصلّي يكون في صلاه الليل في ظلمه فإذا سجد يغلط بالسجاده ويضع جبهته على مسح أو نطع فكتب إليه في الجواب: «ما لم يستو جالساً فلا شيء عليه في رفع رأسه لطلب الخمر» (١). ولكن الرواية وإن كانت صحيحة في السند على ما رواه في كتاب الغيبة (٢) لمعوميه سنده إلى الحميري وإلا أنّ موردها صلاه الليل ويغترف بعض الأمور في الصلوات المستحبه فلا تكون حكماً للصلوات الواجبه.

الاخلال بزياده الركعه أو الركوع أو السجدة

[١] تعرّض الماتن قدس سره في هذه المسألة إلى زياده الأجزاء للصلاه سهواً ممّا يوجب بطلانها وما إذا وقع سهواً ولا يوجب البطلان، وعُدّ ما يكون زيادتها ولو سهواً موجباً لبطلانها الركعه والركوع والسجدة من ركعه، واستثنى من كون الركوع والسجدة في صورته زيادتهما في صلاه الجماعة للتبعيه لإمام الجماعة. وقد تقدّم الكلام في ذلك في المسألة التاسعه من أحكام الجماعة، ولا يخفى أنّ ترك تكبيره

ص: ٣٥٤

١- (١) الاحتجاج ٢: ٣٠٤ _ ٣٠٥.

٢- (٢) الغيبة: ٣٨٠.

(مسأله ١٢): يستثنى من بطلان الصلاة بزياده الركعه ما إذا نسى المسافر سفره أو نسى أن حكمه القصر فإنه لا يجب القضاء [١] إذا تذكر خارج الوقت، ولكن يجب الإعادة إذا تذكر في الوقت كما سيأتى إن شاء الله.

الشرح:

الإحرام ولو سهواً وإن يوجب بطلان الصلاة على ما تقدّم ولكن زيادتها سهواً لا توجب البطلان؛ والوجه في ذلك ما تقدّم من عدم ذكر تكبيره الإحرام من أركان الصلاة، بل ورد فيه ما يدلّ على أنّ تركها عن قيام ولو سهواً موجب لبطلان الصلاة، بل لو ورد في روايه أنّ تكبيره الإحرام من أركان الصلاة فمقتضى كون شيء ركناً عدم تحقق الصلاة بدونه لا أنّ زيادتها مبطله، والالتزام بالإبطال في زياده الركعه والركوع والسجدين لما قام الدليل عليه كما مرّ.

وتقدّم أيضاً أنّ مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) عدم بطلان الصلاة بترك غير ما ذكر في ناحيه المستثنى سهواً من الأجزاء والشرائط غير الركنيه، وكذا لا دليل على البطلان بزيادتها سهواً، فإنّ ما دلّ على: من زاد في صلاته فعلية الإعادة (٢)، كما مرّ يختص بالزياده عمداً.

نعم، الزيادة السهوويه فيها توجب سجدة السهو على ما قيل، ويأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وحيث تبين عدم بطلان الصلاة بزياده تكبيره الإحرام سهواً فلا يكون القيام حالها من الأركان فإنّ القيام الذى من الأركان حال تكبيره الإحرام التى يدخل بها المصلّى فى الصلاة.

[١] وفى صحيحه العيص بن قاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى

ص: ٣٥٥

١- (١) مرّ آنفاً.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٣١، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٢.

(مسألة ١٣): لا فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعه [١] بين أن يكون قد تشهّد في الرابعه ثمّ قام إلى الخامسه أو جلس بمقدارها كذلك أو لا، وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين إتمام الصلاة لو تذكّر قبل الفراغ ثمّ إعادتها.

الشرح:

وهو مسافر فأتّم الصلاة؟ قال: «إن كان في وقت فليعد، وإن كان الوقت قد مضى فلا» (١). وفي صحيحه أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل ينسى فيصلّي في السفر أربع ركعات قال: «إن ذكر في ذلك اليوم فليعد، وإن لم يذكر حتّى يمضى ذلك اليوم فلا إعادته عليه» (٢). وتحمل مثل الصحيحه الأولى على نسيان سفره أو نسيان حكم سفره. ولا يمكن حملها على الجاهل بحكم السفر، فإنّ الجاهل لا إعادته عليه لا في الوقت ولا في خارجه، ويدلّ عليه مثل صحيحه زراره ومحمد بن مسلم، قالوا: قلنا لأبي جعفر عليه السلام: رجل صلّى في السفر أربعاً أيعيد أم لا؟ قال: «إن كان قرئت عليه آية التقصير وفشرت له فصلّى أربعاً أعاد. وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادته عليه» (٣). وربّما يلحق بالناسي الموضوع أو الحكم الجاهل بالحكم ببعض خصوصيات السفر، ويأتي الكلام فيه.

[١] قد يقال: لو كنّا نحن والقاعده الأوليه كان مقتضاها الحكم بصحة تلك الصلاة، سواء جلس في الرابعه أو لم يجلس حتّى فيما لم يسجد السجده الأخيره من الركعه الرابعه فضلاً عن التشهد.

وقد قال: في تقرير هذا القول: إنّ حديث: «لا تعاد» (٤) الحاكم على أدله أجزاء

ص: ٣٥٦

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٥٠٥، الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر، الحديث الأوّل.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٥٠٦، الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٥٠٦، الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر، الحديث ٤.
 - ٤- (٤) سبق تخريجه مراراً.

(مسألة ١٤): إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته [١] وإن تذكّر قبل الدخول فيها رجع وأتى به وصحّت صلاته، ويسجد سجدة السهو لكل زياده، ولكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاة لو كان التذكّر بعد الدخول في السجدة الأولى.

الشرح:

الصلاة وشرائطها وموانعها: إن ما يقع بعد الصلاة لا تكون ذلك موجباً لبطلان الصلاة، ولكن لا يخفى أنّ المفروض في المقام أنّ المصلي أتى بركعه خامسه بحسبانه أنّها ركعه رابعه لصلاته ولم يقصد أنّها زياده أو أنّها ركعه خامسه، فما ورد في بطلان الصلاة بزياده ركعه أو ركوع محكم كما لا يخفى، ولو قيل: بأنّ حديث: «لا تعاد» غير ناظر إلّا إلى صورته النقصيه.

[١] وما ذكر الماتن في المسألة الرابعه عشر من الحكم ببطلان صلاته فيما إذا نسي الركوع في ركعه وتذكّر بعد الدخول في السجدة الثانيه يقتضيه ذيل حديث: «لا تعاد» حيث ذكر في المستثنى الركوع والتميقن صورته نقصه.

أضف إلى ذلك مثل صحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاة وقد سجد سجدين وترك الركوع استأنف الصلاة» (١). وما ذكر قدس سره من أنه إن تذكّر قبل الدخول في الركعه الثانيه رجع وأتى به صحت صلاته ولكن مع ذلك الأحوط إعادته الصلاة، فإنه إذا لم يدخل في السجدة الثانيه إذا رجع وأتى بالركوع تكون السجدة الواحده زائده سهواً وهي لا تبطل الصلاة، وحكمه بإعادته الصلاة احتياطاً استجبائاً لروايه عن أبي بصير أيضاً قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسي أن يركع؟ قال: «عليه الإعادته» (٢).

ص: ٣٥٧

١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٣١٣، الباب العاشر من أبواب الركوع، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ٣١٣، الباب ١٠ من أبواب الركوع، الحديث ٤.

الشرح:

فإن إطلاقها يعمّ ما إذا تذكر في السجده الأولى، ولكن مع ضعف الرواية _ لأنّ في السند محمد بن سنان _ لا يمكن الاعتماد عليها.

وقد يقال: كون محمد بن سنان ضعيفاً غير ثابت، وعلى تقديره فضعف الرواية منجبر بعمل قدماء الأصحاب.

فإنه يقال: لو بنى على اعتبار خبر محمد بن سنان لاعتماد طائفه من القدماء عليها فلعلّ الإفتاء بمضمونها مطابق للاحتياط، والمطابقه للاحتياط لا تكون مرجحاً للرواية على سائر الروايات التي مقتضاها أنّ مع الدخول في السجده الأولى تلغى تلك السجده ويرجع إلى الركوع كصحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل صَلَّى فذكر أنه زاد سجده؟ قال: «لا يعيد صلاه من سجده ويعيدها من ركعه»^(١).

وكذا صحيحه عبدالله بن نعمان التي رواها الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا نسيت شيئاً من الصلاه ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً ثم ذكرت فاصنع الذي فاتك سواء»^(٢).

وأما معتبره محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع، قال: «فإن استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعه لهما فيبنى على صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلّا بعد ما فرغ وانصرف فليقم فليصل ركعه

ص: ٣٥٨

١- (١) وسائل الشيعة ٦: ٣١٩، الباب ١٤ من أبواب الركوع، الحديث ٢.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٠، الحديث ١٤٥٠ وعنه وسائل الشيعة ٦: ٣١٦، الباب ١٣ من أبواب الركوع، الحديث ٣.

(مسألة ١٥): لو نسي السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة التالية بطلت [١] صلاته، ولو تذكر قبل ذلك رجع وأتى بهما وأعاد ما فعله سابقاً ممّا هو مرتب عليهما بعدهما، وكذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعة الأخيرة حتى سلّم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً كالحدث والاستدبار، وإن تذكر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل فالأقوى أيضاً البطلان لكن الأحوط التدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليهما ثم إعادة الصلاة، وإن تذكر قبل السلام أتى بهما وبما بعدهما من التشهد والتسليم وصحّت صلاته وعليه سجداً سهواً لزياده التشهد أو بعضه وللتسليم المستحب.

الشرح:

وسجدين ولا شيء عليه» (١). وهذه المعتبرة وإن كان مقتضاها اتفاق نسيان الركوع وزياده السجدين في أى ركعة من صلاته إلا أنّ ما ورد في ذيلها يكون مطابقاً للقاعده من إلغاء سجدين وإتيان بالركعة التي نسيها إذا لم يفعل المنافي، ولكن لا يمكن رفع اليد عما تقدم من الروايات التي دلت على بطلان الصلاة بنسيان الركوع والإتيان بالسجدين.

الكلام في نسيان سجدين

[١] وذلك لأنه ترك السجدين من ركعة واحدة، ولا يمكن تداركهما لدخوله في الركوع من الركعة اللاحقة، ولو تذكر ذلك قبل الركوع من الركعة اللاحقة ولو بعد الانحناء في الركعة اللاحقة ولكن قبل أن يصل إلى حدّ الركوع يرجع إلى الركعة السابقة ويأتي بالسجدين وأعاد ما فعله سابقاً ممّا هو مترتب على السجدين ويأتي ثانياً بالركعة التالية بما هو وظيفته فيها من القراءة أو التسيّحات قبل ركوعها.

وكذا تبطل الصلاة لو نسي السجدين من الركعة الأخيرة حتى سلّم التسليم

ص: ٣٥٩

الشرح:

المخرج من الصلاة وأتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً كالحدث والاستدبار.

وذكر قدس سره أنه لو تذكر نسيان السجدين بعد التسليم المخرج للصلاة ولكن لم يأت بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً فالأقوى أيضاً بطلان الصلاة، لكن الأحوط استحباباً تدارك السجدين وإتمام الصلاة ثم إعادتها.

نعم، لو تذكر السجدين قبل السلام المخرج من الصلاة أتى بهما وبما بعدهما من التشهد والسلام، وعليه سجداً سهواً لزيادة التشهد أو بعضه والتسليم المستحب الغير المخرج عن الصلاة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله .

أقول: قد يحتمل إمكان تصحيح الصلاة فيما إذا ترك السجدين من الركعة السابقة وتذكر بعد الدخول في ركوع الركعة اللاحقة بالرجوع إلى تلك السجدين ثم إلى بقيه الركعة اللاحقة.

غايه الأمر: يفوت الترتيب في الفرض ولا بأس به فإن الترتيب داخل في المستثنى منه في حديث: «لا تعاد» ولكن لا يخفى بطلان هذا الاحتمال فإنّ ما دلّ على بطلان الصلاة بترك سجدين في ركعة منها مقتضاه بطلان الصلاة، وهكذا الحال في ترك الركوع في ركعة.

وما أفاد الماتن من كون الصلاة تبطل بالسلام المخرج، ولو كان السلام المزبور عن سهو محلّ منع، فإنّ المخرج وقوع السلام في محلّه لا وقوعه سهواً كما هو الفرض. فالأحوط الرجوع والتدارك ثم إعادته الصلاة، بل الأظهر عدم الحاجة إلى إعادته كما هو مقتضى إطلاق المستثنى منه من حديث: «لا تعاد».

وبتعبير آخر: كون السلام مخرجاً عن الصلاة هو ما إذا وقع في محلّه لا ما إذا لم يقع في محلّه بل وقع فيه سهواً، وعلى ذلك ما ورد في صحيحه الحلبي، قال: قال

الشرح:

أبو عبد الله عليه السلام: «كل ما ذكرت الله به والنبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلاة، وإن قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد انصرفت» (١) بعد حكومه حديث: «لا تعاد» يحمل الانصراف فيها على ذكره في محلّه أو على غير محلّه بقصد التعمد لا سهواً، ويمكن أن تكون ما في صحيحه الحلبي (٢) ونحوها ناظره إلى ما يصنعه العامة من ذكر السلام المزبور في التشهد الأول كما يظهر من صحيحه ميسر (٣)، ومرسله الصدوق (٤).

والمتحصل ممّا ذكر: أنّ محلّ الجزء الواجب في الصلاة في محلّها داخل في عنوان ذلك الجزء؛ ولذا إذا مضى محلّها وشكّ في الإتيان به يحكم بوقوعه في محلّه وإذا لم يؤت به يصدق أنّه تركها، فالترتيب المعتبر في الأجزاء يعد من كيفية الأجزاء لا الخارج عنها المقابل لها في حديث: «لا تعاد» ونحوه.

وبالجملة، السلام سهواً داخل في حديث: «لا تعاد» وإن شكّ في دخوله فيه فيكفي ما ورد في من سلّم في الركعة الثالثة سهواً باعتقاد أنّه في الرابعة من حكم الإمام عليه السلام بقيامه وإضافه ركعة أخرى مع فرض وقوع السلام في الركعة السابقة سهواً وهي صحيحه العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ركعة من صلاته حتّى فرغ منها ثم ذكر أنّه لم يركع؟ قال: «يقوم فيركع ويسجد سجدة»

ص: ٣٦١

١- (١) وسائل الشيعة ٦: ٤٢٦، الباب ٤ من أبواب التسليم، الحديث الأول.

٢- (٢) مرّت آنفاً.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٦: ٤٠٩، الباب ١٢ من أبواب التشهد، الحديث الأول.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠١، الحديث ١١٩١ وعنه وسائل الشيعة ٦: ٤١٠، الباب ١٢ من أبواب التشهد، الحديث ٢.

(مسأله ١٦): لو نسي النيه [١] أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته، سواء تذكّر في

الشرح:

السهو» (١). فإنّ قوله عليه السلام بملاحظه السؤال من نسيان ركعه بالإتيان بتلك الركعه المنسيه.

وغايه الأمر: تكون سجدة السهو لزياده السلام الزائد سهواً أو مع التشهد الزائد شاهد قطعى لعدم بطلان الصلاه بزياده السلام سهواً، ومافى بعض الكلمات عدم القطع بعدم الفرق بين ماتقدّم وبين نسيان الركعه كما ترى.

الإخلال بنسيان النيه أو تكبيره الاحرام

[١] المراد بنسيان النيه بأن لم يقصد شيئاً من عناوين الصلوات الواجبه من الأداء أو القضاء، ويمكن أن لا ينوى قصد القربه بأن لا يكون فى الإتيان داعٍ قربى مقصود.

وعلى الجملة، مع انتفاء النيه لكل من الأمرين يحكم بفساد الصلاه كما تكون الصلاه باطله إذا نسي تكبيره الإحرام فيها، وفى صحيحه زراره، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح؟ قال: «يعيد» (٢). وصحيحه محمد _ يعنى محمد بن مسلم _ عن أحدهما عليه السلام فى الذى يذكر أنّه لم يكبر فى أوّل صلاته، فقال: «إذا استيقن أنّه لم يكبر فليعد ولكن كيف يستيقن» (٣). وموثقه عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أقام الصلاه فنسى أن يكبر حتّى افتتح الصلاه؟ قال: «يعيد الصلاه» (٤). وصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن

ص: ٣٦٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٣١٥، الباب ١١ من أبواب الركوع، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ١٢، الباب ٢ من أبواب تكبيره الإحرام والافتتاح، الحديث الأوّل.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ١٣، الباب ٢ من أبواب تكبيره الإحرام والافتتاح، الحديث ٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٦: ١٣، الباب ٢ من أبواب تكبيره الإحرام والافتتاح، الحديث ٣.

الأثناء أو بعد الفراغ فيجب الاستئناف، وكذا لو نسي القيام حال تكبيره [١]

الشرح:

الرجل ينسى أن يفتتح الصلاة حتى يركع؟ قال: «يعيد الصلاة» (١).

وما في بعض الروايات خلاف ما تقدّم من كفايه قصده أن يكبر أو يتدارك ما إذا تذكّر قبل الركوع، بل في بعضها إذا تذكّر بعد الركوع يمضي في صلاته محموله على التقية أو على صورته أنه كبر ولكن نسي تكبيره واعتقد عدم الإتيان بتكبيره الإحرام ونحو ذلك.

[١] ويشهد لذلك ما دلّ على اعتبار القيام للمتمكن منه في صلاته وبما أنّ تكبيره الإحرام الجزء الأول في الصلاة فتعين الإتيان بها حال القيام. وفي موثقه عمار الساباطي _ في حديث _ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجبت عليه صلاة من قعود فنسى حتى قام وافتتح الصلاة وهو قائم، ثم ذكر؟ قال: «يقعد ويفتح الصلاة وهو قاعد، ولا يعتد بافتتاحه الصلاة وهو قائم، وكذلك إن وجبت عليه الصلاة من قيام فنسى حتى افتتح الصلاة وهو قاعد، فعليه أن يقطع صلاته ويقوم فيفتتح الصلاة وهو قائم» (٢).

ولا يخفى أنه إن بنى على جواز التكبير في فرض وجوب الصلاة قياماً لا يمنع ذلك عن الالتزام بما ورد في الفرض الثاني في الجواب، مع أنه يمكن الالتزام بالتكبير جلوساً فيما إذا كان عليه بقيه الصلاة جلوساً.

وأما ما ورد في بعض الروايات بالاكْتفاء بقصد الإتيان بالتكبير وإن نسي الإتيان بها فيحمل على رعايه التقية لأنه مذهب العامة على ما قيل أو يحمل على صورته النسيان من الإتيان بها أم لا، فإن الإتيان بها مقتضى قاعده التجاوز.

ص: ٣٦٣

١- (١) وسائل الشيعه ٦: ١٣، الباب ٢ من أبواب تكبيره الإحرام والافتتاح، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٥٠٣، الباب ١٣ من أبواب القيام، الحديث الأول.

الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل بالركوع [١] بأن ركع لا عن قيام.

(مسألة ١٧): لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وأتى بها، ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً قام [٢] وأتم، ولو ذكرها بعده استأنف الصلاة من رأس من غير فرق بين الرباعية وغيرها، وكذا لو نسي أزيد من ركعة.

الشرح:

[١] وأما ما ذكره الماتن: ما إذا ترك الركوع لا عن قيام من الحكم ببطلان الصلاة فلا يخفى أن البطلان فيما إذا ترك الركوع لا عن قيام مع التذكّر بعد الورود بالسجدة الثانية، فإنه في الفرض يحكم ببطلان الصلاة؛ لعدم إمكان التدارك، وأما إذا تذكّر قبل الدخول في السجدة الثانية يرجع إلى القيام ويأتي بالركوع الصحيح ثم يأتي بالسجدة الثانية، ففي الفرض تكون السجدة الواحدة في الأول زائده كما يكون الانحناء لا عن قيام عملاً زائداً سهواً، فإنه فيالحقيقه ليس بركوع حيث ذكر في محله أن الانحناء عن قيام مقوم لعنوان الركوع وإلا يكون عملاً سهوياً غير مبطل.

الكلام في نسيان الركعة الأخيرة

[٢] وأما ما ذكره قدس سره من نسيان المصلي الركعة الأخيرة من صلاته أو الركعتين منها فتشهد وسلّم تسليمه الانصراف، ثم تذكّر بقاء الركعة الأخيرة أو الركعتين، فإن لم يرتكب بعد صلاته ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً يرجع ويأتي ببقية صلاته، والسلام الانصراف إذا وقع سهواً لا يبطل الصلاة.

ولا- يخفى أن ما ذكر من عدم كون السلام سهواً مبطلاً كما ذكره، فإن عدم الإبطال مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) كما تقدّم ولكنه ينافي ما ذكره في المسألة الخامسة عشر.

ص: ٣٦٤

الشرح:

وأما إذا كان مرتكباً بعد الصلاة ما ينافي الصلاة عمداً وسهواً فعليه إعادة الصلاة.

وقد يقال: لو تكلم بعد السلام عمداً فعليه أيضاً إعادة الصلاة أخذاً بإطلاق قوله عليه السلام: «من تكلم في صلاته متعمداً فعليه الإعادة» (١). ولا يخفى أن تكلمه عمداً لسهوه وزعمه انتهاء صلاته فيكون التكلم المزبور سهوياً؛ ولذا ذكروا في الفرض أن التسليم سهوى مع أنه صدر عن زعم أنه أنهى صلاته فسلم عمداً.

ويدل على ما ذكرنا من كون السلام سهواً لا يوجب الخروج عن الصلاة: صحيحه العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع؟ قال: «يقوم فيركع ويسجد سجدتي السهو» (٢). وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فسلم وهو يرى أنه قد أتم الصلاة وتكلم، ثم ذكر أنه لم يصل غير ركعتين، فقال: «يتم ما بقي من صلاته ولا شيء عليه» (٣). إلى غير ذلك.

ولكن في المقام روايات ظاهرها جواز إتمام ما نقص من صلاته سهواً ولو مع الإتيان بالمنافيات:

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: أنه سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلاته وقد سبقه بركعه، فلما فرغ الإمام خرج مع الناس، ثم ذكر بعد ذلك أنه قد فاتته ركعه؟ قال: «يعيدها ركعه واحده» (٤). وموثقه عمار، قال: سألت

ص: ٣٦٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٦، الباب ٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦: ٣١٥، الباب ١١ من أبواب الركوع، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٠، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٩.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٠، الحديث ١٠٢٠.

الشرح:

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صَلَّى ثلاث ركعات وهو يظن أنها أربع، فلما سلم ذكر أنها ثلاث؟ قال: «يبنى على صلاته متى ما ذكر ويصلي ركعه ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وقد جازت صلاته» (١).

وقد يستظهر ذلك من صحيحه زارره، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم، فقال: «يتم ما بقي من صلاته تكلم أو لم يتكلم لا شيء عليه» (٢).

وقد اشتهر بين المخالفين نقل وقوع السهو عن النبي صلى الله عليه وآله بحيث لا يمكن للإمام عليه السلام إنكار ذلك عليهم، وقد ورد في موثقه سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من حفظ سهوه فأتته فليس عليه سجدة السهو، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر ركعتين ثم سها، فقال له ذوالشمالين: يا رسول الله، أنزل في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟ قال: إنما صليت ركعتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم، فقام فأتهم الصلاة وسجد سجدة السهو، قال: فقلت: أرايت من صلى ركعتين وظن أنها أربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب أنه إنما صلى ركعتين؟ قال: يستقبل الصلاة من أولها، قال: قلت: فما بال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستقبل الصلاة، وإنما أتهم ما بقي من صلاته؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبرح من مجلسه، فإن كان لم يبرح من مجلسه فليتم ما نقص من صلاته إذا كان قد حفظ الركعتين الأولتين (٣).

ويظهر مما ورد في الموثقه أن ما ورد في بعض الروايات من جواز تميم

ص: ٣٦٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٣، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٠، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠١ - ٢٠٢، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١١.

الشرح:

الصلاه الناقصه ولو بعد زمان طويل غير صحيح كموثقه عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام _ في حديث _ : والرجل يذكر بعد ما قام وتكلّم ومضى في حوائجه، أنّه إنّما صلّى ركعتين في الظهر والعصر والعتمه والمغرب، قال: «يبنى على صلاته فيتمّها ولو بلغ الصين ولا يعيد الصلاه» (١).

ولابد من أن يحمل صدور مثل هذه الروايات ولو لكون مضمونها مفتى به عند بعض ما يسمونهم من الفقهاء أو لداع آخر، والذي هو الحق لابد من الالتزام به هو أنّ حديث سهو النبي أمر مجعول ونقله من المعصوم من التقيه في الروايه. وقد روى الشيخ قدس سره باسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن بكير، عن زراره، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام : هل سجد رسول الله صلى الله عليه وآله سجدة السهو قط؟ قال: «لا، ولا يسجدهما فقيه» (٢).

قال في الوسائل _ بعد نقل ذلك الحديث (الثالث عشر) من الباب الثالث من الخلل الواقع في الصلاه _ : قال الشيخ: الذي أفتى به ما تضمّنه هذا الخبر، فأما الأخبار التي قدّمناها من أنه سها فسجد فهي موافقه للعامة، وإنّما ذكرناها؛ لأنّ ما تضمّنته من الأحكام معمول بها (٣).

وتلك الأحكام أنّ السلام سهواً زعماً إتمام الصلاه لا يوجب الخروج من الصلاه فإن بقي السجدين الأخيرين أو بعض الركعات من الصلاه يتدارك، والتكلم مع الاشتباه وزعم الفراغ من الصلاه لا يوجب البطلان.

ص: ٣٦٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٤، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٢٠.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٠، الحديث ٤٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٢، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، ذيل الحديث ١٣.

(مسأله ١٨): لو نسي ماعدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته، وحينئذ: فإن لم يبق محل التدارك وجب عليه سجدة السهو للنقيصه، وفي نسيان السجده الواحده والتشهد[١] يجب قضاؤهما أيضاً بعد الصلاة قبل سجدة السهو.

الشرح:

نسيان غير الأركان

[١] لم يثبت وجوب قضاء التشهد بل الوارد في نسيانه وجوب سجدة السهو بعد الصلاة فيما إذا فات محلّ تداركه كما إذا دخل في الركوع في الركعه، وأما إذا كان التذكّر قبل ذلك فيرجع ويتشهد ثم يقوم إلى الركعه اللاحقه. وعند الماتن ما زاد من فعله عند الرجوع فعليه لكل منها سجدة السهو، وفي صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قمت في الركعتين من الظهر أو غيرها فلم تتشهد فيهما فذكرت ذلك في الركعه الثالثه قبل أن ترقع فاجلس فتشهد وقم فأتم صلاتك، وإن أنت لم تذكر حتّى ترقع فامض في صلاتك حتى تفرغ، فإذا فرغت فاسجد سجدة السهو» (١) ونحوها غيرها من الروايات.

وبالجملة قضاء التشهد احتياط. نعم، يجب القضاء في نسيان السجده الواحده مع فوت المحلّ كما إذا دخل في الركوع من الركعه اللاحقه مع سجدة السهو بعد قضائها على الأحوط.

وفي صحيحه إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي أن يسجد السجده الثانيه حتّى قام، فذكر وهو قائم أنه لم يسجد، قال: «فليسجد، ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنّه لم يسجد فليمض على صلاته حتّى يسلم ثم يسجدها، فإنّها قضاء» (٢) وورد في التشهد ما ظاهره نفى القضاء فيه، وفي موثقه أبي بصير، قال:

ص: ٣٦٨

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٤٠٦، الباب ٩ من أبواب التشهد، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٣٦٤، الباب ١٤ من أبواب السجود، الحديث الأول.

وإن بقي محل التدارك وجب العود للتدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقاً وسجدتا السهو لكل زياده.

وفوت محل التدارك إما بالدخول في ركن بعده على وجه لو تدارك المنسى لزم زياده الركن، وإما بكون محله في فعل خاصّ جاز محلّ ذلك الفعل كالذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكّر بعد رفع الرأس منهما، وإما بالتذكّر بعد السلام الواجب [١].

فلو نسي القراءه أو الذكر أو بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينه فيه وذكر بعد الدخول في الركوع فات محلّ التدارك فيتمّ

الشرح:

سألته عن الرجل ينسى أن يتشهد؟ قال: «يسجد سجدين يتشهد فيهما» (١). ولا يبعد أن يكون الإضمار عن سماعه.

[١] قد تقدّم أنّ السلام إذا كان عن سهو لا يوجب فوت المحل فيما إذا نسي السجده أو السجدين من الركعه الأخيره، وكذا إذا نسي التشهد حتّى سلّم فإنّه يرجع ويتدارك ما نسي، وذلك لحكومه حديث: «لا تعاد» (٢) فإنّ مقتضى إطلاق المستثنى منه في الحديث أنّ السلام في غير محلّه سهواً لا- يوجب إعاده الصلاه وعليه يرجع المكلف إذا ترك سجده أو سجدين من الركعه الأخيره أو نسي التشهد يأتي بما نسي ويعيد السلام في محلّه. وهذا مع عدم إتيان المكلف بعد السلام سهواً بما يبطل الصلاه عمداً وسهواً وإلا أعاد الصلاه حتى فيما كان المنسى تشهداً على الأحوط.

وقد ظهر أنّ الاستدلال ببطلان الصلاه بالسلام سهواً بأنّ السلام كلام آدمي ومخرج عن الصلاه لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ كونه مخرجاً عن الصلاه فيما إذا وقع في محلّه وهو آخر الصلاه لا فيما إذا وقع أثناء الصلاه سهواً مع أنّ الكلام الآدمي

ص: ٣٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٤٠٣، الباب ٧ من أبواب التشهد، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧١، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

الصلاه ويسجد سجدة السهو للنقصان إذا كان المنسى من الأجزاء لا لمثل

الشرح:

إذا وقع قبل تمام الصلاة سهواً لا يوجب بطلانها.

وقد ورد في روايات متعددة أنّ التسليم سهواً لا يوجب بطلان الصلاة^(١). ولكن بما أنّ تلك الروايات مشتملة على قضيه سهو النبي صلى الله عليه وآله في صلاته ولا يمكننا الالتزام به، بل ولا احتمالاً وبيّنا في البحث أنّ تلك الروايات التي ورد فيها أنّ النبي صلى الله عليه وآله سهواً في صلاته ثم سجد سجدة السهو خرجت للتقيه بشهادته موثقه زواره، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام هل سجد رسول الله صلى الله عليه وآله سجدة السهو قط؟ قال: «لا، ولا يسجدهما فقيه»^(٢) — يعنى الأئمة عليهم السلام — .

قال الشيخ في ذيل الحديث: الذي أفتى به ما تضمنه هذا الخبر، فأما الأخبار التي قدمناها من أن النبي صلى الله عليه وآله سهواً فسجد فإنها موافقه للعامه وإنما ذكرناها لأنّ ما تضمنه من الأحكام معمول بها^(٣).

وذكر الماتن قبل أن يذكر فوت المنسى بعد التسليم سهواً يكون فوت الواجب غير الركني إذا كان محلّه في فعل خاصّ وقد جاز محلّ ذلك الفعل، ومثل أوّلاً لذلك إذا نسي المصلي الذكر الواجب في الركوع أو في السجود وتذكر بعد رفع الرأس منهما، وكون ما ذكر من فوت ذكر الركوع ظاهر فإنّه لو عاد إلى الركوع ثانياً تبطل صلاته لتعدد الركوع في ركعه.

نعم، لو رفع رأسه بحيث خرج عن الحدّ الثاني للركوع ولكن تذكر نسيان الذكر وهو في الحدّ الأول من الركوع وقرأ ذكر الركوع في ذلك الحدّ أو بعد نزوله إلى الحدّ

ص: ٣٧٠

١- (١) أنظر الروايات المرويه في وسائل الشيعة ٨: ١٩٨، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٢، الباب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١٣.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥١، ذيل الحديث ٤٢.

الترتيب والطمأنينه ممّا ليس بجزء، وإن ذكر قبل الدخول في الركوع رجوع وتدارك، وأتى بما بعده وسجد سجدة السهو لزياده ما أتى به من الأجزاء [١].

الشرح:

الثاني لا يكون في البين من تعدد الركوع، فإن المكلف ما لم يخرج عن حد الركوع ركوعه واحد كما هو ظاهر.

[١] وأما بالإضافة إلى نسيان ذكر السجود فإن ذكره وإن كان واجباً غير ركني لكن مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) تركه سهواً لا تبطل الصلاة، وإذا سجد ونسى في سجدة ذكرها لا يكون عليه شيء، بل على ما ذكره الماتن يكون عليه سجدة السهو بناء على أنّهما لكل زياده ونقصه.

لا يقال: إذا نسي ذكر سجده يكون عليه إعادته، فإن زياده السجده الواحدة لا تكون مبطله للصلاه.

نعم، إذا نسي الذكر في السجدين من ركعه لا يمكن إعادته السجدين فإن زيادتهما من زياده الركن.

فإنه يقال: لا يوجب ترك ذكر سجده إعادته تلك السجده فإن إعادتها غير ممكن والسجده الأخرى لا تكون تلك السجده التي نسي ذكرها، ولا يكون المكلف ناسياً لذكرها بل هي سجده زائده تكون زياده عمديه.

وبالجملة، فرق بين ترك سجده سهواً فيؤتى بها قبل الدخول في الركوع من الركعه اللاحقه وبين ترك ذكر السجده.

ثم إن الماتن قدس سره ذكر — بعد بيان فوت المنسى في فرض كون محله في فعل

ص: ٣٧١

نعم، فى نسيان القيام حال القراءة أو الذكر ونسيان الطمأنينه فيه لا يبعد فوت محلّهما قبل الدخول فى الركوع أيضاً لاحتمال كون القيام واجباً حال القراءة لا شرطاً فيها وكذا كون الطمأنينه واجبه حال القيام لا شرطاً فيه، وكذا الحال فى الطمأنينه حال التشهد وسائر الأذكار، فالأحوط العود والإتيان بقصد الاحتياط الشرح:

خاص وجاز محلّ ذلك الفعل _ : أنّه لو نسى القراءة أو الذكر أو بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينه فى القيام فيهما وذكر بعد الدخول فى الركوع فات محلّ التدارك فيتّم الصلاه ويسجد سجدة السهو إذا كان المنسى من الأجزاء لا- مثل الترتيب والطمأنينه ممّا ليس بجزء وإن ذكر قبل الدخول فى الركوع رجع وتدارك وأتى بما بعده وسجد سجدة السهو لزياده ما أتى به من الأجزاء.

أقول: ظاهر كلامه أنه لو نسى القيام أو الطمأنينه فى القراءة فتذكر قبل الدخول فى الركوع وكذا لو نسى الطمأنينه حال التشهد وذكر قبل القيام أو نسى الطمأنينه حال الذكر فتذكر قبل رفع رأسه من الركوع والسجود فمن المحتمل فى جميع ذلك فوت المحلّ الذى يعتبر فيه القيام أو الطمأنينه، ولكن لا يخفى اعتبار القيام فى القراءة وإن كان القيام حالها واجباً آخر، فإنّ مقتضى ارتباطه الأجزاء فى الصلاه اشتراط كل جزء بأجزائه الأخرى وإذا كان محلّ القراءة باقياً ما لم يركع يؤتى بالقراءة مع القيام، وكذا فى بقاء محلّ الأذكار قبل رفع الرأس من الركوع والسجود يعيد ذكرهما قبل رفع رأسه منهما، وكذلك سائر الموارد.

وبالجملة، اعتبار القيام فى الأذكار والقراءة واعتبار الطمأنينه فيه اشتراطها فيهما فمادام المحل باقياً يتدارك. وقوله قدس سره : فإن تدارك القراءة مع القيام وكذا فى سائر الموارد، فالأحوط إعادته الصلاه. فالاحتياط لعّله لا وجه له فى إعادته القراءة والذكر مع القيام، بل فى الإعادة لرعايه الطمأنينه فى مثل الأذكار والتشهد ونحوهما.

والقربه لا بقصد الجزئية [١]. ولو نسي الذكر في الركوع أو السجود أو الطمأنينه حاله وذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلّهما، ولو تذكّر قبل الرفع [٢] أو قبل الخروج عن مسمى الركوع وجب الإتيان بالذكر، ولو كان المنسى الطمأنينه حال الذكر فالأحوط إعادته بقصد الاحتياط والقربه، وكذا لو نسي وضع أحد المساجد حال السجود [٣].

ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكّر بعد الدخول في السجده الثانيه فات محله، وأمّا لو تذكّر قبله فلا يبعد وجوب العود إليه [٤] لعدم استلزامه إلا زياده الشرح:

[١] قد تقدّم أنّ الإتيان بالقيام قبل الركوع وإعادته القراءه أو التسبيحات بقصد الجزئية لا بأس به بل هو متعين.

[٢] المراد بقبل الرفع بقاءه على حاله الركوع التي كانت عليها أو عدم بقاء تلك الحاله ولكن لم يخرج عن حدّ الركوع.

[٣] فإنّ الأحوط لو لم يكن أظهر أنه إن تذكّر ذلك في السجود يضع ذلك الموضع على الأرض ويعيد ذكر السجود.

[٤] بل لا- يبعد فوت محلّه بترك رفع الرأس من الركوع ونزوله إلى السجود وإن لم يسجد حتى السجده الأولى فإنّ الواجب الانتصاب من الركوع لا- مطلق القيام قبل السجود ولو قعد من الركوع لرفع شيء من الأرض أو قتل حشره مؤذيه وإن لم يكن القعود بقصد الصلاه يفوت الانتصاب من الركوع.

نعم، لو كان الجلوس لرفع شيء عمداً قبل الانتصاب من الركوع يكون ذلك من ترك الانتصاب من الركوع عمداً فتبطل صلاته، وهذا بخلاف الجلوس بين السجدين فإنّ الواجب هو مطلق الجلوس قبل السجده الثانيه بعد السجده الأولى، فلو قبل أن يصل إلى حاله الجلوس نزل لأن يسجد الثانيه فتذكر وعاد إلى الجلوس ثمّ سجد

سجده واحده وليست بركن، كما أنه كذلك لو نسي الانتصاب من السجده الأولى وتذكر بعد الدخول في الثانيه، لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاه. ولو نسي الطمأنينه حال أحد الانتصابين احتمل فوت المحل وإن لم يدخل في السجده كما مر نظيره، ولو نسي السجده الواحده أو التشهد وذكر بعد الدخول في الركوع أو بعد السلام فات محلهما، ولو ذكر قبل ذلك تداركهما، ولو نسي الطمأنينه في التشهد فالحال كما مر من أن الأحوط الإعادة بقصد القربه والاحتياط، والأحوط مع ذلك إعادته الصلاه لاحتمال كون التشهد زياده عمدية حينئذ خصوصاً إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام.

الشرح:

السجده الثانيه صح، وإن لم يعد إلى الجلوس عمداً يكون ذلك من ترك الجلوس بين السجدين.

وبالجملة، لم يظهر في الجلوس بين السجدين اعتبار الانتصاب من السجده الأولى حتى يجرى على الجلوس بين السجدين عنوان الانتصاب من السجده الأولى.

وقوله قدس سره : وكذلك لو نسي الانتصاب من السجده الأولى وتذكر بعد الدخول في الثانيه. يعنى أن الرجوع إلى الانتصاب للسجده الأولى بعد الدخول في السجده الثانيه كالرجوع إلى الانتصاب للركوع من السجده الأولى في عدم كونه موجباً لزياده سجده واحده والسجده الأولى ليست بركن.

أقول: ولو كان هذا الرجوع في الموردين بقصد الرجاء فالأحوط إعادته الصلوات لأن الرجوع في الموردين لا يحقق الانتصاب المنسى لا في الركوع ولا في السجود وبحسب الإتيان بالسجده الزائده زياده عمدية كما لا يخفى.

وقوله قدس سره : ولو نسي الطمأنينه في حال أحد الانتصابين احتمل فوت المحل.

(مسأله ١٩): لو كان المنسى الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك بإعادة القراءه أو الذكر [١] على الأقوى، وإن كان أحوط إذا لم يدخل فى الركوع.

الشرح:

هذا بالإضافة إلى نسيان الطمأنينه فى الانتصاب من الركوع صحيح، ولكن بالإضافة إلى الانتصاب من السجود غير تام؛ لأن وجوب الجلوس بين السجدين قابل للتدارك لأنه يستلزم كون السجده التى يرجع من الجلوس زائده والسجده الواحده ليست بركن فلا يلزم زياده الركن من الرجوع إلى الجلوس بين السجدين، ولكن قد تقدّم عدم تحقق الانتصاب فى الفرضين فتكون السجده الزائده عمديه إلا فى الرجوع إلى الجلوس بين السجدين.

وما ذكره قدس سره : ولو نسي السجده الواحده أو التشهد وذكر بعد الدخول فى الركوع أو بعد السلام وفات محلّهما. فقد تقدّم أن بالتسليم الواجب لا يفوت لا محلّ السجده الباقيه من الركعه الأخيره ولا من التشهد المنسى من تلك الركعه، والحمد لله ربّ العالمين.

نسيان الجهر والإخفات

[١] المراد بالذكر التسيّحات الأربعه فى الركعه الثالثه أو الركعتين الأخيرتين، وأمّا باقى الأذكار فالمكلف مخير فيها فى الجهر والإخفات، والوجه فى عدم لزوم التدارك دلالة صحيحه زواره أنّ الجهر فى موضع الإخفات والإخفات فى موضع الجهر عمداً مع العلم يوجب بطلان الصلاه.

وأمّا مع عدم التعمد والجهل بالاعتبار فلا يضرّ بالصلاه حيث روى زواره عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل جهر فيما لا ينبغى الجهر فيه، وأخفى فيما لا ينبغى الاخفاء فيه، فقال: «أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته وعليه الإعادته، فإن فعل ذلك

الشرح:

ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلاته»(١).

ومقتضى إطلاق «لا يدري» معذوريه الجهل بالاعتبار، وهذا بالإضافة إلى اعتبار الجهر والإخفات.

وما في صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي الجهر فيه وأخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه وترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه أو قرأ فيما لا- ينبغي القراءة فيه، فقال: «أى ذلك فعل ناسياً أو ساهياً فلا شيء عليه»(٢). وما استفدنا من هذه الصحيحة في تارك القراءة أو الذكر ناسياً أو ساهياً لا يجرى في ترك القراءة والذكر جهلاً لاختصاص معذوريه الجاهل إنما هو بالإضافة إلى اعتبار نفس الجهر أو الإخفات في القراءة والذكر، وأما ترك نفس القراءة أو الذكر فمع النسيان والسهو يتدارك ما لم يدخل في الركوع على ما تقدّم وما بخلاف نسيان الجهر أو الإخفات فإنه إن قرأ في موضع الإخفات جهراً لا يعيد ما قرأه ولو كان ما قرأ آية فإن عدم إعادته تلك الآية مقتضى ما ورد في صحيحه زراره(٣).

وبتعبير آخر: اشتراط المقروء والتسيحات بالجهر أو الإخفات ذكرى، وما في عبارته الماتن من أنّ التدارك مع بقاء محلّ القراءة أو التسيحات احتياط مستحب لعله برعايه بعض الفتوى بالتدارك، والله العالم.

ص: ٣٧٦

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٨٦ ، الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦ : ٨٦ ، الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث ٢.

٣- (٣) المتقدمه آنفاً.

وهو إما فى أصل الصلاه وأنه هل أتى بها أم لا؟ وإما فى شرائطها، وإما فى أجزائها، وإما فى ركعاتها.

(مسأله ١): إذا شك فى أنه هل صلى أم لا؟ فإن كان بعد مضى الوقت لم يلتفت وبنى على أنه صلى، سواء كان الشك فى صلاه واحده أو فى الصلاتين، وإن كان فى الوقت وجب الإتيان بها، كأن شك فى أنه صلى صلاه الصبح أم لا أو هل صلى الظهرين أم لا أو هل صلى العصر _ بعد العلم بأنه صلى الظهر _ أم لا؟ ولو علم أنه صلى العصر ولم يدر أنه صلى الظهر أم لا، فيحتمل جواز البناء على أنه صلاها، لكن الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو عن قوه، بل وكذلك لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر وعلم أنه أتى بها وشك فى أنه أتى بالظهر أيضاً أم لا. فإن الأحوط الإتيان بها، وإن كان احتمال البناء على الإتيان بها وإجراء حكم الشك بعد مضى الوقت هنا أقوى [١] من السابق، نعم لو بقى من الوقت مقدار الاختصاص الشرح:

فصل

فى الشك

الشك فى أصل الصلاه

[١] إذا كان الشك فى أصل الإتيان بالصلاه فإن كان الشك فى وقت التكليف

بالعصر وعلم بعدم الإتيان بها أو شك فيه وكان شاكاً في الإتيان بالظهر وجب الإتيان بالعصر، ويجرى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة إلى الظهر لكن الأحوط قضاء الظهر أيضاً.

الشرح:

بتلك الصلاة فمقتضى قاعده الاشتغال بل استصحاب بقاء التكليف الإتيان بها، وأما إذا كان الشك بعد خروج وقتها فمقتضى أصالة البراءة عن التكليف بقضائها فراغ الذمه منها واستصحاب عدم الإتيان بها إلى خروج وقتها لا يثبت فوتها وموضوع وجوب قضاء صلاة فوتها في وقتها، وتدل أيضاً على الحكم المذكور صحيحه زراره والفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: «متى استيقنت أو شككت في وقت فريضه أنك لم تصلها، أو في وقت فوتها أنك لم تصلها، صليتها، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا- إعادته عليك من شك حتى تستيقن، فإن استيقنت فعليك أن تصلها في أي حاله كنت» (١).

وفي المروى عمياً نقله ابن إدريس في السرائر نقلاً من كتاب حريز بن عبد الله عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا جاء يقين بعد حائل قضاء، ومضى على اليقين ويقضى الحائل والشك جميعاً، فإن شك في الظهر فيما بينه وبين أن يصلي العصر قضاها، وإن دخله الشك بعد أن يصلي العصر فقد مضت الصلاة إلا أن يستيقن؛ لأن العصر حائل» (٢) ولا يمكن الاعتماد على ذلك؛ لأن سند ابن إدريس إلى كتاب حريز غير معلوم، بل لم ينقل أرباب مشايخ الحديث الرواية من حريز، ومن المحتمل تطبيق دخول الحائل على الإتيان بصلاة العصر كان اجتهاداً من ابن إدريس، كيف وقد ورد في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «وإن ذكرت أنك

ص: ٣٧٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٨٢، الباب ٦٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٢- (٢) السرائر ٣: ٥٨٨.

الشرح:

لم تصلّ الأولى وأنت في صلاة العصر وقد صلّيت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صلّ الركعتين الباقيتين وقم فصلّ العصر» الحديث(١) ثم إن ما ذكر الماتن من أنه لو علم الإتيان بصلاة العصر وشكّ في أنه أتى بصلاة الظهر أم لا بأن بدأ بصلاة العصر بزعم أنه أتى بالظهر من قبل يحتمل جواز البناء على أنه صلاها، لكن الأحوط الإتيان بصلاة الظهر، بل لا يخلو عن قوه.

ولا يخفى أنّ ترتب صلاة العصر على الإتيان بالظهر شرطه ذكرى، ومع نسيان صلاة الظهر أو زعم الإتيان بها تكون صلاة العصر صحيحة، وقاعده الاشتغال بل الاستصحاب في ناحيه عدم الإتيان بصلاة الظهر، بل إطلاق صحيحة زراره والفضيل المتقدمه(٢) الإتيان بها، وما ذكره أيضاً من أنه لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بصلاة العصر وعلم أنه أتى بصلاة العصر قبل ذلك وشكّ في أنه أتى بالظهر أيضاً فإنّ الأحوط أيضاً الإتيان بها في وقت الاختصاص، ولكن احتمال البناء على الإتيان وإجراء حكم الشكّ بعد مضي الوقت هنا أقوى من السابق.

أقول: الظاهر في الفرض أيضاً وجوب الإتيان بصلاة الظهر؛ لأنّ الشكّ فيها قبل خروج وقت الظهرين واختصاص آخر الوقت بصلاة العصر كما يأتي في فرض عدم الإتيان بها قبل ذلك، وأمّا معه فوق صلاة الظهرين مع سقوط التكليف بصلاة العصر قبل ذلك مختص بصلاة الظهر.

نعم، إذا لم يحرز في آخر الوقت الإتيان بصلاة العصر وشكّ أيضاً في الإتيان بصلاة الظهر أيضاً وجب الإتيان بصلاة العصر فيه ويجرى في ناحيه صلاة الظهر

ص: ٣٧٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٩٠، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٢- (٢) المتقدمه آنفاً.

الشرح:

الشك بعد خروج وقتها، وما ذكر الماتن: لكن الأحوط قضاء الظهر أيضاً، لابد من كون المراد الأحوط استحباباً، وإلا فالتكليف بقضائها مشكوك.

لا يقال: إذا صَلَّى المكلف صلاة العصر بزعم أنه أتى بالظهر قبل ذلك ثم تذكر بعد الفراغ من العصر أنه لم يصل الظهر يأتي بالظهر أو يعدل من العصر ولو بعد الفراغ إلى الظهر، ويعيد العصر ثانياً كما ورد ذلك في صحيحه زراره المتقدمه عن أبي جعفر عليه السلام (١). وأما إذا شك بعد الإتيان بالعصر في الإتيان بصلاة الظهر قبل صلاة العصر فيحتمل إحراز الإتيان بالظهر قبل العصر بقاعده التجاوز.

فإنه يقال: لا مجرى للقاعده في ناحيه الشك في صلاة الظهر؛ لأن مجرى قاعده التجاوز الشك في الإتيان بالمشكوك مع تجاوز محله وليست صلاة الظهر مشروطه بوقوعها قبل العصر بل صلاة العصر مشروطه بالإتيان بها بعد صلاة الظهر، وما في حديث عبيد بن زراره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس» (٢) من قوله عليه السلام: «إلا أن هذه قبل هذه» بيان اشتراط صلاة العصر بالإتيان بصلاة الظهر قبلها، وإلا فلو صلى شخص صلاة الظهر ولم يصل في ذلك اليوم صلاة العصر صحّت صلاة الظهر بلا كلام، وأيضاً مقتضى الحديث أنه إذا كان المكلف مصلياً صلاة عصره بزعم أنه صَلَّى الظهر قبل ذلك وفي آخر اليوم بحيث لم يبقَ إلا مقدار أربع ركعات تذكر أنه لم يكن مصلياً الظهر فعليه أن

ص: ٣٨٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٢٦، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٥.

(مسألة ٢): إذا شكَّ في فعل الصلاة وقد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا؟ وجهان أقواهما الأول [١] أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى كونه بمنزله الخروج.

الشرح:

يأتي بصلاة ظهره في ذلك الوقت كما هو مقتضى قوله عليه السلام: «ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس» (١).

[١] والوجه في ذلك أن مقتضى قاعده الاشتغال بل والاستصحاب في عدم الإتيان بتلك الصلاة إلى الوقت المفروض وجوب تلك الصلاة عليه وفي موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام _ في حديث _ قال: «فإن صلى ركعه من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته» (٢) وهذه الموثقه وموثقه أخرى (٣) نحوها. وإن وردت في صلاة الفجر إلا _ أن الأصحاب أجروا الحكم على سائر الفرائض؛ لعدم احتمال الفرق وكون محلّ الابتلاء بذلك في صلاة الفجر.

نعم، إذا كان الباقي من الوقت أقل من مقدار الركعه يحكم في الفرض بأنّ المكلف أتى بها في وقتها فلا يجب عليه قضاؤها كما هو مقتضى صحيحه زراره والفضيل المتقدمه (٤) عن أبي جعفر عليه السلام وأنّ التكليف بتلك الصلاة قد سقط؛ لعدم إتيان تلك الصلاة ولو بركعه في وقتها والاستصحاب في عدم الإتيان بها إلى ذلك الوقت لا يثبت فوت الصلاة فتجرى أصالة البراءة في وجوب قضاؤها.

ولا يخفى أنّ ما ذكرنا من الموثقه الأخرى في سندها على بن خالد ذكر

ص: ٣٨١

١- (١) مرّ تخريجه.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

٤- (٤) مرّ سابقاً عند التعليقه على المسألة الأولى.

(مسألة ٣): لو ظنَّ فعل الصلاه فالظاهر أن حكمه حكم الشك [١] في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه، وكذا لو ظنَّ عدم فعلها.

(مسألة ٤): إذا شك في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء [٢].

الشرح:

المفيد قدس سره أنه وإن كان زيداً كسائر رواه السند إلا أنه رجع ببركه الكرامات التي شاهدها عن أبي جعفر الثاني (١) سلام الله عليه.

وأيضاً إذا بقي في وقت صلاه الإدراك إلى أن يركع في ركعتها الأولى فالأحوط الأولى إتمامها بقصد الأعم من الأداء والقضاء لاحتمال كون المراد من الركعة الإتيان بها إلى تمام ركوعها.

[١] مطلق الظن داخل في الشك، فإنَّ الشك معناه خلاف اليقين والوارد في صحيحه زراره والفضيل المتقدمه (٢) عنوان الشك واليقين، وعلى ذلك الظنَّ بعدم الإتيان أيضاً داخل في الشك، وقد ورد في الصحيحه: «وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا إعادته عليك من شك حتى تستيقن» (٣) وكذا الحال فيما ذكر فيها قبل ذلك.

[٢] فإن مقتضى الاستصحاب هو بقاء الوقت وعدم انتهائه، ويحترز بذلك كون الشك في وقت الصلاه حيث إن تقيد الصلاه أو الشك بالوقت بمعنى واو الجمع بأنَّ تحقق الصلاه أو الشك في الإتيان بها وكان الوقت باقياً وأيضاً حكم بقاء الوقت فعليه التكليف بالصلاه على من لم يأت بها.

ص: ٣٨٢

١- (١) الإرشاد ٢ : ٢٨٩ _ ٢٩١.

٢- (٢) مرَّ سابقاً عند التعليقه على المسألة الأولى.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤ : ٢٨٢، الباب ٦٠ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

(مسأله ٥): لو شك في أثناء صلاه العصر في أنه صلى الظهر أم لا فإن كان في الوقت المختصّ بالعصر بنى على الإتيان بها [١] وان كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر بعد البناء على عدم الإتيان بها.

(مسأله ٦): إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدر المعين منهما يجزيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمه، سواء كان في الوقت أو في خارجه. نعم، لو كان في وقت الاختصاص في العصر يجوز له البناء على [٢] الشرح:

[١] أى لا- يجب قضاؤها فإن المفروض أن التكليف بها قد سقط؛ إمّا بانتهاء وقتها أو بالامتنال، وقد تقدّم أن الاستصحاب في عدم الإتيان بالظهر لا يثبت فوتها حتى يجب قضاؤها، وأصله البراءة في ناحيه وجوب قضاؤها جاريه هذا فيما كانت صلاه العصر في الوقت المختص.

وأما إذا كان الشك في الظهر في أثناء صلاه العصر في الوقت المشترك عدل إلى الظهر، وقد ورد في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: «وإذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاه أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر» الحديث (١). وبما أن مقتضى القاعده صحه صلاه العصر ولولم يصل العصر بعد الظهر لنسيان الظهر لكون الترتب شرطه ذكرى بمقتضى حديث: «لا تعاد» (٢) ولم يعمل المشهور بما ورد في الصحيحه من جواز العدول بعد الفراغ من العصر إلى الظهر، فالأحوط إعادة صلاه الظهر دون العدول إليها بعد الفراغ من العصر.

العلم بأنه صلى إحدى الصلاتين إجمالاً

[٢] فإنه بالإضافة إلى صلاه الظهر شك بعد خروج وقتها فلا يجب عليه

ص: ٣٨٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤ : ٢٩٠، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١ : ٣٧١ _ ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

أَنَّ ما أتى به هو الظهر فينوي فيما يأتي به العصر.

ولو علم أنه صلى إحدى العشاءين ولم يدرِ المعين منهما وجب الإتيان بهما، سواء كان في الوقت أو في خارجه: وهنا أيضاً لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء بنى على أَنَّ ما أتى به هو المغرب وأن الباقي هو العشاء.

الشرح:

قضاؤها، وأما بالإضافة إلى صلاة العصر فيجزي فيها عدم الإتيان بها، ويترتب على ذلك بقاء التكليف بها.

ولو قلنا بجواز العدول من العصر إلى الظهر ولو بعد الفراغ من العصر يتعين الإتيان بالعصر بالعدول ما لو أتى بالعصر أولاً إلى الظهر فيجب فعلاً العصر على كل تقدير، سواء أتى بالعصر قبل ذلك أم لا، حيث على تقدير الإتيان بتصير ظهراً، وقد تقدّم ما في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام _ في حديث _ قال: «إذا نسيت الظهر حتّى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صلّ العصر، فإنّما هي أربع مكان أربع» الحديث (١).

وأما فيما علم أنه صلى إحدى العشاءين ولم يدرِ المعين منهما فمقتضى العلم الإجمالي الإتيان بكلتا الصلاتين لتباينهما.

نعم، لو كان ذلك في الوقت المختص بالعشاء لا يجب قضاء المغرب؛ لأنّ الشك بالإضافة إليه بعد مضي وقتها، وأما بالإضافة إلى صلاة العشاء فمقتضى قاعده الاشتغال، بل الاستصحاب في ناحيه عدم الإتيان بها وجوب الإتيان بها في الوقت المختص، ولولم يأتِ المكلف العشاء في هذا الوقت يجب عليه قضاؤها، لأنّ العلم بوجوبها في ذلك الوقت ببركه الاستصحاب الجارى وقاعده الشك قبل حدوث الحائل مقتضاها فوت ذلك الواجب وجداناً كما لا يخفى.

ص: ٣٨٤

(مسألة ٧): إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت ونسى الإتيان بها [١] وجب عليه القضاء إذا تذكر خارج الوقت، وكذا إذا شك واعتقد أنه خارج الوقت ثم تبين

الشرح:

الشك في الصلاة بالوقت ثم نسيان إتيانها

[١] إذا شك في وقت صلاة في أنه صلاها أم لا فبما أن الشك في وقتها يكون مقتضى الاستصحاب الجارى في عدم الإتيان بها، وكذا مقتضى قاعده الشك في الوقت المستفاده من صحيحه زواره والفضيل المتقدمه عن أبي جعفر عليه السلام (١) العلم ببقاء اشتغال الذمه بتلك الصلاة وإذا نسيها وتذكر بها بعد خروج وقتها تحرز فوتها، وعلى ذلك فيجب قضاؤها. وكذا إذا شك في صلاة مع اعتقاده خروج وقتها ثم تبين أنه عند الشك في إتيانها كان وقتها باقياً حيث يعلم أنه عند الشك في الإتيان كان محكوماً باشتغال ذمته بتلك الصلاة كما هو مقتضى الاستصحاب في عدم الإتيان بها وأنه عالم ببقاء تلك الصلاة على عهده فيلزم إفراغ ذمته منها ولو بالقضاء.

نعم، إذا كان الاشتغال بتكليف بقاعده الاشتغال فقط دون الاستصحاب بإحراز فوته إذا نسي حتى خروج الوقت مشكل، ومن ذلك ما تردد في سفر أمر المكلف بالصوم فيه لكون السفر شغله أو قضاء ذلك الصوم بعد رمضان.

والحاصل: يجب صوم ذلك اليوم إمّا أداء أو قضاء بعد رمضان، فإن صام احتياطاً في ذلك اليوم لا يجب عليه القضاء بعد رمضان للشك في فوت صوم ذلك اليوم، كما ذكرنا ذلك فيمن كان سفره لتحصيل العلم. وما ذكر الماتن: إذا شك في الإتيان بصلاة وكان معتقداً أنه في الوقت فترك الإتيان بها عمداً أو سهواً لا يجب القضاء حيث تبين بعد ذلك أن شكّه كان خارج الوقت.

ص: ٣٨٥

أَنَّ شَكَّهُ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ، وَأَمَّا إِذَا شَكَّ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ فَتَرَكَّ الْإِتْيَانَ بِهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ شَكَّهُ كَانَ خَارِجَ الْوَقْتِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

(مسأله ٨): حکم کثیر الشک فی الإتيان بالصلاه وعدمه حکم [١] غیره فیجری فیہ التفصیل بین کونه فی الوقت وخارجہ، وأمّا الوسواسی فالظاهر أَنَّهُ یبنی علی الإتيان ولو فی الوقت.

الشرح:

کثره الشک فی أصل الإتيان بالصلاه

[١] کثره الشک فی أصل الإتيان بالصلاه أو بالصلوات لیست بموضوع لحکم خاص آخر، بل هو کغیره من الناس إن کان شَكَّهُ فی الوقت یجب علیه الإتيان. وإن کان شَكَّهُ بعد خروج الوقت فلیس علیه قضاؤها. وهذا مقتضى الإطلاق فی صحیحہ زراره والفضیل المتقدمه عن أبی جعفر علیه السلام (١).

نعم، إذا وصل شَكَّهُ فی أصل إتيان الصلاه إلى حدّ الوسواس لا- یجب أو لا- یجوز الاعتناء به، والوجه فی ذلك أَنَّ الْأُصُولَ الْمُقْتَضِيَهُ لِبَقَاءِ التَّكْلِيفِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْعَهْدِ كَقَاعِدِهِ الْإِشْتَغَالُ أَوْ الْإِسْتِصْحَابُ هُوَ الشَّكُّ فِي مَوَاضِعَاتِهَا، وَأَنَّهُ مُنْصَرَفٌ إِلَى الْمُتَعَارِفِ غَيْرِ الشَّكِّ الْوَسْوَاسِ الَّذِي لَا- يُمْكِنُهُ عَادَةُ إِحْرَازِ إِيْتَانِ الْعَمَلِ، وَلَا يُقَاسُ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كَثِيرِ الشَّكِّ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِي عُنْوَانِ الْوَسْوَاسِ، فَإِنَّ الْأَخْذَ فِيهِ بِإِطْلَاقِ الدَّلِيلِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُثْبِتَةِ لِلتَّكْلِيفِ لَا- مُحْذُورٌ فِيهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: الْمَلَائِكَةُ فِي كَثَرَةِ الشَّكِّ الصَّدَقَ الْعَرَفِي أَوْ مَا وَرَدَ فِي كَثِيرِ الشَّكِّ فِي الصَّلَوَاتِ مِنْ عَدَمِ خُلُوقِ ثَلَاثِ صَلَوَاتٍ مُتَتَالِيَاتٍ عَنِ الشَّكِّ فِيهَا، وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَكَثَرَةُ الشَّكِّ فِي الْإِتْيَانِ بِأَصْلِ الصَّلَاةِ لَا يُلْحَقُهُ حُكْمُ كَثِيرِ الشَّكِّ الْمُتَعَلِّقِ شَكَّهُ بِمَا يُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ

ص: ٣٨٦

الشرح:

أو في ركعاتها لاحتمال الخصوصية.

وفى موثقه عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يكتر عليه الوهم فى الصلاه فيشك فى الركوع فلا يدري، ركع أم لا؟ ويشك فى السجود فلا يدري، أسجد أم لا؟ فقال: «لا يسجد ولا يركع ويمضى فى صلاته حتى يستيقن يقيناً» الحديث (١). وفى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (٢). وظاهرهما الشك فيما يتعلّق بما يأتى من الصلاه له حين إتيانها من الأجزاء والركعات، ومثلهما صحيحه زراره وأبى بصير جميعاً، قالوا: قلنا له: الرجل يشك كثيراً فى صلاته حتى لا يدري، كم صلى ولا ما بقى عليه؟ قال: يعيد، قلنا: فإنه يكتر عليه ذلك كلما أعاد شك؟ قال: يمضى فى شكّه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه» الحديث (٣).

ولا يخفى أنه إذا كان المصلّى كثير الشك فى أجزاء الصلاه واعتنى بشكّه فأتى به يحكم ببطلان صلاته، فإن الجزء المأتى به زياده عمدية، بل الأحوط ببطلان صلاته ولو كان الإتيان بقصد الرجاء فإنّ مع النهى عن تعود الخبيث لا يكون العمل مشروعاً.

اللهم إلا أن يقال: المنهى عنه التعود على نقض الصلاه ورفع اليد عنها لا إتمامها مع رعايه الاحتياط.

ص: ٣٨٧

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٩، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٧، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٨، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٢.

(مسأله ٩): إذا شك في بعض شرائط الصلاة [١]، فإمّا أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثنائها أو بعد الفراغ منها، فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط ولو بالاستصحاب ونحوه من الأصول، وكذا إذا كان في الأثناء، وإن كان بعد الشرح:

الشك في شروط الصلاة

[١] إن كان الشرط معتبراً في الصلاة كالطهارة من الحدث فاللزام إحرازها في صلاته عند الشروع وكذلك عند أثنائها.

إذا حصل الشك فيه في أثنائها ولا فرق في إحرازه بين العلم بالشرط وجداناً أو العلم تبعداً كما هو مقتضى بعض الأصول العملية كالاستصحاب، وكذلك يكفي الاطمئنان بتحقق الشرط حيث إنّ الاطمئنان بالشئ معتبر بسيره العقلاء والمتشرعة. وذكر الماتن قدس سره: إذا شك بعد الفراغ من الصلاة كونها واجده للشرط يبنى على صحتها، ولكن لا بد من إحراز الشرط للصلاة الأخرى كما هو المقرر في مباحث قاعدتي التجاوز والفراغ.

وإذا كان المكلف محرزاً للشرط عند الالتفات وكان شكّه بالإضافة إلى الأجزاء الماضية إذا التفت في أثناء الصلاة إلى كونه متوجهاً إلى القبلة وشك في كونه منحرفاً عن القبلة قبل ذلك بما يبطل الصلاة فتجرى قاعده الفراغ بالإضافة إلى الأجزاء السابقة. وربما قيل من هذا القبيل ما لو شك والمكلف في صلاته أنّه توضاً ثم أتى بها أو أنّه بعد لم يتوضاً فإن كان في أثناء الصلاة يتوضاً ويبنى على التوضؤ بالإضافة إلى الأجزاء السابقة.

ولا يخفى ما فيه فإنّ الطهارة من الحدث معتبر حتى في الآفات المتخلله بين أجزاء الصلاة، فالآن المتخلل عند التوضؤ لا يدرى أنه على وضوء أم لا فلا يجرى على ذلك الحكم السابق في الشك في الانحراف عن القبلة في الأجزاء السابقة.

الفراغ منها حكم بصحتها، وإن كان يجب إحرازه للصلاه الأخرى، وقد مرّ التفصيل في مطاوى الأبحاث السابقه.

(مسأله ١٠): إذا شك في شيء من أفعال الصلاه فإمّا أن يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه، وإما أن يكون بعده، فإن كان قبله وجب الإتيان، كما إذا شك في الركوع وهو قائم أو شك في السجدين أو السجده الواحده ولم يدخل في القيام أو التشهد، وهكذا لو شك في تكبيره الإحرام ولم يدخل فيما بعدها أو شك في الحمد ولم يدخل في السوره أو فيها ولم يدخل في الركوع أو القنوت، وإن كان بعده لم يلتفت وبنى على أنه أتى به من غير فرق بين الأولتين والأخيرتين على الأصح [١].

الشرح:

قاعده التجاوز

[١] وهذا إشاره إلى القول بجريان قاعده التجاوز واختصاصها بالأخيرتين كالشيخين (١) والعلامه (٢) وابن حمزه (٣) وذلك لأن الركعتين الأولتين فرض الله سبحانه لا بد من أن تكونا سالمتين من الشك، ولكن لا يخفى ما فيه فإن الركعتين فرض الله لا يدخل فيهما الشك إنما هو في الشك في الركعات لا الشك في الإتيان بشيء مما يجب في الركعتين الأولتين قبل تجاوز محل ذلك الشيء أو بعده، فإن عمده الدليل على قاعده التجاوز صحيحه زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال: يمضى، قلت: رجل شك في الأذان والإقامه وقد كبر؟ قال: يمضى، قلت: رجل شك في التكبير وقد قرأ؟ قال: يمضى، قلت: شك في القراءة وقد ركع؟ قال: يمضى، قلت: شك في الركوع وقد

ص: ٣٨٩

١- (١) المقنعه: ١٤٧، النهايه: ٩٢، التهذيب ٢: ١٥٤، ذيل الحديث ٦٢.

٢- (٢) تذكره الفقهاء ٣: ٣١٦.

٣- (٣) الوسيله: ١٠١.

والمراد بالغير مطلق الغير المترتب على الأوّل كالسوره بالنسبه إلى الفاتحه فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو آخذ في السوره، بل ولا إلى أوّل الفاتحه أو السوره وهو في آخرهما، ولا إلى الآيه وهو في الآيه المتأخره، بل ولا إلى أوّل الآيه [١] وهو في آخرها، ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير جزءاً واجباً أو مستحباً [٢] كالقنوت بالنسبه إلى الشك في السوره، والاستعاذه بالنسبه إلى تكبيره الإحرام، والاستغفار بالنسبه إلى التسيحات الأربعه. فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في

الشرح:

سجد؟ قال: يمضى على صلاته، ثم قال: يا زرارہ، إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء (١). وقد فرض في الصحيحه الشك في الأجزاء الأوليه من الركعه الأولى من الصلاه.

[١] وكلّ ذلك لعموم قوله عليه السلام: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره» فإنّ العموم المزبور ينطبق على كل ما ذكره.

نعم، لا بد من ملاحظه عنوان الشيء على المشكوك والدخول في غيره، فلو تكلم الحرف الثانى من كلمه وشك في تكلمه بالحرف الأوّل منها كما يرى أنّه يتكلّم بالسين من نستعين وشكّ في أنّه تكلم بالنون قبل ذلك فلا بد من إعادته تكلمه بتلك الكلمه.

[٢] وقد أشكل في جريان القاعده بالدخول بما يسمّى الجزء المستحب، لما ذكرنا سابقاً من أنّ المستحب غير داخل في الطبيعى المأمور به، بل هو مستحب في نفسه وظرف الإتيان بذلك المستحب أثناء الصلاه فلا يكون الاشتغال بها من الدخول في الغير.

ص: ٣٩٠

أحد المذكورات لم يلتفت، كما أنه لا فرق في المشكوك فيه أيضاً بين الواجب والمستحب.

والظاهر عدم الفرق بين أن يكون ذلك الغير من الأجزاء أو مقدماتها [١]. الشرح:

[١] قد ورد في صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل أن يستوى جالساً فلم يدر، أسجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد، قلت: فرجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر، أسجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد (١). ولا يخفى أن مقتضى صحيحه زراره المتقدمه (٢) الوارده في اعتبار قاعده التجاوز، وكذا صحيحه إسماعيل بن جابر (٣) أنه إذا خرج من محلّ الشيء ودخل في غيره بقرينه ما ورد فيها من الأمثله اعتبار الدخول في الجزء المترتب عليه في البناء على الإتيان، فالإتيان بمجرد مقدمه الجزء الآخر من غير الدخول فيه غير كافٍ في الحكم بالإتيان.

ولكن يحتمل أن يقال: لا بأس بالالتزام بجريان قاعده التجاوز إذا شك في شيء من أجزاء الصلاه ودخل في المستحب نظير ما إذا شك في التشهد الأخير بعد الدخول في السّلام على النبي صلى الله عليه وآله فإنّ السّلام على النبي وإن كان مستحباً ولكن نوع الناس لا يعرفون مثل هذه الأجزاء المستحبه وتمييزها عن الأجزاء الواجبه، بل لا يعرفون كثير من الناس استحباب القنوت قبل الركوع في الركعه الثانيه من الصلاه، وأيضاً ورد الشك في الأذان بعد شروع الإقامه والشك في الأذان والإقامه قبل الصلاه بعد الدخول فيها بتكبيره الإحرام مع أنّ الأذان ومن بعده الإقامه مستحب فيكون

ص: ٣٩١

١- (١) وسائل الشيعه ٦ : ٣٦٩، الباب ١٥ من أبواب السجود، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨ : ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦ : ٣٦٩، الباب ١٥ من أبواب السجود، الحديث ٤.

فلو شك في الركوع أو الانتصاب منه بعد الهوى للسجود لم يلتفت، نعم لو شك في السجود وهو آخذ في القيام وجب عليه العود، وفي إلحاق التشهد به في ذلك وجه إلا أن الأقوى خلافه، فلو شك فيه بعد الأخذ في القيام لم يلتفت، والفارق النص الدال على العود في السجود فيقتصر على موردته ويعمل بالقاعده في غيره [١].

الشرح:

الشك في الأذان بعد الدخول في الإقامه من الشك في المستحب بعد الدخول بالمستحب الثاني.

وبالجملة، لا يبعد التعميم إلى الجزء المستحب للاعتماد على أن المشرعه لا يعرف غالبهم تمييز الأجزاء الواجبه عن غيرها.

[١] ظاهر كلامه أنه التزم بجريان قاعده التجاوز عند الشك في شئ من أفعال الصلاه بالدخول في مقدمه الإتيان بالجزء الآخر، واستثنى من ذلك الشك في السجود عند الأخذ بالقيام فإنه لا تجرى قاعده التجاوز في السجود إلا عند الشك فيه بعد القيام، والتزم أن هذا الحكم خلاف قاعده التجاوز حيث مقتضى اعتبارها كفايه الدخول في مقدمه الجزء الآخر؛ ولذا لو شك في التشهد عند الأخذ بالقيام لا يلتفت؛ لأن المقتضى في الاعتناء في الشك في السجود هو النص الوارد فيه ويؤخذ في الشك في السجود بعد القيام بالنص فيه ويؤخذ في التشهد بالقاعده التي مقتضاها كفايه الدخول في مقدمه الغير في جريانها.

أقول: إذا كان الدخول في مقدمه الغير موجباً لانقضاء محل المشكوك كما إذا شك بعد الخروج من حد الركوع إلى النزول إلى السجود في الانتصاب من الركوع، فما ذكره قدس سره صحيح حيث تجرى قاعده التجاوز في الانتصاب من الركوع فلا تجب سجد السهو لو قيل بوجوبه بترك الانتصاب من الركوع، وأما إذا لم يوجب الدخول في مقدمه الجزء الآخر تجاوز محل المشكوك من لزوم زياده الركن ونحو ذلك فاللازم الرجوع لإحراز الامثال، والله العالم.

(مسأله ١١): الأقوى جريان الحكم المذكور فى غير صلاه المختار[١] فمن كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شك فى أنه هل سجد أم لا، وهو فى حال الجلوس الذى هو بدل عن القيام؟ لم يلتفت، وكذا إذا شك فى التشهد، نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذى هو بدل عن القيام أو جلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك لعدم إحراز الدخول فى الغير حينئذ.

الشرح:

[١] ذكر قدس سره كما أنه تجرى قاعده التجاوز عند الشك فى الإتيان بأجزاء الصلاه فيما كانت صلاه المكلف الصلاه الاختياريه كذلك تجرى القاعده فيما كانت صلاته اضطراريه، وإذا كان فرض المكلف أن يصلّى صلاته جلوساً وقد شك فى أنه جلس بعد السجود وأنه فى حال الجلوس الذى بدل عن القيام أو أنه للجلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك لعدم إحرازه الدخول فى الغير بخلاف ما إذا أحرز أن جلوسه كان بنيه بدل القيام حيث يبنى على الإتيان بالسجدتين والتشهد.

وقد يقال: إذا كان الجلوس بدلاً عن القيام فإنما يكون الواجب من القيام حال القراءة والشروع فى التسيّحات، وإذا يوجد المكلف نفسه مشغولاً بالقراءة أو الشروع فى التسيّحات يتحقّق التجاوز من السجدتين والتشهد، وإذا رأى نفسه مشغولاً بالشروع فى القراءة وشك فى أنه سجد السجده الثانيه أو أتى بالتشهد يبنى على الإتيان بها.

وبالجملة، الجلوس قبل الشروع بالقراءة والتسيّح لا يكون بدلاً عن القيام.

لا يقال: فما معنى أن الجلوس فيما ذكر بدل عن القيام.

فإنه يقال: معناه أنه إذا لم يتمكن المكلف من القيام لا تنزل وظيفته الصلاتيه إلى الاضطجاع أو الاستلقاء، بل إلى الجلوس، وربما يتمسك فى اعتبار الدخول فى غير المشكوك بلا فرق بين الصلاه الاختياريه والاضطراريه بمثل صحيحه

الشرح:

إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام _ فى حديث _ قال: «إن شك فى الركوع بعد ما سجد فليمض، وإن شك فى السجود بعد ما قام فليمض، كل شىء شك فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه»^(١). فإن هذا العموم فى ذيل الحديث يعم الصلاة الاختيارية والاضطرارية، وإن الحكم فى المشكوك بالصحة إنما هو فى صورته التجاوز عنه والدخول فى غيره، وكذلك العموم فى ذيل صحيحه زراره من قول أبي عبد الله عليه السلام «يا زراره: إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره فشكك ليس بشىء»^(٢).

وما ذكر الماتن: من أن من وظيفته الصلاة جلوساً لو علم أنه فى حال الجلوس الذى بدل عن القيام لم يلتفت، فالظاهر أنه لا معنى محصل، فإنه إن شك أنه سجد سجده أو سجدتين كيف يعلم أنه فى حال الجلوس بعد السجدين ولولم يعلم لم يكن له شك فى السجده حال الجلوس الذى هو بدل عن القيام، فإن بدليته عن القيام يتوقف على كونه بعد السجدين وهو مشكوك على الفرض.

وقد تحصل: أنه لو كان فى جلوسه مشغولاً بالقراءة أو التشهد ثم شك فى أنه بقى عليه سجده أو سجد سجدتين يكون المورد من موارد قاعده التجاوز بمقتضى العموم الوارد فى صحيحه زراره^(٣) وصحيحه إسماعيل بن جابر الجعفى^(٤) المتقدمتين.

ص: ٣٩٤

١- (١) وسائل الشيعة ٦ : ٣٦٩، الباب ١٥ من أبواب السجود، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨ : ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٦ : ٣٦٩، الباب ١٥ من أبواب السجود، الحديث ٤.

(مسألة ١٢): لو شك في صحه ما أتى به وفساده لا- في أصل الإتيان فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال [١] في عدم الالتفات، وإن كان قبله فالأقوى عدم الالتفات أيضاً، وإن كان الأحوط الإتمام والاستئناف إن كان من الأفعال، والتدارك إن كان من القراء أو الأذكار ما عدا تكبيره الاحرام.

الشرح:

بقى في المقام أمر: وهو أنه لا- يعتبر في جريان قاعده التجاوز إلا مضي محل المشكوك والدخول في الجزء الآخر قرينه على مضي المحل، وعلى ذلك فلو شك المصلي في الجزء الأخير من العمل، كما إذا شك في أنه قرأ السّلام الواجب في آخر الركعه الأخير أم لا، فإن كان منحرفاً عن القبله بنى على أنه قرأ السّلام ولا تجب سجدتا السهو عليه بناء على وجوبها، وإن لم يكن منحرفاً فعليه الإتيان بالسّلام الواجب لإحراز سقوط التكليف الضمني بها، ولو أحدث وعلم بعده بعدم الإتيان بالسّلام الواجب مقتضى حديث: «لا تعاد» (١) أن عدم الإتيان بالسّلام سهواً لا يفسد الصلاه فإنّ السلام ليس من الأجزاء الركنيه للصلاه فيكون الحدث خارجاً عن الصلاه، ويأتي الكلام في ذلك في المسألة الرابعه عشره.

الشك في صحه المأتى به

[١] ذكر قدس سره: أنه لو كان شك المكلف في صحه ما أتى به من العمل لا في أصل العمل، فإن كان شكّه بعد الدخول في الغير فلا مجال في أنه لا يعتنى بشكه بل يبنى على صحه عمله الذى طرأ عليه الشك فيه، وإن كان طرأ الشك فيه قبل الدخول في عمل الغير يبنى أيضاً على الصحه ولكن الاحتياط في هذه الصوره إتمام العمل، فإن كان شكّه في أفعال ما كان يأتي من العمل يستأنف العمل بإعاده تكبيره الإحرام، وإن

ص: ٣٩٥

الشرح:

كان شكّه في أذكار الصلاه وقراءتها يتدارك القراءه والأذكار ماعدا تكبيره الإحرام.

أقول: قد تقدّم يمكن تدارك تكبيره الإحرام أيضاً كالقراءه وسائر الأذكار بأن يكبر بقصد الأعمّ من تكبيره الإحرام وتكبيره المستحب بقصد الذكر، ويأتى من بعدها بالقراءه والأذكار، ثم يأتى بسائر الأفعال التى لا يشكّ فيها.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ فى البين قاعدتين: إحداهما: قاعده التجاوز المستفاده من صحيحه زراره (١) وصحيحه إسماعيل بن جابر (٢) المتقدمتين، والثانيه: قاعده الفراغ وأنها تجرى فى عمل فرغ عنه وشكّ فى صحته، سواء كان ذلك العمل كلّ العمل أو كان المشكوك صحته جزء العمل بعد الفراغ من ذلك الجزء، والتجاوز بمعنى مضى محلّ العمل والدخول فى غيره معتبر فى جريان قاعده التجاوز، وأمّا جريان قاعده الفراغ فيتوقّف على فرض وجود العمل وتحقّقه الذى يشكّ فى صحته وفساده فيستفاد اعتبارها من موثقه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: «كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فأَمْضِهِ كما هو» (٣). ويؤيّدُها روايات وارده فى عدم الاعتناء بالشكّ فى الصلاه التى فرغ منها وبالشكّ فى الوضوء الذى فرغ منها وبالشكّ فى شىء من الوضوء فيما إذا دخل فى غير الوضوء وهى موثقه عبدالله بن أبى يعفور (٤).

ص: ٣٩٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦: ٣٦٩، الباب ١٥ من أبواب السجود، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٤٦٩، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

(مسأله ۱۳): إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتياً [١] به فإن كان ركناً بطلت الصلاة وإلا فلا، نعم يجب عليه سجدة السهو للزيادة. وإذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الإتيان به فإن كان محل تدارك المنسى باقياً بأن لم يدخل في ركن بعده تداركه، وإلا فإن كان ركناً بطلت الصلاة، وإلا فلا، ويجب عليه سجدة السهو للنقيصة.

الشرح:

انكشاف الإتيان بما أتى به مشكوكاً

[١] كما إذا كان قائماً وشك في أن قيامه بعد ركوعه أو بعد قراءته فركع ثم تبين بعد ذلك أنه كان راکعاً قبل قيامه فيحكم بطلان صلاته لزيادته الركوع، وأما إذا لم يكن الزائد ركناً كما إذا شك في أنه سجد سجدين أو سجده واحده قبل أن يتشهد أو يقوم وسجد سجده أخرى ثم تذكر أنه كان ساجداً سجدين والسجده المأتى بها صارت زائده فلا يحكم بطلان الصلاة، حيث إن زيادته سجده واحده سهواً غير مبطل للصلاة ولكن عليه أن يسجد بعد الصلاة سجدة السهو عند الماتن للزيادة السهو، ويأتي الكلام في بحث موجبات سجدة السهو.

وإذا فرض أنه شك في فعل بعد الدخول في غيره وبنى أنه قد أتى به ثم تبين أنه لم يكن آتياً به فإن كان محل تداركه باقياً، كما إذا لم يدخل بركن بعده تداركه. وإن لم يكن محل تداركه باقياً بأن دخل في ركن بعده وكان ذلك ركناً بطلت صلاته، كما إذا شك بعد القيام أنه سجد سجدين قبل القيام أم لا فبنى على الإتيان بهما قبل القيام ثم تذكر بعد الدخول في الركوع بعدم الإتيان قبل القيام بسجدين.

(مسأله ١٤): إذا شك في التسليم فإن كان بعد الدخول في صلاه أخرى أو في التعقيب، أو بعد الإتيان بالمنافيات لم يلتفت، وإن كان قبل ذلك أتى به [١].

الشرح:

الشك في التسليم

[١] ذكر قدس سره: أنه إذا كان شكه في الجزء الأخير من الصلاه يعني التسليم بأن شك في أنه سلم أو لم يسلم. فإن كان عند الشك داخلاً في صلاه أخرى أو في التعقيب أو بعد ارتكاب شيء من المنافيات التي تبطل الصلاه ارتكبه عمداً أو سهواً لم يعتن بشكه — أي بنى على التسليم —. وإن كان شكه قبل ارتكاب شيء من ذلك أتى بالتسليم، حيث إن شكه قبل تجاوز محل التسليم بخلاف الصور الثلاث التي ذكرها فإن الشك فيها بعد تجاوز المحل.

أقول: ما ذكره من أنه لا يلتفت إلى شكه إذا حدث بعد الإتيان بالمنافيات كالحدث والاستدبار صحيح، حيث إن عدم الالتفات مقتضى إطلاق حديث: «لا تعاد» (١) في ناحيه المستثنى منه للحديث، حيث إن السلام الواجب في الصلاه ليس من الأركان. والمناقشه في ذلك بأنّ المعتبر في جريان قاعده التجاوز دخول المصلي في الجزء المترتب على المشكوك، وفي الجزء الأخير من الصلاه لا. يتحقق هذا الشرط، لا. يمكن المساعدة عليه، فإنّ مع الجزء المترتب على المشكوك لا. يتحقق التجاوز عن المشكوك إلاّ بالدخول فيه، بخلاف الجزء الأخير فإنه لو فرض عدم سقوط الجزء الأخير عن الاعتبار في الفرض لزم إعادته الصلاه وحديث «لا تعاد» ينفي إعادتها.

وبهذا يظهر الحال فيما إذا شك في التسليم بعد الدخول في الصلاه الأخرى،

ص: ٣٩٨

(مسأله ١٥): إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا فإن كان بهيئته المصلى جماعه من الإنصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلتفت [١] على الأقوى، وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده.

الشرح:

فإن مع صحه الصلاه الأخرى، سواء كانت مترتبة على الصلاه المأتى بها أم لا، يتجاوز محل التسليم من الصلاه السابقة. ولو أُريد تدارك التسليم لزم إعاده الصلاه السابقه والصلاه التى شرعها.

وأما إذا كان الشك فى التسليم بعد الدخول فى التعقيب فلا بد من الرجوع والإتيان بالتسليم. وما ذكرنا سابقاً من جريان قاعده التجاوز فى الدخول فى الأجزاء المستحبه للصلاه لا يجرى فى ذلك؛ لأنّ التعقيب خارج عن الصلاه عند المشرعه.

الشك فى تكبيره الإحرام

[١] ظاهر الماتن قدس سره أنه جعل شك من يكون على صورته المأموم فى أنه كبر لصلاه الجماعه أم لا من موارد قاعده التجاوز، حيث إنّ كونه بصوره المأموم من انصاته لقراءه الإمام وجعل يديه على فخذيه ونحو ذلك مترتب على وروده فى الجماعه بتكبيره الإحرام ومع شكّه فى أنه كبر للجماعه أم لا- فى حال كونه بصوره المأموم من تجاوز محلّ تكبيره الإحرام والدخول فى غيرها فيبنى على الإتيان بالتكبيره. وذكر بعض الفحول أنه بناء على وجوب الإنصات على المأموم لقراءه الإمام فى الصلاه الجهرية كما هو مقتضى بعض الروايات المعتبره (١).

أقول: قد ذكرنا جريان السيره المشرعه على عدم الإنصات والروايات المشار إليها محموله على الاستحباب المؤكّد بعد فرض استحباب الإنصات لقراءه القرآن

ص: ٣٩٩

(مسأله ١٦): إذا شك وهو في فعل في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمة [١] أم لا؟ لم يلتفت، وكذا لو شك في أنه سها أم لا؟ وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في أنه سها عنه أو لا، نعم لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح.

الشرح:

مطلقاً، وعلى الأحوط عليه عند الشك بالإتيان بالتكبيره بقصد الأعم من تكبيره الإحرام والذكر المطلق فلا يحتاج إلى الإتمام ثم إعادته الصلاة بالاحتياط المستحب كما هو ظاهر الماتن أضف إلى ذلك أنّ الدخول في الجماعة مستحب لا واجب وفي جريان قاعده التجاوز في المستحبات تأمل عند كثير من الأصحاب، والله العالم.

الشك في أنه شك في الأفعال السابقة أولاً

[١] المراد شكه حال كونه مشغولاً بالإتيان بفعل من أفعال الصلاة هل شك في بعض الأفعال المتقدمة من صلاته أم لا؟ فلا يلتفت ويبنى على الإتيان بتلك الأفعال في محالها لقاعده التجاوز من تلك الأفعال، فإنّ الشك الفعلي في تلك الأفعال شك فيها بعد تجاوز المحلّ.

ولو كان الشك السابق موجباً للتدارك، كما إذا شك في الإتيان بالسجده الثانيه حال الأخذ بالقيام إلى الركعه اللاحقه، فهل حصل هذا الشك أو هل تدارك السجده على تقدير حصول الشك فيبنى على عدم حصول هذا الشك، وعلى تقدير حصوله يبنى على تداركه والعمل بوظيفته لأنّه لا فرق في العمل بالوظيفه الواقعيه عند الشك فيها أو بالوظيفه الظاهريه، فإنّ الشك بالوظيفه الظاهريه، مع فرض تجاوز محلّه بالشك فيها فعلاً تجرى فيها قاعده التجاوز.

ومما ذكرنا يظهر ما إذا احتمل السهو في الأفعال المتقدمه لصلاته بأن

الشرح:

لم يتدارك المشكوك وهو في محلّه قبل أن يتجاوز فإنه لا يلتفت إلى هذا الاحتمال لأصالة عدم السهو في أفعال صلاته ولأصالة عدم السهو في العمل بوظيفته فيها.

نعم، لو كان لما احتمل تركه سهواً موضع تداركه باقياً فعلاً، كما إذا ترك سجده من الركعة التي بيده وقام إلى الركعة اللاحقة وذكرها قبل الركوع، فعليه أن يرجع ويتدارك السجده أو نهض إلى القيام وشك في الإتيان بالسجده الأخيره حيث كان عليه أن يرجع ويسجد سجده فنسى أن يرجع فقام إلى الركعة اللاحقه وذكر شكه فعليه أن يرجع من قيامه ما لم يركع، والحمد لله رب العالمين.

(مسأله ١): الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانيه [١]

أحدها: الشك في الصلاه الثنائيه كالصبح وصلاه السفر.

الثاني: الشك في الثلاثيه كالمغرب.

الثالث: الشك بين الواحده والأزيد.

الشرح:

فصل

في الشك في الركعات

الشكوك المبطله للصلاه

[١] لا يخفى أنه ليس المراد أنّ مجرد حدوث الشك في هذه الموارد يوجب بطلان الصلاه، بل المبطل للصلاه استقرار الشك والمضى فيها مع الشك: ولو تروى وحصل اليقين بما صلىّ تصحّ صلاته، كما نتعرض لذلك في المباحث الآتيه. فالمضى في الصلاه مع الشك مبطل لها.

وكون الشك في الثنائيه مبطل هو المشهور بين أصحابنا قديماً وحديثاً، سواء كان الشك فيها بين الركعه الواحده أو الاثنتين أو غيرهما، ويدل على ذلك روايات معتبره منها موثقه سماعه، قال: سألته عن السهو في صلاه الغداه؟ قال: «إذا لم تدّر واحدّه صليت أم ثنتين فأعد الصلاه من أولها، والجمعه أيضاً إذا سهأ فيها الإمام فعليه

الشرح:

أن يعيد الصلاة، لأنها ركعتان، والمغرب إذا سها فيها فلم يدر كم ركعه صَلَّى فعليه أن يعيد الصلاة»^(١). فإن تعليل وجوب الإعادة في صلاة الجمعة بكونها ركعتين مقتضاه أن الشك في الثائيه مطلقاً موجب للإعادة، وإن كانت الثائيه صلاة الطواف والعيدين والآيات.

نعم، ربما يقال: لا إطلاق للموثقه بالإضافه إلى صور الشك، بل مدلولها إعادته الصلاة إذا شك في الأولى والثانيه من كل ثائيه.

نعم، يمكن أن يجاب لم يحصر الإمام عليه السلام في بطلان الجمعة ولزوم إعادتها بما إذا كان سهو الإمام وشكه في الركعه الأولى أو الثانيه، وكذا في فرض السهو في المغرب، وفرض الشك في الركعتين في صلاة الفجر، لكون الغالب في الشك في الثائيه يكون في الركعتين، لا لأن الشك إذا كان بين الاثنتين والثلاث مثلاً لا يجرى عليه حكم البطلان.

ويمكن أيضاً استظهار الإطلاق من صحيحه حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا شككت في المغرب فأعد، وإذا شككت في الفجر فأعد»^(٢).

فإن الإطلاق في الفجر لا يقتيد بما ورد في موثقه سماعه قال: سألته عن السهو في صلاة الغداة فقال: «إذا لم تدر واحده صليت أم ثنتين فأعد الصلاة من أولها»^(٣). فإن التقيد بالواحدة أو ثنتين من الشك الغالب في مثل صلاة الغداة، ولا يحتمل

ص: ٤٠٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ١٩٥، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٨.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) مَرَّ آنفاً.

الشرح:

اختصاص البطلان به.

وفى موثقه عمار الساباطى، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: رجل شك فى المغرب فلم يدر، ركعتين صلى أم ثلاثه؟ قال: «يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه. ثم قال: هذا والله مما لا يقضى أبداً»^(١).

ولعمّار موثقه أخرى قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل لم يدر، صلى الفجر ركعتين أو ركعه؟ قال: يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلّى ركعه، فإن كان قد صلى ركعتين كانت هذه تطوعاً، وإن كان صلى ركعه كانت هذه تمام الصلاة، قلت: فصلّى المغرب فلم يدر، ثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلّى ركعه، فإن كان صلى ثلاثاً كانت هذه تطوعاً، وإن كان صلى ثنتين كانت هذه تمام الصلاة، وهذا والله مما لا يقضى أبداً»^(٢).

الحديث مما لا قائل بمضمونه من الأصحاب، بل ما فى ذيله ما يسقطه عن الاعتبار.

وبالجملة، ظاهر الحديث البناء على الأقل كما عليه العامه، وتدارك النقص المحتمل بركعه منفصله خلاف ما ورد فى أحاديثنا كصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلّى ولا يدرى، واحده صلى أم ثنتين؟ قال: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، وفى الجمعة وفى المغرب وفى الصلاة فى السفر»^(٣).

ص: ٤٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ١٩٦، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ١١.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ١٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٢.

الشرح:

وصحيحته الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن السهو في المغرب؟ قال: «يعيد حتى يحفظ، إنها ليست مثل الشفع»^(١). وظاهر قوله عليه السلام: «أنها ليست مثل الشفع» ان ركعتين من المغرب لا يصلى منفصلاً مثل صلاة الشفع، إلى غير ذلك.

وقد ظهر الحال في صحيحه عبدالله بن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يدري، أركعتين صلى أم واحده؟ قال: «يتم بركعه»^(٢). وربما ينسب القول بذلك إلى الصدوق قدس سره وأنكر النسبه إليه^(٣).

وقد يقال: إن الصدوق قدس سره التزم بالتخير في الشك في الصلاة الثنائية بين الإعادة للأخبار الدالة عليها وبين البناء على الأقل كما هو مقتضى الأخبار^(٤) المروية في الباب الأول من أبواب الخلل وهي حديث ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤. ولكن لا يخفى أن التعليل الوارد في موثقه سماعه في لزوم الإعادة لأنها ركعتان يأبى عن الجمع المزبور.

وكيف كان، ظاهر الحديث لزوم البناء على الأقل كما تقدّم، ولا يمكن العمل به في مقابل الأخبار المتقدمة الصريحة في بطلان الصلاة الثنائية بالشك فيها.

ومما ذكرنا يظهر أن المنسوب إلى والد الصدوق^(٥): أنه إذا شك في صلاة المغرب أعاد في المرّة الأولى وإن شك بعد ذلك يبنى على الأقل ويأتى بصلاة

ص: ٤٠٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ١٩٤؛ الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ١٩٢، الباب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٢٢.

٣- (٤) وسائل الشيعة ٨: ١٩٢ و ١٩٣.

الشرح:

الاحتياط ليس لذلك مستند وإن استند إلى فقه الرضا (١)، وقد تعرضنا غير مرّة إلى أنّ فقه الرضا لا يصلح للاعتماد عليه خصوصاً مع مخالفته للأخبار الصحيحة المعمول بها عند الأصحاب قديماً وحديثاً كما نتعرض لها.

وأما بطلان الصلاة فيما إذا شك بين الواحد والأزيد فلا خلاف فيه بين أصحابنا فيما نعلم، ويشهد لذلك غير واحد من الروايات كما تشهد صحيحه صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إن كنت لا تدري كم صلّيت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة» (٢). فإن هذه تعمّ ما إذا شك بين الواحد والأزيد بلا تأمل فيما كان استقرار الشك. وصحيحه الفضل بن عبد الملك قال: قال لي: «إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك» (٣). وصحيحه ابن مسكان عن عنبسه بن مصعب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «إذا شككت في الركعتين الأولتين فأعد» (٤).

وموثقه سماعه قال: قال: «إذا سها الرجل في الركعتين الأولتين من الظهر والعصر فلم يدرِ واحده صلّى أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلاة» (٥). وفي صحيحه عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: «إذا شككت فلم تدري أفي ثلاث أنت أم اثنتين أم في واحده أم في أربع فأعد ولا تمض على الشك» (٦).

ص: ٤٠٧

١- (١) فقه الرضا عليه السلام: ١١٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٥ _ ٢٢٦، الباب ١٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ١٩٠، الباب الأول من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١٣.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ١٤.

٥- (٥) المصدر السابق: ١٩١، الحديث ١٧.

٦- (٦) المصدر السابق: ٢٢٦، الباب ١٥، الحديث ٢.

الشرح:

وفى صحيحه زراره بن أعين قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «كان الذى فرض الله تعالى على العباد عشر ركعات وفيهنّ القراءة وليس فيهنّ وهم _ يعنى سهواً _ فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله سبعاً وفيهنّ الوهم وليس فيهنّ قراءة، فمن شك فى الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك فى الأخيرتين عمل بالوهم»^(١).

ولا يخفى أنّ المذكور فى موثقه سماعه: «إذا سها الرجل فى الركعتين الأولتين من الظهر والعصر». المراد بالسهو الشك كما هو ظاهر تفسيره عليه السلام «فلم يدرِ واحده صليّ أم ثنتين» ولا مجال لاحتمال كون المراد نسيان بعض أفعال الصلاة فى الركعتين الأولتين ونظيره الالتزام بأن إكمال الركعتين تكون بإتمام الركوع لأن الركعة واحده الركوع كما ينسب ذلك إلى المحقق فى المسائل البغدادية^(٢) ويستند بما ورد فى صلاة الآيات أنها عشر ركعات^(٣) فإنّ هذا لا يمكن الالتزام به فإن السجدين فى روايات الشكوك فى الركعات ونحوها داخله فى معنى الركعة كما تقدّم.

وبالجملة، فى مقابل الروايات الصحيحة الدالة على بطلان الصلاة مع الشك فى الواحد والأزيد روايات تدل على البناء على الأقل ولا مجال لمعارضتها مع النصوص الصحيحة لإمكان دعوى كونها فى السنه القطعية ولا أقل من حملها _ الدالة على البناء على الأقل _ على التقية، خصوصاً لما ورد فيها من التعبير المناسب لها وفى صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدرى، كم

ص: ٤٠٨

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ١٨٧ _ ١٨٨، الباب الأول من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث الأول.

٢- (٢) نقله السيد الحكيم قدس سره فى مستمسكه ٧: ٤٤٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٤٩٢ _ ٤٩٣، الباب ٧ من أبواب صلاة الكسوف والآيات، الحديث ١ و ٢ وغيرهما.

الرابع: الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين [١].

الشرح:

صلى واحده أو اثنتين أم ثلاثاً؟ قال: «يبنى على الجزم ويسجد سجدة السهو» (١). وظاهرها البناء على الأقل وهو الركعة الواحدة ويتم ويسجد سجدة السهو، وهذا يوافق مسلک العامة فتحمل على التقيه ونحوها غيرها.

[١] إذا فرض الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين فالصلاه محكومہ بالبطلان، لما ورد في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان الذي فرض الله تعالى على العباد عشر ركعات وفيهنّ القراءة وليس فيهنّ وهم — يعني سهواً — فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله سبعاً وفيهنّ الوهم وليس فيهنّ قراءة، فمن شك في الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم» (٢).

والمراد من الركعة في هذه الصحيحه بقريته ما ذكر في الصحيحه وفيهنّ القراءة الركعة التامه لا الركوع مع أن ظاهر الركعة في روايات الشكوك في الركعات كما تقدّم الركعة التامه، ومقتضى قوله عليه السلام: «وفيهنّ القراءة وليس فيهنّ وهم» وقوله: «ومن شك في الأولتين أعاد» بطلان الصلاه إذا شك في الأولتين قبل إكمال السجدين. وفي مصححه الوشاء قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: «الإعاده في الركعتين الأولتين، والسهو في الركعتين الأخيرتين» (٣). وفي صحيحه الفضل بن عبد الملك قال: قال لي: «إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك» (٤). وصحيحه أبي بصير عن

ص: ٤٠٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٧، الباب ١٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ١٨٧ — ١٨٨، الباب الأول من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ١٩٠، الباب الأول من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ١٠.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ١٣.

الشرح:

أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا سهوت في الأولتين فأعدهما حتى تثبتهما»^(١). إلى غير ذلك.

ثم يقع الكلام في ما يكون الشك بعد إكمال السجدين، فالمنسوب إلى المشهور^(٢) هو أن يكون الشك بعد رفع الرأس من السجده الثانيه بأن لا يكون فيما قبل رفع الرأس شك وإلا صدق الشك في الأولتين، ويستند إلى صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام _ في حديث _ قال: قلت له: رجل لم يدرك اثنتين صلى أم ثلاثاً، فقال: «إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثه مضى في الثالثه ثم صلى الأخرى ولا شيء عليه ويسلم»^(٣).

ووجه الدلاله أن قوله عليه السلام: «إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثه» يعنى لم يكن له شك قبل رفع الرأس من السجده الثانيه من الركعه الثانيه حيث يمكن أن تكون الوظيفه بعد هذا الرفع قراءه التشهد.

والظاهر أنه لم يعهد من الأصحاب من يلتزم بحدوث الشك بعد قراءه التشهد.

فالمراد من المضى في الثالثه البناء على الثالثه. والمراد بقوله: «ثم صلى الأخرى» ركعه الاحتياط بعد إتمام الصلاه الرباعيه بالبناء على الثالثه.

وبالجمله، ظاهر الصحيحه وهو اعتبار حدوث الشك بعد الدخول في الثالثه لا يمكن الالتزام به ولم يعهد من الأصحاب.

والمعتبر عند أكثر الأصحاب من متأخرى المتأخرين المراد من إكمال

ص: ٤١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ١٩١، الباب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ١٥.

٢- (٢) نسبه السيد الخوئي قدس سره في شرح العروه ١٨: ١٦٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢١٤، الباب ٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ١.

الشرح:

السجدتين الفراغ من الذكر الواجب في السجده الثانيه وإن بقى بعد في حال السجود ولو مشغولاً بالذكر المستحب، فإنه إذا حصل الشك في هذا الحال بين الاثنتين والثلاثه يصدق حصول الشك قبل رفع الرأس من السجده الثانيه إلا أن الركعه الثانيه غير متعلق للشك، وكذا الشك بين الثلاثه والأربع حيث لا يتعلق شك المكلف في الأقل والأكثر بنفس الأقل، بل الأقل يكون متيقناً ويكون متعلق الشك هو الزائد، فلاحظ الشك بين السجده والسجدتين ونحوهما يكون الأقل متيقناً في الشك في الأجزاء.

والحاصل: حصول الشك في السجده الثانيه من الركعه الثانيه لا يلزم كون الركعه الثانيه متعلق الشك مع فرض حصول الشك بعد الفراغ من الذكر الواجب.

[١] إذا فرض الشك قبل إكمال السجدتين على ما بينا الشك قبل إكمال السجدتين يحكم ببطالان الصلاه لأن الإتيان بالركعتين مشكوك. وأما إذا كان الشك بعد إكمال الركعتين فالمنسوب إلى المشهور البطلان (١).

ويستدل على ذلك بعدم إمكان الاحتياط لدوران الأمر بين الزيادة والنقيصه فإن البناء على الخمس أو الأكثر غير ممكن، والبناء على الأقل يعنى الأربع غير مفروض في الشك.

ويستدل أيضاً بخروج الفرض عن الأخبار الوارده في فروض الشك الصحيح والأخبار الوارده بالبناء على الأكثر كموثقه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال له: «يا عمار، أجمع لك السهو كله في كلمتين، متى ما شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت

ص: ٤١١

الشرح:

فأتم ما ظننت أنك قد نقصت» (١). وما في ذيلها من البناء على الأكثر قرينه على أن المفروض في الشك الصحيح كون البناء على الأكثر ممكناً.

والظاهر أن هذا هو المراد مما ورد في موثقته الأخرى قال: قال لى أبو الحسن الأول عليه السلام: إذا شككت فابن على اليقين قال: قلت: هذا أصل؟ قال: نعم» (٢) بأن يكون المراد باليقين القاعدة المستفادة من موثقته الأولى، ونحوها من البناء على الأكثر والإتيان بالنقص المحتمل منفصلاً بعنوان صلاة الاحتياط.

وإن قيل: إذا كان الشك المفروض بعد إكمال السجدين يمكن البناء على تلك الركعتين بالاستصحاب الجارى في ناحيه عدم الإتيان بالزائد المشكوك، ويتشهد في جلوسها ثم يأتى بالركعتين الأخيرتين.

ودعوى أن الاستصحاب لا يثبت كون المأتى به من الصلاة الركعتين الأولتين، لا يمكن المساعدة عليها؛ لأن كون المأتى به ركعتين، معناه عدم لحوق الزائد من الركعة الأخرى إليهما، وعدم لحوق ذلك مجرى الاستصحاب لإحراز حاله السابقه فى ذلك.

ودعوى أن اللازم إحراز اتصاف ما صلى بالثانية لا يمكن المساعدة عليها، بل اللازم إحراز عدم ضمّ الزائد على الركعتين، وعدم ضمّ الزائد مسبق بحاله السابقه فيستصحب. فيلزم الإتيان بالبقية من الصلاة، ويؤيد ذلك بروايه حمزه بن حمران عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ما أعاد الصلاة فقيه قطّ يحتال لها ويدبرها حتى لا يعيدها» (٣).

ص: ٤١٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢١٢، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ١.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢١٢، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٤٧، الباب ٢٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ١.

الشرح:

ولكن الأخذ بالاستصحاب في موارد الشك في ركعات الصلاه غير معهود من الأصحاب، بل الظاهر من الأخبار الواردة في الشكوك أنّ المصلي إذا شك في ركعاتها يبنى على الأكثر ويتدارك احتمال نقصها بصلاه الاحتياط، وورد في صحيحه زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس، وسماهما رسول الله صلى الله عليه وآله: المرغمتين»^(١). وظهرها أنه إذا شك حال القيام أنه في الركعه الرابعه أو الخامسه يجلس ويتشهد ويسجد سجدتين، وبرجوعه إلى الجلوس يرجع شكه إلى الثالثه أو الرابعه، فلا بد من أن يأتي بركه الاحتياط قياماً أو بركتين جلوساً قبل سجدتي السهو. وليس في هذه الصحيحه أى دلالة على العمل بالاستصحاب في الفرض المزبور بل الرجوع إلى الجلوس من احتيال الفقيه حتى لا يعيد صلاته.

وإذا لم يمكن مثل هذا الاحتيال كما هو المفروض في الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد يعمّه ما في صحيحه صفوان ونحوها عن أبي الحسن عليه السلام: «إن كنت لا تدري كم صلّيت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاه»^(٢). والمناقشه في شمول صحيحه صفوان للمفروض في المقام بأن ظاهر الصحيحه أن لا يكون المكلف عالماً بشيء مما أتى بها من الركعات غير صحيحه؛ لأنّ عدم العلم من المصلي بشيء من الركعات غير معقول؛ لأنّ الشك لا محاله دائر بين الأقل والأكثر فيكون الإتيان بالأقل معلوماً.

ص: ٤١٣

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٢٤، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٢.

٢- (٢) انظر المصدر السابق: ٢٢٥ _ ٢٢٧، الباب ١٥، الحديث ١، وما يليه.

الشرح:

ثم إنَّ في البين روايات ربما يظهر منها خلاف ما ذكرنا، فصحيحه زراره من الاحتياي كصحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا كنت لا تدري أربعاً صلّيت أم خمساً فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلّم بعدهما» (١). وصحيحه عبيدالله بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا لم تدري أربعاً صلّيت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلّم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة يتشهد فيهما تشهداً خفيفاً» (٢). فإن أمكن حملهما على الاحتياي المتقدم فهو، وإلا لا يمكن العمل بها في مقابل ما ذكر من الأصل وقاعده اليقين وما يستفاد من صحيحه صفوان وما بمعناها.

[١] يجرى في هذا الفرض ما تقدّم في الفرض الخامس من البناء على الأقل بمقتضى الاستصحاب وإتمامها أربعاً، ولكن قد تقدّم الاستصحاب وإن لم يكن في المقام من الأصل الميثب؛ لأن ركعات الصلاة مقيدة بعدم لحوق ركعه زائده — يعني الركعه الخامسة والسادسه — ويحرز ذلك بالبناء على الأقل وجريان الاستصحاب في عدم لحوق الزائده، إلا أنَّ المستفاد من الروايات الواردة في الشكوك الصحيحه وما هو مثل صحيحه صفوان عدم اعتبار الاستصحاب في الشك في ركعات الصلاة الوارده فيها لزوم البناء عند الشك بالأكثر، وفي المفروض لا — يمكن البناء على الأكثر. ومما ذكر يظهر الحال أيضاً في الفرض السابع يعني الشك بين الأربع والست أو الشك بالأزيد.

ص: ٤١٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٤، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٤.

السابع: الشك بين الأربع والست أو الأزيد.

الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدرك كم صلى [١]

الشرح:

[١] يذكر هذا العنوان _ أى الشك بين الركعات بحيث لا يدري كم صلى _ من الشكوك الموجهة لبطلان الصلاة في كلمات بعض الأصحاب والرسائل العملية، ولكن لا يتصور شك إلا أن يكون في المورد قدر متيقن في البين فيرجع الشك المفروض إلى أحد الشكوك المفروضة قبل ذلك، وقد ذكرنا ما يقتضى بطلان الصلاة فيها وفي صحيحه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: «إذا شككت فلم تدري أفي ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحدة أم في أربع فأعد ولا - تمض على الشك» (١). وفي صحيحه زراره وأبي بصير جميعاً قالوا: قلنا له: الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه؟ قال: «يعيد» (٢). وقد تقدم صحيحه صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة» (٣).

وأما مثل صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة أو اثنتين أم ثلاثاً؟ قال: «يبنى على الجزم ويسجد سجدتي السهو، ويتشهد تشهداً خفيفاً» (٤) فهي من الروايات المتقدمة الدالة على البناء على الأقل، وبيننا أنه لا يمكن الاعتماد عليها في مقابل الروايات الصحيحة المعمول بها عند أصحابنا الدالة على خلافها.

ص: ٤١٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٦، الباب ١٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢٢٥ _ ٢٢٦، الحديث ١.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٢٧، الحديث ٦.

أحدها: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين، فإنه يبنى على الثلاث [١] ويأتى بالرباعه ويتم صلاته ثم يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس.

الشرح:

الشكوك الصحيحه

[١] على المشهور على ما يذكر، وعن المرتضى فى المسائل الناصريه (١) البناء على الأقل، وينسب ذلك إلى الصدوق (٢) أيضاً. وفى النسبه تأمل على ما تقدّم. ويستدل على الحكم بموثقه عمار عن أبى عبدالله عليه السلام أنه قال له: «يا عمار، أجمع لك السهو كله فى كلمتين، متى ما شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت فأتمّ ما ظننت أنك نقصت» (٣).

نعم، يرفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى حصول الشك قبل إكمال السجدين، لما دلّ من الروايات على أن الشك فى الأولتين _ أى أصل وجودهما _ يوجب بطلان الصلاه. وما فى روايه العلا-المعبر عنها بالصحيحه فى بعض الكلمات قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: رجل صلّى ركعتين وشك فى الثالثه؟ قال: «يبنى على اليقين، فإذا فرغ تشهد، وقام قائماً فصلّى ركعه بفاتحه القرآن» (٤) غير ظاهر فى البناء على الأقل المتيقن على ما هو المنسوب إلى بعض الأصحاب بل ظاهره البناء على قاعده اليقين

ص: ٤١٦

١- (١) المسائل الناصريات: ٢٤٩، المسأله ١٠٢.

٢- (٢) قد يستفاد ممّا ورد فى من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥١، ذيل الحديث ١٠٢٤، وانظر شرح العروه للسيد الخوئى قدس سره : ١٨ : ١٧٨ و ١٤٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨ : ٢١٢، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨ : ٢١٥، الباب ٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٢.

والأحوط اختيار الركعة من قيام [١] وأحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة الشرح:

المستفاد من عده من الروايات من البناء على الأكثر وهو البناء على الثالثة وإتمامها ثم الإتيان بركعة صلاه الاحتياط كما يدل على ذلك ما في الحديث: «فإذا فرغ تشهد، وقام فصلّى ركعة بفاتحه الكتاب» حيث لو كان المراد من البناء على اليقين البناء على الأقل لم يتعين في الركعة التي يأتيها قراءه فاتحه الكتاب.

ويستدل على بطلان الصلاه بالشك بين الـثنتين والثلاثه إلّا إذا حصل الشك بعد الدخول في الثالثة حيث روى زراره عن أحدهما عليهما السلام _ في حديث _ قال: قلت له: رجل لم يدر اثنتين صلّى أم ثلاثاً، فقال: «إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلّى الأخرى ولا شيء عليه ويسلم» (١).

أقول: قد تقدّم أنّ المراد بالشك في الدخول في الثالثة أن لا تكون الركعة الثانية مورد الشك بأن يكون الشك بعد إكمال السجدين، وعلى ذلك فإن كان الشك حين الاشتغال بالدخول في الركعة الثالثة وبينى عليها ويتمّها بركعة رابعة بعدها وصلاتها محكومه بالصّحّه، ولا يحتاج إلى صلاه الاحتياط لعدم احتمال نقصه في صلاته، ولكن كون الروايه خارجة عن فرض الشكوك غير محتمل فلا بد أن يكون الشك بعد إكمال السجدين في أنه أكمل الركعتين أو الثالثة فيبنى على أنه أكمل الثالثة ويأتى بالركعة الرابعة ثم يتم صلاته ويأتى بركعة واحده قياماً أو ركعتين جالساً، والأحوط اختيار الركعة عن قيام، والأحوط منه الجمع بينهما.

[١] أقول: إجزاء الركعة من قيام ممّا لا مجال للتأمل فيه لو كان المراد مما ورد في الصحيحه الشك بعد إتمام السجدين أنها الركعة الثانية أو الثالثة لما ورد في

ص: ٤١٧

من قيام، وأحوط من ذلك استئناف الصلاة مع ذلك.

الشرح:

موثقه عمار من قوله عليه السلام: «يا عمار، أجمع لك السهو كله في كلمتين، متى ما شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلمت فأتّم ما ظننت أنك نقصت» (١). فإن المحتمل من النقص في الصلاة ركعه واحده فيؤتى بها بعد تسليم الصلاة. وأظهر من ذلك ما في موثقه الثانيه عن أبي عبدالله عليه السلام فقال: ألا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء؟ قلت: بلى، قال: إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت أنك كنت نقصت. الحديث (٢).

وأما أجزاء الركعتين في جلوس فقد روى كما يأتي جوازه عند الشك في الثالث والرابع، وبما أنّ الشك في كون الركعه ثانيه أو ثالثه بعد البناء على الثالثه وإتيان ركعه بعدها يرجع شكه السابق إلى الشك في كونه صلى ثلاثه ركعات أو أربع ركعات فيكون له أن يأتي الركعه المنفصله احتياطاً ركعه عن قيام أو ركعتين عن جلوس.

لا- يقال: لو كان الأمر كما ذكر من رجوع الشك بين الاثنتين والثلاث إلى الثلاث والأربع لكان الأولى في المقام أيضاً الإتيان بركعتي الاحتياط جلوساً مع أنه قد تقدّم الحكم بالإتيان بركعه قياماً.

فإنه يقال: لا- مانع من الالتزام بأولويه الركعه قياماً عند الشك في الاثنتين والثلاث، وأولويه إتيان ركعتين جلوساً عندما كان الشك بين الثلاث والأربع أصلياً، فالأظهر في الفرض الذي محلّ الكلام جواز الأمرين بلا حاجه إلى الجمع بينهما أو إعادته الصلاة كما حكى الالتزام به عن العماني (٣).

ص: ٤١٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١٢، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢١٣، الحديث ٣.

٣- (٣) حكاه عنه في المختلف ٢: ٣٨٤، المسألة ٢٧١.

ويتحقق إكمال السجدين بإتمام الذكر الواجب من السجده الثانيه على الأقوى [١] وإن كان الأحوط إذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الإعادة، وكذا في كل مورد يعتبر إكمال السجدين.

الثاني: الشك بين الثلاث والأربع في أى موضع كان، وحكمه كالأول [٢] إلا أن الأحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس، ومع الجمع تقديمهما على الركعه من قيام.

الشرح:

[١] وقد مرّ سابقاً بيانه، فلا حازه إلى إعادته الصلاة إذا كان الشك بعد إكمال السجدين ولم يرفع رأسه من السجده الثانيه لا إعادتها بعد العمل بما ذكرنا من وظيفه الشاك كما سماه الماتن احتياطاً مستحباً أو قبله كما قيل من بطلان الصلاة.

[٢] كما عليه المشهور والمنقول عن الصدوق وابن الجنيد التخيير بين البناء على الأقل بلا حازه إلى صلاة الاحتياط والبناء على الأكثر مع الاحتياط (١).

وكيف كان فمقتضى موثقتي عمّار المتقدمتين (٢) حيث إنّ المحتمل في الفرض أيضاً بعد البناء على الأكثر وإتمام الصلاة عليه نقص ركعه واحده في الواقع تجب الاحتياط بركعه واحده منفصله، ولكن في المقام صحيحه عبدالرحمن بن سيّابه وأبى العباس جميعاً عن أبى عبدالله عليه السلام _ ومدلولها بعد إتمام الصلاة بالبناء على الأكثر الإتيان بصلاة الاحتياط بركعتين جلوساً _ قال: «إذا لم تدرِ ثلاثاً صلّيت أو أربعاً _ إلى أن قال _ وإن اعتدل وهمك فانصرف وصلّ ركعتين وأنت جالس» (٣). وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: إنما السهو بين الثلاث والأربع وفي

ص: ٤١٩

١- (١) نقله العلامة في مختلف الشيعة ٢: ٣٨١ _ ٣٨٢.

٢- (٢) مرتا آنفاً.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢١٦، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث الأول.

الشرح:

الاثنين وفي الأربع بتلك المنزلة، ومن سها فلم يدرِ ثلاثاً صَلَّى أم أربعاً واعتدل شكّه قال: يقوم فيتم ثم يجلس فيتشهد ويسلم ويصلي ركعتين وأربع سجّات وهو جالس. الحديث (١). وصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام _ في حديث _ قال: «إن كنت لا تدري ثلاثاً صلّيت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صلّ ركعتين وأنت جالس تقرأ فيهما بأمر الكتاب» (٢).

ومقتضى الجمع بينها وبين موثقتي عمار كون تتميم النقص المحتمل في الشك بين الثلاث الأربع ولو يكون ركعه واحده إلا أنّ التتميم بركعتين جلوساً أولى من الإتيان بركعه قائماً، وإذا أراد الجمع بينهما _ كما ذكر الماتن _ فالأولى تقديم ركعتين جلوساً على الإتيان بركعه قائماً بخلاف ما إذا أراد الجمع عند الشك في الاثنين والثلاث حيث كان الأولى فيه تقديم ركعه واحده قياماً على الركعتين جلوساً.

وفي صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام _ في حديث _ قال: «إذا لم يدرِ في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث قام فأضاف إليها أخرى ولا شيء عليه، ولا ينقض اليقين بالشك، ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يخلط أحدهما بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيبنى عليه، ولا يعتدّ بالشك في حال من الحالات» (٣). ولا بد من أن يكون المراد بها في قوله: «قام فأضاف إليها أخرى» الإتيان بركعه واحده بعنوان صلاه الاحتياط بقرينه بظاهر فقرات السبع وما تقدّم من موثقتي عمار.

ص: ٤٢٠

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢١٧، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٤.

٢- (٢) نفس المصدر السابق: الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢١٦ _ ٢١٧، الحديث ٣.

الثالث: الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال [١] فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين عن قيام.

الشرح:

[١] قد ظهر ما تقدّم أنّ الشك في هذه الصورة يكون من الشكوك الصحيحة بحصول الشك بعد إكمال السجدين أو بعد رفع الرأس من السجدين فإنه يبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام. ويشهد لذلك صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا لم تدرك اثنتين صلّيت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء فتشهد وسلم ثم صل ركعتين وأربع سجعات، تقرأ فيهما بأم الكتاب ثم تشهد وتسلم، فإن كنت إنما صلّيت ركعتين كانتا هاتان تمام الأربع، وإن كنت صلّيت أربعاً كانتا هاتان نافله» (١) ونحوها صحيحه ابن أبي يعفور (٢) وزاره (٣) وغيرها (٤).

وينافيها صحيحه محمد بن مسلم التي رواها الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، قال: سألت عن الرجل لا يدري، صلّى ركعتين أم أربعاً؟ قال: «يعيد الصلاة» (٥) وذكر في الوسائل بعد نقلها: حملة الشيخ على صلاة المغرب أو الغداة، ويمكن حملة على الشك قبل إكمال السجدين (٦).

أقول: يتعين العمل بما تقدّم، وأشير إليها من الصحاح الدالة على العمل بصلاة

ص: ٢٢١

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١٩، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢١٩، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٣ و ٤.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٢١، الحديث ٦ و ٨ و ٩.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٦، الحديث ٧٤١، وعنه الوسائل ٨: ٢٢١، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٧.

٦- (٦) وسائل الشيعة ٨: ٢٢١، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ذيل الحديث ٧.

الرابع: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال [١] فإنه يبنى على الشرح:

الاحتياط، وما ورد في موثقتي عمار (١) المتقدمتين.

أقول: لا يمكن الجمع بين هذه الصحيحه والصحاح المتقدمه بالحمل على التخيير بأن يصلى الشاك فى الفرض بالعمل بأخبار صلاه الاحتياط أو ترك تلك الصلاه وإعادتها، وتلك الأخبار الداله على البناء على الأربع والإتيان بصلاه الاحتياط بعد التسليم صريحه فى فراغ الذمه بالعمل على ذلك خصوصاً بملاحظه موثقتي عمار.

وظاهر صحيحه محمد بن مسلم (١١) عدم صحه الصلاه بالشك المزبور وأنه يتعين إعادتها فلا يكون التخيير جمعاً عرفياً بينهما كما لا يخفى، وكذا لا يكون حمل الصحاح المتقدمه على أنّ الشك بعد إكمال السجدين. وحمل صحيحه محمد بن مسلم قبل إكمالهما جمعاً عرفياً حيث ورد التقييد بإحراز الركعتين فى صحيحه زراره (٢٢). وظاهر ما فى صحيحه محمد بن مسلم من قوله: «فى الرجل لا يدرى صلى ركعتين أم أربعاً» إحراز الرجل الركعتين، وإنما الشك فى أنه صلى أربعاً والمعارضه تامه ولكن المتعين العمل بأخبار صلاه الاحتياط للعلم بمطابقه مضمونها للواقع ولموثقتي عمار المتقدمتين.

[١] قد تقدّم أنّ مع عدم إكمالهما يكون الشك المزبور مبطلاً لأن الركعتين مما فرض الله والشك فيهما مبطل. والمشهور أنّ مع الشك كما فرض واعتداله وعدم الوهم يعنى الظن بشيء منها يبنى على الأربع ويسلم، ويأتى بصلاه الاحتياط ركعتين

ص: ٤٢٢

١- (٢) المصدر السابق: ٢٢١، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٧.

٢- (٣) المصدر السابق: ٢٢٠، الحديث ٣.

الأربع ويتمّ صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس، والأحوط تأخير الركعتين من جلوس.

الشرح:

عن قيام أولاً- ثم يأتى بركعتين جالساً، فإن كانت صلاته ناقصة في الواقع بأن صلى بركعتين فقط يكون ما صلاتها أولاً من ركعتين عن قيام جابر ناقصاً، وإن صلى بثلاث ركعات يكون ما صلاتها بركعتين جلوساً جابر ناقصاً.

وقد يقال: إنه يصلى ركعه قائماً وركعتين جالساً.

ويستدل على القول الأول بصحيحه عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً؟ فقال: «يصلّى ركعتين من قيام ثم يسلم ثم يصلّى ركعتين وهو جالس» (١).

وقد يناقش في الاستدلال بها أنه لم يعلم أنّ أصل الرواية كأن قال: «يصلّى ركعتين قياماً» بل كما في بعض نسخ الفقيه قال: «يصلّى ركعه قياماً وركعتين جالساً».

ولذا التجأ بعض (٢) الأصحاب إلى الاستدلال إلى الإتيان بركعتين قائماً وركعتين جالساً بما رواه الكليني قدس سره عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صلى فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً، قال: «يقوم فيصلّى ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلّى ركعتين من جلوس ويسلم، فإن كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافله وإلا تمّت الأربع» (٣).

ص: ٢٢٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٢ - ٢٢٣، الباب ١٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١، من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٠، الحديث ١٠٢١.

٢- (٢) المعتمد ٢: ٣٩٣، روض الجنان: ٣٥١.

٣- (٣) الكافي ٣: ٣٥٣، الحديث ٦، وعنه الوسائل ٨: ٢٢٣، الباب ١٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٤.

الشرح:

أقول: قد تقدّم مراراً أنّ ما هو المعروف من اعتبار مراسيل ابن أبي عمير ومسنداته لثبوت رواياته عن بعض الضعفاء، ويحتمل أن يكون إرساله في المقام من بعضها. والصحيح أنّ المرسله مؤيده لصحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، وما في تلك الصحيحه الركعتان قياماً، فإن الصدوق قدس سره بعد إirاده صحيحه عبدالرحمن قال _ مع الفصل _ : وقد روى «أنه يصلّي ركعه من قيام وركعتين وهو جلوس» (١) ولو كان ما ورد في صحيحه عبدالرحمن أيضاً كذلك لقال بعد إirاد الصحيحه كما روى أيضاً ما فيها كما لا يخفى.

ثمّ إنه لا يمكن الالتزام بأنه يجوز في الفرض الإتيان بركعه قياماً وركعتين جلوساً كما أنّ ظاهر كلام الفقيه (٢) جوازه أيضاً. فإنّ الاستفادة من صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج الاحتياط بالإتيان بالنقص المحتمل فإذا كان ركعتان يؤتى بهما قياماً وإن كان ركعه يؤتى بركعتين من جلوس وأنه يؤتى أولاً بركعتين قياماً وركعتين جلوساً بعدهما، فإنه مقتضى ظاهر قوله عليه السلام: «ثم بركعتين جالساً» ويلزم على ذلك أنه لو كان النقص في الصلاة في الواقع ركعه يتدارك بركعتين من جلوس وأنه لا يضرّ الفصل بين صلاة الاحتياط الجابره لنقص الصلاة بالركعتين غير جابره لنقصها كما لا يضرّ التشهد والسلام الواقع قبل صلاة الاحتياط لو كانت صلاة الاحتياط جابره لنقصها.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أن ما ذكر الماتن: من أنّ الأحوط تأخير ركعتي الصلاة عن جلوس، لا يمكن المساعدة عليه، بل التأخير متعين لأنه لو كان نقص الصلاة بركعتين

ص: ٢٢٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥١، الحديث ١٠٢٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥١، ذيل الحديث ١٠٢٤.

الخامس: الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين [١] فيبني على الأربع ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو.

الشرح:

وأتى الركعتين جلوساً أولاً تكون هذه فاصله بين أصل الصلاة والجابره لها من غير دليل على جوازها، ولو لم يتمكن المكلف من القيام في صلاته يأتى بركعتين من جلوس بقصد ما يجب من صلاة الاحتياط على المتمكن من ركعتين قياماً، فيكون بدل كل ركعه من قيام ركعه من جلوس ثم يأتى بركعه من جلوس بدل ركعتين من جلوس على المتمكن من قيام كما لا يخفى.

[١] المراد حدوث الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال سجدين من الركعه التي يشك أنها رابعة أو خامسه فإنه يبنى على أن الركعه التي بيده رابعة ويتشهد ويتم صلاته ثم يسجد سجدة السهو كما عليه المشهور عند أصحابنا، ويدل عليه صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا كنت لا تدري أربعاً صلّيت أم خمساً فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما» (١).

وصحيحه زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدين وهو جالس، وسماهما رسول الله صلى الله عليه وآله: المرغمتين» (٢).

وصحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا لم تدري خمساً صلّيت أم أربعاً فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك وأنت جالس ثم سلم بعدهما» (٣). ولو كان المراد من صحيحه أبي بصير الشك بين الأربع والخمس، فالمراد بقوله «زاد» الركعه

ص: ٤٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٤، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٣.

الشرح:

الخامسة والمراد بـ«أم نقص» عدم الإتيان بالخامسة ويمكن أن يدرج الشك في الأربع والخمس في عمومها كما سيأتي.

وصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا لم تدرِ أربعاً صلّيت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءه يتشهد فيهما تشهداً خفيفاً» (١).

وما حكى عن الشيخ والمفيد والصدوقين وبعض آخر (٢) من الحكم ببطلان الصلاة بالشك المفروض، لا يمكن مساعدته عليه حيث لا يمكن طرح الأخبار الصحيحة والمعمولة بها. وما في روايه زيد الشحام قال: سألته عن رجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات؟ قال: «إن استيقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليعد، وإن كان لا يدرى أزيد أم نقص فليكبر وهو جالس، ثم ليركع ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد» (٣). فإنها مع ضعفها سنداً بأبي جميله _ وهو المفضل بن صالح _ وكونها مضمرة لا- يمنع عن الأخبار المتقدمه التي ظاهرها إلغاء احتمال الإتيان بالركعه الخامسة والإتيان بسجدتي السهو بعد إتمام الصلاة بالبناء على الرابعه مع أنّ صاحب الوسائل (٤) رواها في الحديث السابع عشر من الباب الثالث من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، وفي ذيلها فرض الشك بين الاثنتين والأربع، فلاحظ.

ص: ٢٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٢٤، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٤.

٢- (٢) أنظر مستمسك العروه الوثقى ٧: ٤٦٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٢٥، الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٥.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٣ _ ٢٠٤.

السادس: الشك بين الأربع والخمس حال القيام^[١] فإنه يهدم ويجلس، ويرجع شكه إلى ما بين الثلاث والأربع، فيتّم صلاته ثم يحتاط بركعتين من جلوس أو ركعه من قيام.

السابع: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام، فإنه يهدم القيام، ويرجع شكه إلى ما بين الاثنتين والأربع، فيبنى على الأربع ويعمل عمله.

الثامن: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام، فيهدم القيام ويرجع شكه إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فيتّم صلاته ويعمل عمله.

التاسع: الشك بين الخمس والست حال القيام، فإنه يهدم القيام فيرجع شكه إلى ما بين الأربع والخمس، فيتّم ويسجد سجدة السهو مرتين إن لم يشتغل بالقراءة أو التسبيحات، وإلاّ فثلاث مرات. وإن قال: «بحول الله» فأربع مرات: مره للشك بين الأربع والخمس وثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله: «بحول الله» والقيام والقراءة أو التسبيحات.

الشرح:

[١] الشكوك الخمس المتقدمه مورد الروايات وذكرنا مادلاً على صحتها من الروايات. ويبقى الشكوك الصحيحه التى المشهور الالتزام بصحتها وليست مورد النص بل استفيد صحتها من الروايات المستفاد منها الشكوك الصحيحه وهى أربعة: الأول: الشك بين الأربع والخمس حال القيام. الثانى: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام. الثالث: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام. الرابع: الشك بين الخمس والست حال القيام، وذكر الماتن فى تلك الصور الأربع أن يهدم القيام فيرجع شكه فى الصورة الأولى بين الثلاث والأربع فيبنى على الأربع ويتم صلاته، ويأتى بعد التسليم بركعتين جالساً أو بركعه قائماً، والأحوط اختيار الجلوس على ماتقدّم. وإذا هدم القيام فى الصورة الثانية يرجع شكه إلى الاثنتين والأربع، ويأتى بركعتين

الشرح:

من صلاه الاحتياط قائماً. ويرجع شكه فى الصوره الثالثه إلى الاثنين والثلاث والأربع ويأتى بركتين قائماً وركعتين جالساً. وفى الصوره الرابعه يرجع شكه إلى الأربع والخمس ويتم صلاته بالبناء على الأربع ويسجد سجدتى السهو بعد الصلاه والسلام كما تقدم فى الشكوك الصحيحه.

وقد يقال: ماورد فى الشكوك الصحيحه ظاهره كون الشك الحاصل فى الصلاه بتلك الشكوك. وإذا كان الشك الحاصل من غير تلك الشكوك ولكن يرجع إليها بعد هدم القيام المفروض فى الشكوك الأربعه فلا يجرى الحكم عليها، وظاهر الماتن قدس سره أنه بعد هدم القيام يجرى عليها حكم الشكوك الصحيحه، ولكن الظاهر أنه يجرى على الصور الأربع المتقدمه أحكام الشكوك الصحيحه قبل لحاظ الهدم، بل جريان أحكام الشكوك الصحيحه عليها يوجب هدم القيام، وذلك فإنّ المفروض من القيام فى تلك الصور مجرّد القيام قبل أن يركع ومجرّد القيام السهو لا يوجب بطلان الصلاه، ولا يكون ذلك القيام موجباً فى تحقق ماتحقق من الصلاه، مثلاً- إذا شك حال القيام بين الثلاث والخمس فهو فى الحقيقه شك فى الاثنين والأربع بعد إكمال السجدتين وإذا شك بين الأربع والخمس ففي الحقيقه ماتحقق من صلاته شك بين الثلاث والأربع فيبنى على الأربع ويأتى بعد الفراغ من صلاته ركعتين جلوساً بصلاه الاحتياط.

وبالجملة، القيام المفروض فى الصور الأربع لا- يكون محسوباً من الصلاه المأنى بها، ولذا يهدمها ويكون على المكلف فى الفرض سجدتا السهو مرتين إن لم يشتغل بالقراءه والتسيّحات وإلا فتلاث مرات الخ.

وقد تقدّم أنّ الموضوع فى الشك فى ركعات الصلاه الركعه التامه والمفروض

الشرح:

أن مجرد القيام الزائد لا يكون ركعه، ولذا يلغى في حساب الركعات المأتى بها يقيناً أو شكاً.

ثم إن الماتن قدس سره ذكر سجدة السهو في الفرض الرابع من الصور الأخيره يعنى ما إذا شك بين الخامس والسادس وذكر أنه يسجد سجدة السهو مرتين إحدى المرتين للقيام الزائد والأخرى لما قال عند القيام، «بحول الله» وإن قرأ الحمد أو التسبيحات يسجد ثلاث مرات.

وبالجملة، الماتن يلتزم بسجدة السهو للقيام الزائد وسجدة السهو لكل زياده.

وظاهر كلامه قدس سره لا يجب سجدة السهو في الفروض الثلاثة قبل الفرض الرابع، وربما يختلج بالبال أن اللازم سجدة السهو في كل الفروض الأربعة للقيام الزائد الذى يهدمه المصلى في جميعها، ولكن الصحيح الفرق بين الصورة الرابعة والصورة المتقدمة عليها فتجب في الرابعة سجدة السهو للقيام الحادث زائداً؛ لأن القيام للركعة الخامسة زائد على الصلاة المكلف بها.

وفى فرض المكلف الشك بين الخامسة والسادسة سواء أتى المكلف حين الإتيان الخامسة بقصد الرابعة أيضاً يكون قاصداً الإتيان بالقيام الزائد سهواً. وهذا بخلاف الصور الثلاث السابقة على الصورة الرابعة فإن المكلف فيها لم يقصد الإتيان بالزيادة عند الإتيان.

ففى الصورة الأولى كان بانياً على أربع ركعات، وبعد الإتيان بقيام الركعة الرابعة عرض له الشك فى أن هذا القيام خامسه، وحيث إنه طرأ على القيام بعد حدوثه بقصد القيام إلى الرابعة فلا يكون القيام المزبور إحداثاً للزيادة من الأول وكذلك

والأحوط في الأربعة المتأخره بعد البناء وعمل الشك إعاده الصلاه أيضاً، كما أنّ الأحوط في الشك بين الاثنتين والأربع والخمس والشك بين الثلاث والأربع والخمس العمل بموجب الشكين ثم الاستئناف [١].

الشرح:

الحال في الصورة الثانيه، حيث إنّ المكلف قام فيها أيضاً بقصد الرابعه وبعده القيام حدث الشك في أنّه الخامسة، وحيث إنّ مجرد القيام لا تكون ركعه فبالهدم تكون صلاته الاثنتين أو الأربع فيصلّى ركعتين بصلاه الاحتياط فوصف الزيادة يطرأ على القيام بهدمه.

وفي الثالث يعنى الشك بين الثلاث والأربع والخمس يهدم القيام ويرجع شكه ما بين الاثنتين والثلاث والأربع فيصلّى ركعتين جالساً بعد ركعتين عن قيام.

والحاصل: عدم وجوب سجدة السهو في الصور الثلاث لكون زياده القيام فيها سهواً تكون بعد طرو الشك لا في الأصل. وما قيل من أنه إذا شك المكلف في صلاته بين الثلاث والأربع وبنى على الأربع وبعده غفل وقام إلى الركعه الخامسة ثم تذكر وجب عليه سجدة السهو لأن قيامه إلى الخامسة إحداث زياده.

الشك المركب من شكين صحيحين

[١] ما ذكره قدس سره موردين من الشك المركب من شكين صحيحين: أحدهما: الشك بين الاثنتين والأربع والخمس. وثانيهما: الشك بين الثلاث والأربع والخمس.

فإنه في الأول: أحد الشكين بين الاثنتين والأربع والثاني الشك بين الأربع والخمس. ويأتى بركتين صلاه الاحتياط قائماً لاحتمال نقص أصل الصلاه بركتين. ويأتى بعدهما بسجدة السهو، فإنه حكم الشك بين الأربع والخمس. ويأتى في الثاني بركعه الاحتياط قياماً أو بركتين جلوساً لاحتمال نقص صلاته بركعه. ثم يأتى بوظيفه الشك بين الأربع والخمس بسجدة السهو.

(مسأله ٣) الشك في الركعات ماعدا هذه الصور التسعة موجب للبطلان كما عرفت، لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل صحيحاً والأكثر باطلاً كالثلاث والخمس [١] والأربع والست ونحو ذلك البناء على الأقل والإتمام ثم الإعادة، وفي مثل الشك بين الثلاث والأربع والست يجوز البناء على الأكثر الصحيح وهو الأربع والإتمام، وعمل الشك بين الثلاث والأربع ثم الإعادة أو البناء على الأقل وهو الثلاث ثم الإتمام ثم الإعادة.

الشرح:

وبما أنه ناقش بعض الأصحاب فيما ذكر من الحكم في فرعين بأن ما ذكر من الحكم فيهما خارج عن مدلولات الروايات الواردة في الشكوك الصحيحة، حيث إن تلك الروايات واردة في الشكوك البسيطة فيحكم في غيرها ببطلان الصلاة، ولذا ذكر الماتن الاحتياط في إعادته الصلاة بعد العمل بما ذكر من الأحكام، ولكن كماترى الاستئناف احتياط استحبابي، فإن مادلاً على الحكم في الشكوك البسيطة من البناء على الأكثر وإتيان النقص المحتمل بعنوان صلاة الاحتياط يعم الشك الصحيح في المركب أيضاً، فإنه شك بسيط وما انضم إليه أيضاً شك بسيط يجرى لكل منها حكمه.

ومما ذكر يظهر الحكم في فرض آخر من الشك المركب وهو الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والخمس حيث يبنى على الأربع ويصلى ركعتين من قيام ثم بركعتين جلوساً ثم يسجد سجدتي السهو للشك بين الأربع والخمس، والله العالم.

مقتضى الاحتياط في الشكوك المبطلة

[١] المراد الشك بين الثلاث والخمس بعد الدخول في ركوع الخامسة فيكون حينئذ من الشكوك الباطلة. وأما إذا كان الشك حال القيام يهدم القيام ويرجع شكه بين الاثنتين والأربع يكون عليه صلاة الاحتياط بركعتين قياماً. وعلى ما ذكر الماتن قدس سره

(مسأله ٤): لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه، بل لابد من التروى والتأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين [١] أو يستقر

الشرح:

يأخذ المكلف طرف الأقل وهو ثلاث ركعات وي طرح طرف الأ-كثر وهو احتمال خمس ركعات ويتم ثلاث ركعات بركعه أخرى ويتم الصلاة مع احتمال كون الركعه الخامسة احتماله اشتباهاً ثم يعيد الصلاة لإحراز فراغ ذمته من تلك الصلاة، وإذا كان شكه في الصلاة بين الثلاث والأربع والسته يجوز الأخذ باحتمال الأربع وي طرح احتمال الستة وبعد تمام الصلاة على الأربع مع احتمال كون الستة اشتباهاً يعيد الصلاة.

وهذا الذى ذكر الماتن احتياط استحبابى ولا يكون احتياطاً وجوبياً، وذلك لجواز قطع الصلاة المفروضه واستئنافها من الأول، ولا يجرى ما يذكر فى الشكوك الصحيحه من العمل بوجوب صلاه الاحتياط وعدم جواز قطع الصلاة واستئنافها فى المقام؛ لأن ماورد فى الشكوك الصحيحه من صلاه الاحتياط إرشاد إلى تصحيح الصلاة المشكوك فى ركعاتها وإتمامها صحيحاً، ولا دلالة فيه على وجوب العمل بها إلا أن عدم جواز قطع الصلاة فى موارد الشكوك الصحيحه ثبت بارتكاز المشرعه، ولا يجرى ذلك الارتكاز فى الشكوك المبطله التى هى محل الكلام فى المسأله الخامسة.

التروى عند الشك

[١] المفروض حصول الشك فإن كان ترجيح لأحد الطرفين يكون ظناً إذا بقى فى نفسه احتمال خلافه وإلا بأن كان الترجيح مانعاً عن النقيض يكون علماً وإن عبّر فى الروايات بأكثر الوهم ونحوه وعبّر باستقرار الشك باعتدال الوهم.

وفى صحيحه أبى العباس البقباقي، عن أبى عبد الله عليه السلام «إذا لم تدرِ ثلاثاً صلّيت

الشك، بل الأحوط في الشكوك الغير الصحيحه التروى إلى أن تمنحى صورته الصلاه أو يحصل اليأس من العلم أو الظن، وإن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك.

الشرح:

أو أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس^(١). والظاهر أنَّ الماتن استظهر من الصحيحه أنَّ الموضوع لبطلان الصلاه بالشك أو البناء استقرار الشك والترجيح.

ويقع الكلام في اعتبار التروى بعد حصول الشك تاره في الشكوك الصحيحه والأخرى في الشكوك الفاسده، كما إذا شك في أنه صلى واحده أو اثنتين فإنه قدس سره وإن ذكر الاحتياط المستحبى فيها بالتروى إلى أن تمنحى صورته الصلاه أو حصول اليأس من العلم أو الظن إلا أنه جواز الإبطال بعد استقرار الشك أخذاً بإطلاق الأمر بالإعاده في الروايات الوارده فيها التعبير بالشك في الأولتين أو أنه واحده صلى أم الاثنتين إلى غير ذلك.

وبتعبير آخر: الموضوع لبطلان الصلاه أو البناء على أحد الطرفين الشاك المتروى لا مطلق الشاك في ظاهر كلامه، ولكن الأظهر اعتبار أثر التروى عند الشك في الركعات، كما إذا شك المصلى في أثناء الصلاه بين الثلاث والأربع وأخذ بالتروى إلى أن رفع رأسه من السجده الثانيه. فإن وقع رأيه أنه صلى ثلاث ركعات فيقوم ويأتى بالركعه الرابعه. وإن وقع رأيه على الأربع فيسلم بعد التشهد والتسليم. وإن اعتدل شكه يبنى على الأربع ويتم صلاته، ويأتى بعد التسليم بركعتين جالساً وظيفه الشاك

ص: ٤٣٣

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢١١، الباب ٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ١.

الشرح:

بين الثالثة والرابعة.

وهذا فيما كان الشك في الركعتين الأخيرتين. وأما بالإضافة إلى الشك في الأولتين فقد تقدّم أن الشك الداخل فيها مبطل. وفي صحيحه زراره بن أعين قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «كان الذي فرض الله تعالى على العباد عشر ركعات وفيهن القراءة وليس فيهن وهم، يعنى سهواً، فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله سبعاً وفيهن الوهم وليس فيهن قراءة، فمن شك في الأولين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم»^(١).

ويقع الكلام أنه إذا شك في الأولتين يجوز له قطع تلك الصلاة والاستئناف، كما يترأى ذلك من ظاهر بعض الروايات كما في موثقه سماعة قال: قال: «إذا سهأ الرجل في الركعتين الأولتين من الظهر والعصر فلم يدرِ واحده صلي أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلاة»^(٢). وفي موثقته الأخرى قال: سألته عن السهو في صلاة الغداة؟ قال: «إذا لم تدرِ واحده صليت أم اثنتين فأعد الصلاة من أولها، والجمعه أيضاً إذا سهأ فيها الإمام فعليه أن يعيد الصلاة لأنها ركعتان» الحديث^(٣). وصحيحه موسى بن بكر قال: سأله الفضيل عن السهو؟ فقال: «إذا شككت في الأولتين فأعد»^(٤) إلى غير ذلك.

ولكن إذا حصل للمكلف بالتروى إلى أن يتم الركعتين الأولتين ظنّ أو علم بحال الشك فالظاهر جواز البناء عليه فإن الأمر بالإعادة في الروايات المتقدمه

ص: ٤٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ١٨٧ - ١٨٨، الباب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٩١، الحديث ١٧.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ١٨.

٤- (٤) المصدر السابق: ١٩٢، الحديث ١٩.

الشرح:

ونحوها لأن يصلى المكلف الركعتين الأولتين بالإحراز والعلم. وفى صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى ولا يدري، واحده صلى أم ثنتين؟ قال: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، وفى الجمعة وفى المغرب وفى الصلاة فى السفر»^(١).

وفى صحيحته الأخرى عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن السهو فى المغرب؟ قال: «يعيد حتى يحفظ، إنها ليست مثل الشفع»^(٢) بأن يكون الركعتين منها صلاة والأخيرة صلاة كالشفع والوتر، فإن هذه الروايات المعللة بإعادة الصلاة بالشك فى الأولتين حتى يستيقن أنه قد أتم وحتى يحفظ مقتضاه أنه إذا حصل بالتروى بعد الشك يقين بحال الأولتين قبل أن يتمهما أو يتجاوزهما لا- يحتاج إلى الإعادة. هذا إذا حصل العلم وإن بنى على اعتبار الظن فى الركعتين الأولتين يكون الظن أيضاً علماً بحال الركعتين وإن المصلى قد أتمهما كما يأتى.

والمتحصّل: ما يمكن أن يلتزم بالروايات المتقدمه جواز قطع الصلاة بمجرد الشك فى الركعتين الأولتين، بدعوى: أن الأمر بالإعادة إرشاد إلى الفساد، ولكن الفساد فيما لم يحصل بالتروى العلم بحال الركعتين، كما هو مقتضى تعليل الإعادة بإتمام الركعتين وحفظهما.

وبالجملة، المطلوب فى الفرض صلاة واحده بركعتين. وهذا يحصل بالإعادة وقطع الصلاة عند الشك وبالتروى فى تلك الصلاة وتحصيل الإتيان بذات الركعتين بالإحراز وتعين أى من النحويين محتاج إلى ملزم بعد مساعده الدليل على جواز أى

ص: ٤٣٥

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٤.

(مسألة ٥) المراد بالشك في الركعات تساوى الطرفين، لا ما يشمل الظن فإنه في الركعات بحكم اليقين، سواء كان في الركعتين الأولتين أو الأخيرتين [١].

(مسألة ٦) في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين كالشك بين الاثنتين

الشرح:

من النحوين. ومقتضى ما ذكر جواز التروى عند الشك في الركعتين الأولتين إلى حصول الجزم بإتيان الركعتين وإكمالهما حيث يصدق أنه أتم الركعتين وحفظهما، والله العالم.

حجية الظن في الركعتين الأخيرتين

[١] ويدل على كون الظن عند الشك في الركعتين الأخيرتين علماً بمعنى أنه إذا انتهى المكلف في صلاته إلى الشك في الأخيرتين فأخذ بالتروى في الركعة التي شك فيها بل في الركعة التالية أيضاً إلى أن يظن قبل الخروج من الصلاة كفى ذلك.

وفى صحيحه عبدالرحمن بن سيّاب وأبى العباس جميعاً عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إذا لم تدرِ ثلاثاً صلّيت أو أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابنِ على الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصلّ ركعتين وأنت جالس» (١) فإن قوله عليه السلام ظاهره عدم الوهم يعنى الترجيح في أحد الطرفين. وفى صحيحه الحلبي عن أبى عبدالله عليه السلام _ فى حديث _ قال: «ان كنت لا تدرى ثلاثاً صلّيت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صلّ ركعتين وأنت جالس تقرأ فيهما بأُم الكتاب، وإن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصلّ الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة السهو، فإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة السهو» (٢). هذا كلّهُ بالإضافه إلى الشك في الركعتين الأخيرتين.

ص: ٤٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١١، الباب ٧ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢١٧، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ٥.

والثلاث والشك بين الاثنتين والأربع والشك بين الاثنتين والثلاث والأربع [١] إذا

الشرح:

حجية الظن في الركعتين الأولتين

وأما بالإضافة إلى الشك في الأولتين فالظاهر أن الظن في تلك الركعتين أيضاً ولو بالتروى إلى إكمال السجدين معتبر، وإن الشك فيهما من غير أن يظن بأحد الطرفين قبل التروى لا يوجب البطلان بحدوثه وإن جاز قطع تلك الصلاة واستئنافها للروايات التي ورد الأمر فيها بالإعادة بالشك، وظاهر الأمر بها الإرشاد إلى فسادها والحكم بالصحة مع التروى. والظن بأحد الطرفين مقتضى صحته صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إن كنت لا تدري كم صلّيت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة» (١). فإن مقتضى الأمر بالإعادة في فرض عدم وقوع الظن على طرف صحة الصلاة مع فرض وقوع الظن والعموم يجري في جميع الشكوك ومنها الشك بين الاثنتين والواحدة.

نعم، لا بد من رفع اليد عنه في موارد الشكوك الصحيحة واعتدال الشك فيها لما تقدم من الروايات والمناقشة التي ذكرها صاحب الحقائق (١) بأن مدلول الصحيحة جواز الوهم في الركعتين الأولتين يعارضها ماورد في صححه زراره عن أبي جعفر عليه السلام أن عشر ركعات فرض لا يدخل فيها الوهم (٢)، ضعيفه جداً فإن الوهم في صححه صفوان (٤) بمعنى الظن، وفي صححه زراره بمعنى الشك فراجع.

الشك في الركعة مع الشك في إكمال السجدين أو إحداهما

[١] المراد إذا شك في أنه سجد قبل ذلك سجدين فقط أو سجدته إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت صلاته لأنه محكوم بعدم

ص: ٤٣٧

١- (٢) الحقائق ٩: ٢٠٧ - ٢٠٨.

٢- (٣) وسائل الشيعة ٨: ١٨٧ - ١٨٨، الباب ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

شك مع ذلك في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت الصلاة، لأنه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون قبل الإكمال، وإن كان بعد الدخول في القيام أو التشهد لم تبطل لأنه محكوم بالإتيان شرعاً فيكون بعد الإكمال، ولا فرق بين مقارنه حدوث الشكين أو تقدّم أحدهما على الآخر، والأحوط الإتمام والإعاده خصوصاً مع المقارنه أو تقدّم الشك في الركعه.

(مسأله ٧) في الشك بين الثلاث والأربع والشك بين الثلاث والأربع والخمس إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدين من الركعه السابقه بطلت الصلاة [١] [لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيه، فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال، ولا فرق بين أن يكون تذكره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده.

(مسأله ٨) إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم بعد ذلك

الشرح:

الإتيان بالسجدين قبل ذلك، بخلاف ما إذا كان شكه بعد الدخول في التشهد أو القيام فإن مقتضى قاعده الفراغ الجاريه في ناحيه التشهد أو القيام كونهما بعد إكمال السجدين. ثم إنه لا فرق في الحكم كما ذكر بين أن يكون الشك في كل من السجدين والشك في التشهد أو القيام في الركعه حادثين في زمان واحد أم لا. وذلك كله فإن قاعده التجاوز تثبت الفراغ مما مضى وأن الشك فيه لا يعتنى فيه.

بطلان الصلاة برجوع الشك الصحيح إلى المبطل

[١] والوجه في بطلان الصلاة لكون شكه بين الثلاث والأربع، وكذا بين الثلاث والأربع والخمس قبل إكمال السجدين. وما ذكر الماتن في وجه البطلان من وجوب هدم القيام فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال لا يخفى مافيه، فإن رجوع شكه إلى قبل إكمال السجدين لا يتوقف على الهدم.

انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه [١] ولو ظن الثلاث ثم انقلب شكاً عمل بمقتضى الشك، ولو انقلب شكه إلى شك آخر عمل بالأخير، فلو شك وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين والأربع عمل عمل الشك الثانى، وكذا العكس فإنه يعمل بالأخير.

(مسألة ٩): لو تردّد فى أن الحاصل له ظنّ أو شك كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكاً [١].

الشرح:

انقلاب الشك إلى شك آخر أو ظن وبالعكس

[١] إذا ظن بالثلاث يحكم بكونه فى الركعة الثالثة وقد أكمل السجدين قبل ذلك فيأتى بالركعة الرابعة فيتم صلاته، وكل ذلك لما يظهر من الروايات من أن العمل بالشكوك غير منوط بحدوث الشك، وإنما يكون العمل بالحالة المستمرة وما آل إليه الشك كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «إذا شككت فابنِ على الأكثر، فإذا سلمت فأتمّ ما ظننت أنك قد نقصت». فإن ظاهر ما ذكر ونحوها لزوم رفع الخلل المحتمل بالصلاة الاحتياطية.

فلو شك وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين والأربع عمل عمل الشك الثانى، وكذلك العكس فإنه يعمل بالأخير، ولكن لا يخفى أنه إذا حصل العكس وهو الشك بين الاثنتين والأربع ولم يحرز إكمال السجدين يحكم ببطالان الصلاة لأن الشك فى الصلاة قبل إكمال السجدين موجب لبطلان الصلاة كما تقدم.

التردد فى أن الحالة الحاصلة بالفعل ظنّ أو شك

[١] ذكر الماتن قدس سره أنه إذا ترددت الحالة التى عليها المكلف بين كونها ظناً أو شكاً فمع عدم الترجيح يحكم بكونها شكاً، وذلك فإن التعبير فى الروايات عن

الشرح:

الشك باعتدال الطرفين، ومن الظن بترجيح أحدهما أو بذهاب الوهم إلى أحدهما، فمع حصوله يكون الظن هو الأصل، ومع عدمه يترتب حكم الاعتدال.

وقد يقال: إنَّ الظن والشك كل منهما حادث مسبق بالعدم ومع العلم الإجمالي بحدوث أحدهما وتردده بين الأمرين فإنَّ أمكن الجمع بين مقتضاهما فهو وإلاَّ فيحكم بكونه الظن لكون الشك اعتدال الحاليتين.

لا يخفى أن ظاهر جملة من الروايات تحصيل العلم بالركعات. وفي صحيحه صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة» (١). والمفروض في موارد الشك في الركعات لا يدري المصلي كم صلى وإذا لم يقع وهمه على شيء يعيد، ولو كان وهمه واقعاً على شيء يعمل على طبق ما وقع كما هو ظاهر الصحيحه. وإذا لم يقع وهمه وكان لا يدري كم صلى يحكم ببطان صلاته ويؤيده ماورد في بطلان صلاة المغرب والفجر والقصر.

وفي صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي ولا يدري، واحده صلى أم ثنتين قال: «يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، وفي الجمعة والمغرب وفي الصلاة في السفر» (٢).

* * *

إلى هنا جفَّ قلمه الشريف في باب الصلاة تغمد الله برحمته وأسكنه جنته.

وكانت وفاته في ليلة ٢٧ / شوال / ١٤٢٧ (هـ ق)

والحمد لله رب العالمين

ص: ٤٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٥ _ ٢٢٦، الباب ١٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ١٩٤، الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٢.

فصل فى صلاه الاستيچار ٧٠٠٠

النيابه عن الميت ٧٠٠٠

اعتبار قصد القربه فى صحه عمل الأجير والمتبرع ١٤٠٠٠

الكلام فى وجوب الوصيه ١٧٠٠٠

ما يشترط فى الأجير ٢٤٠٠٠

استيچار غير البالغ ٢٧٠٠٠

مراعه تكليف الميت اجتهاداً وتقليداً ٢٩٠٠٠

فراغ ذمه الميت بالإتيان بالعمل صحيحاً ٣١٠٠٠

الكلام فى مباشره الأجير للعمل ٣٣٠٠٠

التبرع عن الميت قبل عمل الأجير ٣٥٠٠٠

فصل فى قضاء الولى ٣٧٠٠٠

المقضى عنه ٣٧٠٠٠

ما يقضى عنه ٣٧٠٠٠

فى قاضى الصلاه ٣٩٠٠٠

سقوط القضاء عن الولى بالوصيه ٤٥٠٠٠

ص: ٤٤١

جواز استئجار الولي غيره ٤٨ ...

وجوب الترتيب في قضاء الصلاه ٤٩ ...

حكم الجهر والإخفات ٥١ ...

أحكام الخلل في صلاه القضاء ٥٢ ...

حكم الشك في الفوائت لعذر أو لا لعذر ٥٤ ...

حكم الشك في وجود فوائت ٥٤ ...

ملاك الأكبرية ٥٥ ...

عدم اختصاص الفوائت باليوميه ٥٦ ...

يكفى في وجوب القضاء إخبار الميت ٥٧ ...

انعدام الولي أو موته ٥٨ ...

اشتغال ذمه الولي بفوائت لا تمنع من الوجوب ٥٩ ...

لا فوريه في القضاء ٦٠ ...

استئجار الولي غيره ٦٠ ...

فصل في الجماعه ٦١ ...

استحباب صلاه الجماعه ٦١ ...

في وجوب الجماعه ٦٦ ...

النوافل لا تصلى جماعه ٧٦ ...

في اتحاد مواصفات صلاتي الإمام والمأموم واختلافهما ٨١ ...

أقل عدد تنعقد به الجماعه ٩٣ ...

لا يتوقف انعقاد الجماعه على نيه الإمام الجماعه والامامه ١٠١ ...

يشترط وحده الامام فى الجماعه ١٠٣٠٠٠

ص: ٤٤٢

لا يجوز الاقتداء بالمأموم ... ١٠٤

الشك في نيه الجماعه أثناء الصلاه ... ١٠٥

الكلام في ما لو اقتدى بشخص فبان غيره ... ١٠٧

في صلاه شخصين ونيه كل منهما الإمامه للآخر ... ١١٠

الكلام في نقل نيه المأموم من إمام إلى إمام آخر اختياراً ... ١١٤

عدم جواز العدول من الانفراد إلى الائتتام ... ١٢٣

جواز العدول من الائتتام إلى الانفراد ... ١٢٥

العدول إلى الانفراد بعد قراءة الإمام وقبل ركوعه ... ١٢٩

يمكن الدخول بالجماعه بإدراك الإمام راعياً ... ١٣١

الكلام في الائتتام بصلاتين في صلاه واحده للإمام ... ١٣١

الكلام في الانفراد ... ١٣٢

لا يعتبر قصد القربه في صحه الجماعه ... ١٣٣

الكلام في ما إذا نوى الاقتداء بمن لا يجوز الاقتداء به ... ١٣٧

إدراك الجماعه والالتحاق بها ... ١٣٧

فصل [في شرائط الجماعه] ... ١٦٣

اعتبار عدم الحائل المانع عن المشاهده ... ١٦٣

اعتبار عدم علو موقف الإمام من موقف المأمومين ... ١٦٧

الكلام في البعد بين الإمام والمأمومين ... ١٧٢

يجب أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الموقف ... ١٧٥

الكلام في الحائل ... ١٨١

الفصل والبعد المانع في اتصال صفوف الجماعه ١٩٢

ص: ٤٤٣

فى تقدم المأموم على الإمام ... ١٩٨

صلاه الجماعة حول الكعبه ... ١٩٩

فصل فى أحكام الجماعة ... ٢٠٣

الكلام فى قراءه المأموم فى الأوليين ... ٢٠٣

وجوب متابعه الإمام فى الافعال ... ٢١٣

المتابعه فى الأقوال ... ٢٢٦

الكلام فى ترك جلسه الاستراحه وبعض التسيحات ... ٢٢٩

تحمل الإمام القراءه فقط عن المأموم ... ٢٣٠

الكلام فيما لو لم يمهل الإمام المأموم للقراءه ... ٢٣٥

يجب الإخفات فى القراءه خلف الإمام ... ٢٣٧

وظيفه المأموم المسبوق بركعه أو أكثر ... ٢٣٩

الكلام فى المشتغل بصلاه وأراد ادراك الجماعة ... ٢٤٤

العدول من الفريضه إلى النافله لإدراك الجماعة ... ٢٤٨

وظيفه من ترك جزءاً من الصلاه وهو فى الجماعة ... ٢٤٩

فى تكبيرات الإحرام الست ... ٢٥٠

اختلاف المأموم والإمام فى الفتوى ... ٢٥١

العلم ببطلان صلاه الامام ... ٢٥٣

الكلام فى نسيان الامام لشيء من واجبات الصلاه ... ٢٥٩

وظيفه الإمام إذا بطلت صلاته ... ٢٦١

لا يجوز الائتمام بمن يرى نفسه مجتهداً وهو ليس كذلك ... ٢٦٢

لا يجوز الائتمام بمن اعتقد دخول الوقت ... ٢٦٤

ص: ٤٤٤

فصل فى شرائط إمام الجماعة ... ٢٦٧

البلوغ ... ٢٦٧

العقل ... ٢٦٩

الإيمان ... ٢٧١

العدالة ... ٢٧١

طهاره المولد ... ٢٧٦

الذكوريه ... ٢٧٧

إمامه الناقص للكامل ... ٢٨٠

القراءه الصحيحه ... ٢٨١

إمامه الناقص للكامل ... ٢٨٣

إمامه من لا يحسن القراءه ... ٢٨٥

ائتمام غير المحسن للقراءه بالمحسن ... ٢٨٩

إمامه الأخرس ... ٢٩٠

إمامه الخنثى ... ٢٩٠

إمامه غير البالغ ... ٢٩١

إمامه الأجذم والأبرص والمحدود و... ... ٢٩٢

الكلام فى العدالة ... ٢٩٧

الامام الراتب ... ٣٠٤

تشاح الأئمه ... ٣٠٥

المرجحات ... ٣٠٧

فى كراهيه إمامه الأجذم والأبرص و... ٣٠٨

ص: ٤٤٥

فصل فى مستحبات الجماعه ومكروهاتها ٣٠٩

المستحبات ٣٠٩

فى انتظار المأموم الامام والتسليم معه ٣١٤

شك المأموم فى إتيان السجدين ٣١٥

شك المأموم بين الثالث والرابع ٣١٥

لا تجوز الصلاه خلف مرتكب الكبيره ٣١٦

اغتنار زياده الركوع متابعه ٣١٦

فى المتابعه ٣١٨

استحباب انتظار الجماعه ٣٢٠

تستحب الجماعه فى السفينه ٣٢١

يستحب اختيار الإمامه ٣٢٢

الاقتداء بالعبد ٣٢٣

إعاده الصلاه جماعه ٣٢٣

فصل فى الخلل الواقع فى الصلاه ٣٢٧

فى الخلل وأقسامه ٣٢٧

الخلل العمدى ٣٣١

الإخلال عن جهل ٣٣٣

الكلام فى أنحاء الزياده العمديه ٣٤٢

الإخلال بالطهاره الحديثه ٣٤٦

الاخلال بالوقت والقبله ٣٤٦

الإخلال بالطهاره الخبيثه ... ٣٤٧

ص: ٤٤٤

الإخلال بالسائر ... ٣٤٩

الاخلال بشرط المكان ... ٣٥٠

السجود على ما لا يصح السجود عليه ... ٣٥١

الاخلال بزياده الركعه أو الركوع أو السجدين ... ٣٥٤

الكلام فى نسيان سجدين ... ٣٥٩

الإخلال بنسيان النيه أو تكبيره الاحرام ... ٣٦٢

الكلام فى نسيان الركعه الأخيره ... ٣٦٤

نسيان غير الأركان ... ٣٦٨

نسيان الجهر والإخفات ... ٣٧٥

فصل فى الشك ... ٣٧٧

الشك فى أصل الصلاه ... ٣٧٧

العلم بأنه صلى إحدى الصلاتين إجمالاً ... ٣٨٣

الشك فى الصلاه بالوقت ثم نسيان إتيانها ... ٣٨٥

كثرة الشك فى أصل الإتيان بالصلاه ... ٣٨٦

الشك فى شروط الصلاه ... ٣٨٨

قاعده التجاوز ... ٣٨٩

الشك فى صحه المأتى به ... ٣٩٥

انكشاف الإتيان بما أتى به مشكوكاً ... ٣٩٧

الشك فى التسليم ... ٣٩٨

الشك فى تكبيره الإحرام ... ٣٩٩

الشك في أنه شك في الأفعال السابقة أولاً ٤٠٠

ص: ٤٤٧

فصل فى الشك فى الركعات ... ٤٠٣

الشكوك المبطلة للصلاه ... ٤٠٣

الشكوك الصحيحه ... ٤١٦

الشكوك المركبه من شكين صحيحين ... ٤٣٠

مقتضى الاحتياط فى الشكوك المبطله ... ٤٣١

التروى عند الشك ... ٤٣٢

حجيه الظن فى الركعتين الأخيرتين ... ٤٣٦

الشك فى الركعه مع الشك فى إكمال السجدين أو إحداهما ... ٤٣٧

بطلان الصلاه برجوع الشك الصحيح إلى المبطل ... ٤٣٨

التردد فى أن الحاله الحاصله بالفعل ظنّ أو شكّ ... ٤٣٩

الفهرس ... ٤٤١

(٤٤٨)

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصحان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩